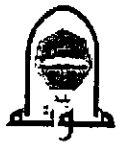

جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

السادّ مسدّ غيره في النحو العربي

إعداد الطالبة

فاتن حامد الضمور

إشراف

الدكتور سيف الدين الفقراء

رسالة مقدمـــة إلى عمادة الدراسات العـــليـــــا

استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير

في اللغة والنحو قسم اللغة العربية وآدابهـــــا

جامعة مؤتة، 2007

الآراء الواردة في الرسالة الجامعية لا تُعبر
بالضرورة عن وجهة نظر جامعة مؤتة

بسم الله الرحمن الرحيم

MUTAH UNIVERSITY
Deanship of Graduate Studies

جامعة مؤتة
عمادة الدراسات العليا

نموذج رقم (14)

إجازة رسالة جامعية

تقرر إجازة الرسالة المقدمة من الطالبة فاتن حامد الضمور الموسومة بـــ:

السادّ مسدّ غيره في النحو العربي

استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في **اللغة العربية.**

القسم: اللغة العربية.

	التوقيع	التاريخ	
د. سيف الدين طه الفقراء		2007/5/17	مشرفاً ورئيسا
أ.د. اسماعيل أحمد عمايرة		2007/5/17	عضواً
د. محمد أمين الروابده		2007/5/17	عضواً
د. جزاء محمد المصاروة		2007/5/17	عضواً

عميد الدراسات العليا

أ.د. حسام الدين المبيضين

MUTAH-KARAK-JORDAN
Postal Code: 61710
TEL :03/2372380-99
Ext. 5328-5330
FAX:03/ 2375694
e-mail: dgs@mutah.edu.jo sedgs@mutah.edu.jo
http://www.mutah.edu.jo/gradest/derasat.htm

مؤته – الكرك – الاردن
الرمز البريدي :61710
تلفون :03/2372380-99
فرعي 5328-5330
فاكس 03/2 375694
البريد الالكتروني
الصفحة الالكترونية

الإهداء

إلى أحق الناس بحسن صحابتي إلى والديّ العزيزين حفظهما الله.

إلى عمتي الحنونة هاجر رعاها الله.

إلى إخواني وأخواتي حفظهم الله.

إلى أمير قلبي، ونور عينيّ، إلى الجبل الذي لم تهزه الريح، إلى الصبر والتقوى إلى أخي ياسين في ذمة الله.

إلى زهرات الربيع (عنود، علياء، رتاج، آرام، شيماء، ساجدة، بيداء، صبا، ناديا)

أهدي هذا الجهد.

فاتن حامد الضمور

الشكر والتقدير

الحمــدُ لله أولاً وآخــراً، حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما ينبغي لجلال وجهه الكريم.

يســرّني أن أتقــدم ببالغ الشكر إلى سمو الأميرة تغريد حفظها الله ورعاها، لرعايــتها لـــي طوال سنوات الدّراسة فكانت نِعْمَ المعين أدامها الله وحفظها من كل مكــروه. كذلــك أشكر يد الخير والعطاء معالي السيد أيمن المجالي على رعايته لي طيلة دراستي.

ويسعدني أن أتقدّم بعظيم الشكر إلى مشرفي الدكتور سيف الدين الفقراء الذي مــا بخــل علـــي بملاحظاتـــه النافعة التي أسهمت في رفد الدراسة واستوائها على الصورة المرجوة، فله منيّ أوفى التقدير.

كذلــك أشــكر أعضاء اللجنة الكريمة، لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، وإبداء ملاحظاتهم القيمة عليها، مقدّرة لهم إسهامهم في تقويمها.

فاتن حامد الضمور

المحتويات	الصفحة
الإهداء	**أ**
الشكر	**ب**
فهرست المحتويات	**ج**
الملخص باللغة العربية	**ز**
الملخص باللغة الإنجليزية	**ح**
الفصل الأول (السادّ مسدّ غيره ونظام الجملة)	**1**
1.1 المقدمة	**1**
2.1 مفهوم الجملة عند علماء العرب القدامى	3
1.2.1 الاتجاه الأول	3
2.2.1 الاتجاه الثاني	
3.1 مفهوم الجملة عند علماء العرب المحدثين	6
4.1 أقسام الكلام عند علماء العرب القدامى	10
5.1 أقسام الكلام عند علماء اللغة المحدثين	15
6.1 أقسام الجملة وعناصرها عند القدماء	21
7.1 أقسام الجملة عند المحدثين	28
8.1 السادّ مسدّ غيره لغة واصطلاحا	35
1.8.1 السدّ لغةً	35
2.8.1 السادّ مسدّ غيره اصطلاحاً	36
3.8.1 مسوّغات ظاهرة " سدّ المسدّ" في النحو العربي	44
1.3.8.1 الأصل النحوي ومراعاة القاعدة التركيبية	44
2.3.8.1 تقسيمات النحو	51
3.3.8.1 العامل النحوي	53
4.3.8.1 العلة النحوية	52
4.8.1 السادّ مسدّ غيره بين القياس والسّماع	59

الفصل الثاني (مظاهر الخلط بين السادّ مسدّ غيره والظواهر اللغوية الأخرى) 69
1.2 السادّ مسدّ غيره والحذف 69
1.1.2 مظاهر الخلط بين السّادّا مسدّ غيره والحذف 71
2.2 السادّ مسدّ غيره والاكتفاء 76
3.2 السادّ مسدّ غيره والاستغناء 81
1.3.2 مظاهر الخلط بين السادّ مسدّ غيره والاستغناء عند القدماء والمحدثين 83
4.2 السادّ مسدّ غيره والتعويض 89
1.4.2 مظاهر الخلط بين السادّ مسدّ غيره والتعويض 93
5.2 السادّ مسدّ غيره والنيابة 97
1.5.2 مظاهر الخلط بين السادّ مسدّ غيره والنيابة 102
6.2 مظاهر الخلط بين السّادّ مسدّ غيره والتعاقب 105
الفصل الثالث: مظاهر السادّ مسدّ غيره في النحو العربي 108
1.3 المرفوعات 108
1.1.3 المبتدأ وما يسدّ مسدّه 108
2.1.3 الخبر وما يسدّ مسدّه 112
1.2.1.3 سدّ الفاعل أو نائبه مسدّ الخبر 113
1.1.2.1.3 الأنماط اللغوية التي يسدّ فيها الفاعل مسدّ الخبر 124
2.2.1.3 الحال السّادّة مسدّ الخبر 133
3.2.1.3 سدّ جواب لولا أو لوما مسدّ الخبر وما حمل عليه 149
4.2.1.3 سدّ واو العطف وما بعدها مسدّ الخبر 158
5.2.1.3 سدّ جواب القسم مسدّ الخبر 162
6.2.1.3 سدّ الصفة مسدّ الخبر 164
7.2.1.3 سدّ شبه الجملة مسدّ الخبر 165

8.2.1.3 سد المفعول مسدّ الخبر 168
3.1.3 النواسخ 169
1.3.1.3 سدّ الفاعل مسدّ خبر ما وما حمل عليها 169
2.3.1.3 سدّ الفاعل مسدّ خبر كان 172
3.3.1.3 سدّ الحال مسدّ خبر كان 173
4.3.1.3 ما يسدّ مسدّ خبر إنَّ 175
1.4.3.1.3 سدّ الفاعل مسدّ خبر إنَّ 176
2.4.3.1.3 سدّ الحال مسدّ خبر إنّ 180
3.4.3.1.3 سدّ المفعول معه مسدّ خبر إنَّ 181
5.3.1.3 ما يسدّ مسدّ جزأي ليت 183
1.5.3.1.3سدّ الاستفهام مسدّ خبر ليت 184
2.5.3.1.3 سدّ أنَّ ومعموليها مسدّ جزأي ليت 187
6.3.1.3 سدّ أن يفعل مسدّ جزأي أوشك وعسى واخلولق
189
4.1.3 سدّ ما المصدرية مسدّ الفاعل 191
2.3 المنصوبات 192
1.2.3 ما يسدّ مسدّ مفعولي أفعال القلوب وما حمل عليها 192
2.2.3 سدّ الفاعل والحال مسدّ مفعول ظنّ 198
3.2.3 سـدّ الشرط وجوابه أو القسم وجوابه مسدّ مفعولي أفعال القلوب 199
4.2.3 سدّ المصدر مسدّ الحال 200
5.2.3 ما يسدّ مسدّ الظرف 202
3.3 قضايا متفرقة 203
1.3.3 سدّ جواب الشرط مسدّ جواب القسم أو العكس 203
2.3.3 اعتراض الشرط على الشرط 209
3.3.3 سدّ جواب الشرط المتقدّم مسدّ جواب الشرط المتأخر 211

4.3.3 سدّ المصدر مسدّ أنّ ومعموليها 213
5.3.3 ما يسدّ مسدّ الضمير 215
6.3.3 سدّ الصفة مسدّ الفعل أو العكس 216
الخاتمة 216
المصادر والمراجع 219

الملخّص

السّادّ مسدّ غيره في النحو العربي

فاتن حامد الضمور

جامعة مؤتة 2007

تهدف هذه الدّراسة إلى الكشف عن مظاهر السادّ مسدّ غيره في النحو العربي، وتوضيح مفهوم هذا المصطلح، والكشف عن مسوّغات سدّ المسَدّ التي تتعلق بالنظرية النحوية والأصول الافتراضية، والجدير بالذكر أنّ علماء اللغة القدماء منهم والمحدثين قد وقعوا في الخلط في دراساتهم عن مظاهر هذه الظاهرة، وسعت الدراسة إلى استقصاء مظاهر سدّ المسدّ وتتبع آراء النحاة فيها وتبويب مسائلها وتحليلها تحليلاً نحوياً يأخذ بعين الاعتبار جهود العلماء المحدثين.

وقد قسّمت هذه الدراسة إلى مقدّمة وثلاثة فصول وخاتمة.

تناول الفصل الأول، دراسة الجملة العربية عند القدماء والمحدثين ليكون مدخلاً لدراسة مفهوم السادّ مسدّ غيره، وكذلك تبّين العلاقة بين سدّ المسدّ وبعض أنماط الأداء اللّغويّ في نظام الجملة العربية، وتناولت الدراسة سدّ المسدّ ومسوّغات هذه الظاهرة، وموقف العلماء منها من حيث القياس والسماع.

وفي الفصل الثاني تحدثت الدراسة عن السادّ مسدّ غيره وعلاقته بالظواهر اللغوية الأخرى بما فيها من خلط، وقع فيه بعض القدماء والمحدثين بين السادّ مسدّ غيره والظواهر اللغوية المتشابهة معه.

أما الفصل الثالث فتناولت الدراسة مظاهر السادّ مسدّ غيره في النحو العربي واشتمل على سدّ المسدّ في الابتداء والخبر والنواسخ والمنصوبات وقضايا أخرى متفرّقة.

Abstract
The Replacement in Arabic Syntax
Fatin Hamed AL-Dmour
Mu tah university 2007

The present study focuses on the different forms of replacement in the Arabic syntax. It also aims at clarifying this concept and shows the necessity for its usage, whether it originates from syntactical theories, or an arbitrary theory. It is important to say that old and modern linguists committed the mistake of mixing up between what is genuine and what is what is arbitrary in their studies of the replacement phenomenon. The study traces the various forms of this phenomenon and analyzes them taking into consideration the efforts made by modern linguists in this field.

The study is divided into an introduction, three chapters and a conclusion.

In its first chapter the Arabic sentence was taken up for discussion and analysis it introduces replacement as a concept by dealing with its different form. The study also deals with the necessity for using replacement, be it a rule of otherwise.

The second chapter deals with the relationship between replacement and other linguistic phenomena, especially the ones which seem similar and taken by old and modern linguists as replacement.

The third and final chapter deals with variations of replacement which includ

الفصل الأوّل

السادّ مسدّ غيره ونظام الجملة.

1.1 المقدمة

الحمـــدُ لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آلهِ وصحبه أجمعين.

تعدّ ظاهرة "سدّ المسدّ" من الظواهر اللغوية البارزة في الدّرس اللغوي.

وهـــي مســـألة وجـــدت حظهـــا مـــن اهتمام النحاة القدماء والدّارسين المحدثين، غير أنّها لم تنفرد بدراسة تستقصي مواضعها وتصنف مسائلها في أبواب مفصّلة تتناول القضايا اللغوية التي يمكن أن تندرج تحت هذا الباب.

وهـــذه المســـألة موضع خلط واضطراب في الدرس اللغوي إذ تتداخل مظاهـــرها مـــع أبواب نحوية متعددة، ولعلّ هذه الدراسة تكون محاولة لجمع أشـــتات موضوعات هذه المسألة وتبويبها وتصنيفها للوقوف على معالمها في الدرس اللّغوي ومحاولة تمييزها عن غيرها من الظواهر اللغوية.

وتكمـــن أهمـــية الدراسة في كونها تبحث في ظاهرة تتناثر مسائلها في كتـــب اللغة قديمها وحديثها، وتتقاطع مظاهرها مع ظواهر لغوية كثيرة، زيادة علـــى عدم استقرار المصطلح اللغوي المستخدم للتعبير عنها، وتزداد أهميتها مع شيوعها وتنوع مظاهرها.

ولـــم يطالعـــنا مـــن العلماء من أفردَ لهذه المسألة مصنفاً، أو باباً في مصـــنّف، تـــناول فيه هذه الظّاهرة بشكل مفصّل، وكذلك لم نعثر على دراسة لغوية بحثت هذا الموضوع حديثاً بشكل مفصّل باستثناء بعض الدّراسات منها:

ظاهـــرة الاســـتغناء في الدّراسة اللّغوية للسيد رزق الطويل، وظاهرة الاســـتغناء في قضايا النحو والصرف لزين الخويْسكي، وظاهرة الاستغناء في النحو العربي وهي رسالة ماجستير لعبدالله بابعير.

ومع ذلك نجد المسائل الواقعة في حيز هذه الظّاهرة متناثرة في مصادر الـــدّرس اللّغوي والدّراسات الحديثة مشوبة ببعض الخلط مع الظواهر الأخرى التـــي تتشـــابه معهـــا في بعض الخصائص، كالحذف والاستغناء والتّعويض

والنّيابة، ولذا كان لا بدّ من دراسة دقيقة لظاهرة سدّ المسدّ لميزها عن غيرها من الظّواهر الأخرى.

أمـــا منهج الدراسة فيقوم على استقصاء مواضع سدّ المسدّ وتتبع آراء العلماء فيها وتبويب المسائل التي تخضع لها وتصنيفها وتحليلها تحليلاً نحوياً، يـــأخذ بعين الاعتبار جهود العلماء المحدثين في الدّرس اللّغوي المعاصر فيما يخصّ هذه الظّاهرة.

وقد اشتملت الدراسة على ثلاثة فصول وخاتمة.

وجاء الفصل الأول بعنوان (السادّ مسدّ غيره ونظام الجملة)، تناولنا فيه مفهـــوم الجملـــة العربية وأقسامها عند القدماء والمحدثين؛ لتكون هذه الدراسة مدخـــلاً لدراســـة مفهـــوم "الســـادّ مسدّ غيره" واشتمل على مفهوم السادّ لغة واصـــطلاحاً عـــند القدامى والمحدثين، كذلك اشتمل على مسوّغات السّادّ مسدّ غيره، وموقف العلماء من السادّ مسدّ غيره من حيث السّماع والقياس.

وفي الفصل الثاني تناولنا " السادّ مسدّ غيره والظّواهر اللّغوية الأخرى" وحاولنا فيه إبراز الفروق التي تميّز السادّ مسدّ غيره عن المسائل النحوية التي تـــتداخل معـــه وهـــي، الحذف، والاكتفاءُ، والاستغناءُ، والتّعويضّ، والنّيابةّ، والتّعاقبّ.

وخصّـــصَ الفصـــل الثالـــث لمظاهـــرة سدّ المسدّ في الدرس اللغوي، واشـــتمل هـــذا الفصل على ثلاثة أقسام هي المرفوعات والمنصوبات وقضايا متفرقة.

أمّـــا المرفوعات فاشتملت على سدّ المسدّ في المبتدأ والخبر والنواسخ وما يسدّ مسدّ الفاعل عند بعض النحاة.

وأمّـــا المنصوبات فاشتملت على سدّ المعلّقات عن العمل مع ما بعدها مسدّ المفعولين أو المفعول وسدّ الشرط وجوابه، أو القسم وجوابه مسدّ مفعولي أفعـــال القلوب، وسدّ الفاعل والحال مسدّ المفعولين، وسدّ المصدر مسدّ الحال ومـــا يسدّ مسدّ الظرف. واشتمل سدّ المسدّ على قضايا نحوية متفرقة في بابي الشّرط والقسم، وسدّ إنّ وأخواتها مسد المصدر، وغيرها من المسائل.

ويجدر بنا أن نشير إلى أنَّ جانباً من هذا البحث كان مناقشة للجملة العربية واستخلاص نماذج تركيبية ذات خصائص تختلف عن المتعارف عليه، كان لها علاقة بظاهرة سدّ المسدّ، ولذا كان لا بدّ من التعريج على موضـــوع الجملة العربية من حيث مفهومها وأقسام الكلام وأقسام الجملة عند القدامى والمحدثين.

وختمـــت الدراسة بخلاصة تناولنا فيها أهمّ ما انتهت إليه الدراسة من نتائج.

2:1 مفهوم الجملة عند علماء العرب القدامى.

1.2.1 الاتجاه الأول:

لعـــلّ مـــن المفيد قبل الولوج إلى البحث في مصطلح " السّادّ مَسَدَّ غيره" عند القدماء والمحدثين، أن نعرّف بالجملة العربية من حيث المعنى الاصـــطلاحي لهـــا وأقســـامها ومكوناتها، إذ تعدّدت الآراء في تعريف الجملة، لتعدد المعايير التي استند إليها اللغويون في ذلك، قديماً وحديثاً، فمنها ما قام على اعتبار الشّكل أو الدّلالة أو الإسناد أو غير ذلك.

ذهبـــت طائفـــة من العلماء العرب القدامى إلى أنَّ الجملة والكلام مترادفان، فقد أشار سيبويه في كتابه إلى ما يدلّ على أنَّ الكلام لا يطلق إلاَّ على الجمل المفيدة المستقلة بنفسها وإنْ لم يصرّح بذلك مباشرة، يقول: «واعلـــم أنَّ "قلتُ" إنّما وقعت في كلام العرب على أن يُحكى بها، وإنَّما تحكي بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً، نحو قلتُ: زيدٌ منطلقٌ لأنَّه يحسن أن تقول: زيدٌ منطلقٌ، ولا تدخل" قلت".» [1]

---

[1] سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب: 122/1.

وقــد عنى سيبويه بالكلام الجمل وبالقول المفردات والكلام التام المعنى بنفســه، ولذلــك أطلــق على القرآن كلام الله تعالى، ولم يطلق عليه قول الله تعالى؛ لأنَّ القولَ لا يفهم إلّا بغيره وقد لا يتمّ معناه إلا بغيره.[1]

ويقــول فــي « باب الجزاء إذا كان القسم في أوّله»: « وإذا قلت: أَإنْ تأتِني آتِكَ فكأنك لم تذكر الألف. واليمين ليست هكذا في كلامهم. ألا ترى أنّك تقول: زيدٌ منطلقُ، فلو أدخلت اليمين غيّرت الكلام. وتقول: أنا والله إن تأتِني لا آتِــكَ، لأنَّ هذا الكلام مبنيٌّ على أنا.»[2] فَــ " زيدٌ منطلقٌ" و" إنْ تأتِني لا آتِك" جملٌ مفيدةٌ مستقلةٌ بنفسها مرادفةٌ لمصطلح الكلام عنده.

ويعرّف ابن جنِيّ الجملة بأنّها « كل كلام مفيد مستقل بنفسه»[3].

أمّــا الزَمَخْشَــريّ فعرّف الكلام بقوله: « المركّب من كلمتين، أسندت إحداهمــا إلى الأخرى، وذلك لا يتأتى إلاَّ في اسمين كقولك زيدٌ أخوك وبشرٌ صــاحبُك أو فــي فعــلٍ واسم، نحو قولك: ضُرب زيدٌ، وانطلق بكرٌ ويسمى الجملة.»[4] فبعد أن فرغ الزمخشري من حدّ الكلام قال عنه: ويسمّى الجملة.

ويعــرّف ابن يعيش الكلام بالجمل المفيدة، ويشترط في الكلام حصولَ الفائدة، ولذلك لا يفرّق بين الجملة والكلام، لكنه فرّقَ بين الكلام والكَلِم، فالكلم عــنده أقلّه ثلاثة أجزاء ولا يشترط فيه الإفادة بعكس الكلام، فلو قلت: إنَّ زيداً قــائمٌ وما زيدٌ قائماً كان كلاماً من جهة الإفادة وكَلِماً من جهة الجمع، أمّا إذا قلــت قامَ زيدٌ أو زيدٌ قائم فهو كلام لحصول الفائدة منه ولا يقال له كلم؛ لأنّه ليس بجمع إذ كان من جزأين فقط وأقلُّ الكلم ثلاثة.[5]

---

[1] ابن مالك، محمد، شرح التسهيل: 5/1.

[2] سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب: 84/3.

[3] ابن جنيّ، عثمان، اللُمع: 73. ابن جنيّ، عثمان، الخصائص:: 18/1، 33.

[4] الزمخشري، محمود بن عمر، المفصّل في علم اللغة:15.

[5] ابن يعيش، موفق، شرح المفصل: 21/1.

إذاً الكلام والجملة عند أصحاب الاتجاه السابق مترادفان وهما ما يؤدي معنىً مفيداً مستقلاً بنفسه، أمّا ما لا يؤدي معنى مستقلاً بذاته فهو القول. فإفادة المعنى شرطٌ لقيام الجملة عندهم.

2.2.1 الاتجاه الثاني

ويمثل هذا الاتجاه الرّضي وابن هشام، حيث يتخذان منهجاً مغايراً لمن سبقهما من النحاة الذين عرّفوا الجملة، فالجملة عند الرّضي: « ما تضمن الإسناد الأصلي سواءٌ أكانت مقصودة لذاتها أولا، كالجملة التي هي خبر المبتدأ... والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس».[1]

والكلام عند ابن هشام هو اللفظ المفيد الدال على معنى يحسن السكوت عليه[2] أمّا الجملة فهي عبارة عن الفعل وفاعله والمبتدأ والخبر وما كان بمنزلة أحدهما، فهما عنده ليسا مترادفين، فشرط الكلام الإفادة بخلافها، فالجملة أعمّ منه، ولذلك ذكر من الجمل جملة الشرط وجملة الجواب وجملة الصّلة وكلّ ذلك ليسَ مفيداً.[3] وقد اعترض ناظرُ الجَيْش[4] على ما ذهب إليه ابن هشام من أنَّ الشرط والجواب والصّلة جملٌ حيث يقول: « وأمّا إطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة شرطاً أو جواباً أو صلة فإطلاقٌ مجازيّ، لأنَّ كلاً منها كان جملة قبلُ، فأطلقت الجملة عليه باعتبار ما كان»[5].

والحقيقة أنَّ ابنَ هشام قد قسَّم الجمل إلى جملة كبرى وهي الاسمية التي خبرها جملة نحو " زيدٌ قام أبوه" أو فعلية نحو "ظننتُ زيداً يقوم أبوه"

---

(1) الأستراباذي، رضي الدين، شرح الرّضي على الكافية: 8/1.

(2) ابن هشام، مغني اللبيب، مصدر سابق: 419/2،ابن هشام،أوضح المسالك: 12/1- 14.

(3) مغني اللبيب: 419/2.

(4) هو محمد بن يوسف الحَلَبي، لازم أبا حيّان الأندلسيّ، ولي نظارة الجيش.ت 778 هـ، انظر السيوطي، جلال الدين،، بغية الوعاة 275/1- 276.

(5) السُيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر: 9/4، السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع: 37/1.

وجملة صغرى: وهي المبنية على المبتدأ كالجملة المخبر بها في المثال السابق أو المبنـــية على الفعل. وقد تكون الجملة صغرى وكبرى باعتبارين نحو: زيدٌ أبوه غُلامُه منطلق.[1]

فهـــو فـــي تقســـيمه للجمل باعتبار الإسناد الأصلي لم يذكر أنَّ الجملة الكبرى تعادل الكلام كما جاء في التفرقة التي وضعها.

فالمعنى الذي قصده أصحاب الاتجاه الثاني يقوم على فكرة أنَّ التركيب المتضمِّن الإسناد إذا كان مستقلاً بنفسه وأفاد فائدة يحسن السكوت عليها سُمِّيَ كلامـــاً وجملـــة نحو« الشمس طالعة»، أمّا قولنا: « خرجت والشمس طالعة» فالشمس طالعة في المثال جملة وليسَت كلاماً.

إذاً الفـــرق الجوهري بين أصحاب الاتجاهين السابقين هو أنَّ أصحاب الاتجـــاه الأول ربطـــوا فـــي حدّهـــم للجملة بين البنية التركيبية والمعنى، أمّا أصـــحاب الاتجاه الثاني فقد جعلوا من البنية التركيبية أو من الإسناد تُكَأَةً لهم في حدّهم للجملة.

ولا بـــدّ من الإشارة إلى أنّ من القدماء من جعل الكلمة كلاماً إذا قامت مقـــام الكـــلام نحو: نَعَمْ أولا في الجواب[2] بمعنى أنّ الجملة عند بعضهم قد تكون كلمة واحدة بشرط إفادة المعنى.

3:1 مفهوم الجملة عند علماء العرب المحدثين.

اختلف علماء العرب المحدثون في تحديد مفهوم الجملة، فإبراهيم أنيس يعرّف الجملة في أقصر صورها بـــ: « أقلّ قدرٍ من الكلام يفيد السامع معنى مســـتقلاً بنفســـه، ســـواءٌ تركب هذا القدرُ من كلمة واحدة أو أكثر. فإذا سأل

---

[1] ابن هشام، مُغني اللبيب، مصدر سابق: 2/424- 425.

[2] السُّيوطي، جلال الدين، همع الهوامع: 33/1.هذا الرأي لمحمد بن طلحة الإشبيلي ت 618هـــ، انظر: السيوطي، جلال الدين، ، بغية الوعاة 121/1.

القاضي أحد المتهمين قائلاً: " من كان معك وقت ارتكاب الجريمة؟" فأجاب " زيد" فقد نطق هذا المتهم بكلام مفيدٍ في أقصر صورة»[1].

ويرى أنَّه حين نُحلل الكلام في كل لغةٍ فإنّنا نجده يحتوي على كتل مفيدة قد يكتفي بها السّامع ويطمئن إليها وتشتمل في الغالب على المسند والمسند إليه وحدهما، وتلك هي الجملة القصيرة[2].

أمّا مهدي المخزومي فقد عَرَّف الجملة بالصّورة اللفظيّة للفكرة تنقل ما في ذهن المتكلم من أفكار إلى ذهن السامع أو المتلقّي[3].

فالجملة عنده صورة لفظية مختزنة في الدماغ، ويبدو أنَّ مهدي في تعريفه السابق للجملة قد تأثر بما جاء عند العلماء الغربيين، خاصة فندريس في تعريفه للجملة[4].

وقد مزج تمام حسّان بين الجملة والكلام، فعرّف الجملة بالكلام المركّب المفيد بحكم أصل وضعه، وركّز في الجملة على النّمط ورتبة الكلام والعلاقات بين عناصرها ذلك أننا لو وضعناها دون نظام لما تمّت الفائدة[5]

والأصل عنده هو الإفادة، فإذا لم تتحقق الفائدة فلا يعدّ التركيب جملة، وتتحقق الفائدة بمجموعة من القرائن الحالية واللفظية[6].

وبناءً على ذلك ذكر تمام حسّان الجملة الناقصة والجملة التي حذف بعضها والجملة التي عدل صاحبها عن إكمالها والجملة التي تطوّع السّامع بإكمالها والجملة التي أغنت الإشارة والتقطيبات عن ذكرها.[7]

---

(1) أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة: 276- 277.

(2) المرجع نفسه: 277.

(3) المخزومي، مهدي، في النحو العربي قواعد وتطبيق: 83.

(4) فندريس، اللغة: 101- 102.

(5) حسان، تمام، الأصول: 147.

(6) المرجع نفسه: 138.

(7) المرجع نفسه: 88.

وكـــان عبد الرحمن أيوب ذا رؤية خاصة في تعريفه للجملة، وأساس هذه الرؤية أنّ الجملة ليست مجرّد مجموعة من الكلمات، وإنّما هي إلى جانب هـــذا عـــددٌ مـــن الـــنّماذج التركيبيّة المتداخلة نحو: نموذج لتركيب الكلمات، ونمـــوذج للتنغـــيم، ونمـــوذج للنبر[1]، وهذه النماذج في مجملها تكوّن الجملة الواقعيّة التي تفيد فائدة يحسن السكوت عليها.[2]

ويعرّف عباس حسن الكلام والجملة تعريفاً واحداً هو: « ما تركب من كلمتين أو أكثر، ولـــه معنى مفيد مستقل»[3] حيث ركز على التركيب والإفادة المســـتقلة. في حين رفض خليل عمايرة اعتبار الكلام مرادفاً للجملة؛ ذلك أنّ الجملـــة فـــي نظره قائمة على الإسناد المفيد المقصود لذاته[4] وبناء على ذلك عرّف الجملة بـــ « الحدّ الأدنى من الكلمات التي تحمل معنى يحسن السكوت عليه»[5] ويسميها بالجملة التوليدية أو النُّواة[6].

إذاً الكلام عند عمايرة أعمّ وأشمل من الجملة ولا يتمُّ إلاّ بتآلف عددٍ من الجمل الغرض منها هو الوصول إلى معنى أعمّ.

ولا بـــدّ أن نشير إلى أنَّ بعضَ اللغويين المحدثين جعل المعنى الكامل المســـتقلّ شـــرطاً أساسياً للجملة ولا عبرة في أن تكون من ركن واحد أو من ركنين[7].

---

(1) النـــبر، هو مصطلح صوتي يعني الضغط على مقطع من مقاطع الكلمة ليجعله بارزا وأوضـــح في السمع من غيره من مقاطع الكلمة ويتميز هذه الصوت بالعلو والارتفاع والوضوح السمعي أكثر من أي جزء من أجزاء الكلام الأخرى، والتنغيم هو النغمات الموســـيقية المنتظمة والمتتابعة في حدث كلامي معين، ويعين التنغيم على فهم الكلام في التركيب. انظر الخليل، عبد القادر مرعي، المصطلح الصوتي: 191،197 .

(2) أيوب، عبد الرحمن، دراسات نقدية: 126.

(3) حسن،عباس، النحو الوافي: 15/1.

(4) عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها: 75، 78.

(5) عمايرة، في التحليل اللغوي: 87.

(6) عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها: 87.

(7) السامرائي، فاضل، الجملة العربية تأليفها وأقسامها: 277.

والمتأمّل في نظرة علماء اللغة للجملة بشكل عام- إذا ما استثنينا خليل عمايرة- يجد أنّهم لم يهتموا بالتفريق بين مفهومي الجملة والكلام، حيث صبّوا اهتمامهم على الجملة دون أن يشقّوا على أنفسهم بالتفرقة التي نرى بعدم جدواها، لكنَّ الحديث عن الجملة لا يعني إهمال مصطلح الكلام عندهم خاصّة إذا حاولوا التفريق بين الكلام واللّغة، يقول تمام حسّان: « فالكلام عمل واللغة حدود هذا العمل، والكلام سلوك واللّغة معايير هذا السّلوك، والكلام نشاط واللغة قواعد هذا النشاط، والكلام حركة واللّغة نظام هذه الحركة والكلام يُحَسُّ بالسمع نطقاً والبصر كتابة واللغة تفهم بالتأمّل في الكلام. فالذي نقوله أو نكتبه كلام، والذي نقول بحسبه ونكتب بحسبه هو اللّغة فالكلام هو المنطوق وهو المكتوب واللّغة هي الموصوفة في كتب القواعد وفقه اللغة والمعجم ونحوها. والكلام قد يحدث أن يكون عملاً فردياً ولكنَّ اللغة لا تكون إلّا اجتماعية»[1] . بمعنى أنّ اللغة هي القواعد التي تحكم الكلام على أنّ مفهوم الكلام عندهم قد توسع ليشمل كل نشاط صوتيّ يحاول فيه صاحبه السير على معايير اللغة التي يعيش في نطاقها فأي نشاط صوتيّ أو كتابيّ مبنيّ على قواعد اللغة سواء أكان كلمة أم جملة أم عدة تعبيرات هو كلام[2].

أي أنّهم لم يقصدوا به النماذج التركيبية وإنّما الأمثلة الواقعية للجملة وهو ما يسمى بـ « الحدث اللغوي» ويرى عبد الرحمن أيوب أنَّ من المهم التفريق بين الحدث اللغويّ والنموذج التركيبيّ حتى لا نتخبط بين المثال والواقع[3].

فعلى سبيل المثال عُدَّ قولنا: "الجملة الفعلية تتكون من «مسند ومسند اليه»" نموذجاً تركيبياً، أمّا« نامَ محمدٌ» فتعبّر عن الحدث اللغويّ أو المثال الواقعيّ للجملة الفعلية.

---

[1] حسان، اللغة العربية، معناها ومبناها: 32.

[2] صلاح، شعبان، الجملة الوصفية: 18.

[3] أيوب، عبدالرحمن، دراسات نقدية: 126.

ويـــبدو أنّـــه لاداعي للتفرقة بين الجملة والكلام، و أمّا التفرقة بين الكـــلام واللغة فيعود إلى أنّ اللغة ربما لا تكون كلاما منطوقا في بعض الأحـــيان كلغة الحيوانات ويطلقون على الموسيقى لغة العالم. بمعنى أنّ الكلام والجملة شيء واحد أمّا اللغة والكلام فقد يفترقان في بعض الأمور.

1 : 4 أقسام الكلام عند علماء العرب القدامى:

تكـــاد المصادر النّحوية القديمة تجمع على أنّ الكلام في العربية ينقسم باعتبار الدلالة على الذات أو الحدث أو العلاقة إلى ثلاثة أقسام هي اسمٌ وفعل وحـــرف.[1] إلاّ أنّ بعـــض الـــنحاة أضـــاف إليها قسماً رابعاً هو اسم الفعل (الخالفة).[2]

وقـــد وضـــع القدماء لكل قسم علامات يعرف بها، إلا أنّهم اختلفوا في تحديد كُلّ منها، وقد أشار ابن السيّد البَطَلْيَوْسي إلى أنّ حد الاسم لدى القدماء كان عبارة عن تقريب ورسم، وإذا كان بعضهم قد أشار إلى أنّ الاسم ما كان فـــاعلاً أو مفعولاً وما دخل عليه حرف جر، وما كان مُخبَراً عنه أو خبراً... فإننا نجد من الأسماء ما لا يكون فاعلاً ولا مفعولاً ولا يدخل عليه حرف جر ولا يكون مخبراً عنه ولا خبراً... فينتقض بذلك حدّهم.[3]

كذلـــك اختلفوا في تقسيمهم للأفعال فالنحاة البصريون يقسمون الأفعال إلى ثلاثة أقسام هي: بناء ما مضى وبناء ما لم يقع أو بناء ما لم ينقطع، وهو فعل لما تكون أنت فيه.[4].

---

(1) سيبويه، الكتاب: 12/1، ابن جني، عثمان،اللُّمع:45، البَطَلْيَوْسي، ابن السيد، الحُلَل في إصلاح الخلل: 59، السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر :5/3.

(2) السُّيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر: 5/3.

(3) ابـــن الســـيد البَطَلْيَوْسي، الحُلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل: 62. على سبيل المـــثال(كيف)فقد عدّتَ اسماً لكنها لا تصلح لأن تكون فاعلاً ولا مفعولاً ولا يدخل عليها حرف جر.

(4) سيبويه، الكتاب 12/1. المبرّد، أبو العباس، المقتضَب: 335/4-336، وانظر، ابن السَرّاج،أبو بكر، الأصول:37/1.

إذاً الـــنحاة البصـــريون يكادون يجمعون على أنّ أقسام الفعل باعتبار الدلالـــة على الزمن هي: الفعل الماضي، والمضارع، والأمر.إلاّ أنّنا نستثني مـــنهم الزَّجّاجي الذي عدّ ما جاء على صيغتيّ اسم الفاعل واسم المفعول من الأفعـــال الدالـــة علـــى الحـــال، كذلك ذكر أنَّ فعل الحال لا فرق بينه وبين المســـتقبل في اللفظ نحو يقوم في: «زيدٌ يقوم الآن» فهو فعلٌ دالٌ على الحال فـــإن أردت أن تخلّصـــه للاســـتقبال دون الحال أدخلت عليه السين وسوف، بالإضافة إلى أنّه لا يعد فعل الأمر من أقسام الأفعال.[1]

أمّـــا الكوفـــيون وعلى رأسهم الفرّاء فقد قَسّموا الأفعال إلى ثلاثة أقسام هي:الفعل الماضي، الفعل المستقبل، الفعل الدائم وقد مثلوا له بصيغة فاعل[2]، ويـــرى الـــبعض أنّ الفَـــرّاء قد لمح الفعلية في صيغة اسم الفاعل إلّا أنّه عدّ «قـــائم» فعلاً دائماً لفظه لفظ الأسماء ومعناه معنى الفعل فالجهة التي هو فيها اسم ليس هو فيها فعلا، والجهة التي هو فيها فعل ليس فيها اسماً.[3]

كذلـــك رأى بعضـــهم أنّ تسمية اسم الفاعل عند الكوفيين بالفعل الدائم ربما يعود إلى أنَّ اسم الفاعل المعرّف يدل على الدوام والاستمرار، بمعنى أنّه يستوعب الأبعاد الزمنية الثلاثة[4]، ولذا نجد من القدماء من يسمّيه اسم الفاعل

---

[1] الزّجاجي، عبدالرحمن، الجمل في النحو: 7-8.

[2] البطليوســـي، ابـــن السيد،الحلل في إصلاح الخلل: 64. وانظر:الفَرّاء، يحيى، معاني القرآن:165/1.

[3] السامرائي، إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته:19.

[4] المنصوري، علي، الدلالة الزمنية: 83.

المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة (الماضي والحال والاستقبال) على أنّ الاستمرار أعمّ من الثبوت والدوام فهو متجدّد بتعاقب أفراده[1].

ولكنْ ما وجه القول بأنّه «دائم» ولفظ الدائم يعني فيما يعنيه المستمرّ الذي يتطلب فسحة زمنية طويلة في حين أنَّ هذه الصيغة قد تنصرف إلى المُضي بإضافتها.[2]

إذاً نستطيع القول إنَّ اعتبار النحاة البصريين لهذه الصيغة في قطاع الأسماء نابع من قبولها لبعض علامات الاسم الشكلية، كاقترانها بأل والإضافة وكذلك فإنّ «من الاستعمالات ما هو مشترك بين الاسم والصفة على التساوي.ولعلّ ذلك هو الذي سوّغ للنحاة أنْ يجمعوها في فصيلة واحدة هي فصيلة الأسماء.»[3]

إلاَّ أنَّ دلالة الصيغة على الحدث والزمن سمحت للنحاة القول بقيام صيغة الفاعل بوظيفة الفعل[4]، ومن ثم اشترطوا لعمل اسم الفاعل عدّة شروط هي:[5]

---

[1] العبّادي، أحمد، رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة: 74.

[2] السامرائي، إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته:40.

[3] صلاح، شعبان، الجملة الوصفية: 38.

[4] سيبويه، الكتاب: 1/108-109، كذلك قالوا إن اسم الفاعل أشبه الفعل لفظا ومعنى وجرى عليه في مطلق الحركات والسكنات، والحقيقة أن العلة الأخيرة علة لا تنطبق على جميع صيغ اسم الفاعل حيث تشمل اسم الفاعل من الفعل فوق الثلاثي فقط. انظر: ابن عقيل،بهاء الدين، شرح ابن عقيل: 2/100 ،العبادي، أحمد، رسالة في اسم الفاعل:26، 78.

[5] الأزهري،خالد، شرح التصريح: 2/65-66.

1. أن يقترن بأل الموصول فيعمل مطلقاً سواء أكان للماضي أم للحاضر أم للمستقبل.
2. إن كان مجردا من أل فيعمل بشروط منها أن يكون للحال أو للاستقبال لا للماضي بخلاف الكسائي وابن هشام، وأن يكون منوّناً نكرة نحو «هذا ضاربٌ زيداً غداً» هذا بالنسبة للمفعول به أمَّا العمل في الفاعل فاشترطوا فيه الاعتماد، لذا لا بدّ لاسم الفاعل المنوّن من الاعتماد على النفي أو الاستفهام أو أن يكون خبراً أو أن يعتمد على موصوف، ومنع قومٌ عمله مثنى وجمعاً في حين أجاز عمله آخرون مع كونه مثنى وجمعا ومصغرا.

وإذا كان علي المنصوري يرى أن الكوفيين قد أعتقوا أنفسهم من بعض القيود الفلسفيّة فاعتبروا هذه الصيغة الصرفيّة صيغة فعليّة إذا دلت على الحدث والزمن بمعنى أنها تؤدي وظائف فعليّة إلى جانب الوظائف الاسمية إذا ما دلّت على الذات[1] فإنّنا نرى أنّ اعتمادهم على الدلالات الظنيّة للقول بأنّ صيغة(فاعل) هي فعل سببه رؤيتهم لدلالتها على الحدث وانصرافها إلى زمن وهذا يكفي عندهم للقول بفعليتها، وفاتهم أنّ الأسس الشكلية وأهمّها قبول علامات الفعل لا تسمح بالقول بفعلية هذه المادة، كما أنّ هذه المادة تدل على موصوف بالحدث، والزمن فيها زمن سياقيّ لا صرفيّ يفهم من التركيب الذي تعين على فهمنا له قرائن اللفظ والمقام وسياق الحديث في الجملة[2]. وما ينطبق على صيغة الفاعل ينطبق على صيغ اسم المفعول والمبالغة وأفعل التفضيل والصّفة المشبهة.

ولم يقتصر اختلافهم على صيغة اسم الفاعل وإنّما اختلفوا في بعض الألفاظ نحو: نِعْمَ و بئس، وأفعل التعجب. متكئين في تدعيم آرائهم على

---

[1] المنصوري، علي، الدلالة الزمنية:83.

[2] الساقي، فاضل، أقسام الكلام العربي:73.

الناحـــية اللفظـــية فـــي بعض الأحيان، فالكوفيون يعتبرون نِعْمَ وبئس اسمين لإمكانـــية دخول حرف الجر عليهما، بينما يعتبرهما البصريون فعلين لاتصال الضمير المرفوع بهما على حد اتصاله بالفعل المتصرف.[1]

كذلـــك ذهـــب الكوفـــيون إلـــى أنّ أفعـــل التعجب اسم في حين ذهب البصريون إلى أنّه فعل ماض وتبعهم الكسائي من الكوفيين[2] .

ويرى إبراهيم السامرائي أنّ النحاة القدماء لم يستقْروا العربية استقراءً وافـــيا ليتبين لهم طرائق استعمال الفعل، فلم يعطوا إيضَاحات كافية عن حدود الزمان في الأفعال، ولعلّ ذلك يعود إلى منهجهم في البحث النحويّ فقد اهتمّوا بالعلّة والعامل وما يترك العامل من أثر، ومن أجل ذلك لم يولوا مسألة الدلالة الزمنية حقها.[3]

وبشـــكل عام فإنّنا نرى أنَّ تقسيمات النحاة القدماء للكلام كان لها دورٌ بـــارز فـــي وجـــود تراكيب تامة المعنى، لكنّها تفتقد إلى عنصر من عناصر التركيب ومن ذلك قولهم: «أقائمٌ الزيدان» حيث أفاد هذا التركيب معنى تاماً، إذ المعنى أيقوم الزيدان، وقائم هنا اسمٌ من جهة اللفظ وفعلٌ من جهة المعنى، فلمّـــا كان الكلام – عندهم- تاماً من جهة المعنى أرادوا إصلاح اللفظ فقالوا: أقـــائمٌ مبـــتدأ والـــزيدان يـــرتفع بـــه، وقد سدّ مَسَدّ الخبر وليسَ هناك خبرٌ محـــذوف.[4]

وكذلك عدوا من إصلاح اللفظ قولهم: إنَّ قائماً في«ضربي زيداً قائماً» حالٌ سدّ مسدّ خبر المبتدأ ضربي، ذلك أنّه كلام تام باعتبار المعنى لكنّه احتاج إلى إصلاح اللفظ لكون المبتدأ فيه بلا خبر.[5]

---

[1] انظـــر، الوَرّاق، أبو الحسن، علل النحو: 405، الأنباري، أبو البركات،الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/97-126، ابن عقيل، بهاء الدين، شرح ابن عقيل: 2/150.

[2] انظر: الأنباري، أبو البركات، الإنصاف في مسائل الخلاف: 1/127-148.

[3] السامرائي، إبراهيم، الفعل زمانه وأبنيته: 17-18.

[4] السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر: 1/162.

[5] نفسه: 1/162-163.

والحقيقة أنّ السبب الرئيسي لقولهم بفكرة إصلاح اللفظ يعود إلى الرؤية المزدوجة في الخلط بين سمات أقسام الكلام، كذلك اتكاءُ البعض على الشكل وحده أو على المعنى وحده أدّى إلى هذه الازدواجية خاصّة عندما نظروا إلى الواقع اللغوي الاستعمالي بعيداً عن تقسيماتهم.

5:1 أقسام الكلام عند علماء اللغة المحدثين

لا بد من الإشارة إلى أنّ أكثر علماء اللغة المحدثين قد ساروا على نهج القدماء في نظرتهم إلى أقسام الكلام وتعاملهم معها، غير أنّ بعض العلماء المحدثين لهم وجهة نظر خالفت جمهور النحاة، ومنهم إبراهيم أنيس الذي يقسم الكلام إلى أربعة أقسام هي:[1]

أ. الاسم واشتمل على الاسم العام نحو اسم الذات كالشجرة والعلم والصفة.

ب. الضمير واشتمل على: الضمائر، وألفاظ الإشارة، والموصولات، والعدد.

ج. الفعل.

د. الأداة وتشمل الحروف والظّروف.

وقد اعتمد إبراهيم أنيس على ثلاثة أسس هي: المعنى، والصيغة، ووظيفة اللفظ في الكلام، ويرى أنّه إذا روعيت تلك الأسس معاً فيمكن إلى حدّ كبير التمييز بين أجزاء الكلام.[2]

ولعلّ إبراهيم أنيس لم يلتزم بمراعاة الأسس التي وضعها مجتمعة ومن ذلك عدّه الصفة جزءاً من الاسم مع أنّ الصفة لها سماتها الشكلية والوظيفية التي تميزها عن الأسماء من حيث دلالتها على الزمن دلالة سياقية ودخولها في جداول اشتقاقيّة كما لا يمكن اعتبارها أفعالاً، لأنها لا تدل على الحدث

---

[1] أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة: 282-290.

[2] المرجع نفسه: 281-282.

وإنما تدل على موصوف بالحدث ودلالتها على الزمن ليست دلالة صرفية بل هي دلالة سياقية.[1]

أمّـــا مهدي المخزومي فقسَّم الكلام إلى أربعة أقسام هي: الفعل والاسم والأداة (الحـــرف) والكنايات وشملت (الضّمائر، والإشارة والموصول بجملة والمستفهَم به وكلمات الشرط).[2]

كذلـــك تبع الكوفيين في عدّهم صيغة (فاعل) من صيغ الأفعال (الفعل الدّائم) فهي عنده فعل دالّ على استمرار وقوع الحدث ودوامه.[3] على الرغم من أنّ هذه الصيغة قد تنصرف إلى الماضي بإضافتها.

وقسم تمام حسّان الكلام إلى سبعة أقسام هي:

الاسم، الصّفة، الفعل، الضّمير، الخالفة، الظّرف، الأداة، وقد اعتمد في تقسيمه على الأسس التالية:

1. **الأســـس الشـــكليّة**، وشـــملت: الصـــورة الإعرابية، الرتبة،الصيغة، الجدول[4]

   الإلصاق [5]، التضام[6]، الرسم الإملائي.

2. **الأســـس الوظيفية**، وشملت: التسمية، الحدث، الزمن، التعليق، المعنى الجملي.[7]

---

(1) الساقي، فاضل، أقسام الكلام العربي:119.

(2) المخزومي، مهدي، في النحو العربي، قواعد وتطبيق: 46.

(3) المرجع نفسه: 23.

(4) الجدول: هو استعداد الكلمة لتقبل اللواصق أو عدمه واستعدادها لتوضيح علاقات اشتقاقية أو عدمـــه واستعدادها لتوضيح علاقات إسنادية بإسنادها إلى الضمائر أو عدمه. انظر: حسّان، تمام، اللغة العربية معناها ومبناها:92، الساقي، فاضل، أقسام الكلام العربي:191-192.

(5) الإلصـــاق: أو اللواصـــق وهـــي أل، علامة التثنية والجمع، تاء التأنيث المتحركة، التنوين، الضـــمائر المتصـــلة، ياء النسب، حروف الزيادة في الجموع، انظر: الساقي، فاضل، أقسام الكلام:192.

(6) التضـــام: أن تستدعي الكلمة كلمة أخرى في السياق أو الاستعمال لخلق معنى أعم من معنى أيهـــا كضـــم حـــرف النداء أو حرف الجر إلى الاسم أو ضم الصلة إلى الموصول. انظر: حسان، تمام، اللغة العربية، معناها ومبناها: 94.الساقي، فاضل، أقسام الكلام: 196.

(7) حسان، تمام، اللغة العربية، معناها ومبناها: 86-88.

وعلـــى الرغم من اعتبار محاولة تمام حسّان أنجح محاولة لتقسيم الكـــلام، حيث جمع طوائف الكلمات التي تندرج تحت كل قسم من أقسام الكَلِـــم،[1] إلّا أنّه عَدّ المصدر من أقسام الاسم على الرغم من حديثه عن هذا القســـم من حيث دخولـــه في علاقات سياقية كالإسناد والتعدية[2] كذلك دلالة المصدر على الزمن دلالة سياقية بالاعتماد على القرائن الحالية والمقالية التي تعطـــيه معـــنى جديداً نابعاً من تعدد المعنى الوظيفيّ للمبنى الواحد[3] وكذلك دخوله في الجدول التصريفي إلاّ أنّه اعتبره جزءاً من الأسماء.

والحقيقة أنّ المصدر قسم قائمٌ بذاته ودليل ذلك:

1- أنّ المصدر فيه دلالة على الحدث وقد يتبع بمن قام بالحدث، ومن وقع علـــيه كما في "ضربي زيداً قائماً" و "أكثر شربي الماء بارداً" بعكس الاســـم الذي لا يحمل في ذاته دلالة على الحدث أصلاً، وهذه الدلالة على الحدث تقربه من الفعل أكثر من الاسم، لكن تبقى له خصوصيته التي تميزه.

2- أنّ التعريف الشائع للمصدر هو "ما دلّ على حدث غير مقترن بزمن" إلّـــا أننا نرى- من خلال بعض التراكيب التي تحتوي على المصدر- أنّ الزمن فيه ليس زمناً صرفيّاً وإنّما هو زمن نحويّ مرتبط بالسياق.

ويقصد بالزمن النحويّ وظيفة اللفظ في السياق كالصّفة والمصدر مثلاً أمّـــا الزمـــن الصـــرفيّ فهو وظيفة صيغة الفعل مفردة خارج السياق ولذا لا يستفاد من المصدر الذي يفيد الحدث دون الزمن.[4]

فالزمـــن جـــزء مـــن معنى الفعل لكنّه ليس جزءاً من معنى المصدر، بمعـــنى أنّ الزمـــن نحـــويّ مرتبط بقرائن حالية أو لفظية ولنأخذ على سبيل

---

(1) الساقي، فاضل، أقسام الكلام العربي: 179.

(2) حسان، تمام، اللغة العربية، معناها ومبناها: 254.

(3) المرجع نفسه: 255.

(4) المرجع نفسه: 240.

المـــثال قولهم: ضربي زيداً قائماً، وأكثرُ شربي السَّويق ملتوتاً[1] فمن الناحية الشـــكلية نجـــد أنّ الجملـــة الأولى عبارة عن: مصدر أضيف إلى فاعله في المعـــنى و(زيـــداً) مفعول به و(قائماً) حال أمّا الجملة الثانية فقد اشتملت على اســـم تفضـــيل أضيف إلى المصدر الذي أضيف إلى فاعله في المعنى وكذلك فإنّ (السويق) مفعول للمصدر و(ملتوتاً) حال.

ونـــرى أنَّ الزمن في الجملتين السابقتين تأتى من الحال التي لا بدّ أن تكون في زمن معيّن، و لذلك ما الفرق بين الحال و الخبر إن لم يكن التحوّل فـــي الزمن هو أحد الفوارق بينهما. كذلك فإنّ في الجملة الثانية دلالة أخرى هـــي دلالـــة اســـم التفضيل (أكثر) حيث نلمح فيها مراحل زمنية أهمّها حين يشـــرب ملـــتوتاً. وهناك قرائن أخرى كالقرينة الحالية كأن تقال الجملة أثناء وقـــوع الضرب أو بواسطة الظّرف نحو: الآن. أمسِ، إنّ الزمن في المصدر يكمن في السياق الذي يحتويه.

وقـــد توصّـــل تمام حسّان إلى«أنَّ الصفات و المصادر ليسَ لها دلالة صـــرفيّة على الزمن كما يدلّ الفعل، أي أنَّ النظام الزمنيّ في الصرف يأخذ فـــي اعتباره الأفعال دون الصّفات والمصادر، أمّا في الاستعمال حيث يكون الـــنصّ مســـرح القرائـــن فإنّ القرائن الحالية والمقالية تضيف إلى الصفات والمصـــادر معانـــي جديدة لم تكن لها في الصرف، ونحن نرى [تمام حسّان] ذلك مظهراً من مظاهر تعدّد المعنى الوظيفيّ للمبنى الواحد».[2]

والغريـــب أنّ تمام حسّان في عدّه الوصف قسماً قائماً بذاته جعله يذكر الجملـــة الوصـــفية الأصـــلية نحو: «أقائمٌ المؤمنون للصّلاة» والفرعيّة نحو: «رأيـــتُ إمامـــاً قائمـــاً تـــابعوه للصـــلاة»[3]، لكنّه لم يصرّح بوجود الجملة

---

(1) الســـويق: مـــا يتخذ من الحنطة والشعير، وقيل السَّويق الخمر،ابن منظور، محمد، اللسان (سوق) 170/10 ملتوتاً: اللَّتُّ: الْبَسُّ والبَلُّ بالماء، اللسان (لَتَّ) 82/2-83.

(2) حسّان، تمام، اللغة العربية، معناها ومبناها: 255.

(3) المرجع نفسه: 103.

المصدريّة القائمة على وجود المصدر العامل عمل الفعل؛ وربما يكون السبب هو عدّه المصدر في قطاع الأسماء.

إذاً يمتاز المصدر عن الأسماء بقبوله معنى الزمن دون أن يحدّد بصيغة صرفية تعتبر الزمن جزءاً من معناها، لكن لا بدّ أن نشير إلى أنّ التركيب الذي يحتوي على المصدر قد يخلو من معنى الزمن إذا أريد به الاسمية نحو:"النوم مفيد".

3- الصورة الإعرابية:

يشارك المصدر الاسم في قبول الجرّ لفظاً وكذلك يأبى الجزم و الإسكان في غير الوقف وبهذا يتميز عن الأفعال.

4- الصيغة:

تمتاز المصادر عن بقيّة أقسام الكلام بصيغ خاصّة وإن اتفقت بعضها مع الأسماء في بعض الصيغ نحو: نَوْم ← سَعْد. فَلْس

فما كان صالحاً لأن يكون له فعل من مادته فهو مصدر وما لم يكن له فعل من مادته فهو اسم.

5- من حيث دخولها في الجدول:

إنّ "الأسماء تقبل الدخول في الجدول الإلصاقيّ ولا تقبل الدخول في الجدول التصريفيّ"[1] أمّا المصادر فتقبل الدخول في الجدول الإلصاقي والتصريفيّ كذلك تدخل في علاقات سياقية كالإسناد والتعدية ومن هنا فإنّ " ضرباً زيداً" يُشبه "اضرب زيداً" من حيث:[2]

1. إسناده إلى مخاطب.
2. إنّ هذا المخاطب لا يظهر في الكلام.
3. المصدر صالح للحال أو الاستقبال بناءً على القرينه.

ويختلف عنه بأنّ "اضرب" للطلب المحض أمّا "ضرباً" فهي للإفصاح تؤدي معنى انفعالياً غير موجود في صيغة الأمر المجرّدة.

---

[1] حسّان، تمام، اللغة العربية، معناها ومبناها: 101.

[2] المرجع نفسه: 254-255.

وعلـــى معـــنى الإضافة فالمصدر يحتمل معنى المضيّ نحو: أعجبني ضـــربُ زيـــد عمـــراً، والحال: يعجبني ضرب زيد عمراً الآن والاستقبال: سيعجبني ضرب زيدٍ عمراً غداً.

6- العلامة الإعرابيّة:

المصـــدر يحتل المواقع الإعرابيّة الثلاثة مع احتفاظه بالإسناد تـــارة وخلـــوّه من الإسناد نحو: "ضربته ضرباً" إذا أريد به توكيد الفعل أو الدلالة على العدد أو النوع.

7- الإلصاق وعدمه:

إذا كـــان الاسم يقبل التنوين والإضافة إلى ضمائر الجر المتصلة، فإنّه بذلك يتقاطع مع المصدر في الإلصاق إلاّ أننا نرى أنّ معنى الإلصاق يختلف بيـــنهما، فالتنوين فيه- كما نرى- يخلص المصدر إلى معنى الاستقبال نحو "ضـــرباً زيداً" أو معنى التوكيد نحو "ضربته ضرباً"، في حين أن التنوين في الأســـماء إمّا أن يفيد التنكير أو التمكين أي الخلوّ ممّا يمنع من الصّرف، أمّا الإضافة فإنّ الإضافة في المصدر ليست إضافة محضة وإنّما هي إضافة فيها دلالـــة علـــى نســـبة الحدث إلى فاعله في حين أنّها في الاسم إضافة محضة حقيقية تفيد التخصيص أو التعريف.

ولعـــلّ فـــي هذا ما يمكن أن نطمئنّ إليه بأنّ المصدر يمكن أن يكون قسما قائما بذاته وليس اسما.

وقد سار فاضل الساقي على نهج تمام حسّان في تقسيمه السابق إلّا أنّه جعل (المسمى، الحدث، الزمن) تحت أساس واحد هو المعنى الصرفيّ، وذكر أنّ الاســـم والصّفة لا فرق بينهما فيما يلصق بهما من حروف الجر والتنوين والإضـــافة، إلاّ أنّ (أل) الداخلة على الأسماء للتعريف والداخلة على الصفات بمعـــنى الّـــذي، وأنّ تنويـــن الصفات ذو دلالة زمنية ترشح الصّفة للحال أو

الاســتقبال، ثم أنّ الإضافة في الأسماء معنوية بينما في الصفات لفظية ترشح الصفة للدلالة على الزمن الماضي.[1]

ويقسم محمد إبراهيم عبادة الكلام إلى ثمانية أقسام هي:

الفعــل والاســم والوصــف والمصدر والخالفة والموصول والظّرف والجار والمجرور.[2]

والمتأمّل لأقسام الكلام عند القدماء والمحدثين سيجد أنّ هذه الأقسام قد كان لها الدور الرئيسي في أقسام الجملة عندهم، وفي اعتبار بعض التركيبات جملــة وعــدم اعتــبار تركيبات أخرى جملة مع ما يحتويه هذا المركّب من مقوّمات الإسناد.[3] كذلك فإنّ لها أثراً في الناحية الإعرابيّة، خاصّة أنّ بعضها كــان نتــيجة للانتقال من كونه قسماً من أقسام الكلام الثلاثة إلى اتخاذ ملامح جديدة تجعله يتّخذ لنفسه موقعاً جديداً في الجملة.

6.1 أقسام الجملة وعناصرها عند القدماء

قسّــم بعض القدماء الجملة إلى قسمين هما الجملة الفعليّة المركّبة من فعل وفاعل والجملة الاسميّة المركّبة من مبتدأ وخبر.[4]

فــي حيــن جعــل الزمخشريّ الجملة أربعة أقسام هي: الفعلية والاسمية والشّــرطيّة والظّرفــيّة نحو: زيدٌ ذهب أخوه، عمرو أبوه منطلق، بكرٌ إنْ تعطِه يشكُرْك، خالدٌ في الدار.[5]

---

(1) الساقي، فاضل، أقسام الكلام العربي: 167-168.

(2) عبادة، محمد، الجملة العربية: دراسة لغوية نحوية:47.

(3) الإســناد الذي يقصده النحاة هو الإسناد الأصلي الذي يجعل التركيب جملة سواءٌ أكان الإســناد مقصــوداً لذاتــه أم لا، ولذا يخرجون المصدر واسم الفاعل واسم المفعول والصــفة المشــبهة والظــرف مــع ما أسندت إليه من مفهوم الجملة التامة. انظر: الاستراباذي، رضي الدين، شرح الرّضي على الكافية:8/1.

(4) ابن السّراج، ابو بكر، الأصول: 64/1-65.

(5) الزمخشري، محمود، المفصل في علم اللغة: 36، ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل: 88/1

وقد أشار ابن يعيش إلى أنّها قسمة لفظيّة إذ الجملة عنده ضربان هما: الفعليّة والاسميّة؛ ذلك أنَّ الشرطيّة مركبة من جملتين فعليتين هما الشرط ويتألف من الفعل وفاعله والجزاء ويتكون من الفعل وفاعله، والظّرف متعلق بالخبر الذي هو استقر.[1]

أمّا ابن هشام فقد قسم الجملة إلى ثلاثة أقسام هي: الاسميّة الّتي صدرها اسم، والفعليّة الّتي صدرها فعل والظّرفيّة المصدّرة بظرف أو مجرور نحو (أعندك زيد، أفي الدار زيد) إذا قدّرت زيداً فاعلاً بالظرف أو بالجار والمجرور لا بالاستقرار المحذوف.[2]

ويقصد بصدر الجملة (المسند و المسند إليه)، فلا عبرة بما تقدّم عليها من الحروف، والمعتبر ما هو صدرٌ في الأصل فجملة "وإنْ أحدٌ مِنَ المشركينَ اسْتَجارَكَ فأَجِرْهُ"[3] وجملة "يا زيدُ" جملٌ فعليّة لأنَّ صدرها في الأصل المفترض أفعال.[4]

وتحديدُ هذا الفهم لصدارة الجملة يؤدي إلى نتائج منها إلغاء أثر ما يتقدم من الحروف وعدم اعتباره قسماً مستقلاً، و إلغاء اعتبار الموجود في صدر الجملة بالفعل إذا خالف ما يعتبره النحاة قاعدة أصلية كاعتبارهم جملة "وإنْ أحدٌ من المشركين إستجارك فأجره" جملة فعلية لا اسمية.[5] أي أنه يلغي التقدير والتأويل في طائفة من الجمل فمفهوم الصّدارة عند ابن هشام أدّى إلى عدم اعتبار جملة الشرط جملة مستقلة واعتبارها جملة فعلية، فماذا يفعل النحويّ بجملة "لولا محمد لهلكت" التي أوّلها جملة اسميّة وآخرها جملة فعلية، وكذلك جملة "إنْ تدرس تنجح" فيها فعلان فعلى أيّ الفعلين نعتمد على الفعل في جملة الشرط أو على الفعل في جملة الجواب!! "وإذا كانت أداة الشرط

---

(1) ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل: 88/1.

(2) ابن هشام، عبدالله، مغني اللبيب: 420/2-421.

(3) التوبة: آية 6.

(4) ابن هشام، عبدالله، مغني اللبيب: 421/2.

(5) أبو المكارم، علي، الظواهر اللغوية: 69/1.

التي خلقت هذه الرابطة بين التركيبين، وبحذفها تنحلّ عراهما ويتفرق شملهما بعد التئام، فما أحرى هذه الجملة أن تُسمّى إذاً باسم الأداة التي لعبت فيها كل هذا الدور الواضح الظاهر وأثّرت فيها كل هذا التأثير."[1]

كذلك لا بُدّ من الإشارة إلى أنّ اختلاف النحاة في مفهومهم للصّدارة أدّى إلى اختلافهم في تقدير بعض الجمل ومن ذلك قولهم "زيدٌ في الدار"، فابن السرّاج وابن هشام يقدران المحذوف بـ "كائن أو مستقِر"[2]، أمّا الزمخشري فيقدّر المحذوف فعلاً (استقرّ)[3] على أنّ الأصل زيد استقر في الدار، في حين نجد من النحاة المتأخّرين من لا يقدّر شيئاً كابن مُضاء القُرْطُبي[4] كذلك فإنّ للقاعدة النحوية أثراً في اعتبار الجملة اسميّة أو فعليّة، ومن ذلك قول الكوفيين بجواز تقدم الفاعل على فعله وبذلك تبقى الجملة فعليّة، أما البصريون فقد منعوا ذلك فإذا تقدم الفاعل على فعله فالجملة تصبح جملة اسميّة عندهم.[5]

ومن الناحية الدلالية فقد قسّمت الجملة إلى خبريّة وإنشائية[6] كذلك انطلق النحاة القدماء في دراسة الجملة من قاعدة أخرى هي الإعراب، ولذلك قسموا الجمل إلى جمل لها محل من الإعراب وجمل لا محل لها من الإعراب.

---

(1) صلاح، شعبان، الجملة الوصفية: 156.

(2) ابن السراج، أبو بكر، الأصول: 63/1، ابن هشام، عبدالله، أوضح المسالك: 182/1.

(3) الزمخشري، محمود، المفصل في علم اللغة: 36.

(4) القُرطُبي، ابن مضاء، الرد على النحاة:87، وانظر: ابن هشام، عبدالله، مغني اللبيب: 422/2-424 حيث ذكر ابن هشام مسائل عديدة تحتمل الجملة فيها أن تكون اسمية أو فعلية

(5) ابن مالك، محمد، شرح التسهيل: 107/1-108، ابن عقيل، بهاء الدين، شرح ابن عقيل: 465/1.

(6) السكّاكي، يوسف، مفتاح العلوم: 344-346. السيوطي، جلال الدين، همع الهوامع: 1/34-35.

فـــالجمل التـــي لا محل لها من الإعراب هي الجمل التي لا تحل محل المفـــرد ويـــرون أنَّ ذلك هو الأصل في الجمل وتتضمن الجملة الابتدائية، أو الاســـتئنافية، والجملة المعترضة، أو التفسيرية، وجملة جواب القسم، والواقعة جوابـــاً لشـــرط غير جازم مطلقاً، أو جازم ولم تقترن بالفاء ولا بإذا الفجائية، والواقعة صلة لاسم أو حرف والتابعة لما لا محل له من الإعراب.[1]

أمّـــا الجمـــل التـــي لها محل من الإعراب فهي التي تحل محلّ المفرد ويمكـــن تقديـــر أحكام المفرد لها رفعاً ونصباً وجرّاً. وهي: الجملة المستثناة، والجملـــة المسند إليها، والواقعة خبراً وحالاً ومفعولاً ومضافاً إليها، والواقعة بعـــد الفـــاء أو إذا جوابـــاً لشـــرط جازم و التابعة لمفرد (الصفة، المعطوفة، المبدلة) والتابعة لجملة لها محل من الإعراب.[2]

والحقيقة أنَّ تصنيف النحاة لهذه الجمل على هذا الأساس لا يقوم على نظـــرة شاملة لجميع أنواع الجمل إذ أغفلوا جانباً مهمّاً فيها، وهو وظيفة هذا التركيب في أداء المعنى، وهي وظيفة لا يمكن أن تنكر في بعض الجمل التي عـــدّت مـــن الجمل الّتي لا محلّ لها من الإعراب شأنها في ذلك شأن الجملة الواقعة فاعلاً والجملة الواقعة مبتدأ...[3]

وإذا انتقلـــنا للحديـــث عـــن نظام التركيب اللغوي نجد أنَّ القدماء قد اشـــترطوا في الجملة احتواءَها على ركنين أساسيين هما المسند و المسند إليه وهمـــا المبـــتدأ والخبر أوما أصله مبتدأ وخبر والفعل وفاعله أو نائبه أو اسم الفعل.[4]

فالمســـند إلـــيه هو المتحدث عنه والمسند هو المتحدث به، وقد أوضح الـــنحاة رأيهـــم في تأليف الجملة، إذ إنَّ الكلام لا يتأتّى إلاَّ من اسمين، أو من

---

(1) ابن هشام، عبدالله، مغني اللبيب: 2/427-458.

(2) المصدر نفسه: 2/458-478.

(3) الخليل، عبد القادر مرعي، أساليب الجملة الإفصاحية: 36.

(4) سيبويه، الكتاب: 23/1، السيوطي، همع الهوامع: 33/1.

اسم وفعل، فلا يتأتّى من فعلين ولا حرفين ولا اسم وحرف ولا فعل وحرف؛ ذلك أنّ الإفادة إنّما تحصل بالإسناد.[1]

وقد التفت أبو علي الفارسيّ إلى أنّ الاسم مع الحرف يكوّن كلاماً نحو: يا زيدُ، في النداء[2] وتعدّ هذه الإشارة لفته ذكية مفادها أنّ الأساليب في العربية قد لا تقتصر على نوعين فقط، وعلى الرغم من هذه الإشارة إلّا أنّ بعض القدماء قد وجّه ما قاله أبو علي على أنّ « "يا" سدّت مسدّ الفعل وهو "أدعو" أو "أنادي".»[3]

وعلى الرغم من اشتراطهم في تأليف الكلام توافر المسند و المسند إليه إلاّ أنّنا نجد خروجاً على هذا في بعض المسائل التي احتيج فيها إلى التأويل، ومن الأمثلة على ذلك: إعراب «قائم» في قولنا: «أقائم الزيدان» مبتدأ لا خبر له في اللفظ ولا في التقدير.[4] فقد انعدم أحد أركان بناء الجملة القائمة على أنّ لكل مسند مسنداً إليه.

وفي «ليس قائم الزيدان» أعربَ «الزيدان» فاعلاً سدّ مسدّ خبر ليس فـ «ظاهره أنّه في محل نصب كخبرها وليس كذلك فالمراد سدّ عن أن يكون لها خبر لأنّها لا تستحق حينئذٍ خبراً بل فاعل اسمها».[5]

ولم يقدَّر الخبر في نحو «كل رجل وضيعته» عند الكوفيين.[6]

ويرى عبد الرّحمن أيوب أنّ النحاة القدماء بنظرتهم إلى أركان الجملة –من حيث ضرورة وجود المسند والمسند إليه– كانوا أشبه بالمناطقة في

---

(1) السُّيوطي، جلال الدين، همع الهوامع: 33/1، الخضري، محمد، حاشية الخضري: 17/1.

(2) الفارسي، أبو علي، المسائل العسكريات: 37، الفارسي، أبو علي، شرح الأبيات المُشكِلَة الإعراب:79–80.

(3) السُّيوطي، جلال الدين، همع الهوامع: 34/1، الصبان، محمد، حاشية الصبان: 3/ 141.

(4) السُّيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر: 293/5.

(5) الخضري، محمد، حاشية الخضري: 124/1.

(6) ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل:98/1، الخضري، محمد، حاشية الخضري:1 /152. الضيعة: الصَّنْعَةُ

نظـــرتهم للموجـــودات، فقـــالوا: إنّ القضية تتكون من موضوع ومحمول[1] وعلاقة بين الموضوع والمحمول. وعلى آثار من التفكير المنطقي سارَ علماء اللغة العرب، فقالوا بدورهم بأنّ الجملة تتكون من كلمات تكوّن أجزاءها وهي المســـند والمســـند إليه والرابطة، وهي أجزاء القضية نفسها مع اختلاف في التسمية.[2]

وإذا كـــان تفكير النحاة والبلاغيين قد قام على أساس أنّ الفعل والخبر يمثلان المسند، وأنّ الفاعل والمبتدأ يمثلان المسند إليه، فإنّ أيوب يرى أنّ هذا التقســـيم لا يستقيم ويمثل لذلك بجملة «أقائمٌ محمدٌ؟» حيث تشتمل هذه الجملة علـــى مسند إليهما إذا ما أعربنا كلمة «قائم» مبتدأ وكلمة «محمّد» فاعلاً، ولو قـــيل: إنّ كلمـــة «محمد» قد سدّت مسدّ الخبر وإنّها بذلك مسند، لاقتضى أن تكـــون كلمـــة «محمـــد» مســـنداً ومسنداً إليه في آنٍ واحد وهذا أمر لا يقبله العقـــل.[3]

وقد وصف عبد الحميد السيد أيوب بأنّه قد بالغ في التجنّي على النحاة، وأنّ رفضـــه للتقدير في الجملة – بشكل عام- يعود لالتزامه بالمنهج الشكلي الـــذي تبـــناه وهـــذا المـــنهج لا يقـــدّم فهماً صحيحاً للُّغة، وهو منهج تخطته الدّراسات اللّغوية الحديثة.[4]

أمّـــا قولـــــه بأنّ نحاة اللغة العربية قد ساروا على نهج المناطقة فهذه مســـألة خلافـــيّة بيـــن بعض علماء الغرب وعلماء اللغة العرب المحدثين، إذ يصـــرّ بعض علماء الغرب على أنّ النحو اليوناني قد أثّر في النحو العربي، فيدلل بعضهم على وجود عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي، كمصطلح

---

(1) الموضوع: أمرٌ وضع أمام العقل ليحكم عليه حكماً مناسباً، المحمول: هو الحكم الذي يـــتم به معنى التركيب. انظر: العزاوي، نعمت، الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة: 110.

(2) أيوب، عبدالرحمن، دراسات نقدية، 127.

(3) المرجع نفسه، 151.

(4) السيد، عبد الحميد، بنية الجملة العربية: 42.

الإفادة في تعريف الجملة وتقسيم الكلام في النحو العربي الذي عندهم صورة عن التقسيم الأرسطي، وحجتهم في ذلك ترجمة كتاب أرسطو(De Interpretation) إلى الفارسية بالإضافة إلى حقيقة أنّ سيبويه كان فارسيا فتأثر بما جاء في كتاب أرسطو المترجم[1].

وقد لقيت تلك الأفكار رواجا عند بعض علماء اللغة المحدثين نحو، عبد الرحمن أيوب وإبراهيم مدكور.[2] على أنّ هذه الآراء -بعد أن لقيت رواجا كبيرا في النصف الأول من هذا القرن- تصدى لها جماعة من الباحثين بالنقاش وبالرفض نحو العالم ويس (Wis) حيث رفض التماثل السابق وذلك أنّ التقسيم النحوي العربي قد سبق إدخال المنطق إلى العالم العربي.[3] كذلك قابلها بالرفض كل من إبراهيم السامرّائي وعبد الحميد السيد وعبد الرحمن الحاج صالح وغيرهم.[4]

لكننا نجد أنّ بعضهم قد وقف موقفا متوسطا بين المعارضين والمؤيدين ومن هذه الفئة عبد القادر المهيري إذ يرى أنّ ما خلّفه النحاة من مؤلّفات يكشف عن أسس منهجيّة مختلفة منها ما يتسم بطابع لُغوي انطلق من المصدر اللغوي الذي تحدوه رغبة النحاة في وضع نظام شامل تندرج ضمنه كل المعطيات، ومنها ما يتسم بطابع منطقي تَولّد عن الخلاف بين المدارس النحوية وتغذى من ترجمة التراث اليونانيّ، فلم يكن التأليف في غالب الأحيان يرمي إلى تخليص المادّة من العناصر الأجنبيّة عنها وإنّما إلى الجمع الذي يحفظ للّغة كيانها المهدد.[5]

---

(1) انظر، فيرستيغ، كيس، عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي: 88-92.

(2) المهيري، عبد القادر، خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة: 24.

(3) انظر، فيرستيغ، كيس، عناصر يونانية: 91-92.

(4) المهيري، عبد القادر، خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة: 22.

(5) المهيري، عبد القادر، خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة: 36.

إذاً التأثر والتأثير في الثقافات لا يعيبها ولا ينتقص منها، بل على العكس فالحكمة ضالة المؤمن، وهو أحق بها ولذا لا نستبعد أن يكون النحو العربي قد تأثر بما جاء في المنطق خاصة في القرون المتأخرة.

8:1 أقسام الجملة عند المحدثين:

سار بعض العلماء المحدثين في فلك القدامى في حديثهم عن أقسام الجملة، ومن هؤلاء إبراهيم أنيس الذي يرى أنّ الجملة قسمان: فعلية واسمية، فالفعلية ما اشتملت على فعل، أمّا الجملة الاسميّة فهي ما لم تشتمل على فعل.[1]

ومن يدقق النظر في التقسيم السابق يجد أنّه لم يخرج على ما جاء به معظم القدامى في تقسيمهم للجملة من ناحية التركيب، كذلك فإنّ هذا التقسيم يقوم على أساس الشكل دون النظر إلى المضمون، الذي كان من نتائجه الخلط الواضح في إدراج بعض التراكيب اللغوية وحشرها في الاسميّة أو الفعليّة دون أن تقبلها كما في (هيهات العقيقُ) التي عدت جملة اسمية مع أنّها وغيرها من أسماء الأفعال لا تقبل علامات الاسميّة ولا الفعلية.[2]

وقد سار مهدي المخزومي على نهج ابن هشام في تقسيمه للجمل حيث قسمها إلى ثلاثة أقسام هي:[3]

أ. الجملة الفعلية وهي التي يكون المسند فيها دالّاً على التغير والتجدّد أو التي يكون فيها المسند فعلاً.

ب. الجملة الاسميّة وهي التي يكون المسند فيها دالّاً على الدوام أو هي التي لا يكون فيها المسند فعلاً.

ج. الجملة الظّرفية وهي التي يكون فيها المسند ظرفاً أو مضافاً إليه بالأداة، نحو: «أمامك عقبات» فهي ليست جملة اسميّة لأنّ الاسميّة

---

(1) أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، 306، 308.

(2) الخليل، عبدالقادر مرعي، أساليب الجملة الإفصاحية:32.

(3) المخزومي، مهدي، في النحو العربي، قواعد وتطبيق: 86-87.

يكون المسند إليه فيها صدراً ما لم يطرأ على المسند ما يقتضي تقديمه وتقديم المسند في جملة«أمامك عقبات» ليس طارئا، كذلك فإنّ المسند يشير إلى الكينونة العامة، بمعنى أنّه استند في تقسيمه إلى المسند لا إلى المسند إليه. لأنّ أهميّة الخبر عنده تكون في المسند الذي يؤدي وظيفة دلالية. [1]

أما أقسام الجملة عند تمام حسّان فهي:[2]

1. الجملة الخبريّة وتشمل الجملة المثبَتة والمنفيّة والمؤكّدة.
2. الجملة الطلبيّة وشملت الاستفهام والأمر والنهي والعرض والتحضيض والتمنّي والترجّي والدعاء والنداء.
3. الجملة الشرطيّة : وتشمل الامتناع والإمكان.
4. الإفصاحيّة: وهي جمل القسم والتعجب والمدح والذم والندبة والاستغاثة والأصوات والإخالة (اسم الفعل).ويطلق عليها لفظ المسكوكات.[3]

وذكر تمام حسّان الجملة الوصفيّة باعتبارها قسما قائما بذاته[4] والحقيقة أنّ اعتباره الجملة الوصفية قسما من أقسام الجمل العربية يعود لاعتباره صفة الفاعل « اسم الفاعل » قسما من أقسام الكلام العربي. حيث الدلالة على الموصوف بالحدث والزمن النحويّ، ودخول الصّفة في علاقات إسناديّة واشتقاقيّة، وقبولها للّواصق، واحتلالها المواقع الإعرابية الثلاثة (الرفع، النصب، الجرّ) وكذلك الصيغة...[5] كل هذه الأمور جعلت الصّفة أي

---

(1) المخزومي، مهدي، في النحو العربي، قواعد وتطبيق: 86.

(2) حسّان، تمام، اللغة العربية، معناها ومبناها: 124، 244.

(3) المرجع نفسه: 113-118. الجملة الإفصاحية " هي التي تعبر عن انفعالات المتكلم ومشاعره وحالاته النفسية، وتتضمن في ذاتها النبرة الإنفعالية التي توضح المعنى المراد" انظر: الخليل، عبدالقادر مرعي، أساليب الجملة الإفصاحية: 75.

(4) حسّان، اللغة العربية، معناها ومبناها: 103.

(5) حسّان، اللغة العربية، معناها ومبناها: 100-103، 240، 254، 255.

(صفة الفاعل) قسما من أقسام الكلام وبالتالي اعتبار التركيب الذي يحتوي على الوصف جملة.

وذهب عبد الرحمن أيوب إلى أنّ الجمل في العربية تقسم إلى : جمل إسنادية وجمل غير إسنادية، وتنحصر الإسنادية في الجمل الاسميّة والفعليّة التي تقرر ثبوت شيء لشيء أو نفيه عنه، سواء كان هذا الثبوت أو النفي على وجه الإخبار أم الإنشاء. أما الجمل غير الإسنادية فهي جملة النداء وجملة نِعْمَ وبِئْسَ وجملة التعجب، إذ لا يمكن اعتبار الجمل السابقة جملا فعلية لمجرد تأويل النحاة لها بعبارات فعلية.[1]

وقد أصاب أيوب حين وصف هذه الجمل بأنّها غير إسناديّة على الرّغم من معارضة البعض لفكرة أيوب بسبب الفكرة الراسخة في العقول الّتي أساسها الإسناد الذي يؤدي إلى إحداث فكرة تامة، ولذلك يطلق بعض اللّغويين المحدثين على النداء و القسم مصطلحات نحو : الأسلوب أو المركب اللفظي الذي لا يرتفع إلى منزلة الجملة، ولا يصح تسميته بالجملة أيضا. [2]

ومن وجهة نظر أصحاب المنهج التوليدي فإنّ خليل عمايرة يقسم الجملة إلى : جملة توليدية اسمية وجملة توليدية فعلية، فإذا ما طرأ عليها عنصر من عناصر التحويل الخمسة وهي (الترتيب، الزيادة، الحذف، الحركة الإعرابية، التنغيم) فإنّها تصبح جملا تحويليّة مع بقائها كما كانت اسميّة أو فعليّة لأنّ العبرة بصدر الأصل.[3]

كذلك يرى أنّ الفرق بين الجملة الفعليّة والجملة الاسميّة هو« أنّ الأولى تصف حدثا، أمّا الثانية فتصف شخصا أو شيئا، ويكون ترتيب الكلمات فيها بطريقة تحقق ذلك، إلّا إذا كانت هناك رغبة في تأكيد قسم من أقسام الجملة، فإنّ هذا يكفي لأن يكون سببا للتغيير في مواقع الكلم».[4]

---

(1) أيوب، عبدالرحمن، دراسات نقدية: 129.

(2) المخزومي، في النحو العربي، قواعد وتطبيق: 53، 54، العزاوي، نعمت، الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة:114.

(3) عمايرة ، في التحليل اللغوي: 87، عمايرة، رأي في بعض أنماط التركيب الجملي: 70.

(4) عمايرة، رأي في بعض أنماط التركيب الجملي: 63.

وقسم كذلك الجملة باعتبار الدلالة إلى: إنشائيّة، إخباريّة وإفصاحيّة.[1] وقــد عدّ بعض المحدثين الجملة الظرفيّة في قطاع الجملة الفعليّة تارة إذا كان الظّــرف معــتمدا، وتارة أخرى يعدّونها من قبيل الجملة الاسميّة إذا لم يكن الظّرف معتمدا على نفي أو استفهام.[2]

أمّــا محمــد حماسة عبد اللطيف فقد أضاف إلى أقسام الجملة. الجملة الموجَــزَة وهــي التي لا تتألف إلا من طرف واحد، حيث لا يعترف بالحذف الواجــب إذ لا داعــي لــتكلف الاعتداد به إذا كان العنصر لا يمكن ظهوره مطلقــا.[3] بمعــنى أنّ المحــذوف وجوبا لا يقدّر وبناء على ذلك قسّم الجملة الموجزة إلى[4]:

1. الجملــة الاســميّة الموجزة وشملت: الاسم المرفوع بعد لولا الامتناعيّة بشــرط أن تفيد لولا مع الاسم معنى مستقلا، الاسم المرفوع المعطوف عليه اسم آخر بواو المعيّة، المصدر المضاف الواقع بعده حال لا تصلح لأن تكــون خــبراً، المصدر الذي يجاء به بدلا من اللفظ بفعله سواء أريد به الإخبار أم الإنشاء.
2. الجملــة الفعلــيّة الموجزة: وشملت الفعل المضارع المبدوء بالهمزة أو النون أو تاء المخاطب، وفعل الأمر للمخاطب المفرد.
3. الجملــة الجوابــيّة الموجَزَة: وتشمل الإجابات الموجزة التي يُذْكر فيها عنصــر واحــد من عناصر التركيب إذا ذُكِرَ وحده في سياق الإجابة ويكون مفيدا، وكذلك أدوات الجواب كلّها جمل مفيدة في سياقها.

وقــد أثــار بعض الباحثين المحدثين في ثنايا حديثهم عن أقسام الجملة. مسألة مهمة هي مسألة«الفاعل الذي يسُدّ مسدّ الخبر» نحو:

---

(1) عمايرة، رأي في بعض أنماط التركيب الجملي: 58.

(2) العزاوي، نعمت، الجملة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة:113.

(3) عبداللطيف، محمد حماسة، العلامة الإعرابية: 87-88.

(4) المرجع نفسه: 90-96.

أَمُنجِزٌ أنتمُ وعداً وثِقْتُ بِهِ أمِ اقْتَفَيتمْ جَميعاً نَهْجَ عُرقوبِ؟[1]

فقــد أشار إبراهيم أنيس إلى أنّه لم يظفر للفاعل الذي يسُدّ مَسدّ الخبر حيــن يكــون الوصف المنكّر مفردا ومستقلاً مع مثنى أو جمع؛ ولذلك شكّك بصــحّة ورود مــثل هــذا التركيب في كلام الفصحاء من العرب، وعدّ هذا التركيــب كــالجمل الفعلــيّة المضارعيّة من حيث خلوّ الوصف من علامات التثنية والجمع مع الفاعل المثنى والجمع.[2]

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ ما قاله أنيس إبراهيم قد لا يؤيد الأداء اللّغوي، فإذا كــان القــرآن لا يتيح لنا الحصول على شاهد واحد للجملة التي تحتوي على التركيب السابق الذي يكون إسناده أصليا، فإنّ في القرآن نفسه شواهد ارتبطت فــيها الأوصــاف المفردة بالمرفوعات بعدها دون أن يكون هناك تطابق بين الوصــف وما بعــده[3]، ومن ذلك قوله تعالى:﴿ رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَـذِهِ الْقَرْيَةِالظَّالِمِ أَهْلُهَا﴾ [4] حيث لم يتطابق الوصف (الظالم) مع ما بعده وكذلك قولــه تعــالى: ﴿ذلــك يــومٌ مجمــوعٌ له الناسُ﴾[5] حيث لم يتطابق الوصف (مجموع) مع نائب الفاعل "الناس".

فهــذه نصــوصٌ مَوثوقــة انتقضت فيها قاعدة المطابقة بين الوصف ومــرفوعه، تثبــت وجود الوصف المنكّر مفردا مستعملا مع الجمع[6]. وأمّا اعتــبار هــذا التركيــب في قطاع الجملة الفعلية[7] فليس دقيقاً، ذلك أنّ هذا

---

(1) الأُشْــموني، نور الدين، شرح الأُشْموني: 178/1، 216/2، الصبان، محمد، حاشية الصبان: 90/1، يعقوب، إميل، المعجم المفصل في شواهد النحو: 130/1. عُرقوب: رجل يضرب به المثل في إخلاف الوعد

(2) أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة: 319.

(3) صلاح، شعبان، الجملة الوصفية: 174.

(4) النساء، آية: 75.

(5) هود، آية: 103.

(6) وانظر، النمل:13، 69، فاطر: 27، 28.

(7) انظر: السامرائي، إبراهيم،النحو العربي، نقد وبناء: 80.

التركيب يعدّ صورة جديدة لبناء الجملة، تجمع بين تركيب الجملة الاسمية، ودلالة الجملة الفعلية، ففيها تكثيف لمعنيين هما الحدث والموصوف به، على أن الزمن فيه زمن سياقيّ وليس صرفيا، ولذا من الإجحاف أن يردّ هذا التعبير الدقيق إلى صورة الجملة الفعلية فلو كان القصد فيه الدلالة على الحدث و زمنه فقط لما تجاوز العربي نطاق الجملة الفعلية إلى هذا التركيب.

ونحن بين متسائل عن كيفية تخريج النحاة لجملة : أقائم الزيدان حيث لا ينطبق عليها ما كان أصله مبتدأ وخبرا، و لا ما كان الأصل فيه فعلا وفاعلا[1] إلى داعٍ لإلغاء باب المبتدأ الذي يحتوي على فاعل يسدّ مسدّ الخبر بحجة أنّ قاعدة المطابقة بين المبتدأ أو تكملة الجملة تختلّ، كذلك عدّ هذا النوع من المبتدأ من صنع النحاة، و لم يَكتَفِ بعضهم بما أوردوه من حجج واهية بل قالوا : و الصحيح أن يقال« ما قائمان الزيدان وما قائمون الزيدون » حتى لا تنتقض قاعدة المطابقة بين المبتدأ والخبر.[2]

إنّ تيسير النحو مسألة مهمة، و لكن ليسَ على حساب الاستعمال اللغوي الذي ثبت وجوده بما جاء في كتاب الله والشواهد الشعرية المقطوع بصحتها ، كذلك فان تركيب «ما قائم الزيدان » ليس مساويا لتركيب « ما قائمان الزيدان » على أنّ من المحدثين من عالج هذا النوع من التراكيب تحت قسم خاص أطلق عليه « الجملة الوصفية ».[3]

وقبل الحديث عن الجملة الوصفية والتركيبات الجُمْلية الوصفية عند صاحب كتاب « الجملة الوصفية » شعبان صلاح نذكر أنّه قسّم الجمل

---

(1) عمايرة، خليل، في نحو اللغة وتراكيبها: 81-82.

(2) ضيف، شوقي، تيسير النحو التعليمي: 88-89.

(3) حسّان، اللغة العربية، معناها ومبناها: 103، عبداللطيف، محمد حماسة، العلامة الاعرابية: 85-86. صلاح، شعبان، الجملة الوصفية: 160.

إلـــى : فعلية و اسمية وشرطية وظرفية وهي قسمة الزمخشري وأضاف إليها الجملة الوصفية.[1]

ويعـــرّف الجملة الوصفية بأنّها« تلك التي تبتديء بوصف يقع مسنداً، بعـــده مســـند إلـــيه مرفوع ، سواء كان الرفع على الفاعلية و ذلك بعد صفة الفاعل والمبالغة والصفة المشبهة وصفة التفضيل، أو على النيابة عن الفاعل وذلـــك بعـــد صـــفة المفعول بوجه خاص. ومن ذلك قولنا: قائمٌ محمّد، ناجحٌ المجتهدان، أغدّارٌ صديقُك؟، ما حسَنٌ وجهُ فتاتك، هل أشرفُ منك أحدٌ؟، وما مذموم فعلُك ».[2]

وبـــناء على ذلك يرفض أن تعتبر الجمل السابقة وما جاء على نمطها مـــن قبيل المبتدأ المستغني بمرفوعه عن الخبر، كما قال النحاة القدامى، وإنّما هـــي من قبيل الجملة الوصفية[3] كذلك فرق بين الجملة الوصفية التي تستقلّ بنفسها وتفيد معنى تاما وبين التركيبات الجملية الوصفية، أو ما يسمى بالجملة الصغرى التي تأتي خبرا أو حالا أو نعتا.[4]

وعن كيفية إعراب هذا التركيب فإذا كانت الجملة الوصفية أصلية تفيد معـــنى تامـــا مســـتقلا فـــان الوصف يعرب فيها وصفا مرفوعا وما بعده إمّا مـــرفوعا علـــى الفاعلية، إذا كان الوصف (صفة فاعل، صفة مشبهة،صفة مبالغة، صفة تفضيل) أوعلى النيابة عن الفاعل إذا كان الوصف صفة مفعول، أما في التركيب الجملي الوصفي فيعرب الوصف بحسب ما قبله.[5]

---

(1) صلاح، شعبان، الجملة الوصفية: 156-160.

(2) المرجع نفسه: 160.

(3) المرجع نفسه: 173.

(4) المرجع نفسه: 178-179.

(5) المـــرجع نفسه: 212-215، وانظر: عبداللطيف، محمد حماسة، العلامة الإعرابية: 85-86.

وعلى الرغم مما قاله بعض المحدثين من أنّ المصدر يستعمل استعمال الفعل وأنّه« ربما فات الأقدمين أن يلحقوه بالفعل »[1] إلاّ أننّا نرى أنّ الاستعمال لا يكفي وحده للقول بفعلية المصدر أو باسميته على السواء، وبناء على خصوصية المصدر التي تجعله يختلف عن الأفعال و الأسماء فيمكن القول بوجود « الجملة المصدرية » وتستوي في ذلك الجملة المصدرية الأصلية نحو: [ضربي زيدا قائما] والجملة المصدرية الثانوية أو الفرعية نحو:[عجبت من ضربك زيدا قائما].

والذي يحاول دراسة الأساليب العربية المختلفة يجد أنّ الجملة العربية ما زالت بحاجة إلى إعادة نظر، بحيث لا يعتمد فيها على الشكل والمضمون وحسب وإنّما تتعدى ذلك إلى دراسة عناصر أخرى كالموقف، والحالة الاجتماعية والنفسية والصوتية، وتضافر القرائن معا للوصول إلى تقسيم مقبول للجملة العربية يتناسب مع الواقع اللغوي وتعدد أنماطه.

8:1 السَّادُّ مَسَدَّ غيره لُغةً واصطلاحاً:

1.8.1 السَدُّ لُغةً:

يُقالُ سَدَّ وسُدَّ، وكل ما قابلك فسَدّ ما وراءه، فهو سَدّ وسُدّ، وسَدّ يسُدّ سَداداً وسُدوداً.[2] والسَّدُّ: إغلاقُ الخَلل وردْمُ الثَّلْم أو الثُّلْمة أي الفُرْجة، سَدَّهُ يسُدُّه سَدّاً، فانسَدَّ واستَدَّ. والسِّداد: ما سُدَّ به، والجمع أسِدَّة. وقالوا سِدادٌ من عَوَز وسَدادٌ، أي ما يُسَدُّ به الحاجة.[3]

وفي الحديث إنَّ الصدقة لا تحلّ إلاّ لأحد ثلاثة وذكر منهم رجلاً «أصابته جائحة اجتاحت ماله فحلّت له المسألة حتى يصيب قِواماً من عيش أو قال: سِداداً من عيش»[4].

---

(1) المنصوري، علي، الدلالة الزمنية: 130.

(2) الأزهري، أبو منصور محمد، تهذيب اللغة: 12/276-277.

(3) ابن الجبان،أبو منصور، شرح الفصيح في اللغة: 216، ابن سيده،علي، المحكم: 8/ 402، الجوهري،إسماعيل، الصحاح: 2/485. ابن منظور، لسان العرب: 3/207.

(4) ابن الحجاج، مسلم، صحيح مسلم: 7/133، النسائي، أحمد، سنن النسائي: 3/89.

والسُّدُّ والسَّدُّ: كلُّ بناءٍ سُدَّ به موضع، والجبل، والحاجز. و«السَّادّ فاعل من سددْت الشيء سدّاً إذا منعت النفوذ فيه»[1].

ويُقـــال رجُـــلٌ مُسَدَّد: أيِّ مُوفَق يعمل بالسّداد والقصد وسهم مُسَدَّد أي مُقَوَّم[2] ومن المجاز قولهم: هو يَسُدُّ مسدّ أبيه، وهم يَسُدّون مسدّ أسلافهم.[3]

وسدّ مَسَدّه أي قامَ مقامه وأغنى عنه وسدّ الرجل مَسَدّ أبيه أي قامَ مُقام أبـــيه.[4] والمَسَدّ مصدر ميمي واسم مكان وزمان[5] ومَسَدّ المَسَدّ هو السَّدّ أو مكان السَدّ.[6]

2.8.1 السّادّ مَسَدّ غيره اصطلاحاً:

لَعـــلَّ هذا المصطلح أولُّ ما يطالعنا عند سيبويه في كتابه، حيث يقول ســـيبويه: «هذا باب ما يقع موقع الاسم المبتدأ ويسدّ مَسَدّه لأنّه مُسْتَقر لما بعده ومُوضع، والذي عمل فيما بعده حتى رفعه هو الذي عمل فيه حين كان قبله؛ ولكـــنْ كـــلُّ واحدٍ منهما لا يُسْتغنى به عن صاحبه، فلمّا جُمعا استغنى عليهما السكوتُ، حتى صارا في الاستغناء كقولك: هذا عبدالله[7].

وذلـــك قولـــك: فيها عبدالله. ومثله: ثَمَّ زيدٌ، وهاهنا عمرٌو، وأين زيدٌ، وكيف عبدالله، وما أشبه ذلك.

---

(1) ابن يعيش، موفق الدين، شرح المفصل: 16/1.

(2) لسان العرب: 210/3.

(3) الزَّبيدي،محمد، تاج العروس: 186/8.

(4) أنـــيس، إبراهـــيم، وآخـــرون، المعجـــم الوسيط: 423/1، البستاني، بطرس، محيط المحيط: 402. البستاني، بطرس، قطر المحيط 256، الهادي: 328/2

(5) البســـتاني، بطـــرس، محيط المحيط: 402، البستاني، بطرس، قطر المحيط: 255-256

(6) الكرمي، حسن، الهادي : 329/2.

(7) سيبويه، الكتاب: 128/2.

فمعـــنى أيـــن: في أي مكان، وكيف: على أيّة حالة. وهذا لا يكونُ إلّا مبدوءاً به قبل الاسم؛ لأنّها من حروف الاستفهام فشُبِّهَت بِهَلْ وألف الاستفهام، لأنَّهنّ يستغنين عن الألف، ولا يكنّ كذا إلّا استفهاماً. »

والمـــتأمل لكلام سيبويه يرى أنّه يقصد أنّ شبه الجملة تَسُدُّ مَسَدَّ الخبر، ومـــثل ذلـــك أسماء الاستفهام (أين، كيف) وقد استغنى عليهما السكوت حتى صارا بمنزلة المبتدأ والخبر، وهو بذلك يشير إلى أنّ الخبر قد يسدُّ مَسَدَّه شبهُ الجملة التي قال النحاة عنها في مثل هذه الجمل: إنّها متعلقة بخبر محذوف.

ولـــم يرد هذا المصطلح في الكتاب سوى مرّة واحدة في « باب ما يقع موقـــع الاسم المبتدأ ويسدُّ مَسَدَّهُ». ويتراءى لنا أنَّ هذا المصطلح قد شاع بين الـــنحاة المتأخّريـــن أكثر من شيوعه في مصنفات النحاة المتقدّمين، إذ وردت اللفظة في المقتضَب ثلاث مرات[1] وفي الأصول ست مرات[2].

كذلك لم نجد من القدماء من يعرف مصطلح "السادّ مسدَّ غيره " تعريفاً دقيقاً سوى بعض الإشارات التي نلمحها من خلال مظاهر هذا المصطلح في مصـــنفاتهم، ومـــن ذلـــك قـــول ابن السرّاج « وأصحابنا { يقصد البصريين} يجيزون: إنَّ قائماً زيدٌ، وإنَّ قائماً الزيدان، وإنَّ قائماً الزيدون، ينصبـــــــون، "قائماً" بإنَّ، ويرفعون "زيدٌ" بقائم على أنّه فاعل.

ويقولـــون: الفـــاعل سَدّ مَسَدَّ الخبر، كما أنَّ «قائماً» قام مقام الاسم[3]. ولمّـــا لـــم يكن بالإمكان تقدير خبر في المثال السابق لم يلجأ البصريون الذين عُـــرفوا بتأويلاتهم المختلفة إلى القول بفكرة الحذف، ذلك أنَّ التركيب متكاملٌ فـــي دلالـــته،وتقدير الخبر غير ممكن ولا محوج إليه. بمعنى يحسن السكوت علـــى هـــذا التركيـــب دون الحاجـــة إلى تقدير العنصر المفقود وفق النظرية الـــنحوية، ولذلـــك لجـــؤوا إلى القول بفكرة " سدّ المسدّ" حتى تكتمل عناصر الجملة الإسنادية التي يجب أن تتوافر فيها أركان الإسناد.

وأعـــرب النحاة أقلُّ" في قولهم " أقَلُّ رجُلٍ يقول ذاك" مبتدأ لا خبر له، والجملـــة الفعلية في موضع صفة .[4] يقول أبو علي الفارسي: والقياس في "

---

(1) المبرِّد، المقتضَب: 66/2، 68، 234/3.
(2) ابن السراج، الأصول : 60/1، 232، 194/2، 237، 242، 361.
(3) المصدر نفسه: 232/1.
(4) الفارسي، شرح الأبيات المشكلة الإعراب: 105-106.

أقــلُّ رجــل يقول ذاك" وفي " خطيئة يوم لا أحيدُ فيه" أن يكون ما جرى بعد، أقلّ، وبعد خطيئة، قد سدّ مَسَدّ الخبر حملاً للكلام على المعنى فلم يحتج المبتدأ إلى خبر كما لم يحتج إليه في «أذاهبٌ أخواك». [1]

وفي باب الحال اشترط النحاة في الحال التنكير بعد اسم معرفة، وعُدّت الحالُ فضلة في التركيب الإسنادي، بمعنى أنّ حكمها أن تأتي بعد كلام تامّ لو سُــكِت عليه لاستقلّ بنفسه، فالحال لا تستقلّ بنفسها ولا يُسْنَد إليها وإنّما تكون تابعــة لغيرها.[2] يقول ابن السَيِّد البَطَلْيَوسي: « وإنّما قلنا إنّها تأتي بعد كلام تامّ أو في حكم التامّ، لقولهم: ضربي زيداً قائماً، وأكثر شُربي السَّويق ملتوتاً، فهــذه الأحوال لا يستغنى عنها، لأنّها سدّت مَسَدّ خبر المبتدأ فلم يكن بدّ منها كما أنّه لا بدّ من الخبر»[3].

ففــي الأمــثلة الســابقة نجد أنّ الحال قد تحوّلت من فَضلة في النظام التركيبــي إلى عنصر إسناديّ مهمّ هو الخبر الذي لا يمكن تقديره أو إضماره بســبب تمــام الكــلام في الأمثلة السابقة. وهذا التحوّل في التراكيب من أهمّ مقومــات ظاهــرة سَــدّ المَسَــدّ، ففــيه خروج على القياس النحويّ والقاعدة المفتَرضَة.

يُعرّف النحاة المبتدأ بأنّه: ما عَدم حقيقةً أو حكماً عاملاً لفظياً من مُخبَرٍ عنه أو كان وصفاً سابقاً لرافع انفصل عنه وأغنى عن الخبر.[4] والمرادُ بالوصف ما كان من الأسماء المشتّقة نحو، أضاربٌ الزيدان. يقول ابن مالك:

---

(1) الفارسيّ، شرح الأبيات المشكِلَةِ الإعراب: 111

(2) البَطَلْيَوْسي، الحلل في إصلاح الخلل: 116، 143.

(3) نفسه: 140.

(4) ابن مالك، شرح التسهيل: 267/1. ومثال العدم الحقيقي للعامل: زيدٌ كاتبٌ، أمّا العدم الحكمي فنحو «هل من خالق غيرُالله» فاطر آية (3). على أنّ خالق مبتدأ عدم العامل عدمــاً حكمــياً لأنّ(مِنْ) زائدة، فهي وإن وجدت لفظا معدومة حكماً.وقد قيد المرفوع بالانفصــال؛ لأنّ المــرفوع بالوصف لا يسدّ مَسَدّ الخبر إذا كان متصلاً بل إذا كان منفصــلاً فالمنفصــل يعم الظاهر والضمير غير المتصل ويسدان مَسَدّ الخبر المرتفع بالوصف المذكور. انظر: ابم مالك، شرح التسهيل: 288/1.

"قد تقدّم أنَّ أحد قسمي المبتدأ وصفٌ يرفع ما يليه، ويسدّ مرفوعه مسدّ خبره، وإياه عنيتُ الآن بقولي: « ولا خبر للوصف المذكور» وبينت أنّ سبب استغنائه عن الخبر شدة شبهه بالفعل، لأنَّ قولك: أضاربٌ الزيدان؟ بمنزلة: أيضرب الزيدان؟ فكما لا يفتقر أيضرب الزيدان، إلى مزيد في تمام الجملة، كذلك لا يفتقر ما هو بمنزلته. ولأنَّ المطلوب من الخبر إنّما هو تمام الفائدة بوجود مسندٍ ومسندٍ إليه، وذلك حاصلٌ بالوصف المذكور ومرفوعه، فلم يحتج إلى خبر لا في اللفظ ولا في التقدير، ولهذا خُطِّئ من أعدّ هذا مع المبتدآت المحذوفة الأخبار لأنّ المبتدأ المحذوف الخبر لو قدّرت له خبراً لم يلزم من تقديره ذكر ما لا فائدة فيه، وهذا بخلاف ذلك.>>[1]

فابـــن مالك في كلامه السابق يرسم لنا صورة واضحة لمصطلح "السّادّ مَسَـــدّ غيره" مع أنّه يخلط بين سدّ المَسَدّ ومصطلح آخر هو الاستغناء. ولو لم يأت ابن مالك بلفظ الاستغناء في المثال السابق لكانت صورة " سدّ المَسَدّ" أدقّ صـــورة؛ ذلك أنّه أشار إلى شدة شبه التركيب بالجملة الفعلية ممّا يعني أنّ هذا التركيـــب يجمع بين الجملتين: الفعلية من حيث المعنى وتمامه، والاسمية من حيـــث الشـــكل الـــذي يفترض وجود مسند ومسند إليه تتم بهما الفائدة، وهذا حاصل في الوصف المذكور ومرفوعه ولذلك لا يؤوّل النحاة فيه خبراً ، إذ لا فـــائدة من ذلك بخلاف الحذف. فأبن مالك في حديثه يركز على فكرة رئيسية في مفهوم " سدّ المسدّ" هي تمام الفائدة في التركيب مع عدم الحاجة إلى تقدير مالا فائدة منه؛ وإنَّ من يحاول التقدير فكأنّه يزيد في التركيب ألفاظا لا حاجة إليها.

وفي الباب نفسه يذكر أبو حيّان الأندلسيّ أنَّ هذا التركيب قد أخذ شبهاً مـــن باب الفاعل ومن باب المبتدأ، فمن حيث إنَّ فيه فاعلا مسكوتاً عليه، يتمّ الكـــلام بـــه فأشـــبه باب الفاعل، ومن حيث إنَّ اسماً مرفوعاً لم يتقدمه رافعٌ لفظـــيّ، أشبه باب المبتدأ، ولذا فإنَّ فائدة الإسناد قد حصلت بوجود مُسندٍ إليه،

---

[1] ابن مالك، شرح التسهيل:272/1.

ولــذا لا حاجة لتقدير ما لا فائدة فيه[1]، على أنّ هناك من يرى أنّ حمل اسم الفاعل على الفعل لا مسوغ له إذ لا يشبه اسم الفاعل الفعل لا لفظا ولا معنى والمشابهة بينهما قائمة على العمل الذي يشبه رائحة الفعل لا معنى الفعل، فلا معنى للقول بالمجاراة اللفظية أو المعنوية بين اسم الفاعل والفعل.[2]

وقد ذهب بعض النحاة في تركيب " ضربي زيداً قائماً" إلى أنَّ ضربي «مبتدأ لا يحتاج إلى خبر لأنَّ المصدر واقع موقع الفعل، فمعنى ضربي زيداً قائماً: ضربتّ زيداً قائماً... فصارَ نظير: أقائمٌ الزيدان»[3].

وإذا انتقلــنا إلــى الصبّان نجده يقول في مسألة: سدّ جواب لولا مَسَدّ الخــبر":« وســدّ جوابهــا مسدّه: أي فهو عِوَضٌ عنه ولا يجمع بين العِوَض والمُعَــوَّض، ولا فــرق في ذلك بين الجواب المذكور والمقدّر... والمُرادُ بسدّ الجواب مَسَدّه قيامه مقامه وحلوله محله»[4]

فالصبّان في تعريفه لمصطلح سدّ المسدّ" لم يتجاوز المعنى اللغويّ لهذا المصطلح.

أمّا الخضريّ فيقول عن المبتدأ الذي له فاعل سدّ مَسَدّ الخبر: " «وليسَ المــرادُ أنَّ له خبراً محذوفاً، وهذا قام مقامهُ لأنّه لا يستحق حينئذ خبراً بل إنّه أغنى عن أن يكون له خبر اكتفاء به لشدّة شبهه بالفعل»[5].

فالخضــري فــي حاشيته يشير الى أنَّ هذا النوع من الابتداء لا وجود للحذف في تركيبه، وهذا ينطبق على ظاهرة " سدّ المَسدّ" بشكل عام.

كذلــك أشــار إلى أنَّ قولهم: إنَّ " الزيدان" في ليسَ قائمٌ الزيدان" قد سدّت مسدّ خبر ليس «ظاهره أنّه في محل نصب خبرها، وليسَ كذلك فالمراد

---

(1) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل: 270/3.

(2) العبادي، أحمد، رسالة في اسم الفاعل:38.

(3) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل: 288/3.

(4) الصبان، محمد، حاشية الصبان: 215/1

(5) الخضري، محمد، حاشية الخضري: 123/1

سدّ عن أن يكون لها خبر لأنها لا تستحقّ حينئذٍ خبراً بل فاعل اسمها نظير ما مرّ»[1].

والمتأمل لمصادر هذا المصطلح لا يجد قالباً يحدّد معالمه بعيداً عن غيره من المصطلحات، كما أنَّ تعريف هذا المصطلح عند بعضهم يجيء ليلائم المثال المبسوط دون تحليل هذا المصطلح تحليلاً يتفق ومظاهره، كذلك فإنّهم يركّزون على تمام الكلام وحصول الفائدة وعدم التقدير في التركيب.[2]

أمّا المحدثون فنجدهم يعرّفون " السّادّ مسدّ غيره " بمفهوم الاستغناء الاصطلاحيّ، يقول السيّد رزق الطّويل:

« وهناك الاستغناء الاصطلاحيّ... الذي قال به النحاة عند تخلّف بعض شروطهم التي وضعوها لمصطلح معين، فيستبدلون به مصطلحاً آخر. كقولهم بالفاعل أو الحال الذي سدّ مسدَّ الخبر.»[3]

وقد سارَ عبدالله بابعير في تعريفه لهذا المصطلح على نهج الطويل، فجاء متأثراً به من حيث الخلط بين مصطلحي السّادّ مسدّ غيره والاستغناء، ومن حيث إدراجه كثيراً من مسائل " سدّ المَسَدّ" في دراسته عن الاستغناء، مع أنَّ أكثر مسائل الاستغناء مسائل صرفية.

يقول بابعير: « ويأتي " سدّ المَسَدّ" دالّاً على المفهوم الاصطلاحيّ للاستغناء، من حيثُ إنَّ الاستغناء عن الشيء يؤدّي إلى وجود نقصٍ أو ثَلْم في التركيب النحوي ودلالته، لا بدّ من سَدّه، فيكون المستغنى به هو السّادّ هذا الثَّلْم، فتستقيم العبارة من حيث دلالتُها، أمّا من حيثُ تركيبُها، فيبقى عنصرٌ من عناصر التركيب ناقصاً، يُستَدَلُّ عليه بملاحظة أصل التركيب الجُمْليّ المفترض للعبارة. ولكنَّ هذا العنصر المستغنى به "السّادّ" هو الذي اكتملت به

---

(1) الخضري، حاشية الخضري: 124/1

(2) العيني، محمود، المقاصد النحوية: 326/1، السيوطي، الأشباه والنظائر: 113/6، الصبان، حاشية الصبان: 191/1.

(3) الطويل، السيد رزق، ظاهرة الاستغناء في الدراسة اللغوية: 299.

دلالـــة العـــبارة فأغـــناها عن ذكر العنصر الناقص المستغنى عنه (المسدود مَسَدّه) أو تقديره، وهذا هو المفهوم الاصطلاحي لظاهرة الاستغناء»[1].

لكنَّ ما جاء به بابعير يعتوره النقص من أوجه عدّة أهمّها:

أ) أنّ الباحـــث انطلق في تعريفه لمصطلح " سدّ المَسَدّ" من خلال المعنى اللغـــوي وهو إغلاق الخلل وردم الثَّلْم، وتناسى أنَّ له لسدَّ معانيَ لغوية عديدة تندرج تحتها هذه الظاهرة.

ب) أنَّ الباحـــث قـــد وقـــع في الوهم حين خلط بين المصطلحين، ذلك أنَّ الاســـتغناء يعني إهمال أصل وحلول أصل مكانه في الاستعمال اللغويّ وقـــد يستخدم الأصل المهمل مما يدل على عملية التطور، ويدخل ذلك فـــي صـــراع الأنماط اللغوية، في حين أنَّ سدّ المسدّ يعني صورة من التراكيب فقد فيها أحد عناصر التركيب الافتراضية بشكل مطلق وغالبا ما يكون أحد ركني الإسناد ولا يوجد أصل تطورت عنه هذه الصورة.

ولعـــلّ ما ذهب إليه بابعير يعود إلى تأثره بما جاء في كتب القدماء من الخلـــط بيـــن هاتيـــن الظاهرتين. فاعتبر بابعير السَّدّ مرحلة لاحقة للاستغناء بمعنى أنّ الاستغناء يقوم- عنده – على إسقاط عنصرٍ في التركيب النحوي مع نقصٍ في دلالته، ولذا لا بُدّ من سدّ هذا الثلم فتستقيم العبارة من حيثُ دلالتها. أمّـــا هـــذه الدراسة فترى أنّ المظاهر التي تندرج تحت هذه الظاهرة، مكتملة دلالياً لا كما ادّعى بابعير.

ج.الاستغناء ظاهرةٌ لغوية يندرج تحتها مسائل صرفية ونحوية ودلالية، أمّا سدّ المَسَدّ فهي ظاهرة تركيبيّة تتمثل في غياب عنصر من عناصر الإسناد أو التركيـــب يســـدّ مكانه عنصر ليغطي النقص الحاصل، في ضرورة توفر جميع عناصر التركيب.

وكثيرةٌ هي الدراسات التي بحثت في الظّواهر اللّغويّة كالحذف (مثلاً) فخلطـــت بيـــنها وبين التّعويض، ثم تبين لدارسين أنَّ التّعويض مرحلة ما بعد الحـــذف فلـــيسَ كـــل ما يحذف يعَوّض عنه، وهذه الصورة التي ورَدَت في

---

[1] بابعير، عبدالله، ظاهرة الاستغناء في النحو العربي:27

مصـــادر القدمـــاء وفي الدراسات التي بحثت موضوع الحذف- بما فيه، من الخلـــط_ ليســـت هـــي الصورة الوحيدة للخلط بين الظّواهر اللغويّة المختلفة. وبالأخص الخلط بين السَّادّ مَسَدّ غيره و الظواهر اللغوية الأخرى.

ويعـــرّف محمـــد التونجي مصطلح سدّ المَسَدّ بـِ: « تركيبٌ معناه حلّ مَحَـــلّ، وأغـــنى بـــه عـــن ذكر المحذوف. فإذا قلت: «أذاهبٌ أخوك؟» كانت "أخوك" فاعلاً لاسم الفاعل " ذاهبٌ" سدّ مَسَدّ الخبر وإذا قلت عرفتُ من القادم" كانت جملة " من القادم" قد سدّت مسدّ المفعول به للفعل " عرفت"»[1].

وهـــذا التعريف فيه خلط بين سدّ المسدّ وغيره من المصطلحات فليس معناه أنّه أغنى عن ذكر المحذوف، إذ لا يوجد حذف أصلاً وقد أشار إلى ذلك كثـــير من العلماء القدماء[2] ولذا يصعب إدراج هذا المصطلح ضمن الحذف؛ لأنّ المحذوف يُقدّر وقد لا يعوّض عنه بعنصر جديد.

كذلـــك نســـتحوذ علـــى مثل تعريف " التونجي" في معجم الخليل حيث يعـــرّف(سدّ مَسَدّ) بمعنى « أغنى عن ذكر الخبر أو المفعول أو المفعولين، نحو: ما قادمٌ أخواك. عَرَفتُ من البارعُ –عَلِمْتُ لَلْبلاغَةُ إيجازٌ.»[3].

فهـــذا الـــتعريف فـــيه خلط وفيه نقص من ناحية اقتصاره على بعض مظاهر سدّ المَسَدّ من خلال التمثيل.

أمّـــا التعريف الذي ترتضيه هذه الدراسة لمصطلح " السَّادّ مسدّ غيره" فهـــو: نمط من التراكيب لا تتوافر فيه العناصر الافتراضية للتركيب الجملي، ومع ذلك يحسن السكوت عليه دلاليا، ويقوم عنصر آخر من عناصر التركيب مقامـــه في الإسناد والدلالة، ولا يجوز تقدير هذا العنصر المفقود أو التعويض عنه بشيء، وبذلك يخرج من دائرة سدّ المسدّ التعويضُ والحذف والاستغناء.

---

[1] التونجي، محمد، معجم علوم العربية: 238.

[2] انظر، ابن مالك، شرح التسهيل: 272/1. الخضري، حاشية الخضري: 123/1

[3] عبدالمسيح، جورج، معجم الخليل، معجم مصطلحات النحو العربي:235

3.8.1 مسوّغات ظاهرة " سدّ المَسَدّ" في النحو العربي:

لا بدّ لكل ظاهرة نحوية فكريّة من مسوّغات تبررها في اللغة؛ لئلا يكون وجودها عبثياً، وقد لمح النحاة بعض مسوّغات "سدّ المسدّ" وأشاروا إلى بعضها في ثنايا مصنفاتهم، زيادة على أنَّ هناك مسوّغات أخرى تستشف من نظرية النحو العربي والأسس التي بنيت عليها.

وتكاد مسوّغات سدّ المسدّ تدور في فلك الأصل النحوي والقاعدة التركيبية الافتراضية، وتعليل مظاهر الانحراف عنها، ومن هذه المسوّغات:

1.3.8.1 الأصل النحوي ومراعاة القاعدة التركيبية:

وضَعَ النحاة القدماء قواعدهم النحوية، محاولة منهم لإيجادِ أساسٍ يتكأ عليه في الكلام حتى يُعَدّ مقياساً للفصاحة بعيداً عن العبث بلغة القرآن، لكنَّهم في تأصيلهم لقواعدهم اختلفوا فيما بينهم، فمن المعروف أنَّ النحاة البصريين لم يبنوا قواعدهم على القليل أو الشّاذّ، بل بنوا قواعدهم على الكثير المستعمل، بعكس النحاة الكوفيين الذين بنوا كثيراً من قواعدهم على القليل والشّاذّ والشّاهد المجهول القائل، ولذا اشترط البصريون في المسموع أن يكون كثيراً حتى يوصف بالاطِّراد، فعزفوا عن غير المطَّرد إلى المطَّرِد، وبنوا على المطَّرد أصولهم التي تقوم في أساسها على وجود ركنين للجملة هما المسند والمسند إليه.

وجاءت هذه القواعد نتيجةً لِهدفٍ طالعنا به سيبويه في بداية كتابه وهو "استقامة الكلام" حيث يقول في " باب الاستقامة من الكلام والإحالة": إنَّ الكلام منه مستقيمٌ حَسَن نحو: أتيتُكَ أمسِ، ومحالٌ نحو: أتيتُكَ غداً، ومستقيم كذب، نحو: شربتُ ماء البحر، ومستقيمٌ قبيح نحو: كي زيداً يأتيك، ومُحال كذب نحو: سوفَ أشرب ماء البحر أمسِ.[1] فالاستقامة التي قصدها سيبويه لم تقتصر على المعنى وإنّما شملت المعنى والتركيب، فلو قالَ أحدهم شربتُ ماء البحر، فهو كلام مستقيمٌ من ناحية التركيب، لكنّه كذبٌ من ناحية المعنى، أمّا

---

[1] سيبويه، الكتاب: 1/25- 26.

إذا قال: كي زيداً يأتيك، فهو من ناحية المعنى سليم، لكنّه قبيحٌ من ناحية التركيب، فهو تمثيلٌ لا يُتَكلم به. وأول قواعد استقامة التركيب هي احتواء التراكيب على مُسْنَد ومُسْنَد إليه، فإذا افتقر تركيب الجملة الاسمية مثلاً إلى مبتدأ أو خبر تأوّل النحاة ذلك، فإذا كان التركيب متكاملاً من ناحية المعنى ومفيداً فائدة يحسن السكوت عليها، إلاَّ أنَّ هناك عنصراً إسنادياً مفتقَداً في التركيب عندها يُبحث عن عنصر يحلُّ محلّ العنصر النّاقص، فافتراض النحاة ضرورة توافر المسند والمسند إليه من أهمّ مسوغات القول بسدّ المسدّ في هذا الباب.

ولذا لا عَجَبَ أنْ يكون باب المبتدأ والخبر من أوسع الأبواب التي قالَ فيها النحاة بسدّ المسَدّ، متكئين فيها على قاعدة نحوية مفادها وجوب احتواء كل تركيب على مسند ومسند إليه.

ومن الأمثلة التي رواها سيبويه عن الخليل ووصفها الخليل بالقبح: قولك: قائمٌ زيدٌ، إذا لم تجعل قائماً مقدّما مبنياً على الابتداء، فالحدُّ فيه أن يكون الابتداء فيه مقدّماً، لكنّه وصفه بأنّه جيّد على اعتبار " زيد" مبتدأ كقولهم: تميميٌّ أنا، ومَشْنوءٌ من يشنؤك. فإذا أرادوا جعل "قائم" فعلاً قبُحَ لأنّه اسم.[1]

وقد نسبَ بعضهم هذا الرأي لسيبويه، لكن ابن مالك ذكر في باب الابتداء في كتابه شرح التّسهيل أنّ من يَزعم أنّ قول سيبويه في "قائمٌ زيدٌ " يعني به عَدم الإجازة غير صحيح، ذلك أنَّ من يدعي أنّ سيبويه لم يجز ذلك فقد قوّله ما لم يقـــل[2].

والحقيقة أنَّ القول بالقبح في هذه المسألة يعود إلى " الأصل النحوي" إذ إنَّ القاعدة النحوية للمبتدأ والخبر تخضع للأصل القائل:" الأصل في المبتدأ التّعريف وفي الخبر التّنكير" فلو قلت: "رجلٌ ذاهبٌ لم يحسن حتى تعرّفهُ

---

(1) المصدر نفسه: 127/2.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل: 273/1.

بشيء فتقول: راكبٌ من بني فلان سائر... فأصل الابتداء للمعرفة"[1] " أو ما قارب المعرفة من النكرات"[2].

أمَّا علة اشتراط التعريف في المبتدأ فتعود إلى أنّه " لمّا كان الغرض بالكلام حصول فائدة، وكان الإخبار عن غير معين لا يفيد، كان أصل المبتدأ التعريف، وإذا أخبر عن معرفة لم تتوقف الإفادة على زيادة، بخلاف النكرة فإنَّ حصول الفائدة بالإخبار عنها يتوقف على قرينة لفظية أو معنوية."[3] وقد يعدل عن قاعدة وجوب الابتداء بالمعرفة إلى قاعدة فرعية هي: إذا أفادت النكرة فلا يمنع الابتداء بهـــا[4].

ومن مظاهر العدول قولهم:" أقائمٌ زيدٌ" فهذا النّوع من الابتداء فيه مخالفة لما أصّله النحاة من ضوابط للمبتدأ، ومن أوجه المخالفة:

1- أنَّ المبتدأ المشتقَّ يشترط فيه التّنكير على عكس ما قرروا في باب المبتدأ.
2- أنَّ هذا النّوع من المبتدأ ليس محكوماً عليه وإنّما هو الحكم، وبعبارة أخرى هو المحكوم به[5] .
3- إذا أعرب الاسم المشتقّ مبتدأ لابدَّ له من فاعل هو الاسم المذكور ولا يمكن استتاره لئلاّ يعود على اسم متأخّر.
4- أنَّ هذه المخالفة هي لأجل المعنى وتكثيفه، وهذه المخالفة تضمن لنماذج هذا النّوع من المبتدأ الشيوع في مصادر النَّحْو أكثر من النماذج العادية للباب نفسه.

---

(1) سيبويه، الكتاب: 329/1.

(2) المبرّد، المقتضب: 127/4.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل: 289/1.

(4) المصدر نفسه، 289/1.

(5) عبدالعظيم، أحمد، المصطلح النحوي: 88.

5- أنَّ هذه المخالفة أدّت إلى لجوء علماء النَّحْو إلى القول بسدّ الفاعل مسدّ الخبر، فهذا النموذج فيه مخالفة للأصول النَّحْوية، وهي أنَّ المسند إليه مسند في آنٍ واحد.

وذهب النحاة إلى أنَّ الأصل في الجملة الإفادة فإذا لم تتحقق الإفادة فلا جملة، ولذلك حين توقف بعضهم عند الفاعل الذي يسدّ مسدّ الخبر، أشاروا إلى سدّ تمام الكلام وحصول الفائدة مسدّ الخبر؛ لأنّ الكلام بمعنى الفعل ولا خبر في اللفظ، فحملوا الكلام على المعنى[1].

وقد أشار ابن جنيٍّ إلى مثل هذا حين وضع باباً كاملاً أسماه " باب في إصلاح اللّفظ" يقول فيه:" اعلم أنّه لمّا كانتِ الألفاظ للمعاني أَزِمَّة، وعليها أدِلّة، واليها مُوَصّلة، وعلى المراد منها مُحَصّلة، عُنيت العرب بها فأولتها صدراً صالحا من تثقيفها وإصلاحها"[2] وجعل ابن جنيّ من مسائل إصلاح اللفظ عند العرب قولهم: لك مالٌ، فالمالُ مبتدأ وما قبله خبر فلو رُمْت تقديمه إلى المكان المقدَّر له لم يجز، لقبح الابتداء بالنكرة، فلما جفا ذلك في اللفظ أخِّر المبتدأ وقدِّم الخبر، وإنّما كان تأخره مستحسَناً من قبل أنّه لمّا تأخر وقع موقع الخبر، ومن شرط الخبر أنْ يكون نكرة، فلذلك صلح به اللفظ مع أنّه في المعنى مبتدأ ومن رفع الاسم في نحو هذا بالظرف فقد كفي مئونة هذا الاعتذار؛ لأنّه ليس مبتدأ عنده[3]. فلمّا كان الكلام تامّاً من جهة المعنى لكنّه قبيحٌ من ناحية التّركيب - حيث لا يُبتدأ بنكرة_ أرادوا إصلاح اللفظ فأجروا عملية تقديم الخبر وتأخير المبتدأ، فوقع المبتدأ موقع الخبر مع بقاء وظيفته النحوية (مبتدأ). فكذلك لمّا كان الكلام في "أقائمٌ الزيدان" تاماً من جهة المعنى أرادوا إصلاح اللفظ فقالوا: سدّ فاعل (أقائم) مسدّ خبره.

---

(1) انظر: الفارسي، شرح الأبيات المشكلة الإعراب: 111، ابن مالك، شرح التسهيل: 1/372،العيني، المقاصد النحوية: 1/325-326، السيوطي، جلال الدين، الأشباه والنظائر: 6/113.

(2) ابن جنيّ،الخصائص: 1/313.

(3) نفسه، 1/318.

وقد أشار ابن جني إلى أنّ "طريق إصلاح اللفظ كثير واسع"[1] ومعنى ذلك أنّ إصلاح اللفظ لا يقتصر على المسائل التي أوردها وإنّما قد تدخل مسائل سدّ المسدّ في هذا الباب، ويمكن حمل بعض مسائل هذه الظاهرة على فكرة إصلاح اللفظ، ومن ذلك أنّ من القواعد التي وضعها النحاة في باب الابتداء هي ضرورة وجود رابط بين المبتدأ والخبر، إذ لابدّ من رابط يرجع إلى المبتدأ فإمّا أنْ يكون ضميرا نحو: زيدٌ قائمٌ أبوه، أو تكرير المبتدأ بلفظه نحو: زيدٌ قائمٌ زيدٌ، أو إشارة نحو " ولباسُ التقوى ذلك خيرٌ"[2] وقيل: إنّ العموم الذي يدخل تحته المبتدأ يسدّ مسدّ الضمير الراجع إليه نحو قول ابن مَيّادة:[3]

ألا ليتَ شِعْري هل إلى أُمِّ مَعْمَرٍ[4] سبيلٌ فأمّا الصبرُ عنها فلا صبرا

حيث أُعْرِب الصبر مبتدأ وخبره الجملة التي بعده (فلا صَبْرا) وسدّ العموم في قوله: "فلا صبرا" مسدّ الضمير الراجع إلى المبتدأ على أنّ مراده: فأما الصبر عنها فلا صبر لأحد عنها، وإذا نفى أنْ يكون لأحدٍ صبرٌ عنها فصبرُهُ داخلٌ فيهـــا[5].

إذاً الرابط قد يكون متضَمناً في معنى الجملة ولا حاجة إلى ذكره. وما قولهم بسدّ العموم- الذي يدخل تحته المبتدأ _ مسدّ الضمير إلاّ دليل على أنّ إصلاح اللفظ كان شغل النحاة على الرغم من تمام المعنى.

ونجـد السيوطي يعالج مسائل عديدة في باب إصلاح اللفظ، ومن هذه المسائل مسـألتا سـدّ الفاعل مسدّ الخبر وسدّ الحال مسدّ الخبر. حيث يقول في "أقائمٌ

---

(1) المصدر السابق، 322/1.

(2) الأعراف: آية 26.

(3) ابن ميّادة، شعر ابن ميّادة: 134، سيبويه، الكتاب:386/1، بنصب الصبر في(فأما الصبر) على الحالية، ابن هشام، مغني اللبيب: 554/2، العيني، المقاصد النحوية:1/ 334، االأزهري، خالد، شرح التصريح: 165/1.

(4) في شعر ابن ميّادة: أم جَحْدر وهي أم جَحْدَر بن حسان من بني جُذَيمة.

(5) المقاصد النحوية: 334/1

الــزيدان": " إنّمــا أفــاد نظراً إلى المعنى، إذ المعنى أيقوم الزيدان؟ فتمّ الكــلام، لأنّــه فعل وفاعل، وقائم هنا اسم من جهة اللفظ، وفعلٌ من جهة المعنى، فلما كان الكلام تامّاً من جهة المعنى أرادوا إصلاح اللفظ: فقالوا: أقــائمٌ مبتدأ والزيدان يرتفع به، وقد سدّ مسدّ الخبر من حيث إنّ الكلام تمّ به ولم يكن ثمَّ خبرٌ محذوف".[1]

كذلك عدّ من إصلاح اللفظ قولهم: " ضربي زيداً قائماً"، فهو كلام تامّ باعتبار المعنى، لكن لا بدّ فيه من إصلاح اللفظ لكون المبتدأ فيه بلا خبر عند بعضهم، ولذا يعربون ضربي مبتدأ وهو مصدر مضاف إلى فاعله، وزيداً مفعولاً به و"قائماً" حالاً سدّ مسدّ خبر المبتدأ، أمّا علّة عدم اعتبار " قائماً" خبراً لِ" ضربي" هي أنّه "لا يصحّ أن يكون خبراً فيرتفع، لأنَّ الخبر إذا كان مفرداً يكون هو الأول، والمصدر الذي هو الضرب ليس القائم، ولا يصحّ أنْ يكون حالا من زيد، لأنّه لو كان حالاً منه لكان العامل فيه المصدر الذي هو "ضربي"، لأنّ العامل في الحال هو العامل في ذي الحال، ولو كان المصدر عاملاً فيه لكان من جملته، وإذا كان من جملته لم يصح أنْ يسدّ مسدّ الخبر، وإذا كان كذلك كان العامل فيه فعلاً مقدَّراً، فيه ضمير فاعل يعود إلى ضربي زيداً إذا كان قائماً، فإذا هي الخبر"[2].

وعدّ مَن إصلاح اللفظ بحجة تمام المعنى قولهم:" كلُّ رجل وضيعتُه" فبعض النحاة لا يقدّر خبراً في هذا النمط من أنماط الأداء اللُّغوي؛ لأنَّ معناه مع ضيعته، فكما أنّك لو جئت بمع موضع الواو لم تحتج إلى مزيد عليها وعلى ما يليها في حصول الفائدة. فهو كلام تامّ لا

---

(1) السيوطي، الأشباه والنظائر، مصدر سابق: 162/1

(2) المصدر نفسه: 162/1- 163.

يحتاج إلى تقدير[1] والمتأمل لما جاء في باب إصلاح اللفظ فيما يخصّ ظاهرة سدّ المسدّ يجد أنَّ إصلاح اللفظ في مجمله يدور في فلك الإسناد وضرورة توافر عناصر الإسناد اللّغوي أو ما يتعلّق بالإسناد، وخضوع النّصّ اللّغوي للقاعدة النّحوية الافتراضيّة، وهناك مسائل يبرز فيها سدّ المسدّ بسبب الأصل الافتراضيّ ومن ذلك، أنّ النحاة قد وضعوا أصلاً نحوياً هو أنّ الحال لا تجيء إلا نكرة، فإذا جاءت معرفة تأولوها، من ذلك قولهم: إنَّ المصدر يسدّ مسدّ الحال كما جاء في قول لُبَيْد:[2]

فأرْسَلَها العِراكَ ولم يذُدْها ولم يشفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ[3]

يقول سيبويه:" كأنّه قال اعتراكاً، وليسَ كلُّ المصادر في هذا الباب يدخله الألف واللام"[4] أما أبو علي الفارسيّ فقدّرها بـــ "مُعْتَرِكة"[5] وقد أشار أبو علي الفارسي إلى أنَّ هذا الباب لا يجوز فيه القياس لأنّه بالألف واللام، وقد وقع في موقع الحال، والحال لا تجيء بالألف واللام[6] وعلى الرغم مما قاله أبو علي الفارسي من أنَّ مسألة وقوع الحال معرفة لا يجوز القياس عليها غير أنَّه يوجد شواهد في الكتاب عند سيبويه وعند أبي علي الفارسي نفسه

---

(1) السيوطي، همع الهوامع: 44/2 ، الصبان، حاشية الصبان: 217/1.

(2) العامري، لبيد بن ربيعة، الديوان: 108، سيبويه، الكتاب: 372/1، الفارسي، المسائل المنثورة: 15، البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل: 135.

(3) يذُدْها: يحبسها، لم يشفِقْ: لم يبالِ أن ينغِّصَ عليها الشرب، الدخال: أن تشرب بعض الأتُن ثم ترجع فتزاحم الذي على الماء، والفاعل في أوردها هو الحمار الوحشي. انظر، الديوان: 108.

(4) سيبويه، الكتاب: 372/1.

(5) الفارسي، المسائل المنثورة: 1

(6) الفارسي، المسائل المنثورة: 15، الأنباري، أبو البركات، أسرار العربية: 182-184

جاءت فيها الحال مُعَرَّفة بأل، ومن ذلك قولهم: مررتُ بهم الجمَّاءَ الغفيرَ[1] وغير ذلك من الأمثلة التي ذكرها سيبويه وجاءت معرّفةً بالإضافة[2].

كذلك نجد الفارسيّ بعد ذلك يقول:نصب الجَمّاء على الحالية لأنّها اسم وقع موقع المصدر دلّ على الكثرة، فلما دلّ على حدث كما يدل المصدر صار بمثابته[3]، حيث قاس "الجمّاء" على العِراك، وهذا من القياس الذي رفضه سابقاً فكيف يقيس على حكم مختلفٍ فيه؟!

إذاً هذا الاختلاف النابع من الأصل النحوي أدّى إلى القول بأنْ يقع المصدر المعرفة موقع الحال ويسدّ مسدّها.

والمسائل التي فيها خروج على الأصل المفترض في ظاهرة سدّ المسدّ متعدّدة، فعزوف النحاة عن غير المطّرِد إلى المطّرِد، واتكاؤهم على القاعدة النَّحْوية كان وراء ظهور مصطلح "السادّ مسدّ غيره" ووراء ظهور الجمل ذات الاعتبارين: التامّة باعتبار المعنى، النّاقصة باعتبار التّركيب.

2.3.8.1 تقسيمات النحو:

صنف النّحاة أنماط الأداء اللّغوي أصنافا متعددة وفق اعتبارات مختلفة، ومن هذه التقسيمات تقسيم النّحاة الجمل إلى جملٍ لها محلّ من الإعراب وجمل لا محلّ لها من الإعراب، ومن الجمل التي عدّها النحاة لا محلّ لها من الإعراب جملة جواب القسم، وقد تجتمع جملة القسم وجملة الشرط التي لها محلّ من الإعراب في تركيب واحد، فيضطر النحوي إلى القول "بسدّ المسدّ".

يقول سيبويه في باب الجزاء إذا كان القسم في أوله: إنَّ قولك" والله إنْ أتيتني لا أفعلُ، لا يكون إلاّ معتمدةً عليه اليمينُ. ألا ترى أنّك لو قلت: واللهِ إنْ تأتِني آتِك لم يجُز. ولو قلت: واللهِ من يأتِني آتِه كان محالاً... لأنَّ اليمين

---

[1] سيبويه، الكتاب: 375/1، الفارسي، المسائل المنثورة:17. الجمّاء الغفير: الجمع الكثير. ابن منظور، لسان العرب: 27/5 (غفر)

[2] سيبويه، الكتاب، 373/1-375.

[3] الفارسي، المسائل المنثورة: 17.

لآخرِ الكلام، وما بينهما لا يمنع الآخر أن يكون على اليمين."[1] فجعل الجواب للقسم لتقدمه وقد سدّ جواب القسم مسدّ جواب الشرط، لكنَّ سيبويه بعد ذلك يقول: " وتقول: أنا واللهِ إنْ تأتني لا آتِكَ؛ لأنَّ هذا الكلام مبنيٌّ على أنا. ألا ترى أنه حَسَنٌ أنْ تقول: أنا واللهِ إنْ تأتني آتِك، فالقسم ها هنا لغوٌ. فإذا بدأت بالقسم لم يجزْ إلاَّ أن يكون عليه. ألا ترى أنك تقول: لئن أتيتني لا أفعلُ ذاك، لأنّها لامُ قسمٍ.ولا يحسن في الكلام لئن تأتني لا أفعل؛ لأنَّ الآخرِ لا يكون جزماً."[2]

ومعنى ذلك أنَّ الجواب يكون للمتقدِّم منهما سواءٌ أكان القسم متقدِّماً أم الشرط هو المتقدِّم. ومن هذه التأويلات، قولهم في إعرابهم لقوله تعالى: " ولئن قُتِلتم في سبيل اللهِ أوْ مُتّمْ لمَغْفِرَةٌ من اللهِ ورحمةٌ خيرٌ ممّا يجمعونَ"[3] إنَّ اللام موطئة لقسم محذوف وجوابه قوله:" لمغفِرَةٌ" وهو سادّ مسدّ جواب الشرط عند الزَمَخْشَريّ.[4] وقد حمل البعض قول الزمخشري السابق على أنّه تفسير معنى لا إعراب، إذ لا يعني بذلك أنَّ الجملة من غير حذف[5].

ففي تأويل النحاة للآية السابقة وخلطهم بين ظاهرتين مختلفتين هما الحذف وسدّ المسدّ محاولة منهم لتبرير المعنى مع الأخذ بعين الاعتبار القاعدة النّحوية، ففي التركيب السابق نجد جملة جواب الشّرط التي لها محل من الإعراب عندهم قد تقدّمت عليها جملة جواب القسم التي لا محلّ لها من الإعراب، ويضمّ الجملتين تركيبٌ واحد بمعنى متكامل، لكنَّ استحالة إعمال الشيء وعدم أعماله في آن واحد جعلت أبا حيّان الأندلسيّ يقول: وحاصل ما ذكر أنّهم إنْ أرادوا تفسير المعنى فيمكن أنْ يقال، وإنْ أرادوا تفسير الإعراب فلا يصحّ؛ لأنَّ كلاً من الشرط والقسم يطلب جواباً على حده، فالشّرط يقتضيه

---

(1) سيبويه، الكتاب: 84/3.

(2) المصدر نفسه: 84/3

(3) آل عمران: آية 157.

(4) الزمخشريّ، الكشّاف: 226/1، السَّمين الحَلَبي، الدرّ المصون: 456/3-457.

(5) أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط: 510/2-511، الدر المصون: 457/3.

من جهة العمل، فيكون في موضع جزم، والقسم يطلبه من جهة المعنى من غير عمل فلا موضع له من الإعراب، ومُحالٌ أنْ يكون الشيء له موضعٌ من الإعراب ولا موضع من الإعراب[1]، وعلى الرغم من اعتبار القدماء جملة القسم جملة لا محلّ لها من الإعراب، إلاّ أنَّ لبعض المحدثين وجهة نظر مفادها أنَّ جملة القسم قد يكون لها محل من الإعراب، فقد تقع خبراً نحو:" محمدٌ ليذهبَنَّ "، " محمدٌ لقد سافر" وقد تقع في محل نصب مفعول به نحو: " ظننتُ أخاك لقد سافر"، والذي رجحه فاضل السامرائي هو أنَّ جملة جواب القسم قد يكون لها موضع ربما لا يكون بحسب مجيئها في الجملة[2].

كذلك يتضح أثر تقسيمات النحو في اعتبار القدامى المصدر في قطاع الأسماء، وحين واجهوا التركيب الذي يبتدأ فيه بمصدر يحتوي على حالٍ تسدّ مسدّ الخبر، بدأت التأويلات عندهم فقيل الخبر محذوف، واختلف في تقديره، وقيل بعدم الحذف، وقيل بعدم صلاحية الحال لأنْ تكون خبراً، وقيل بسدّ الحال مسدّ الخبر، وقد أشار السُّيوطي إلى اختلاف النحاة في إعراب جملة "ضربي زيداً قائماً"[3].

فهذه التأويلات المختلفة قد ترجع إلى اعتبار المصدر من الأسماء على الرغم من إعمال المصدر عمل الفعل، حيث يحمل المصدر في المثال السابق وما حمل عليه طابع الاسمية من الناحية الشكلية، وطابع الفعلية من ناحية العمل والدلالة على الحدث.

3.3.8.1 العامل النحوي:

بُنيت النظرية النحوية على مسألة العامل في النحو العربي، وله أثرٌ بيّنٌ في بروز ظاهرة سدّ المسدّ، ويمكن معرفة أثر العامل في نشوء مصطلح "سدّ المسدّ" من خلال تأمل بعض مسائل هذا المصطلح :

---

(1) أبو حيان، البحر المحيط: 2/509-511، وانظر، ابن هشام، مغني اللبيب: 2/454-457.

(2) السامرائي، فاضل، الجملة العربية، تأليفها وأقسامها: 221-222.

(3) انظر: السيوطي، الأشباه والنظائر: 8/281-289.

لقد أشار النحاة إلى أنَّ حروف الجزاء لا يعمل فيها ما قبلها[1] والعكس صحيح. وبناءً على ذلك أعرب النحاة جملة " أنت ظالم" في قولهم: " أنت ظالمٌ إنْ فعلت" مبتدأ وخبراً وقد سَدّت الجملة مسدّ جواب الشرط[2].

وقد علّق السيوطي على القول بأنَّ " أنت ظالم" سدّت مسدّ جواب الشرط بأنّ ذلك "ربما أوهم أنَّ " أنت ظالم" جواب مقدَّم، ومعاذَ الله أن يُقَدَّم جوابُ الشرط، وإنّما قوله: أنت ظالمٌ دالٌ على الجواب، وسادٌّ مسدّه فأمّا أنْ يكون هو الجواب فلا"[3]. وما ردُّ السيوطي السابق إلاَّ لتأثره بنظرية العامل النّحوي، فالأصل في الجملة هو " إنْ فعلتَ فأنت ظالم" فلمّا قدِّمت " فأنت ظالم" حذفت الفاء، والذي نراه أنَّ القول إنَّ (أنت ظالم) قد سدّ مسدّ جواب الشرط أقل كُلفةً من التقدير الذي لا طائل تحته. وإذا كان السّيوطي يرى أنّ السدّ يقوم على الحذف في الجملة السابقة، فإنّنا نرى أنّ السدّ في التركيب السابق لا يتضمن الحذف، وأنّ الدّاعي للقول بالسدّ في هذه المسألة هوعدم إعمال حروف الجزاء فيما قبلها. وهذا يجيء في باب إصلاح اللفظ.

وفي النّداء يقدّر بعض النحاة العامل في المنادى " أدعو أو أنادي" مستندين في هذا إلى أنّه لابدّ من وجود عامل في المنادى على الرغم من اختلافهم فيه إلاَّ أنّنا نلمح عند بعضهم مخالفة لذلك حيث يقول ابن جنيّ في الخصائص في " باب في الاعتلال لهم بأفعالهم":

" إذا كان الفعل قد حذف في الموضع الذي لو ظهر فيه لما أفسد معنىً كان ترك إظهاره في الموضع الذي لو ظهر فيه لأحال المعنى وأفسده أولى وأحجى،ألا ترى أنّهم يقولون: الذي في الدار زيد، وأصله الذي استقرّ أو ثبت في الدار زيد، ولو ظهر هذا الفعل هنا لما أحال المعنى، ولو أزال غَرَضاً، فكيف بهم في ترك إظهاره في النّداء؛ ألا ترى أنه لو تُجشِّمَ إظهارُه فقيل: أدعو زيداً، وأنادي زيداً لاستحال أمر النّداء فصار إلى لفظ الخبر المحتمل

---

(1) المبرّد، المقتضَب: 66/2.

(2) الفارسي، شرح الأبيات المشكِلَةِ الإعراب: 100-101.

(3) السيوطي، الأشباه والنظائر: 14/4

للصّدق والكذب، والنّداء مما لا يصحّ فيه تصديق ولا تكذيب:"[1] فإشارة ابن جنيّ هذه تفيد أنّ العامل ليس الفعل، بدليل أنّه لو حاولنا إظهار الفعل لتحول الأسلوب من إنشائيّ إلى إخباريّ. وعلى الرغم مما جاء عند ابن جنيّ إلا أنّ من النّحاة من قال: إنّ الياء سدّت مسدّ الفعل أدعو[2] وعلّة القول بذلك هي فكرة العامل النحوي وأثره في التراكيب.

وكذلك نلحظ أثر العامل في قولهم: " هذا بُسْراً أطيبُ منه رُطَباً"[3] حيث اختلف في عامل بُسراً فقيل اسم الإشارة، وقيل العامل هو أطيب وقيل العامل فعلٌ محذوف وتقدير الجملة: هذا إذا وُجِد بُسراً أطيب منه إذا وُجِد رُطَبَا، حيث حذف الظّرف وما أضيف إليه سدّاً بالحال مسدّه، وعامل الظرف عند الإسْفَرائيني هو "أطيب" لصحته؛ ذلك أنّ عمله في الأول عمل الفعل الصريح ولذلك تقدّم بسرا عليه، وفي الثاني عمل المعنى فامتنع التّقديـــم[4].

فتقدير النحاة السابق سببه العامل النّحوي الذي أدّى إلى القول بسدّ الحال مسدّ الظرف، ومن أثر العامل في هذا المصطلح ما جاء عند النحاة في "ضربي زيداً قائماً" حيث لا يصحّ أنْ يكون (قائماً) حالاً من زيد " لأنّه لو كان حالاً منه لكان العامل فيه المصدر الذي هو "ضربي"، لأنّ العامل في الحال هو العامل في ذي الحال، ولو كان المصدر عاملاً فيه لكان من جملته، وإذا كان من جملته لم يصحّ أن يسدّ مسدّ الخبر، وإذا كان كذلك كان العامل فيه فعلاً مقدراً، فيه ضمير فاعل يعود إلى زيد، والخبر ظرف زمان مقدَّر مضاف إلى ذلك الفعل والفاعل، والتقدير ضربي زيداً إذا كان قائماً، فإذا هي الخبر"[5]

---

(1) ابن جنيّ، الخصائص: 187/1.

(2) السيوطي، همع الهوامع: 34/1، الصبان، حاشية الصبان: 141/3.

(3) البُسْر: التمر قبل أن يُرطِب لغضاضته، واحدته بُسْرة. ابن منظور،لسان العرب: 4/ 58 (بسر)

(4) الإسفرائيني، محمد، لباب الإعراب: 102.

(5) السيوطي، الأشباه والنظائر: 162/1-163.

إذاً رفضهم لجعل المبتدأ هو العامل في الحال أدّى بهم إلى كل هذه التقديرات التي من جملتها سدّ الحال مسدّ الظرف أو مسدّ الخبر ويتبين لنا من كل ما ذكرناه أنّ للعامل أثرا بالغا في بروز ظاهرة سدّ المسدّ، كذلك يتبين لنا أنّ النحاة لم يكتفوا بإسنادهم العمل إلى العامل الظاهر، بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك، فحين اشترطوا الصّدارة لأسماء الاستفهام وأسماء الشرط مثلا قالوا: إنّ هذه الأسماء لا يعمل ما قبلها فيها في حين يعمل فيها ما بعدها، فنتج عن هذا ظهور مصطلح التعليق.

4.3.8.1 العلة النحوية:

اهتمّ القدماء بالعلة النحوية اهتماما بالغا، حتى أفرد بعضهم للعلّة مصنفات خاصّة كالعِلَل للزّجّاجي، والعِلَل لأبي الحسن الوَرّاق، وخصصوا لها أبواباً في مصنفاتهم، ومن ذلك ما جاء عند ابن جنيّ في الخَصائص، حيث قسَّم النّحاة العلل إلى عِلّة وعلّة العلّة، ويذكر ابن جنيّ أنّه إذا سئل أحدهم عن علة رفع الفاعل قيل: ارتفع بفعله، فهذه تسمى علة. أمّا إذا قيل: لمَ صار الفاعل مرفوعاً؟ وأجيب ارتفع بإسناد الفعل إليه. فهذه تسمى علّة العلّة. وإذا زادَ السائل بقولـــه: ولمَ صارَ المسند إليه مرفوعاً؟ فإذا أجيب: إنّ صاحب الحديث أقوى الأسماء والضمة أقوى الحركات فجعل الأقوى للأقوى. فهذه تسمى علّة علّة العلّة[1] ويسمي ابن جنيّ العلّة الثانية والثالثة شرحاً وتفسيراً وتتميماً للعلّة الأولى[2]، ولما كان للعلّة دورٌ في تفسير كثير من قضايا النحو والصّرف، فإن لعلة الحمل على المعنى (تمام المعنى) دوراً بارزاً في توجيه كثير من القضايا[3]، وقد ذكر أبو البركات الأَنْباري أنّ الحمل على المعنى في كلام العرب أكثر من أنْ يُحصى[4].

---

(1) ابن جنيّ، الخصائص: 174/1.
(2) المصدر نفسه: 174/1، 175.
(3) المصدر نفسه: 413/2-437.
(4) الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف: 777/2.

كذلك أشار السّيوطي إلى أن العلل المطّردة في كلام العرب كثيرة[1] ومنها علّة الحمل على المعنى[2].

ومن المواضع التي كان للعلّة أثرٌ في بروز ظاهرة سدّ المسدّ فيهما، ماجاء في إعراب قوله تعالى:﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ ﴾[3] فقد أعرب الزَمَخْشَري "راغب" خبراً مقدّماً لأنّه أهمّ عندهم، فالعناية موجهة إلى الرغبة "وفيه ضربٌ من التعجب والإنكار لرغبته عن آلهته، وأنّ آلهته ما ينبغي أنْ يرغب عنها أحد، وفي هذا سلوان وتَلْج لصدر رسول الله -صلّى الله عليه وسلم_عمّا كان يلقى مثل ذلك من كفار قومه"[4]، أمّا أبو البَقاء العُكْبَري فقد أعرب الضمير (أنت) فاعلاً أغنى عن الخبر[5].

وقد حمل صاحب (الفلك الدّائر على المثل السّائر) الآية على المعنى، حيث إنّ همزة الاستفهام تستدعي الفعل، فالاستفهام يكون من فعل، فإذا فرضت شيئاً مجرداً عن فعل لم يستفهم عنه فأجروا قوله "أراغب" مجرى "أترغب"[6].

---

(1) من العلل التي ذكرها السيوطي: علة سماع، علة استثقال، علة استغناء، علة تعويض، علة قرب ومجاورة، علة تغليب،علة أصل وغيرها. انظر السيوطي، الاقتراح:71- 73.

(2) السيوطي، الاقتراح: 72.

(3) سورة مريم: آية 46.

(4) الزمخشري، الكشاف: 413/2.

(5) العُكْبَري، أبو البقاء، التِبْيان في إعراب القرآن: 876/2.

(6) ابن أبي الحديد،عز الدين عبدالحميد،الفلك الدائر على المثل السائر: 256

واختار أبو حيّان أنْ يكون راغبٌ مبتدأً معتمداً على أداة الاستفهام وأنت فاعلٌ سدّ مسدّ الخبر[1] ورجح هذا الرأي بوجهين أحدهما أنّه ليس فيه تقديم ولا تأخير فرتبة الخبر التّأخير عن المبتدأ[2]. والثاني أنَّه لا يلزم فيه الفصل بين العامل ومعمولـــه بما ليس معمولا للعامل، فـ"عن آلهتي" متعلق بـــ" راغبٌ" فإذا جُعِلَ" أنت " فاعلاً فقد فصل بما هو كالجزء من العامل، بخلاف جعله خبراً، فإنَّه ليس معمولا لـِ"راغـــــب"[3].

كذلك حمل أبو البقاء العُكْبَري قوله تعالى: ﴿ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ ﴾[4] على المعنى حيث أعرب"حسبه" مبتدأ وهو اسم فاعل بمعنى الكافي على أنّه

هشام، مغني اللّبيب: 615/2.

في الأصل مصدر أريد به اسم الفاعل، والفاعل "جهنم" سدّ مسدّ الخبـــــــر[5].

وقد ذكر السّيوطي أنَ من حمل النّظير على النظير لعلة المعنى جواز: غير قائم الزيدان حملاً على ما قائم الزيدان[6].

---

(1) أبو حيان، البحر المحيط: 194/6.

(2) أبو حيان، البحر المحيط، 195/6، الخضري، حاشية الخضري: 126/1

(3) أبو حيان، البحر المحيط، : 195/6، السمين الحلبي، الدّرّ المصون: 7/ 606، ابن

(4) سورة البقرة: آية 206.

(5) العُكْبري، التبيان في إعراب القرآن:168/1، أمّا الأوجه الأخرى لإعراب حسبه فهي:

أ) أنَّ حسبُ مبتدأ وجهنم خبره والتقدير: كافيهم جهنّم.

ب) أنَّ حسب اسم فعل، لكنهم اختلفوا فيه هل هو اسم فعل ماضٍ (كفاهم) أو فعل أمر: (ليكفهم)، إلّا أنّ إعرابه ودخول حرف الجر عليه يمنع كونه اسم فعل.

ج) أنَّ حسب من الأسماء الملازمةس للاضافه ولا يتعرف بإضافته إلى معرفة، تقول: مررت برجُلٍ حسبُك، ويكون مبتدأ مجرورا بياء زائدة، ويكون خبراً فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنّث. انظر: الدّرّ المصون:2/ 355.

(6) السيوطي، الاقتراح: 66.

إذا المقصود بحمل الكلام على المعنى، ليس توافق التراكيب في المعنى وحسب، وإنّما تمام الكلام وإفادته فائدة يحسن السكوت عليها أيضا.

4:1 السادّ مسدّ غيره بين القياس والسماع

تفاوت موقف النحاة من مسائل سد ّالمسدّ من حيث القياس والسّماع، فمنهم من حمل بعض مسائلها على السّماع، ومنهم من أجاز القياس على بعض مسائلها، ومنهم من عدّ ما خرج عن القاعدة التي أوجدتها ظاهرة سدّ المسدّ من قبيل الضّرورة الشّعريّة أو الشّاذ الذي يحفظ ولا يقاس عليه. ولذا حاول أكثرهم تأويلها بما يتفق مع القواعد النّحوية، وأصل التركيب الافتراضي.

ومن ذلك ما اشترط فيه النحاة البصريون في الوصف الواقع مبتدأ العامل عمل فعله أن يعتمد على نفي أو استفهام نحو: ما قائمٌ الزيدان أو أقائمٌ الزيدان.

فقاسوا التراكيب السابقة على الفعل كذلك قاسوا على "ما قائمٌ الزيدان" غيرُ قائمٍ الزيدان. فعوملَ غير قائم معاملة "ما قائمٌ" لأنّ المعنى واحد على اعتبار أنَّ المضاف والمضاف إليه كالشيء الواحد[1].

أمّا الكوفيون وتبعهم الأَخْفَش الأوسط من البصريين فقد أجازوا أنْ يعمل اسم الفاعل دون اعتماد على نفي أو استفهام، وحجتهم في ذلك السّماع، لقول الشاعر:[2]

خبيرٌ بنو لِهْبٍ[3] فلا تكُ مُلْغياً مَقالةَ لِهْبيٍ إذا الطَّيرُ مَرَّتِ

---

(1) الأزهري، شرح التصريح: 157/1.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل: 273/1، العيني، المقاصد النحوية: 329/1، الأزهري، شرح التصريح: 67/2، الصبان، حاشية الصبان: 192/1، الخضري، حاشية الخضري: 126/1

(3) بنو لهْب: قبيلة من الأزْد عالمون بزجر الطير والعيافة، وهي أن يُعْتَبر الطير بأسمائه ومساقطه فيستسعد أو يتشاءم به. انظر: العيني، المقاصد النحوية:329/1، الخضري، حاشية الخضري: 126/1.

فإذا كان القياس يشترط الاعتماد، فإنّ في السماع ما يخالف ذلك. لكنّ البصريين أوّلوا البيت بأنّ الوصف خبرٌ مقدّم، وأنّه لم يطابق المبتدأ في الجمع لأنّ باب فعيل على وزن المصدر كصهيل لا يلزم فيه المطابقة[1] وجعلوه على حد "ظهير" في قوله تعالى: ﴿ وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ ﴾[2]

إذاً البصريون اتكؤوا على القياس في حين اعتمد الكوفيون والأخفش على السّماع من كلام العرب.

كذلك اختلف النحاة في وقوع الجملة الاسميّة حالا مصحوبة بالواو سادّة مسدّ الخبر، فمنع بعضهم ذلك، بحجة أنّ الحال لا تسدّ مسدّ الخبر إلّا إذا كانت اسما منصوبا، في حين أجاز ذلك الكسائي والفرّاء، مستندين إلى ما ورد في السماع وهو قول لبيد : [3]

عهدي بها الحيَّ الجميع وفيهمُ قبل التفرُّقِ مَيْسِرٌ ونِدامُ [4]

كذلك أجاز الكسائي إتباع المصدر المذكور في : "ضربي زيدا الشديد قائما " اتباعا للقياس [5] مع أنّ الجمهور لم يجيزوا ذلك لغلبة معنى الفعل على ضربي مع عدم السماع.[6]

فالملاحظ أنّ الكسائي يراوح بين السماع والقياس فيما يخص مسائل سدّ المسدّ، على أنّ القياس هو الغالب عنده خاصة في سدّ الحال مسدّ الخبر.[7]

---

(1) العيني، المقاصد النحوية: 329/1، الصبان، حاشية الصبان: 192/1.

(2) سورة التحريم: آية 4.

(3) العامري، لبيد، الديوان: 160 وفيه، عهدي بها الإنس الجميع... ، سيبويه، الكتاب: 190/1، الشَنتَمَري، الأعلَم، تحصيل عين الذهب: 154 ابو حيان، التذييل والتكميل: 306/3ابن منظور، لسان العرب: 198/4 (حضر).

(4) النِّدام: جمعُ نديم، الجميع: المجتمعون، الميسر: القمار.

(5) أبو حيان، التذييل والتكميل: 307/3، الصبان، حاشية الصبان: 218/1.

(6) الصبان، حاشية الصبان: 218/1.

(7) انظر: أبو حيان، التذييل والتكميل: 304/3-311، السيوطي، همع الهوامع: 48/2.

وورَدَ دخول " ليت" على أنّ ومعموليها، كما في "ليت أنّك عندي" حيث ذهب النحاة إلى أنّ "أنّ ومعموليها" يسدّان مسدّ جُزأي (ليت)، وطرد بعضهم القياس على "ليت" في لعلَّ وكأنَّ ولكنَّ، فقالوا: لعل أنّك منطلق، كأنّ أنك منطلق، لكنّ أنّك منطلق، من غير ما سماع مما دفع أبا عمر بن إسحاق الجَرْمي (ت225هـ) إلى القول بأنَّ " هذا كله رديء في القياس لأنّ هذه الحروف إنّما تعمل في المبتدأ، "وأنَّ" لا يبتدأ بها"[1] ومع أن دخول ليت على أنّ رديء في القياس عند بعضهم إلا أنّ دخول ليت على أنّ كثير من السّماع على معنى وَدِدْتُ[2].

إذاً القياس قد يخالف بما جاء في السّماع، وقد يُفهم من كلام الجَرْمي أنّ هذه المسألة يتوقف فيها على السّماع فلا يقاس عليها، فهي من مسائل سدّ المَسَدّ السّماعية.

أمّا أبو عليّ الفارسيّ فقد رفض القياس على بعض مسائل سدّ المسدّ وأجاز القياس في بعضها. ومن المسائل التي رفض القياس فيها قولهم: " إنَّ في الدار قائماً أخواك" على أنَّ قائماً اسم إنَّ وأخواك فاعل لـِ(قائماً) سدّ مَسَدّ خبر إنَّ وفي الدار ظرف. حيثُ رفض أبو علي قولهم السابق وذلك أنَّ (إنَّ لما نصبت "قائما" احتاجت إلى مرفوع لأنّها مشبَّهة بالفعل، فلمّا كان الفعل لا يستغني بالمنصوب عن المرفوع، فكذلك لا يستغنى بمنصوبها عن مرفوعها، ولا يشبه هذا الابتداء، وذلك أنَّ المبتدأ إنّما هو مرفوعٌ بغير عامل، فإذا أنت جئت له بما يسدُّ مسدَّ خبره جاز)[3] ومعنى ذلك أنّه إذا جاء في كلام العرب نحو المثال الذي ذكره أبو علي، فإنّه يعتبر من السّماع الذي لا يقاس عليه.

---

(1) أبو حيان، التذييل والتكميل: 154/5.

(2) المصدر نفسه: 156/5.

(3) الفارسي، المسائل المنثورة: 71-72

كذلك رفض أبو علي الفارسي القياس على بيت الفَرَزْدق:[1]

وإنّي لرامٍ نَظْرَةً قِبَلَ التي لعلّي ـ وإنْ شَطَّت نَواها ـ أزورُها[2]

وقد وجه أبو علي البيت على النحو التالي فقال:

" الوجه فيه أنّه لمّا جرى " أزورُها" خبراً لـِ "لعلّ" سدَّ "أزورُها" مسدّ الصِّلة التي يجب أنْ تكون خبراً، فكأنَّه أراد: التي أزورُها، فأغنى ذكر "أزورُها" خبراً لـِ "لعلّ" عن ذكره لها قبل "لعلّ" والمعنى على التقديم... ولا ينبغي أن يقاس على هذا، ولا يؤخذ به، وكأنّ الذي حسَّن هذا طول الكلام وذكر الجزاء في الصِّلة، وقد رأيتُ طولَ الصِّلة يجوز فيه مالا يجوز إذا لم تطل"[3].

إذاً الأصل: وإنّي لرامٍ نظرةً قبل التي أزورُها لعليّ وإن شطت نواها. فهذا هو المعنى الأصلي للجملة، لكنَّ تأخير أزورُها بعد لعلّ وجعل أزورها خبراً لـِ(لعلّ) وسادّة مسدّ الصِّلة أمرٌ لا يقاس عليه عند الفارسيّ، فهو أمرٌ سماعي. لكننا نجد الفارسيّ يقول في مسألة أخرى من مسائل سدّ المسدّ:

والقياسُ في "أقلُّ رجلٍ يقول ذاك" أن يكون ما جرى بعد أقلّ من الكلام قد سدّ مَسَدّ الخبر، فحُمِلَ الكلام على المعنى ولم يحتج إلى خبر كما لم تحتج إليه في قولك" أذاهبٌ أخواك"[4] ومعنى ذلك أنّه لم يرفض القياس في جميع مسائل سدّ المسدّ وإنّما قاسَ على بعضها حملاً على المعنى، وربما يكون هذا القياس هو القياس الاستعمالي وهو انتحاء كلام العرب، وبهذا المعنى لا يكون القياسُ نحواً وإنما تطبيق للنَّحو[5].

---

(1) الفرزدق، همام، الديوان: 106/2، الفارسي، شرح الأبيات المشكلة الإعراب : 435، الاشبيلي، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي:180/1، البغدادي، عبدالقادر، خزانة الأدب: 464/5، وفي الخزانة: وإني لراجٍ

(2) عجزه في الديوان: لعلّ ـ وان شقت عليّ ـ أنالها، رمى نظره نحو كذا: توجه نحوه، النوى: الوجه الذي ينويه المسافر من قُرْب أو بعد، شطت: بعدت.

(3) الفارسي، شرح الأبيات المشكلة الإعراب: 437.

(4) المصدر السابق: 111.

(5) حسّان، تمام، الأصول: 174.

وقد أجرى ابن عُصْفور الاسم الذي لا حقيقة له في الوجود مُجرى المصدر لا مجرى الجُثَث[1]، ولذا يسُدّ الحال مسدّ خبره، واستدلَّ على صحّة ذلك بقول البَعيث بن حُريث[2]:

خيالٌ لأُمِّ السَّلسبيلِ ودونَها مَسيرةُ شهرٍ للبريدِ المُذَبْذَبِ[3]

فقد أعرب "خيال" مبتدأ مرفوعاً جاز الابتداء به لأنّه موصوف والخبر محذوف سدّ الحال (ودونها مسيرة شهرٍ) مسدّه، وساغ ذلك لأنَّ الخيال لا حقيقة له جسميّة[4].

ومعنى ذلك أنَّ ابن عُصْفور قد أجاز القياس في مسألة من مسائل سدّ المسدّ وهي سدّ الحال مسدّ الخبر مع أنّ المبتدأ ليس مصدراً مضافاً إلى فاعله. أمّا ابن مالك فقد راوحَ بين السّماع والقياس إلا أنَّ القياس هو الغالب عنده في مسائل ظاهرة سدّ المسدّ. وقد اعتمد في إجازته –مع القبح– إعمال اسم الفاعل غير المعتمد متكّئاً في ذلك على الشواهد التي جاءت عن العرب، وذكر أنَّ هذا الرأي هو مذهب سيبويه أيضاً، ولذا قال: " ومن زعم أنَّ سيبويه لم يجز جعله مبتدأ إذا لم يلِ استفهاماً أو نفياً فقد قوله ما لم يقل"[5].

كذلك أجاز قياس " ليسَ قائمٌ الزيدان" على غير قائم الزيدان على أنّ غير أجريت مجرى ما في "ما قائمٌ الزيدان"[6] وأجاز كذلك " ضربي زيدا قائمٌ" والتقدير: ضربي زيداً وهو قائمٌ، وقاسها على حذف المبتدأ المقرون بالفاء في

---

(1) الجثث: مفرد جثة وهي اسم الذات أو ما يدرك بإحدى الحواس نحو: رجل هرة، وسمي كذلك اسم العين أو اسم الجوهر، انظر: عبدالمسيح، جورج، الخليل 262

(2) أبو تمّام، حبيب، الحماسة: 218/1' أبو حيان،التذييل والتكميل: 3/ 305، يعقوب، أميل، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية: 1 /400.

(3) المذبذب: الذي لا يستقر

(4) أبو حيان، التذييل والتكميل: 305/3.

(5) ابن مالك، شرح التسهيل: 273/1.

(6) المصدر نفسه، 274/1-275.

جواب الشرط وهو أضعف، ولذا فإنّ إجازة حذف المبتدأ المقرون بواو الحال أولى[1].

وقد اشترط النحاة في التركيب الذي تسدّ فيه الحال مسدّ الخبر أنْ يكون المبتدأ مصدراً أو اسم تفضيل مضافا إلى المصدر عاملاً في اسم مفسِّر لضمير ذي حال بعده لا تصلح لأنْ تكون خبراً عن ذلك المبتدأ، أمّا إذا صلحت الحال لأن تكون خبراً لعدم مباينتها للمبتدأ فإنّه يتعين رفعها خبراً.

فلا يجوز نحو: ضربي زيداً شديدٌ، ولذا حكموا على قول العرب "حكمُكَ مُسَمَّطاً"[2] بالشذوذ والتقدير: حكمُك لك مثبتاً[3] وجاء شذوذه نتيجة لخلوه من الشروط المعتبرة في نحو " ضربي زيداً قائماً" حيث نصب مسمّطا مع صلاحية الحال للخبرية، ولكون الحال ليست من ضمير معمول المصدر بل من ضمير المصدر المستتر في الحال[4].

وعلى الرغم من اعتبار النحاة لـِ"حُكْمُك مسمّطاً" شاذاً إلاَّ أنّ ابن مالك حمل عليه قول النابغة الجَعْدي:[5]

وحلَّت سوادَ القلبِ لا أنا باغيا سِواها ولا في حُبِّها متراخيا

حيث قدّره بـــ" لا أُرَى باغياً، فحذف الفعل، وجعل " باغياً" دليلاً عليه، وهو أولى من جعل " لا" رافعة "لأنا" اسماً، ناصبة باغياً خبراً، فإنّ إعمال " لا" في

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل: 282/1-283.

(2) الميداني، احمد، مجمع الأمثال: 212/1، رقم: 1133 وفيه "حكمك مسمط"، شرح التسهيل: 325/1، ابو حيان، التذييل والتكميل: 289/3، ابن هشام، أوضح المسالك: 205/1 المسمَّط: المُرسَل الذي لا يُرَدّ، اللسان، 323/7 (سمط)

(3) ابن مالك، شرح التسهيل: 325/1-326.

(4) ابن مالك، شرح التسهيل،: 325/1، الصبان، حاشية الصبان: 220/1

(5) ابن مالك، شرح التسهيل، 325/1، ابن هشام، تخليص الشواهد: 294، ابن هشام، مغني اللبيب:265/1، السيوطي، الأشباه والنظائر:110/8، الصبان، حاشية الصبان: 253/1.

معرفة غير جائز بإجماع"[1] ويمكن توجيه " حكمُك مسّمطاً" بأنّه قطعٌ إعرابيّ لأجل المعنى ولفت انتباه السامع، فالحكم الصّادر عن الشخص ليس كحكم غيره، ويبرز هذا التميز من خلال المخالفة الإعرابية أو ما يسمى بالشذوذ على الرغم من تمام المعنى.

غير أنَّ ابن مالك قد خرج على القياس في بعض مسائل سدّ المسدّ مستنداً إلى ما جاء في السّماع، من ذلك أنّ النحاة قد ذكروا أنَّ جواب لولا يسدّ مَسَدَّ الخبر، لكنَّ ابن مالك خصّ ذلك بالكون المطلق نحو لولا زيدٌ لأكرمتُ عَمْراً، أمّا إذا أُريد كونٌ مُقَيّدٌ لا دليل عليه لم يجز الحذف، وحجّته في ذلك السّماع ومنه قولـــه صلى الله عليه وسلّم لعائشة، "لولا أنَّ قومَك حديثو عهد بجاهليّة "أو قال بكفر" لأنفقت كنز الكعبة في سبيل الله..."[2] فهذا من الكون المقيدّ الذي لا دليل عليه. أما إذا أُريد كون مقيد مدلول عليه فجاز إثبات الخبر وحذفه نحو: لولا أنصار زيد حَمَوْه لم ينج، فيجوز إثبات حموه وحذفه لأنَّ المعنى مفهوم[3].

وعلى الرغم من قوله بالحذف في هذه المسألة، إلا أنّنا نجد أنّه قد خَرَجَ على الأصل المفترض أو القياس بحجة السّماع مستنداً إلى الحديث النبوي، ومن المعروف عن ابن مالك كثرة احتجاجه بالحديث النبوي، فها هو يبني قاعدة على الحديث ويرفض القياس لأجل السّماع وبالتالي رفض أن يسدّ جواب لولا مسدّ الخبر إذا كان كوناً مقيداً ليسَ عليه دليل.

إذاً راوح ابن مالك بين السماع والقياس بحسب المسألة النحوية التي تتضمنها ظاهرة سدّ المسدّ.

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل: 1/325- 326.

(2) ابن الحجاج، مسلم، صحيح مسلم: 7/90، وانظر في اختلاف الروايات: البخاري، أبو عـــبدالله، صحيح البخاري بشرح الكرماني: كتاب العلم،2/151-152، صحيح مسلم: 7/88-97،العســقلاني، ابــن حجر، فتح الباري: 1/299، شرح التسهيل:1/276، الأزهري، شرح التصريح: 1/178.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل: 1/276.

ويعدّ أبو حيان من أكثر النحاة اعتداداً بالسّماع في هذه المسألة، ومن ذلك أنّه ذكر أنّ الكسائي يجيز " ضربي زيداً الشديدُ قائماً" وقد منع أبو حيان ذلك بحجة " أنَّ الموضع موضع اختصار، ولم يرد به سماعٌ، ولا يجوز أنْ يقع المصدر في موضع هذه الحال؛ لأنّه لا مناسبة بينه وبين الزمان؛ لأنّهم إنّما عدلوا إلى الحال المشتقة للمناسبة، وهذه المناسبة لا تحفظ إلا مع صورة الحال الأصلية، ولا يجوز التجوز في الحال لكونها كالظرف، لأنّه لا يتجوز في الشيء الواحد مرتين"[1] كذلك ذَكَرَ أبو حيان أنّه لا حجة لابن عصفور في إجرائه الاسم الذي لا حقيقة له في الوجود مجرى المصدر فتسدّ الحال مسدّ خبره وحجة أبي حيان هي أنّ " سدّ الحال مسدّ خبر المبتدأ ينبغي أن يقتصر به على مورد السّماع لأنّه شيء خارج عن القياس، فلا يجوز ذلك إلاَّ فيما سُمِع، وهو أن يكون المبتدأ مصدراً أو أفعل التفضيل مضافاً إلى المصدر أو ما قُدّر بالمصدر."[2]

على أنّنا لا ننكر أنّه قد استند إلى القياس والسّماع معاً في بعض المسائل، فجعل ما جاء عند البصريين من أنّ الوصف يرفع الضمير المنفصل في: أذاهبٌ أنتما؟ وما ذاهبٌ أنتم هو الصحيح[3]؛ وذلك لاستنادهم إلى القياس والسّماع، أمّا القياس فنابعٌ من "أنّ الصفة إذا جَرَت على غير مَن هي له برزَ منها الضمير المرفوع بها، نحو: زيدٌ هندٌ ضاربُها هو، بلا خلاف بين أحد من النحويين... ولو وقع الفعل موقِعَهُ لم يبرز الضمير فيه، بل كنت تقول: زيدٌ هندٌ يضربها. فكما خالف اسم الفاعل الفعل في هذا الموضع مع أنّه جار مجراه، فكذلك لا يُنْكَر أن يخالف اسمُ الفاعل الفعل بانفصال الضمير منه في "أقائمٌ أنتما"[4]

---

(1) أبو حيان، التذييل والتكميل: 307/3.

(2) المصدر نفسه: 304/3.

(3) المصدر نفسه، 253/3- 254.

(4) المصدر نفسه، 254/3.

وأمّا السّماع فقول الشاعر:[1]

خَليليَّ ما وافٍ بعهديَ أنتما إذا لم تكونا لي على من أقاطعُ

فـ "أنتما" مرفوعٌ بـ "وافٍ"، لكنّ مذهب النحاة الكوفيين يقوم على عدم الجواز، ذلك أنّ الوصف الذي يرفع فاعلاً سدّ مسدّ الخبر عندهم يجري مجرى الفعل فكما لا يجوز أنْ ينفصل الضّمير في "أيقومان وأيقومون" فكذلك لا ينبغي أن ينفصل في الوصف الذي يجري مجرى الفعل ولذا وجب عندهم أنْ يقال: أقائمان أنتما؟ وأقائمون أنتم؟ على أنّ الفعل مستقلٌّ بنفسه والاسم الذي فيه ضمير مستتر غير مستقل بنفسه، فلذلك احتاج إلى رافع وهو أنتما وأنتم[2].

إذاً أبو حيان في المسائل التي ذكرناها لا يقتصر على القول بالسّماع في بعض المسائل وإنّما يحاول التوفيق بين ما جاء على القياس والسّماع، وهذا يعود لطبيعة المسألة وطبيعة الاحتجاج فيها.

وأشار الخضري إلى بعض مسائل سدّ المسدّ السّماعية في حاشيته ومن ذلك أنّه ذكر أنّ النحاة قد أعربوا أقلّ في قولهم:(أقلُّ رجلٍ يقول ذلك) مبتدأ لا خبر له والجملة صفة النكرة سدّت مَسدّ الخبر وأردف ذلك بقوله: إنّ هذا سماعي، بمعنى أنّ الأصل أنْ لا تسدّ الصفة مسدّ الخبر[3].

يتبين لنا مما سبق أنّ النحاة القدماء قد اختلفوا في مسائل سدّ المسدّ من حيث القياس أو السّماع باختلاف المسألة التي يدرسونها، والسؤال الذي يُطرح الآن هو: هل يُقاس على حكم اختلف في القياس على الأصل المختلف في حكمه؟.

---

(1) ابـن مـالك، شرح التسهيل: 269/1، أبو حيان، التذييل والتكميل: 255/3 العيني، المقاصد النحوية: 327/1، الصبان، حاشية الصبان : 191/1 .

(2) أبو حيان، التذييل والتكميل: 254/3.

(3) الخضري، حاشية الخضري : 123/1.

ذكر السّيوطي أنَّ من القدماء من أجاز أن يقاس على الأصل المختلف في حكمه إذا قام الدليل عليه، على أنَّ هناك من منع ذلك؛ لأنّ المختلف فيه فرعٌ لغيره فكيف يكون أصلاً؟

وأجيب بأنّه يجوز أنْ يكون فرعٌ لشيءٍ أصلاً لآخر، كقياسهم عمل إلّا، بنصب المستثنى على عمل ياء النداء المختلف فيها[1].

وبناءً على ما جاء عند السّيوطي فإنَّ الأصل في مسائل سدّ المسدّ أنّها سماعية إلا أنَّ النحاة بشكل عام قد خرجوا على ذلك وقاسوا عليها، فأصبحت متفرّعة، كما أنّهم قاسوا على الأصل المختلف في حكمه في بعض المسائل، فمكنوا بذلك القياس من أداء دوره الذي وضع من أجله.

---

[1] السيوطي، الاقتراح: 69.

الفصل الثاني

مظاهر الخلط بين السادّ مسدّ غيره والظواهر اللغوية الأخرى

1:2السادّ مسدّ غيره والحذف.

الحذف لغة: هو الإسقاط والقطع، ومنه حذفت الشَعَر إذا أخذت منه. [1]

وقد نبه سيبويه إلى وقوع الحذف في اللغة في باب ما يكون في اللفظ من الأعراض، حيث يقول : " اعلم أنّهم مما يحذفون الكلم وإن كان أصله في الكلام غير ذلك، ويحذفون ويعوّضون... فممّا حذف وأصله في الكلام غير ذلك، لم يكُ، ولا أدرِ ..."[2]

فالحذف قائمٌ على إسقاط جزء من الكلام أو كله، وهو عارضٌ أي أنَّ الأصل عدم الحذف.

وذكر ابن فارس أنَّ الحذف من سنن العرب، حيث يقولون : "و اللهِ أفعلُ ذاك " والمُراد " لا أفعلُ " ونحو قولهم : "أتانا عند مغيب الشمس أو حين " والمراد : أو حين كادت تغرب.[3]

ويقرر ابن جني أنَّ الحذف يعتري الجملة والمفرد والحرف والحركة.[4] ولا خلاف بين النحاة على إقرار الحذف، وعلى ضرورة تقدير المحذوف لأجل المعنى أو مقتضى الصناعة ولذا وضعوا شروطاً وقواعدَ للحذف، أمّا شروط الحذف فهي كثيرة.[5] لكنّنا نرى أنّ وجود دليل على المحذوف متمثلاً في القرائن المختلفة وعدم اللَّبْس في المعنى هي أهمّ شروط الحذف ، وذلك لانتقاض بعض الشروط ولاختلافهم في بعضها.

---

[1] الزَّبيدي: تاج العروس : 123،121/23 (حذف)

[2] سيبويه ، الكتاب : 25/1.

[3] ابن فارس، أحمد، الصاحبي في فقه اللغة :211.

[4] ابن جني ، الخصائص :362/2.

[5] انظر: المبرّد،المقتضب:72/2، ابن جني، الخصائص:282/2-288،ابن هشام،مغني اللبيب:2/ 670-675.

وقد وضع النحاة قواعد للحذف منها، حذف ما لا معنى له أولى من حذف ما جاء لمعنى[1] كذلك إذا دار الأمر بين قلة المحذوف وكثرته كان الحمل على قلته أولى لتقل مخالفة الأصل[2] وغيرها من القواعد.[3] لكنّ أهمّ هذه القواعد التي تعنينا في دراسة مصطلح " السادّ مسدّ غيره " هي القاعدة التي تنص على أنّ التركيب إذا أمكن فيه الحذف وعدمه عندها يحمل التركيب على عدم تقدير المحذوف وهو أولى من تقدير المحذوف،[4] حيث يدور مصطلح سدّ المسدّ في فلك هذه القاعدة.

ويمكن تحديد ملامح الفرق بين الحذف وسدّ المسدّ بما يلي :

1. إنّ الحذف مظهرٌ من مظاهر الاختصار وعدم التكرار في الغالب، أمّا سدّ المسدّ فنمطٌ من أنماط التركيب الجُمْلي لا يقع في نطاق الاختصار.
2. إنّ الحذف عارضٌ وهو خلافٌ للأصل، في حين أنّ تراكيب سدّ المسدّ تراكيب يمكن اعتبارها أصلاً.
3. يمكن في الحذف تقدير المحذوف بإظهاره أو إضماره، بينما لا يمكن ذلك في التراكيب التي تقع في إطار سدّ المسدّ، حيث لا يقدّر فيها لا إضماراً ولا إظهاراً، وفي الحذف لا يكون إلاّ ثمَّ مقدّر يمكن تحديده وتحديد موقعه، أمّا سدّ المسدّ فلا.
4. قد يسقط في الحذف عنصرٌ من عناصر التركيب أو قد تسقط العناصر كلها لدليل ،وهو التغيير في ظاهرة الحذف،فلا يعقبه غيره،فالمسقَط في ظاهرة

---

(1) الأنباري ، الإنصاف في مسائل الخلاف :649/2.

(2) ابن هشام ، مغني اللبيب : 680/2 ، الزركشي ، البرهان في علوم القرآن :104/3.

(3) انظر ، الأنباري ،الإنصاف في مسائل الخلاف : 398/1 ، 544/2-548، ابن هشام مغني اللبيب : 678/2 ، 682.

(4) الزركشي ، البرهان في علوم القرآن : 104/3.

الحـــذف–إذا دلّت الدلالة عليه–كان بمنزلة الملفوظ به[1] أمّا سدّ المسدّ فليس قائماً على الإسقاط.

5. إنَّ الحـــذف لا بدّ فيه–في بعض مسائله– من التقدير لتكتمل عناصر الجملة التركيبـــية وليكتمل المعنى، أمَا سدّ المسدّ فلا يستقيم معه التقدير، لأنَّ السادّ مسدّ غيره لا حاجة له بالتقدير بل لا يستقيم التقدير معه، وذلك يعود إلى تمام المعنى في تراكيبه.

6. إنَّ الحذف يشمل النواحي التركيبية والصرفية، أمّا سدّ المسدّ فيختصّ بالجانب التركيبي فقط.

1:1:2 مظاهر الخلط بين السادّ مسدّ غيره والحذف.

قسَّـــم الـــنحاة الحذف إلى قسمين : واجب وجائز، فالجائز ما قامت قرينة لفظـــيّة أوحالـــية على الحذف من غير إقامة شيء مقامه[2] ومن ذلك الحذف حذف الخـــبر جـــوازاً في بعض الآراء نحو: " خرجتُ فإذا السبعُ "والتقدير : خرجتُ فإذا الســـبعُ واقفٌ .على أن يكون "إذا" ظرف زمان للخبر المحذوف غير سادّة مسدّه.[3] كذلـــك فإنّ من حذف الخبر جوازاً قولهم : من عندك؟ زيدٌ، وفي العطف نحو : زيدٌ قائمٌ وعمرو.[4]

أمّا حذف الخبر وجوباً فقد ذكر النحاة أنَّ الخبر يحذف وجوباً إذا وقع المبتدأ بعـــد لـــولا الامتناعية، وهو ما سمّاه سيبويه "إضمار ما يبنى على الابتداء " و[5]منه لولا عبدالله لكان كذا وكذا، فكأنّه قال لولا عبدالله كان بذلك المكان لكان كذا وكذا.

---

(1) بابعير،ظاهرة النيابة:86.

(2) ابن الحاجب ، الإيضاح في شرح المفصل : 193/1.

(3) ابن مالك ، شرح التسهيل : 275/1.

(4) ابن مالك ، شرح التسهيل : 275/1 ،ابن هشام ، أوضح المسالك :199/1.

(5) سيبويه، الكتاب : 129/2.

ولـــم يشِر سيبويه إلى سدّ المسدّ في هذه المسألة،والذين أشاروا إلى سدّ المسدّ في هذا النوع من الابتداء هم النحاة المتأخرون، وعلة حذف الخبر وجوباً عندهم هي أنّ الخـــبر معلـــوم بمقتضى لولا وهي الدلالة على امتناع لوجود(امتناع الجواب لوجود المبتدأ) وجاز الحذف لتعين المحذوف ووجب لسدّ الجواب وحلوله محله.[1]

فهـــذا من الخلط بين سدّ المسدّ والحذف، وقد ذكرنا سابقاً أنَّ سدّ المسدّ ليسَ فـــرعاً عـــن الحـــذف. ولعـــلّ قولهم بالحذف في هذه المسألة يعود إلى نظرتهم إلى التركيب وخلو الجملة الاسمية بعد لولا من الخبر، وأمّا قولهم بسدّ المسدّ في المسألة نفسها فعائد إلى المعنى ولمحهم معنى الخبر في الجواب، ومن باب التوسع في دلالة سدّ المسدّ.

ومن المسائل التي خلط النحاة فيها بين سدّ المسدّ والحذف، مسألة العامل في المـــنادى،فقد نسب الصبان إلى المبرِّد قوله بجواز نصب المنادى بحرف النّداء لسدّه مسدّ الفعل في اللفظ والعمل.[2]

فـــي حين جُعِلَ هذا الموضع من مواضع إضمار أو حذف الفعل العامل في المنادى،لكثرة الاستعمال.[3]

فقد يكون هذا من الخلط بين الحذف وسدّ المسدّ، ومن الخلط عند النحاة أيضاً مـــا ذكـــره ابـــن الحاجـــب من الالتزام بحذف الخبر لسدّ غيره مَسَدّه قولهم : أقائمٌ الزيدان؟ وأكرمُ منك زيدٌ.[4]

وتظهَـــرُ ملامحُ هذا الخلط بين الحذف وسدّ المسدّ عند ابن الحاجب من خلال مايلي:

---

(1) السمين الحلبي، الدرّ المصون : 410/1-411، السيوطي،همع الهوامع : 40/2-41، الأزهري ، شرح التصريح: 178/1-179.

(2) الصبّان، حاشية الصبان: 141/3.

(3) السيوطي، الأشباه والنظائر : 310/2، الصبان ، حاشية الصبان : 141/3.

(4) ابن الحاجب،الإيضاح في شرح المفصل : 195/1.

1. يكاد النحاة يجمعون على أنّ تركيب "أقائمٌ الزيدان " وما شابهه تركيبٌ تامّ لا يوجد فيه خبرٌ محذوف.[1]

2. أنَّ النحاة الذين ذكروا حالات وجوب حذف الخبر لا يذكرون هذا التركيب في مواضع حذف الخبر وجوباً.

ومن مظاهر الخلط ما ذهب إليه ابن مالك من حذف التاء في نحو :"إقام الصلاة واستنار البدر" على أنَّ الأصل إقامة واستنارة،فحذفت التاء لسدّ المضاف إليه مسدّها[2].

وفي هذا القول تجاهل لشرطٍ من شروط الحذف وهو ألا يكون المحذوف عوضاً عن شيءٍ محذوف [3] ومن المعروف أنَّ التاء قد جيء بها عوضاً عن عين إقامة، فكيف يحذف ما كان عوضاً عن محذوف.

ثمّ إنّ القول بسدّ المسدّ في هذه المسألة من الخلط الذي وقع فيه النحاة، وذلك أنَّ سدّ المسدّ مسائله تركيبية، وقد يكون لها علاقة بنواحٍ صرفية، كما في " أقائمٌ الزيدان" حيث يشترط في هذا النوع من الابتداء أن يكون مشتقاً، أمّا في المثال الذي ذكره ابن مالك فالقضية لها علاقة بالتخفيف أكثر من كونها تركيبيّة.

أمّا ابن هشام فقد أشار في شرح قطر النّدى إلى وجوب حذف الخبر قبل جواب "لولا" والقسم الصريح والحال الممتنع كونها خبراً، وبعد واو المصاحبة الصريحة.[4] ولم يقل ابن هشام بسدّ المسدّ في هذه المواضع لكننا نجده يقول في تخليص

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل : 273/1، السيوطي ، الأشباه والنظائر : 162/1.

(2) الأزهري،شرح التصريح:75/2.

(3) ابن هشام،مغني اللبيب:674/2.

(4) ابن هشام،شرح قطر الندى:125-126.

الشـــواهد:"وقد منع الفرّاء وقوع الجملة الحالية السادّة مسدّ خبر المبتدأ فعلية، نحو: ضربي زيداً يقوم."(1)

وقـــد ردّ ابن هشام على الفرّاء بقول العرب : سمعُ أُذني زيداً يقول كذا(2)، وكذلك قول رؤبة بن العجّاج:(3)

ورأيُ عَيْنَيَّ الفتى أباكا يُعطي الجزيلَ فعليك ذاكا

فابـــن هشام وإن لم يصرّح بسدّ المسدّ في هذه المسألة إلا أنّه في ردّه على الفرّاء يقرّ بسدّ الحال مسدّ الخبر، معَ أنّه أشار إليها سابقاً في باب الحذف. فهذا من الخلط الذي وقع فيه النحاة بين سدّ المسدّ والحذف.

وقد اختلف النحاة في وجوب حذف جواب الشرط أو سدّ ما تقدم الشرط مسدّ الجـــواب نحو: "أنت ظالمٌ إن فعلتَ" أو نحو" أقومُ إنْ قمتَ" فليسَ المتقدِّم بجواب عند كثـــير مـــن الـــنحاة لأنَّ أداة الشـــرط لها صدر الكلام، وحملوا الأمثلة السابقة على الحـــذف، فـــي حيـــن ذهـــب الكوفـــيون وتبعهم المبرِّد إلى أنّه لا حذف في الجمل السابقـــــة[4] وقد حَمَلَ النحاة على عدم الحذف قول عمرو بن مَعْد يكرب : [5]

تراهُ كالثَّغامِ يُعَلُّ مِسْكاً يسوء الفالياتِ إذا فَلَيْني[6]

---

(1) ابن هشام،تخليص الشواهد:211.

(2) المصدر نفسه:212.

(3) سيبويه،الكتاب:191/1،الشَنْتَمَري،الأعلَم،تحصيل عين الذهب:154،ابن مالك،شرح التسهيل:1/285،أبو حيان،التذييل والتكميل:306/3،ابن هشام،تخليص الشواهد:212،العَيْني،المقاصد النحوية:383/1.

(4) الأزهري،شرح التصريح:252/2-253.

(5) ســـيبويه،الكتاب:520/3،ابـــن يعيش،شـــرح المفصل:91/3،ابن هشام،مغني اللبيب:685/2 ،العيني،المقاصد النحوية:210/1،السيوطي،الأشباه والنظائر:85/1.

(6) الـــثَغام:جمـــع ثَغامة وهي شجرة بيضاء الثمر والزّهر،يشبه الشاعر الشيب بثمرها،يُعَلّ من العَلَـــل والإعـــلال وهـــو الشـــرب الثاني،يســـوء الفاليات:يحزن من يفلينَ الشعَر،فالية من فلِيَ.انظر،المقاصد النحوية:211/1.

يقــول العيني في يسوء وما بعدها«والظاهر أنَّ الجملة قد سدّت مسدّ جواب إذا فليني»[1].

ومعــنى ذلــك أنَّه قد حمل المسألة على ظاهرها، وقال بسدّ ما تقدّم الشرط مسدّ جواب الشرط.

فــي حيــن نجد السيوطي يشير إلى أنّ معنى(أنت ظالمٌ إن فعلت) هو (إن فعلت فأنــت ظالمٌ) ورفض اعتبار (أنت ظالم) جواباً مقدّماً، ولذا يرى أنَّ(أنت ظالمٌ) دالٌّ على الجواب وسادّ مسدّه، فأما أن يكون هو الجواب فلا. [2]

ومعــنى ذلك أنَّ النحاة قد اختلفوا في هذا النمط من الجمل فقد قال بعضهم بسدّ جــواب الشرط المتقدّم مسدّ جواب الشرط المتأخّر، في حين ذكر السيوطي أنَّ هذه المسألة لا يمكن حملها على عدم الحذف، وإنّما تحمل على الحذف، كذلك فإنَّ مفهوم ســدّ المســدّ في هذه المسألة عنده يتعلق بالدّلالة والمعنى لا بالناحية الإعرابية، ولذا فإنَّ هذا الخلط عنده قد يكون نابعاً من عدم استقرار مصطلح سدّ المسدّ.

إنَّ خلــط النحاة بشكل عام بين سدّ المسدّ والحذف، وقولهم بفكرة الحذف وجوباً في بعض المسائل لسدّ شيء مسدّ المحذوف، مسألةٌ هدفها إصلاح اللفظ على حساب تمــام المعــنى، ولا نــدري لماذا قبل النحاة أن يسدّ الفاعل مسدّ الخبر مع الوصف المشتقّ ولم يتطرقوا للحذف فيه، ورفضوا تعميم الحكم في المواضع التي تكلفوا فيها الــتقدير نحــو قولهم بحذف الخبر بعد لولا الامتناعية على الرغم من وجود ما يسدّ مسدّ الخبر.

ومــثل هذا الخلط بين الحذف وسدّ المسدّ نجده عند المحدثين في دراستي"ظاهرة الحــذف فــي الدرس اللغوي"لـِ(طاهر حمودة) و"الحذف في المثل العربي"،لـ(عبد

---

(1) العَيْني،المقاصد النحوية:211/1.

(2) السيوطي،الأشباه والنظائر:14/4.

الفـــتاح الحمـــوز) حيث جاءت الدراستان متأثرتين بما في مظانّ النحو القديمة من الخلط بين المفهومين.

وقـــد يكـــون سبب هذا الخلط هو عدم استقرار مصطلح سدّ المسدّ عند النحاة القدامـــى وعلماء اللغةِ المحدثين، ولذا فإنّ هذا الخلط غير مقصور على الحذف وسدّ المسدّ وإنّما تعداه إلى مصطلحات أخرى.

لقد تسامح النحاة في إطلاق الألفاظ للدلالة على مستويات التغيير المختلفة في البُـنى اللّفظـــية والتركيبات،مـــن غير تحديد دقيق لهذه المسمّيات،ولذا فإنّ نقلها من مستوى اللفظة المعجمية إلى المعنى الاصطلاحي شابَه الخلط ولعلهم«كانوا يقصدون فـــي كثـــيرٍ مـــن الأحيان المعنى اللغوي للكلمة المستخدمة لا المفهوم الاصطلاحي لهـــا». [1]

2.2 السادّ مسدّ غيره والاكتفاء.

الاكتفاء لغة واصطلاحاً:

كَفى يكفي كِفايةً إذا قام بالأمر، ويقال: استكفيتُه أمراً فكفانية، وكفاك هذا الأمرُ أي حَسْبُك، وكفاه الأمرَ إذا قام فيه مقامه. [2]

" ومـــن ســـننِ العرب الكفُّ. وهو أن يكفّ عن ذكر الخبر اكتفاء بما يدل عليه الكـــلام." [3] وقد عدّ الزَرْكَشِيّ الاكتفاء قسماً من أقسام الحذف [4] ولذا فالاكتفاء عنده يعنـــي:" أن يقتضـــي المقـــام ذكرَ شيئين بينهما تلازم وارتباط، فيكتفي بأحدهما عن

---

(1) بابعير،ظاهرة النيابة:1.

(2) ابن منظور، لسان العرب: 15/225-226(كفي).

(3) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة: 215، وانظر:السيوطي، المزهر: 1/338.

(4) أقســـام الحـــذف عـــند الزركشـــي هي: الاقتطاع وهو ذكر حرف من الكلمة واسقاط الباقي، والضـــمير والتمثـــيل وهو أن يضمر من القول المجاور لبيان أحد جزأيه نحو قول الفقيه: النبـــيذ مســـكر فهـــو حـــرام، فإنّه أضمر: وكل مسكرٍ حرام، كذلك من أقسام الحذف عنده الاكتفاء...انظر البرهان في علوم القرآن: 3/117-134.

الآخـــر، ويخـــصّ بالارتباط العطفي ... ثم ليس المرادُ الاكتفاء بأحدهما كيف اتفق؛ بل لأنَّ فيه نكتة تقتضي الاقتصار عليه." [1]

وقـــد مثّل الزَرْكَشِيّ للاكتفاء بأمثلة كثيرة[2]منها:" وله ما سَكَن في الليلِ والـــنهارِ"[3]والمراد: " وما تحرك " وإنّما آثر ذكر السكونِ لغلبته على المخلوق من الحيوان أو لأنّ كل متحرك يصير إلى السكون... [4]

إذاً الاكـــتفاء يلتقي مع الحذف ويدور في فلكه سواءٌ أكان في العطف أم فـــي غيره، لكنّنا آثرنا جعل الاكتفاء قسماً خاصاً في تحديدنا لملامح الخلط بينه وبيـــن سدّ المسدّ، وذلك يعود إلى أنّ النحاة بشكل عام يقولون في تركيب (أقائمٌ الزيدان) إنّه تركيب لا حذف فيه لا لفظاً ولا حكماً، على أنّنا نجد منهم من قال بالاكـــتفاء في هذه المسألة، مما يعني أنّ الاكتفاء يختلف عن الحذف أو أنّ ما نعـــده خلطـــاً بيـــن الاكتفاء وسدّ المسدّ قد يكون نابعاً من المعنى اللغوي (قامَ مقـــامَ).

إذاً أهـــمّ مظهـــر للاختلاف بين سدّ المسدّ والاكتفاء هو أنّ سدّ المسدّ لا وجـــود للحذف لا لفظاً ولا حكماً في التراكيب التي تقع في إطاره، أمّا الاكتفاء فإنّـــه تـــابعٌ للحذف. ومع ذلك فقد نجد خلطاً أو ما نسميه خلطاً عند النحاة بين سدّ المســـدّ والاكتفاء،على أنّ هذا الخلط قليل مقارنة مع الخلط بين سدّ المسدّ والظواهر اللغويـــة الأخـــرى،كذلك فـــإنَّ الخلط بين سدّ المسدّ والاكتفاء قد يرجع إلى المعنى اللغوي.

---

(1) الزركشي، البرهان في علوم القرآن: 118/3.

(2) المصدر نفسه: 119/3-123.

(3) سورة الانعام: آية 13.

(4) الزركشي،البرهان في علوم القرآن:119/3.

وقــد أشار ابن مالك إلى سدّ الحال مسدّ خبر المصدر في " ضربي زيداً قائماً، وقــيامُك مُحســناً"[1]إلا أنّه في موضع آخر قال بحذف الخبر والاكتفاء بالحال نحو" حكمُك مُسَمّطاً ،مع أنَّ هذا الاكتفاء شاذّ. [2]

فلــم يكــتف ابن مالك بالخلط بين سدّ المسدّ والحذف بل أضاف إلى ذلك القول بالاكــتفاء،فقد يكون الخلط نتيجة للتقارب اللغوي بينهما من ناحية والتوسّع في تعميم دلالة سدّ المسدّ وعدم استقرار المصطلح من ناحية أخرى.

ومن الخلط أيضاً ما جاء في التذييل والتكميل لأبي حيان حيث إنّ«دخول (ليــت) على (أنَّ) شاذّ في القياس، لكنه كثيرٌ في السماع، قال الفرّاء: جاز ذلك لأنّ معناها: وَدِدْتُ. وسدّت(أنَّ) وصلتها مسدّ(اسم ليت) وخبرها... وفي الغُرّة: تكتفــي (ليــت) بـــ (أنَّ) مــع الاســم، ولا تكتفــي بـــ (أنَّ) مع الفعل عند المحققيــن»[3].

فــالخلط واضــح بين مصطلحي سدّ المسدّ والاكتفاء،وربما يكون الاكتفاء المقصــود هو الاكتفاء اللغوي لا الاصطلاحي،إذ كيف يقول بسدّ المسدّ الذي لا يقوم على الحذف أصلاً ثم يتبعه بقوله بالاكتفاء الذي عُدّ من أقسام الحذف.

أمّا ابن هشام فتتضح ملامح الخلط بين سدّ المسدّ والاكتفاء عنده في قوله : " وأمّا منع الجمهور لنحو " قائمٌ الزيدان " فليسَ لأنّه لا مسوّغ فيه للابتداء، بل إمــا لفــوات شرط العمل وهو الاعتماد، أو لفوات شرط الاكتفاء بالفاعل عن الخبر وهو تقدم النفي أو الاستفهام، وهذا أظهر لوجهين: أحدهما: أنّه لا يكفي مطلق الاعتماد، فلا يجوز في نحو"زيدٌ قائمٌ أبوه" كون (قائم) مبتدأ وإن وجد الاعتماد على

---

[1] ابن مالك، شرح التسهيل:279/1.

[2] نفسه:109/2.

[3] أبو حيان،التذييل والتكميل:156/5.الغرّة:كتاب لابن الدّهّان(ت 569 ه) .

المخـــبَر عنه.والثاني: أنَّ اشتراط الاعتماد وكون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنّما هو للعمل في المنصوب، لا لمطلق العمل..." [1]

فقد أشار إلى الاكتفاء بالفاعل عن الخبر في الموضع السابق، لكننا نجده يقول فـــي موضـــع آخـــر في توجيه " أقائمٌ أنت": " المرفوع بالوصف سدّ في اللفظ مسدّ واجب الفصل وهو الخبر"[2]

فاســـتخدامه للفـــظ سدّ هنا يتعارض مع لفظ الاكتفاء الذي ذكره سابقاً، ومن المعـــروف أنّ الاكـــتفاء قائم على الحذف أمّا المسألة التي ذكرها ابن هشام فالنحاة يجمعون على عدم وجود حذف فيها، فكيف يقال فيها بالاكتفاء الذي لا سبيل إليه إلا بوجود عنصر أو أكثر محذوف اكتفي عنه بالمذكور.وهذا يجعلنا نميل إلى أنَّ ورود الاكتفاء هنا إنّما هو معنى لُغوي لا اصطلاحي.

ومن الخلط عند النحاة ما جاء عند العَيْني في توجيهه لقول الشاعر: [3]

إن تستغيثوا بنا إن تُذْعَروا تجدوا منّا مَعاقِلَ عِزٍّ زانها كَرَمُ[4]

فقد استشهد به العَيْنيّ على الاكتفاء بجواب واحد لشرطين حيث اكتفى بجواب الســـابق عـــن جواب الثاني مقيّداً للأول بحال واقعة موقعه،والتقدير:إن تستغيثوا بنا مذعوريـــن تجـــدوا، وجعـــل بعضهم الشرط الثاني متقدّماً في التقدير فكأنّه قال: إن تذعـــروا وإن تستغيثوا بنا تجدوا معاقل عزّ، وقد علم أنَّ الشرطين إذا كانا بالعطف

---

[1] ابن هشام،مغني اللبيب:523/2،وانظر،ابن هشام،شرح شذور الذهب:175.

[2] ابن هشام،مغني اللبيب:615/2 وانظر،تخليص الشواهد:183.

[3] ابن هشام،مغني اللبيب:680/2،العيني،المقاصد النحوية:413/3،السيوطي،همع الهوامع:4/ 638،الأُشْموني،شرح الأُشْموني:576/3،يعقوب،المعجم المفصّل في شواهد اللغة:169/7.

[4] معاقل:جمع مَعقِل وهو الملجأ،والأصل في المعاقل للإبل حيث تعقل فيها.ابن منظور،لسان العرب:462/11 (عقل).

فيُكـــتفى بجواب واحد.[1]ويبدو أنَّ ما قاله العيني في توجيهه السابق موافقٌ لما جاء عند الزركشي في تعريفه للاكتفاء وأنّ الاكتفاء يتعلق غالباً بالارتباط العطفي، وهذا الشاهد يشبه هذا الارتباط، لكننا نجد العيني بعد ذلك يحمل الشاهد على جعل الجواب الواحـــد جواباً للشرطين معاً[2] فهذا القول هو المراد بسدّ المسدّ، حيث لم يحمل هذه المسألة في النهاية على الحذف أو حتى الاكتفاء الذي هو جزء من الحذف.إذاً كلامه فـــي الـــبداية يوحي بوجود خلط بين سدّ المسدّ والاكتفاء وأما نهاية الكلام فلا توحي بذلك.

وقد حاول الخضري في حاشيته تفسير معنى سدّ الفاعل مسدّ الخبر، لكنّه خلط بيـــن ســـدّ المســـدّ والاكـــتفاء، يقـــول عن(أقائمٌ الزيدان):«ليسَ المراد أنَّ له خبراً محذوفاً،وهذا قام مقامه لأنّه لا يستحقّ حينئذٍ خبراً بل إنّه أغنى عن أن يكون له خبر اكتفاء به لشدّة شبهه بالفعل» [3].

ففـــي هذا التفسير خلط بين سدّ المسدّ والاستغناء والاكتفاء، لكنّ فيه إشارة إلى أنَّ الاكتفاء الذي يرد في هذه المسألة هو المعنى اللغوي لا الاصطلاحي. فـــ " أقائمٌ الزيدان" و "قائمٌ الزيدان " لا حذف فيهما.

ويمكنـــنا بعـــد هذا العرض أن نقول إنَّ التقارب اللغوي بين المفاهيم وعدم تحديـــد النحاة القدامى لكثير من المصطلحات تحديداً دقيقاً،و التوسع في تعميم دلالة المصطلح جعل النحاة يخلطون بين سدّ المسدّ والاكتفاء، ودليل على ذلك أنّنا لا نجد تعـــريفاً دقـــيقاً عـــند القدمـــاء لمصـــطلح ســـدّ المسدّ،ولذا فلا عجب أن يختلط مع المصطلحات الأخرى.

---

(1) العيني،المقاصد النحوية:413/3.

(2) المصدر نفسه:414/3.

(3) الخضري،حاشية الخضري:123/1.

3:2 السادّ مسدّ غيره والاستغناء

الاستغناء لغة: الاطّراح وعدم الالتفات، واستغنى الله سأله أن يُغنيه، وتغانوا أي استغنى بعضهم عن بعض، ورجُلٌ غانٍ عن كذا، أي مستغنٍ عنه، وأغنى عنه نابَ عنه وأجزأ عنه. (1)

وقد ذكر سيبويه في باب ما يكون في اللفظ من الأعراض أنَّ العربَ "يستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلامهم أن يستعمل حتى يصير ساقطاً... فإنّهم يقولون يَدَعُ ولا يقولون وَدَعَ، استغنوا عنها بترك. وأشباه ذلك كثير."(2)

فالاستغناء عند سيبويه يمثل مرحلة من مراحل التطور اللغوي، ومعنى ذلك أنَّ الاستغناء ظاهرة لها علاقة بالاستعمال، فقد يكون هذا النمط مستعملاً في بيئة أو زمان ما ثم يختفي هذا النمط ويحلّ محلّه نمط جديد مع بقاء ما يدلّ على النمط الأول وهو ما نسميه بالأحافير اللغوية، ومن الأدلة على أنَّ الاستغناء ذو علاقة وثيقة بالاستعمال قول سيبويه في الكتاب: "واعلم أنّهم لم يستعملوا عسى فعلُك، استغنوا بأن تفعل عن ذلك، كما استغنى أغلب العرب بعسى عن أن يقولوا: عسيا وعَسَوا... فترك هذا؛لأنّ من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء"(3) فهذا الاستغناء أدخل في الاستغناء بصيغة عن صيغة، وهو ما يسمى بالاستغناء بتركيب عن تركيب.

ومع أنّ سيبويه قد أشار إلى أنّ العرب لم تستعمل المصدر الصريح مع عسى استغناء بـِ (أن والفعل) إلا أنَّ ذلك لا يعني عدم الاستعمال نهائياً، فقد يكون

---

(1) ابن منظور،لسان العرب:15/136-139(غَني)

(2) سيبويه،الكتاب:1/25.

(3) الكتاب:3/158.من المعروف أنّ اقتران عسى وأوشك بأن والفعل كثير،أما اقتران كاد وكرب بأن والفعل فقليل في حين أنّ اقتران حرى واخلولق بها فواجب عند بعض النحاة.انظر،الأزهري،شرح التصريح:1/209.

(عســى فعلُــك) مســتخدما في بيئة ما ولكن لا يُعلم بها، ولكنّ القياس على المطَّرد الشائع جعل هذا النمط في عداد المتحجرات اللغوية.

أمّــا ابن جني فقد بحث ظاهرة الاستغناء في (باب في الاستغناء بالشيء عن الشــيء) مــن خلال عرض الأمثلة، كذلك ذكر أطرافاً منها في أبواب أخرى نحو: (بــاب فــي امتناع العرب من الكلام بما يجوز في القياس) و (باب تداخل اللغات)، وجــاءت صور الاستغناء عنده في مجملها صرفية ولغوية نحو الاستغناء بلفظة عن لفظــة والاستغناء بصيغة عن صيغة وببناء عن بناء.[1] أمّا الاستغناء في النحو فقد مثّل له باستغنائهم بــ" ما أجود جوابهُ عن" ما أجوبه".[2]

وكذلــك فعل السيوطي حين تحدّث عن الاستغناء في كتابه الأشباه والنظائر، حيث جاءت قضايا الاستغناء عنده في مجملها قضايا صرفية ولغوية.[3]

ويمكــن تعريف الاستغناء في أبسط صورة: ترك بعض الصيغ أو الألفاظ أو التراكيــب التي يجيزها القياس، وحلول استعمال آخر محلها وهو مظهر من مظاهر التطور اللغوي الذي يقوم على ترك أصل من الأصول واستعمال بديلٍ له في الأداء اللغوي.

وقــد يتراءى أنَّ هذا التعريف للاستغناء يتقاطع مع مصطلح "سدّ المسدّ"، إلا أنّ الواقــع غــير ذلك، حيث إنَّ هناك اختلافاً بين هذين المصطلحين، وأهمّ ملامح الاختلاف بينهما هي:

1. أنَّ الاســتغناء ظاهــرة يندرج تحتها قضايا صرفية ومعجمية ونحوية أمّا سدّ المسدّ فإنّ قضاياه أغلبها نحوية تركيبية وتتمثل في غياب عنصر من عناصر الإسناد أو التركيب الافتراضي فيحلّ محلّه عنصر آخر يغطي النقص.
2. أنَّ الاســتغناء مرتبط بالتطور اللغوي، أو ما يسمى بصراع الأنماط اللغوية، التــي قــد تبقي على النمط وقد تسقطه من الاستعمال، في حين أنَّ سدّ المسدّ

---

(1) انظر، ابن جني، الخصائص: 1/ 267-270، 376-382، 392-393.

(2) المصدر نفسه: 270/1.

(3) السيوطي، الأشباه والنظائر: 122/1-130.

يبقـــي علـــى النمطين معاً ولذا لا يمكننا فيه اعتبار أحدهما أصلاً للآخر في الاستعمال وإنّما قد يكون أحدهما أصلاً افتراضياً نحوياً للآخر.

3. أنَّ الاســـتغناء يجيزه القياس لكنّ الاستعمال يرفضه أو قد يستعمل في بيئة أو زمـــن معيـــن ويترك أثراً، أمّا سدّ المسدّ فالقياس لا يجيزه حيث خرجت فيه التراكيب على القياس، لكنَّ الاستعمال هو العنصر الفعال في نماذجه.

1:3:2 مظاهر الخلط بين السادّ مسدّ غيره والاستغناء عند القدماء والمحدثين

علـــى الرغم من الاختلاف الدقيق بين مصطلحي سدّ المسدّ والاستغناء، إلا أنّ التقارب اللغويّ بين المصطلحين من ناحية والتوسع في تَعْمِيم الدلالة وعدم استقرار المصـــطلحين عـــند الـــنحاة من ناحية أخرى،أدى ذلك إلى الخلط بينهما في بعض المسائل.

ومـــن هـــذا الخلط ما جاء عند ابن مالك في حديثه عن المبتدأ المشتق الذي له فـــاعل سدّ مسدّ غيره،حيث يعني سدّ الفاعل مسدّ الخبر عنده أنه أغنى عن أن يكون للمبـــتدأ خـــبر لشـــدّة شـــبه المبـــتدأ بالفعل.[1] وقد يبدو هذا من الخلط الظاهر بين المصطلحين، ولكن إذا ما أخذنا بعين الاعتبار معنى أغنى في اللغة نجده (نابَ عنه وأجـــزأ عنه) أمّا الاستغناء فمعناه الاطّراح وعدم الالتفات[2] فالمعنى اللغوي يختلف بعـــض الشـــيء، ومهمـــا يكن اللفظ الوارد في المسألة السابقة فقد يكون المراد منه المعـــنى اللغـــوي لا الاصطلاحي،ومعنى ذلك أنَّ ما نعده خلطاً عند ابن مالك قد لا يكـــون كذلك إذا ما أخذنا بعين الاعتبار التقارب اللغوي، وعدم اتفاق النحاة القدامى على مفهوم محدد لـــ "سدّ المسدّ".

أمّـــا ابن هشام فيبدو الخلط عنده في سدّ جواب القسم مسدّ جواب الشرط حيث يذكر في موضع لفظة الاستغناء وفي موضع آخر سدّ المسدّ ومن ذلك أنّه أشار إلى

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل : 272/1 وانظر، الخضري، حاشية الخضري:123/1.

(2) انظر ابن منظور، لسان العرب:136/15-139(غَني).

الاستغناء بجواب القسم المقدّر قبل الشرط المجرد من لام التوطئة في قوله تعالى:(وإن لم ينتهوا عمّا يقولون ليمسَّنَّ الذين كفروا منهم عذابٌ أليم)[1] والتقدير: والله ليمَسَّنَّ لئن لم ينتهوا يمَسَّنَّ.[2]

لكنه يجيء بلفظ سدّ في توجيهه لقوله تعالى:(ولَئن أرسلنا ريحاً فرأوهُ مُصفَراً لَظلّوا من بعده يكفرون)[3] فـ " ظلوا " فعل دالّ على المستقبل لأنّه مرتَّب على الشرط وسادّ مسدّ جوابه، إذ المعنى ليظلُّنّ.[4]

إذاً ابن هشام في المسألة السابقة يذكر مرة لفظ سدّ ومرة لفظ استغنى وهذا من الخلط البَيّن.

ويبدو أنّ بعض النحاة قد تجاوز الخلط بين الاستغناء وسدّ المسدّ إلى الخلط بينهما وبين الحذف الجائز والواجب،ومنها ما جاء عند السيوطي،حيث جعَل:أكثر شربي السَّويق ملتوتاً،ولولا زيدٌ لهلكت،ولعمرُ اللهِ لأفعلَنّ، وأقائمٌ الزيدان، وكلُّ رجلٍ وضيعتُه، وغيرها من أنماط سدّ المسدّ،من الأنماط التي يُحذف بها الخبر،وألحق بها جواب السائل في:من عندك؟زيدٌ،وهل طعام؟أي عندكم،وغيرها من الأنماط التي يكون فيها الحذف جائزاً،وجعلها من الاستغناء أيضاً.[5]

والمسائل السابقة التي يجمع النحاة على وجود سدّ المسدّ فيها هي: الحال السادّة مسدّ الخبر، وجواب لولا والوصف والفاعل ووأو مع وجواب القسم.أما المسائل الأخرى التي ذكرها في الموضع نفسه فهي من الخلط بين الحذف جوازاً والاستغناء وسدّ المسدّ.

---

(1) سورة المائدة: آية 73.

(2) ابن هشام،مغني اللبيب:454/2.

(3) سورة الروم: آية 51.

(4) ابن هشام،مغني اللبيب:708/2.

(5) السيوطي،الأشباه والنظائر:99/3-100.

وعلـــى الرغم من الخلط الذي وقع فيه بعض النحاة بين الاستغناء وسدّ المسدّ إلا أنّنا نجد أنَّ بعضهم قد توقف عند لفظ سدّ دون خلطه ومن ذلك أنّنا نجد منهم من قال بسدّ الفاعل مسدّ الخبر دون الإشارة إلى مفهوم الاستغناء ودون خلطه.[1]

وقـــد راوح بعـــض النحاة بين الخلط بين سدّ المسدّ والاستغناء وعدم الخلط، ومـــن ذلك نجد الأزهريّ يورد آراء النحاة في" ضربي زيداً قائماً"حيث يرى بعضهم أنَّ الحـــال ســـدّت مســـدّ الخبر؛ لأنّها بمنزلة الظرف في المعنى والظرف يسدّ مسدّ الخـــبر، فكذلـــك الحـــال تسدّ مسدّ الخبر، وقيل الخبر هي الحال نفسها، وقيل الحال أغنـــت عـــن الخبر كما أغنى مرفوع الوصف عن الخبر، والصحيح عنده أنّ الخبر محـــذوف وجوباً لسدّ الحال مسدّه.[2] وعلى الرغم من خلطه بين الحذف وسدّ المسدّ إلا أنّ في ذلك إشارة إلى أنّ الاستغناء شيء وسدّ المسدّ شيء آخر.

لكـــنَّ مفهوم سدّ المسدّ عنده لم يكن واضحاً في موضع آخر فخلط بينه وبين الاستغناء فقد أشار في شرح التصريح إلى اختصاص عسى وأوشك واخلولق بجواز إســـنادهنَّ إلى (أن يفعل) على أن يستغنى به عن الخبر فتكون تامة[3] فهذه المسألة تابعة لسدّ المسدّ، فقال فيها بالاستغناء وقد علق الشيخ يس الحمصيّ في حاشيته على شرح التصريح على قول الأزهري السابق قائلاً:"الاستغناء عن الشيء فرع الاحتياج إلـــيه، وهـــذه الأدوات عـــند الإسناد إلى أن يفعل تامة مستغنية عن مرفوعها غير محتاجة إلى خبر منصوب، فلو قال ولا تحتاج إلى خبر منصوب لكان أظهر... ولو حـــذف قولـــه مستغنى به عن الخبر لكان أحسن والمراد أنّها تكون تامة... بقي أنّه

---

(1) انظر،العيني:المقاصد النحوية:326/1.

(2) الأزهري،شرح التصريح:181/1.

(3) المصدر نفسه:209/1.وجاء فيه أنَّ عسى في قولنا:"زيدٌ عسى أن يقوم تامّة و(أن يقوم) في موضـــع رفـــع علـــى الفاعلية أو ناقصة على أن يكون(أن يقوم) في موضع رفع على الخـــبرية لـــ"عسى" مع أنّ القول بالتمام أوضح.واعتبر الشَّلوبين عسى في "عسى أن يقوم زيـــدٌ"تامـــة فـــي حيـــن أجـــاز المـــبرِّد والفارســـيّ والســـيرافيّ الوجهيـــن:الـــتمام والنقصان.انظر:الازهري، شرح التصريح:209/1.

سيأتي في باب ظنَّ أنّ حسبَ وزعم يقعان على أن وصلتها فتسدّ مسدّ الجُزأين فهلا قيل إنَّ هذه الأدوات عند الإسناد إلى أن يفعل ناقصة وأن يفعل سادّة مسدّ الجزأين".[1]

فالواضح من كلام الشيخ يس الحمصي أنّ مفهوم الاستغناء كان غير واضح عند الأزهري،واعتراضه كان على قول الأزهري بالاستغناء عن خبر(عسى وأوشك واخلولق)إذا أسندت إلى أن يفعل مع كونها تامة، فكيف تكون تامة ويستغنى عن الخبر فيها، فإذا كانت تامة فالأصل عدم الحاجة إلى خبر، كذلك حمل الشيخ يس هذه المسألة على ظنّ وحسب اللتين تقعان على أن وصلتها فتسدّ أنْ وصلتها مسدّ مفعولي ظنّ وحسب،فلمَ لا يقال: إنَّ أنْ والفعل يسدّان مسدّ جزأي (عسى وأوشك واخلولق) على أنّها أفعال ناقصة إذا أسندت إلى أن والفعل.

إذاً الاستغناء يختلف عن سدّ المسدّ،ومع ذلك فإنَّ هذا لم يمنع من الخلط بين المصطلحين عند القدماء.

أمّا المحدثون فقد برزت مظاهر الخلط بين الاستغناء وسدّ المسدّ عند بعضهم، ويبدو أنَّ الخلط عندهم كان نتيجة لما جاء في بعض المسائل عند القدماء التي اعتورها الخلط، فاعتماد المحدثين على القدماء الذين لم يفرّقوا بين مصطلحي الاستغناء وسدّ المسدّ في بعض الأحيان، جعلهم يقعون في الخلط أيضاً.

وقد برزت ملامح الخلط بين مصطلحي سدّ المسدّ والاستغناء عند السيد رزق الطويل في بحثه الموسوم بـ" ظاهرة الاستغناء في الدراسة اللغوية" ودراسة زين الخويسكي" ظاهرة الاستغناء في قضايا النحو والصرف" وعند عبد الله بابعير في رسالته الموسومة بـ" ظاهرة الاستغناء في النحو العربي".

وأول ملامح الخلط بين مصطلحي سدّ المسدّ والاستغناء عند الطويل تكمن في جعله سدّ المسدّ جزءاً من الاستغناء، حيث أشار إلى أنَّ هذا الاستغناء هو الذي قال

---

(1) الأزهري،شرح التصريح:209/1.

بـــه الـــنحاة عند تخلف بعض شروطهم التي وضعوها لمصطلح معين، واستبدلوها بمصطلح آخر، ويطلق الطويل على مفهوم سدّ المسدّ لفظ الاستغناء الاصطلاحي.[1]

والحقـــيقة أنّ هـــذا ليسَ هو الخلط الوحيد عنده إذ خلط الاستغناء مع غيره من الظواهر اللغوية نحو: العَدْل، والحذف وجوباً، والتعويض. [2]

كذلك نجد عنده خلطاً في قوله بإغناء الفاعل عن الخبر، وهذا من التأثر ببعض مـــا جاء من الخلط عند بعض القدماء، ويرى أنّ التراكيب في هذا الباب جمل اسمية مـــن ناحـــية الشكل، إلا أنّ الحدثية غالبة عليها مع وجود عنصر الزمن الناتج عن وجود الوصف وتسلط النفي أو الاستفهام عليه، الذي ترتب عليه حتمية وجود الزمن مستمراً أو منفياً، كذلك انعدام المطابقة التي لا تأتي إلا في الجمل الفعلية، ولذا يرى أنّ الـــنحاة لم يكن أمامهم إلا تصور نوع جديد من الجمل تجمع بين الفاعل والمبتدأ فقالوا بالاستغناء بالفاعل عن الخبر. [3]

ومـــع إيمانـــنا بأنَّ جملة "أقائم الزيدان" تركيب مزدوج إلا أنّ ما قاله سابقاً عن اســـتمرارية الزمن أو نفيه نتيجة لاعتماده على استفهام أو نفي وانعدام المطابقة هي قضـــايا خلافـــية بين النحاة القدامى، وعلاوة على ذلك فقد خلط بين الاستغناء وسدّ المســـدّ في مسائل أخرى نحو قوله بالاستغناء بالحال عن الخبر[4] وقوله بالاستغناء بالأفعـــال الملازمة للبناء المجهول نحو: جُنَّ وسُلَّ وزُعِمَ ووُعِكَ ...حيث سدّت عنده مســـدّ المبنـــي للمعلوم والمجهول معاً.[5] فقوله بالاستغناء وسدّ المسدّ معاً هو مظهر من مظاهر الخلط.

---

(1) الطويل،السيد رزق، ظاهرة الاستغناء في الدراسة اللغوية: 299.

(2) المرجع نفسه،271,263.

(3) المرجع نفسه:280-281.

(4) المرجع نفسه:283-284.

(5) الطويل،السيد رزق، ظاهرة الاستغناء في الدراسة اللغوية: 271.

كذلــك سار زين الخويسكي على نهج سابقيه في خلطه بين الاستغناء وسدّ المسدّ.

ومــثل هذا الخلط يطالعنا به بابعير في دراسته ، فعلى الرغم من إرجاعه كثــيراً من مظاهر الاستغناء إلى الإهمال، وهو ما كان نتيجة للتطور اللغوي[1] إلا أنّــه خلــط بيــن مصطلحي الاستغناء وسدّ المسدّ، حيث عدّ سدّ المسدّ من مــرادفات الاســتغناء بالرغم من اختياره مصطلح الاستغناء وحده للدلالة على مواضع ظاهرة الاستغناء في اللغة.[2]

ومــن الخلط عنده قوله بإغناء مرفوع المبتدأ الوصف عن الخبر، وإغناء المصــدر المــؤوّل عــن المفعولين في باب أفعال القلوب.[3] حيث عدّها من مواضــع الاســتغناء التي ذكر النحاة فيها استغناءً ووافَقهم فيها.كذلك ذكر من مواضــع الاســتغناء التــي ترى دراسته أنّ فيها استغناء ولم يعدّها النحاة من الاســتغناء قوله بــ" الاستغناء عند تقدّم ذي الخبر على شرطٍ وقسمٍ متواليين، وغيرها من المسائل.[4]

والمــتأمل لما جاء في بعض المسائل عند القدماء من الخلط يجد أنّها قد ترجع إلــى المعــنى اللغوي لا الاصطلاحي في بعض الأحيان، أو إلى توسع الدلالة وعدم استقرار المصطلحات بشكل عام.

---

(1) بابعير،عبدالله،ظاهرة الاستغناء في النحوالعربي:13-14.

(2) نفسه:26-27.

(3) نفسه:74-92.

(4) نفسه:125-129.

أمـــا الخلـــط عند المحدثين فيرجع إلى تأثرهم بما جاء عند بعض علماء النحو القدامى وما وقعوا فيه من مظاهر الخلط في بعض الأحيان.

1:4:2 السادّ مسدّ غيره والتعويض.

الـــتعويض لُغةً: هو الخَلَف وكل ما أعطيتَه من شيء فكان خَلَفاً، وقيل العِوَض البدَل وبينهما فرق، والجَمْع أعواض، وعوّضني الله منه تعويضاً، وتعوّض منه: أخَذَ العِـــوَض، واعتاض وتعوض منه بمعنى أخذَ العِوَض.[1] وعَوْض ظرف لاستغراق المستقبل من الزمان فقط.[2] لكن وردَ أيضاً في كلام العرب "ما رأيتُ مثلَه عَوْض " بمعـــنى قـــطّ ، فقد استعمل عَوْض في الزمن الماضي أيضاً ، ويرجع التعويض إلى لفـــظ (عَوْض) وهو الدهر ووجه التقائهما هو أنّ الدهر إنّما هو مرور الليل والنهار، فكلّما مضى جزء منه خلفه جزء آخر يكون عوضاً منه.[3]

وقـــد ورد هـــذا المصـــطلح عـــند ســـيبويه حيث ذكر أنّ العرب قد يحذفون ويعوّضـــون، ومـــثل للعِوَض بقولهم:«زنادقة وزناديق، وفرازنة وفرازين،[4] حذفوا الـــياء وعوّضـــوا الهـــاء وقولهم اسَطاع يُسطيع وإنّما هِي أطاع يُطيع، زادوا السين عوضـــاً مـــن ذهاب حركة العين من أَفْعَل. وقولهم اللهُمَّ، حذفوا (يا) وألحقوا الميم عوضاً.»[5]

فالـــتعويض في الأمثلة السابقة عبارة عن تعويض حرف عن حرف وتعويض حرف عن حركة،فالأساس الذي يقوم عليه التعويض هو الحذف ثم حلول عنصر ما

---

(1) الزبيدي،تاج العروس:18/449-450

(2) المصدر نفسه: 18/447

(3) المصدر نفسه : 18/447-448

(4) مفردها فِرْزان، لفظة فارسية معرّبة تعني الملكة في لعبة الشطرنج. انظر، ابن منظور، لسان العرب: 13/322 (فرزن).

(5) سيبويه، الكتاب:1/25.

في غير مكان المحذوف. ومعنى ذلك أنّ التعويض هو مرحلة ما بعد الحذف أو تابع له.

وقد أشار ابن فارس إلى أنَّ التعويض من سنن العرب وهو إقامة الكلمة مقام الكلمة كإقامة الفعل الماضي مقام الراهن وإقامة المصدر مقام الأمر وإقامة الفاعل مقام المصدر وإقامة صيغة مقام أخرى..[1]

وذكر ابن جني في الخصائص أنَّ البدل أشبه بالمبدَل منه من العِوَض بالمعوَّض منه، إذ يقع البدل في موضع المبدَل منه والعِوَض لا يلزم فيه ذلك، فالألف في قام بدل من الواو عين الفعل، ولا تقول فيها : إنها عِوَضٌ منها، وتقول في العِوَض: إنَّ التاء في عِدة عوضٌ من فاء الفعل ولا تقول : إنها بدلٌ منها. وتقول في ميم "اللهم" إنّها عوض من (يا) في أوّله. فالبدل أعمّ تصرّفاً من العِوَض. فكل عوض بدل، وليسَ كل بدل عوضاً.[2]

وممّن سار على نهج ابن جني في التفرقة السابقة الزمخشري[3] وبناء على ذلك عرّف العوض بـِ" أن يقع في الكلمة انتقاصٌ فيتدارك بزيادة شيءٍ ليسَ في أخواتها كما انتقص التثنية والجمع السالم بقطع الحركة والتنوين عنهما فتدارك ذلك بزيادة النون"[4]

وقد أشار السيوطي إلى أنَّ من سنن العرب التعويض وهو إقامة الكلمة مقام الكلمة ، كإقامة الفاعل مقام المصدر نحو:"ليسَ لوقعتها كاذبة"[5] أي تكذيب، والمفعول مقام المصدر نحو: "بأييِّكُمُ المفتونُ"[6] أي الفتنة، ومنه كذلك إقامة المفعول مَقام الفاعل.....[7]

---

(1) ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة:235-237.

(2) ابن جني، الخصائص: 266/1.

(3) السيوطي،الأشباه والنظائر،301/1.

(4) المصدر نفسه : 301/1.

(5) سورة الواقعة : آية 2.

(6) سورة القلم : آية 6.

(7) السيوطي،المزهر : 337/1-338.

كذلــك عالج تحت ظاهرة التعويض قولهم بعدم جواز إظهار الفعل في التحذير إذا كــرر الاســم نحــو : الأسَدَ الأسدَ ، لأنّ أحد الاسمين كالعوض من الفعل، وفي قولهم "عَذيرَك من فلان" حيث عَذيرك مصدر بمعنى العُذْر وجاء منصوباً بفعل مقدّر كأنه قال" هاتِ عَذِيرك " فوضع موضع الفعل فصار كالعوض من اللفظ به، ولذا لا يجوز إظهار الفعل لأنه أقيم مقام الفعل.[1]

ويعــتور هذا التعريف نقص وذلك أنَّ إقامة الكلمة مقام الكلمة هو بعض مفهوم النــيابة،كذلك لا يشــترط في العِوَض أن يكون في مكان المعوّض منه،وإنّما يشترط ذلــك فــي ظاهرتيــن إحداهما صوتية هي (الإبدال) والأخرى نحويّة هي (ظاهرة النيابة).[2]

واختلف المحدثون في تعريف التعويض،فهو عند بعضهم:وضع حرف في غير مكــان الحرف المعوَّض منه أو وضع حركة في غير مكان الحركة المعوَّض منها، ويكون التعويض عن حرفٍ أصيل أو زائد وقد يكون بوضع كلمة موضع أخرى.[3] ومعنى ذلك أنّه لا يكون ثمَّ تعويضٌ من غير حذف.

في حين يرى آخرون أنَّ التعويض هو«إسقاطُ بعضِ عناصر التركيب الأصليّة فــي الكلمة المفردة،أو الكلمة المركّبة،أو الجملة؛والتعويض منه بحرف،ولا يلزم في العِوَض أن يكونَ في موضعِ المُعَوَّض منه،إذ يكون في موضعه،ولا يكون.»[4]

ومعــنى ذلــك أنَّ التعويض الصرفي هو تعويض حرف بحرف،أمّا التعويض الــنحوي فيخــتص بــتعويض الحرف من الحركة والتعويض بالحَرف من الحرف والــتعويض بالحــرف مــن الاسم والتعويض بالحرف من الفعل وحده،والتعويض بالحرف من الجملة.[5]

---

(1) السيوطي،الأشباه والنظائر: 1/312-313.

(2) بابعير،ظاهرة النيابة:89.

(3) الحموز،عبد الفتاح،ظاهرة التعويض:6،9.

(4) بابعير،ظاهرة النيابة:91.

(5) المرجع نفسه:91-93.

نســتطيع القول إنّ التعويض مرتبط بالحذف، حيث يقوم على حذف عنصر من اللفظ أو التركيب و الاستعاضة عنه بعنصرٍ آخر غير موجود في الغالب فيصبح هذا العنصر أصيلاً، بخلاف سدّ المسدّ، إذ إنّ تراكيب سدّ المسد لا حذف فيها.

على أنّ هذين المصطلحين يلتقيان معاً في وجود عنصر يقوم مقام عنصر غير موجــود الأصل فيه أن يكون موجوداً، ولذا حصل الخلط في استعمال المصطلحين في كثير من المسائل.

وعلى الرغم من التقاء سدّ المسدّ والتعويض من حيث قيام عنصر مقام عنصر إلا أنّ هناك فوارق بينهما نجملها بالآتي:

1- أنّ قضــايا الــتعويض في غالبها قضايا صرفية والقضايا التي يعالجها سدّ المسدّ هي قضايا نحوية في أغلبها.

2- أنّ من القواعد التي تحكم التعويض أنّ العنصر المعوّض به يصبح في حكم الثابــت، بينما يُعدّ العنصر الذي يسدّ مسدّ غيره ذا حالة خاصة إذ قد يحلّ محــلّ غيره مع احتفاظه بحالته الإعرابية نحو قولنا بالفاعل الذي يسدّ مسدّ الخبر، والحال المنصوبة التي تسدّ مسدّ الخبر.

3- أن العنصــر الــذي يُعوّض به لا يجيء في مكان المعوّض منه غالباً، أمّا السّاد مسدّ غيره فقد يجيء في مكان ما سدّ مسدّه.

4- وأهــمّ هــذه الفوارق هي أنّ التعويض يقوم على الحذف في أساسه وحلول عنصــر يصحح الحذف بمعنى أنّ التعويض مرحلة لاحقة للحذف، أما سدّ المسدّ فلا حذف في تراكيبه.

5- أنّ الــتعويض يكــون بتعويض الحرف من الحرف أو من الحركة أو من الاسم أو من الفعل أو من الجملة لإصلاح النقص الطاريء في بنية الكلمة أو التركيب الجملي،ولا أثر له في عناصر التركيب الأخرى الموجودة معه فــي الســياق،أمّا ســدّ المسدّ فلا يختص بالحروف وإنّما بعناصر الإسناد الأساســية في الغالب،فيكون له أثر في عناصر التركيب الأخرى الموجودة معه في السياق من ناحية اللفظ والدلالة.

1:4:2 مظاهر الخلط بين السادّ مسدّ غيره والتعويض.

علـــى الرغم من الاختلاف الدقيق بين مصطلحي سدّ المسدّ والتعويض، إلا أنّ بعض النحاة قد خلط بين المصطلحين، ولعلّ قول بعضهم بفكرة الحذف الواجب لسدّ شيء مسدّ المحذوف سببٌ للقول بالتعويض الذي أساسه الحذف.

ويـــبدو الخلـــط فـــيما ذهـــب إليه النحاة من أنّ الخبر يحذف في أسلوب القسم الصريح نحو " لعمرُك لأقومنّ " على أنّهم يختلفون في القول بالتعويض أو سدّ المسدّ فـــي جواب القسم" ومن ذلك نجد أنّ ابن جني يعرب لعمرُك في الجملة السابقة مبتدأ محـــذوف الخـــبر، والأصل لعمرُك ما أقسم به لأقومنّ، فحذف الخبر "وصار طول الكلام بجواب القسم عوضاً من الخبر"،[1] عنده.

إنّ ســـدّ المســـدّ يتعاوره اللفظ والمعنى ، فمعنى لأقومنّ هو القسم وهو معنى الخـــبر، والذيـــن قـــالوا بسدّ المسدّ نظروا إلى اللفظ والمعنى معاً، ولذا من ناحية المعنى فالمراد بالقسم هو" لأقومنّ" ومن ناحية التركيب فهناك نقص ولكن لو قدّر الخبر لا نتفى معنى الجملة وهو معنى تأثيري لا إخباري.

ويبدو أنّ ما ظاهره الخلط عند ابن جني في المسألة السابقة قد لا يكون كذلك، ولعـــلّ ذلـــك يعود إلى أنّ لفظ التعويض قد يكون عائداً إلى كونه علة أو سبباً لا لكونه إعراباً، أوقد يرجع إلى المعنى اللغوي لا الاصطلاحي.

وقد ذكر عبد القاهر الجُرجاني في قوله تعالى" جنّاتِ عَدْنٍ مُفَتّحةً لَهُمُ الأبوابُ"[2] أنّ أبـــا علـــي الفارسي قد قال بسدّ الألف واللام في " الأبواب " مسدّ الضمير العائد من الصفة.[3]

فـــي حين جعل الكوفيون الألف واللام عوضاً من الضمير المحذوف في قوله تعالى "فإنّ الجَحيم هي المَأْوى " [4] على أنّ العائد على المبتدأ "مَن" في " فأمّا مَن طغـــى*وآثـــرَ الحياة الدُّنيا "[5] محذوف والتقدير : هي المأوى له. فـــ (مَن) اسم موصول في موضع رفع على الابتداء وخبره" فإنّ الجحيم هي المأوى".

---

(1) ابن جني ، الخصائص : 394/1.

(2) سورة ص : آية 50.

(3) الجرجاني،عبد القاهر، المقتصد : 544/1.

(4) سورة النازعات:آية 39.

(5) سورة النازعات:آية 37،آية 38.

أمّـــا علـــى مذهب الكوفيين فالألف واللام عوض من الضمير العائد[1] ولعلّ ما قالـــه الكوفـــيون من أنّ الألف واللام عوضٌ من الضمير العائد، أقلّ تكلفاً من حذف العـــائد، لكنّ فيه خلطاً بين سدّ المسدّ والتعويض، كذلك فإنّ قول الفارسي إنّ الألف واللـــام تســـدّ مســـدّ الضمير مُحالٌ عند الجرجاني«لأجلِ أنّ قيام الألف واللام مقام الضـــمير من حيث إنّه يعاقب الإضافة، فكما يقوم مقام الضمير هنا كذلك يقوم مقام الظاهـــر فـــي قولك : الغلامُ والرّجل لأنّك لا تقدر على أن تضيفهما إلى شيءٍ، كما يكـــون ذلـــك إذا لـــم تأتِ الألف واللام نحو : غلامِ زيدٍ ورجل عمروٍ، وإنّما يُطلب الضـــمير فـــي الصِّـــفة، لأنّه يعود إلى الموصوف فيُعْلَمُ أنّها له، نحو مررتُ بامرأةٍ حَسَنٍ وجهها، وليست الألف واللام بضمير فيعودُ إلى شيء.»[2]

فهـــذه الفـــروق التي ذكرها الجُرجاني بين الضمير والألف واللام حالت دون القـــول بأنّ الألف واللام تسدّ مسدّ الضمير، فلمّا قامَ الدليل عنده على عدم صحة سدّ الألف واللام مسدّ الضمير قال بعدم جواز ذلك.

والحقيقة أنّ هذا من الخلط الذي وَقَعَ فيه النحاة، ولكنّ القول بسدّ المسدّ في هذه المسألة أقلّ كلفة عندنا من القول بالتعويض وذلك أنّ العائد في المسألة السابقة قد يكـــون العمـــوم الذي يكمن في الألف واللام، ولمّا كان المعنى تاماً بها، وأرادوا إصلاح اللفظ قالوا بسدّ الألف واللام مسدّ الضمير العائد إلى المبتدأ، حيث الأصل أن يعـــود ضمير إلى المبتدأ.فلمّا افتقر التركيب إلى عائد بُحث عن بديلٍ يصلح به اللفظ مع تمام المعنى.

أمّـــا القول بالتعويض فلا داعي له لأنه قائمٌ على الحذف ثم حلول عنصرٍ محلّ المحذوف، ولذا فإنّ الحمل على الظاهر أولى من التقدير.

وقـــد حَمَـــل بابعـــير هذه المسألة على التعاقب أو المعاقبة،حيث لا إسقاط فيه أصلاً،إذ ليسَ أحد المتعاقبين أصلاً والآخر فرعاً،ولا يأخذ كلا المتعاقبين شيئاً من خصـــائص الآخـــر،إذ تقـــوم المعاقبة على صحة وقوع الشيء موقع غيره، حتى

---

(1) العُكْبَري،التِّبيان في إعراب القرآن:922/2.

(2) الجرجاني،المقتصد:544/1.

يتعاقبا على مكان واحد،فيأتي أحدهما مرة والآخر مرة أخرى.فإذا جاءت الألف واللام ذهب الضمير والعكس صحيح.[1]

وممّا يحمل على الخلط بين التعويض وسدّ المسدّ ما ذكره الأزهري من أنّ ابن عصفور قد قال بجواز سدّ الحال مسدّ الخبر" لأنّها بمنزلة الظرف في المعنى ألا ترى أنّه لا فرق بين ضربي زيداً قائماً وضربي زيداً وقت قيامه فكل منهما سدّ مسدّ الخبر وكل منهما على معنى في و الظرف سدّ مسدّ الخبر فكذا الحال" [2].

في حين نجد السيوطي يشير إلى أنّ ابن عصفور لم يجز دخول كان الناقصة على " ضربي زيداً قائماً "؛ لأنّ تعويض الحال من الخبر إنما يكون بعد حذفه وحذف خبر كان قبيح.[3]

فإذا ثبت أنّ كلا الكلامين صادر عن ابن عصفور، فيكون ذلك من الخلط الذي وقع فيه بين سدّ المسدّ والتعويض، فالتعويض قائم على الحذف أما سدّ المسدّ فلا وقد يكون هذا من الخلط الذي وقع فيه السيوطي بين سدّ المسدّ والتعويض، فقد وقع السيوطي في مثل هذا الخلط في مواضع عدّة من ذلك أنّه أشار إلى سدّ الحال مسدّ الخبر في موضع[4]. في حين قال في موضع آخر:" وإنما يجب حذف الخبر..إذا سدّت الحال مسدّه؛ لأنّ الحال إذ ذاك عوض من الخبر بدليل أنّ العرب لا تجمع بينهما ولا تحذف خبر هذه المصادر إلا مع وجود الأحوال المناسبة التي بين الحال والخبر؛ لأنّ أصل الخبر التنكير كالحال ولأنّ الحال هي صاحبها؛ كما أنّ الخبر المفرد هو المبتدأ، والحال مفيدة كما أنّ الخبر كذلك، ففهم من عدم اجتماعهما قصد العوضيّة ولا تتصور العوضيّة إلا على قول من قدّر الخبر قبل الحال."[5] .

---

(1) بابعير،ظاهرة النيابة:106-108.

(2) الأزهري،شرح التصريح:181/1.

(3) السيوطي،همع الهوامع: 50/2.

(4) السيوطي،همع الهوامع: 47/2.

(5) السيوطي،الأشباه والنظائر:286/8-287.

فـــالخلط بين سدّ المسدّ والتعويض في هذه المسألة واضح، ففي الموضع الأول مـــن الهمـــع لم يقل بالتعويض بل قال بسدّ الحال مسدّ الخبر أمّا في الأشباه فقد قال بـــالحذف والـــتعويض وسدّ المسدّ، ولعلّ هذا الخلط يعود إلى تقاطع في الدلالة بين المصطلحين ولذا تداخلت مسائل كليهما، وهذا دليلٌ على عدم استقرار المصطلحات عـــند القدماء، وتعميم المفاهيم عند بعضهم حيث تتداخل كثيرٌ من الألفاظ في سلسلة واحدة تحت مفهوم الترادف اللغوي.

ومـــن مظاهـــر الخلـــط عند السيوطي أنّه قال بوجوب حذف الخبر في القسم الصـــريح نحو: لعمرك، أيمن الله، أمانة الله، لسدّ الجواب مسدّه[1] في حين جَعَلَ هذا النمط في الأشباه من التعويض.[2]

والمـــتأمل فـــي الخلط عند القدماء بين سدّ المسدّ والتعويض، يجد أنّه يعود إلى اتفـــاق المصـــطلحين في المعنى اللغوي، كذلك فإنّ عدم استقرار النحاة على مفاهيم محدّدة وواضحة للمصطلحين أدى إلى الخلط بينهما.

وقد سار بعض المحدثين على نهج القدماء في كثير من المسائل التي خلط فيها بيـــن ســـدّ المسدّ والتعويض نحو: حذف جواب الشرط وجعل الجملة التي قبل أداة الشـــرط عوضاً من المحذوف نحو: أنت ظالم إن فعلت، وعدّ جواب " لولا " عوضاً من الخبر، على أنّ هذا الرأي مردود بذكر الخبر في بعض الشواهد.[3] كذلك رجح بعضـــهم كون حرف النداء عوضاً من ذكر الفعل لبعده عن التكلف على ما فيه من الجمع بن العِوَض والمعَوَّض منه في بعض الأحيان.[4]

فلو كان حرف النداء عوضاً من الفعل لما حذف في بعض التراكيب، كذلك فإن القول بالتعويض يخرج التراكيب عما وضعت له في الاستعمال.

---

(1) السيوطي،همع الهوامع:43/2.

(2) السيوطي،الأشباه والنظائر:316/1.

(3) الحموز،ظاهرة التعويض:143.

(4) المرجع نفسه:152.

إذاً التعويض مجمع عليه عند القدامى والمحدثين بكونه قائماً على الحذف ثم حلول عنصر مقام المحذوف، حيث يصبح هذا العنصر بحكم الثابت، على عكس السادّ مسدّ غيره إذ لا حذف في تركيبه،ومع ذلك فإنّنا نميل إلى أنّ الخلط سببه هو عدم وجود تعريف واضح ومحدّد لمصطلح سدّ المسدّ فاختلط بغيره من المصطلحات.

5.2 السادّ مسدّ غيره والنيابة.

النيابة لغةً : ناب الشيء عنه نَوْباً ومناباً بمعنى قام مقامه، وناب الوكيل عنه في كذا ينوب نيابة فهو نائب، وزيد منوب عنه، أما الذي صرح به الأقدمون فهو أنَّ نيابة مصدر ناب لم يرد في كلام العرب، فيقال: ناب نوباً ولا يقال نيابة، وناب عني في هذا الأمر نيابة : إذا قام مقامي.(1)

أمّا النيابة اصطلاحاً فهي : إقامة لفظ مقام لفظ آخر نحو: نيابة المصدر عن اسم الفاعل(2) ونيابة اسم الفاعل عن الفعل(3) ونيابة المفعول به أو الظرف أو الجار و المجرور أو المصدر عن الفاعل، كذلك نيابة كلية المصدر أو بعضيته أو صفته أو ضميره أو الإشارة إليه عن المصدر في حالة انتصابه على المفعولية المطلقة.(4)

ويتجلى القصور في هذا التعريف في عدم الإشارة إلى مسألة الأصالة والفرعية في هذه الظاهرة،كذلك لم يشر هذا التعريف إلى إسقاط العنصر أو الشيءالذي قام مقام الشيء الآخر،وعدم الإشارة إلى أهمّ ما في هذه الظاهرة،وهو أخذ النائب شيئاً من خصائص المنوب عنه وأحكامه.(5)

---

(1) الزَّبيدي،تاج العروس: 315/4 (نوب).

(2) المبرّد،المقتضب: 234/3.

(3) الأزهري،شرح التصريح: 196/2.

(4) اللّبدي،معجم المصطلحات النحوية والصرفية: 233، بابعير،ظاهرة الاستغناء في النحو العربي: 55-56.

(5) بابعير،ظاهرة النيابة:15.

ولذا يعرّف عبدالله بابعير النيابة بـــ:«إسقاط أحد عناصر التركيب الجُمّلي،الذي يســـتدلّ علـــيه مـــن الأصل المفتَرَض لهذا التركيب المستخدَم،الذي تقتضيه قواعدُ التركيـــب فـــي العربية وإحلال عنصر آخر محله في الاستخدام،فيأخُذ عنه شيئاً من خصائصه،لا كلّها،لأنّه ليسَ إيّاهُ.»[1]

ويـــبدو أنّ النـــيابة تلتقـــي مع الاتساع الذي أشار إليه النحاة على أساس أنّه ضـــربٌ مـــن الحـــذف، إلا أنّ الفرق بين الاتساع والحذف أنّك لا تقيم في الحذف المتوســـع فـــيه مقام المحذوف وتعربه بإعرابه، وتحذف العامل في الحذف وتدع ما عمـــل فـــيه علـــى حالـــه من الإعراب، أمّا الاتساع فالعامِل فيه بحاله نحو : إقامة المضـــاف إلـــيه مقام المضاف نحو :" واسألِ القرية " [2] وتريدُ أهلَ القرية، ونحو إقامـــة الظرف مقام الاسم في " صيد عليه يومان " والمعنى : صيد عليه الوحش في يومين[3].

أمّا إذا حذف المضاف وبقي المضاف إليه على حالته الإعرابية، فمعنى ذلك أنّ المضاف إليه لا يحلّ محلّ المضاف، ويعدّ ذلك من الحذف لا من النيابة، وقد يحمل ذلك على الشذوذ.[4]

وممّـــا يحملـــه النائب من خصائص إعرابية تحمله بعض سمات المنوب عنه، ومـــن ذلـــك حمل النائب عن الفاعل خصائص الفاعل نحو الرفع والعمدية ووجوب التأخـــير عـــند البصريين وغيرها،[5] كذلك فإنّ النيابة عن الفاعل مشروطة بتغيير

---

(1) بابعير،ظاهرة النيابة:14.

(2) سورة يوسف:آية 82.

(3) المبرّد،المقتضـــب:105/3،ابن السرّاج،الأصول:255/2،السيوطي،الأشباه والنظائر:29/1 – 30.

(4) المالقي،أبو بكر:رصف المباني:411-412،بابعير،ظاهرة الاستغناء:57-58.

(5) ابن هشام،شرح قطر الندى:189،الصبان،حاشية الصبان:61/2.

الفعـــل أو أن يكـــون نائب فاعل لاسم المفعول، وأمّا ارتفاعه بالمصدر المؤول بأن والفعل المبني للمجهول مسألة خلافية.[1]

وعلة تغيير الفعل في هذا فهي أنّ:" إسناد الفعل إليه على جهة وقوعه عليه، أو فيه إسنادٌ نحويّ مجازيّ وليسَ إسناداً معنوياً، ومن ثم وجب تغيير صورة الفعل مع نائـــب الفاعل للدلالة على أنّه مسند إلى غير فاعله."[2] ويعدّ النائب عن الفاعل أكثر النوب حملاً لخصائص المنوب عنه مع أنّه لا يحملها كلها.

أمّا من ناحية العمل الإعرابي فحكم النائب في العمل حكم العامل المنوب عنه، ومـــن ذلـــك نيابة صفة الفاعل عن الفعل في العمل ونيابة المصدر المنصوب نحو" صبراً " حيث ناب المصدر عن فعله فعمل عمله، وكذلك قولهم بنيابة ياء النداء عن الفعـــل(أدعـــو أوأنادي)[3] ونيابة الواو العاطفة عن الفعل وإن كان المَالِقيّ يرى أنّها واسطة موصلة عمل العامل قبلها إلى ما بعدها على معنى العطف والتشريك.[4]

ومن ذلك قولهم بنيابة إلا في " قام القوم إلا زيداً " عن استثني، ونيابة ليت عن أتمنى وهل عن أستفهم... وإذا نابت هذه الحروف عن غيرها من الجمل والأسماء لم يجز أن تنتهك بالحذف.[5]

وقـــد أشـــار بابعـــير إلـــى أنّ الحروف لا تنوب عن الأفعال البتة،لأنّ دلالتها وظيفـــية،كذلك أشار إلى أنّ الحروف لا تنوب عن الجملة،ولعلّ جنوحهم إلى تفسير الشكل ومركزية القاعدة، أدّى بهم إلى القول بنيابة الحروف هذه مناب الأفعال،ولعلّ هذه الحروف تكون نائبة عن ذكر العامل،لا نائبة عنه في العمل.[6]

---

(1) الصبان،حاشية الصبان:61/2.

(2) الكوفي،نجاة،بناء الجملة بين منطق اللغة والنحو:113.

(3) الجرجاني،المقتصد:95/1.

(4) المالقي،:رصف المباني:475-476.

(5) السيوطي،الأشباه والنظائر:71/1.

(6) بابعير،ظاهرة النيابة:398-401.

علـــى أنّ حـــروف المعانـــي قد تخرج عن معناها الأصلي نحو خروج إلا من معنى الاستثناء إلى معنى الحصر وخروج هل عن معنى الاستفهام إلى معانٍ أخرى كالإنكـــار والتقرير والتوبيخ وغيرها، ومعنى ذلك أنّ مفهوم النيابة الذي ذكره النحاة قد يجيء ليؤدي وظيفة دلالية غير متطابقة في كثير من الأحيان.

وقد يبقى النائب على خصائصه الإعرابيّة لكنّه يحمل دلالة المنوب عنه نحو ما جـــاء فـــي قولهم : إنّ " المضمرات وضعت نائبة عن غيرها من الأسماء الظاهرة لضـــرب مـــن الإيجاز و الاختصار كما تجيء حروف المعاني نائبة عن غيرها من الأفعال فلذلك قلّت حروفها ".[1]

والواضـــح أنّ مفهـــوم النـــيابة عـــند النحاة القدامى لم يكن واضحاً في جميع المســـائل، فـــإذا كان نائب الفاعل يُلتزم فيه بتغيير الفعل فإنّ هذا التغيير لا يلزم في الأســـاليب الأخرى، كذلك فإنّ معنى النيابة قد يؤدي وظيفة دلالية،فقد يحمل النائب دلالة المنوب عنه إن كانا من جنس الكلمات الدّالة على معنى الحدث(الفعل،الصفات المشتقة،المصـــدر)،نحو إعمال فعيل بمعنى مفعول،ففي قولنا(ماء دافق) حملت دافق معنى مدفوق،فمرفوعها نائب فاعل على سبيل النيابة وليسَ فاعلاً.[2]

لكـــنّ مصـــطلح النـــيابة يتقاطع مع مصطلح سدّ المسدّ في حلول عنصر محلّ عنصر في التركيب وقيامه مقامه، إلا أنّهما يختلفان في مظاهر عدّة منها :

1. أنّ النـــيابة قائمـــة في أساسها على الحذف وإسقاط أحد عناصر التركيب من الأصل ثم قد يطرأ على التركيب تغييرات معينة يقع فيها النائب موقع المنوب عنه في الاستخدام واحتلال الموقع ، أمّا سدّ المسدّ فلا حذف في تركيباته ولا يحتوي على تغييرات إذ إنّ تراكيب سدّ المسدّ ليست نتيجة لتركيب أصلي وإن كان النحاة قد حملوا بعضها على بعض من ناحية المعنى.
2. لا بُـــدّ من وجود علاقة بين النائب والمنوب عنه وكذلك سدّ المسدّ إلا أنّ هذه العلاقـــة لا تسمح لما سدّ مسدّ غيره أن يتحمل إعراب ما سدّ مسدّه لفظاً وإن

---

(1) السيوطي،الأشباه والنظائر:1/71.

(2) بابعير،ظاهرة النيابة:18.

كان آخذاً إعرابه محلاً، كذلك فإنّ النائب مناب غيره لا يتحمل إعرابين في آن واحـــد فـــلا يكون مثلاً مفعولاً به وفاعلاً في آن واحد، بينما يسدّ الفاعل مسدّ الخبر في آن واحد.

3. في النائب عن الفاعل مثلاً تكون علاقة الإسناد مجازية وليسَت معنوية أمّا في تراكيب سدّ المسدّ ذات العلاقة الإسنادية فقد تكون فيها العلاقة إسنادية حقيقية مـــن جانـــب ومجازيـــة من جانب آخر، ففي تركيب " أقائمٌ الزيدان " يعرب الـــزيدان فـــاعلاً وهـــي علاقة إسنادية حقيقية من جهة أنّه فاعل لـِ قائم، أما إعـــرابه " سدّ مسدّ الخبر " فهي علاقة إسنادية مجازية من جهة أنّه ليسَ خبراً إلا من جهة تصحيح اللفظ.

4. أنَّ الغـــرض من النيابة الاختصار والإبهام في الغالب أمّا سدّ المسدّ فالغرض الأساســـيّ مـــنه هـــو إصلاح التركيب،ولذا يكتسب النائب مناب غيره بعض خصائص المنوب عنه،وقد لا يتوافر ذلك في بعض تراكيب سدّ المسدّ.

5. في النيابة يوجد أصلٌ قياسيّ وأصل استعماليّ، أمّا في سدّ المسدّ فهناك أصلٌ افتراضـــيّ أمّـــا الأصـــل الاستعمالي فهي أساليب تعدّ أصلاً بحدّ ذاتها.فاللفظ النائب يقع موقعاً ليسَ له بجهة الأصالة،فالنيابة فرعٌ على الأصل بعكس السادّ مسدّ غيره.

6. يجيء النائب منابَ غيره ليؤدي وظيفة دلالية نحو قولهم : إنَّ حروف المعاني نابت عن الفعل، أمّا تراكيب سدّ المسدّ فهي تراكيب متكاملة دلالياً بمعنى تامة يحسن السكوت عليها.

ويـــبدو أنَّ هـــذه الفوارق بين سدّ المسدّ و النيابة لم تكن واضحة في كثير من المســـائل عـــند القدماء، فقد خلط بعض القدامى بينهما في بعض المسائل، وربما يعود ذلك إلى اتفاق المصطلحين في المعنى اللّغويّ، ولعلّ عدم وجود اتفاق على تعريف لكلا المصطلحين يكون وراء الخلط بينهما.

1:5:2 مظاهر الخلط بين السّادّ مسدّ غيره والنيابة

نتيجة للاتفاق بين مصطلحي سدّ المسدّ والنيابة في المعنى اللغوي، فقد استخدمت بعض المصادر القديمة المصطلحين في معنى واحد تقريباً، ومن ذلك ما جاء في المقتضب حيث أشار المبرّد إلى أنّ " من المصادر ما يقع في موضع الحال فيسدّ مسدّه، فيكون حالاً، لأنّه قد ناب عن اسم الفاعل،... وذلك قولهم : قتلتهُ صَبْراً. إنّما تأويله : صابراً أو مُصْبَراً..."[1]

فالمبرّد قد استعمل المصطلحين في معنى واحد، لكنّ الأعلَم الشَنْتَمَريّ في كتابه تحصيل عين الذهب لا يعترف بمصطلح سدّ المسدّ في بعض القضايا الواقعة في إطار سدّ المسدّ، فقد قال بنيابة الحال مناب الخبر في مثل قولهم : ضربي زيداً قائماً فلم يرد لفظ سدّ عنده نهائياً بل قال بالنيابة في المواضع التي أشار النحاة فيها إلى سدّ المسدّ.[2]

وإذا علمنا أنّ النحاة قد قالوا بسدّ الحال مسدّ الخبر فإنّ ما جاء عند الأعلم يعدّ من باب الخلط، وعلة ذلك أنّ الحال بقيت منصوبة على حالها فلو جاءت نائبة عن الخبر لحمّلت إعرابه، وهذا ما لم يتوفر في " ضربي زيداً قائماً " ، فلو جاءت نائبة عن الخبر لتحملت إعراب ما نابت عنه.

ومن الخلط بين سدّ المسدّ والنيابة ما ذكره المالقي من زعم بعض النحاة أنّ إذا الفجائية «تنوب مناب"بالحضرة» [3] ولم يذكر المالقي من قال بهذا الرأي، ويبدو أنّ هذا الرأي قريبٌ من رأي أبي نزار الحسن بن صافي في هذه المسألة، إلا أنّ أبا نزار قد قال إنّ إذا ظرف مكانٍ في موضع الخبر وقد سدّت مسدّه.[4]

ومعنى ذلك أنّ هناك من النحاة من خلط بين سدّ المسدّ والنيابة في هذه المسألة.

---

(1) المبرّد، المقتضب، 234/3.

(2) الشنتمري، تحصيل عين الذهب : 154،229.

(3) المالقي، رصف المباني : 150.

(4) حداد، حنا ، ملك النحاة : 101-102.

والدليل على أنّ المالقي ليسَ هو من قال بالنيابة تعليقه على كون إذا ظرفاً بمعنى "بالحضرة"، حيث عدّ ذلك الرأي فاسداً، وذلك يعود إلى أننا إذا اعتبرناها قد نابت مناب بالحضرة عندئذٍ يجوز تقديمها أو تأخيرها عن الاسم، ولزوم تقديم"إذا" في كل كلامٍ تكون فيه للمفاجأة دليلٌ على الفساد.[1]

ومعنى ذلك أنّ المالقي يرفض القول بالنيابة في هذه المسألة التي عزا القول فيها إلى بعض النحاة.

وقد تابع ابن عصفور النحاة الذين خلطوا بين سدّ المسدّ والنيابة نحو قوله بحذف الظرف الواقع خبراً في " ضربي زيداً قائماً" لنيابة الحال منابه[2] وكذلك قال بحذف الخبر بعد لولا لنيابة الجواب مناب الخبر[3].

وفي حديثه عن الأفعال المتعدية إلى مفعولين يقول:

«انفردت هذه الأفعال بنيابة أنَّ واسمها وخبرها، وأنْ الناصبة للفعل والفعل المنصوب بها مناب المفعولين من باب ظننت والمفعولين الثاني والثالث من باب أعلمت، ولا يسدّ في غير ذلك إلا مسدّ اسم واحد، فتقول"ظننت أنَّ زيداً قائمٌ وأعلمتُ عمراً أنَّ أباه قائمٌ.»[4]

فالخلط عند ابن عصفور بين سدّ المسدّ والنيابة في المسائل السابقة واضح، ومن المعروف أنّها تدخل في نطاق سدّ المسدّ لا النيابة.

ونجد مثل هذا الخلط بين المصطلحين في توجيه "أول ما أقول إنّي أحمدُ الله" حيث يقول أبو حيان:"وزعم بعض أصحابنا أنَّ "إنِّي أحمد الله" معمول لـِ(أقول)،لكنّه خبر للمبتدأ من حيث المعنى، وسَدَّ المفعول مسدّ الخبر لأنّه في معنى ما لا يحتاج

---

(1) المالقي، رصف المباني: 150.

(2) ابن عصفور،شرح جمل الزجاجي: 352/1.

(3) المصدر نفسه: 442/1.

(4) المصدر نفسه: 317/1.

إلـــى خـــبر، والتقدير: أقول قبلَ كلِّ شيءٍ إني أَحمدُ الله"[1] فها هو يشير إلى أنّ من النحاة من قالَ بسدّ المفعول مسدّ الخبر، لكنّه يتبعه بعد ذلك بقوله:

" ولـــم تكن الفضلة لتنوب عما هو أحد جزأي الكلام الذي تتوقف عليه معقولية المحكوم عليه والمحكوم به." [2] وقد يعود ذلك لتداخل المفهومين عندهم.

وقد قال السيوطي بسدّ الجار والمجرور مسدّ الفاعل في نحو: أيُحزَنُ على زَيدٍ وما يؤسف على عمرٍو.[3] وهذه المسألة تدخل في باب النيابة لا سدّ المسدّ.

ولـــم يكن الخلط بين سدّ المسدّ والنيابة مقصوراً على ما جاء عند القدماء،وإنّما ألقى هذا الخلط بظلاله على بعض دراسات المحدثين الذين تصدّوا لدراسة مثل هذه الظواهـــر،ولعلّ ذلك يعود إلى عدم تحديد مفهوم سدّ المسدّ تحديداً دقيقاً،ومن ذلك ما جـــاء عـــند بابعـــير حيث ذكر أنّ الألفاظ الدّالة على مفهوم النيابة أربعة عشرَ لفظاً مـــنها:قـــامَ مقام،وحلّ محلّ،ودلّ على كذا...وجعل سدّ المسدّ من الألفاظ الدّالة على النـــيابة[4] إلا أنّه أشار إلى أنّ معنى النيابة فيها قد يكون عائداً إلى المعنى المعجمي لا الاصطلاحي،ولذا اختار لفظ النيابة وحده للدلالة على ظاهرة النيابـــــة[5].

وقد أشار إلى قضايا مهمّة خلط النحاة فيها بين النيابة وغيرها من الظواهر،فَرَدَّ القـــول بنيابة الحال مناب الخبر،مع أنّه حمل هذا التركيب على الحذف كذلك رفض القول بنيابة جواب لولا مناب الخبر[6] وغيرها من المسائل[7].

---

(1) أبو حيان، التذييل والتكميل: 80/5.

(2) المصدر نفسه: 81/5.

(3) السيوطي، الأشباه والنظائر: 294/5.

(4) بابعير، ظاهرة النيابة:43-44.

(5) المرجع نفسه:44-45.

(6) المرجع نفسه:242-247.

(7) المرجع نفسه:295,110,21.

6:2 مظاهر الخلط بين السّادّ مسدّ غيره والتعاقب

التعاقــب لغة: يقالُ عَقّبَ وأعقَبَ إذا فعل هذا مرّة وهذا مرّة، والتعاقب الوِرْدُ مَرّة بعد مرّة، والتعاقب: التداول، وهما يتعاقبان عليه، أي: يتعاونان عليه.[1]

أمّا المعاقبة أو التعاقب اصطلاحاً فتقوم على صحّة وقوع الشيء موقع غيره، بحيــث يتعاقــبان على مكانٍ واحد، وليسَ في المعاقبة إسقاطٌ من أصل،إذ ليسَ أحدُ المتعاقبيــن أصــلاً والآخــر فــرعا، وكذلك لا يأخذ أيّ منهما شيئاً من خصائص الآخــر.[2]

وَيختلف التعاقــب عــن سدّ المسدّ في أنَّ قضايا التعاقب لُغوية في حين أنَّ قضايا سدّ المسدّ تركيبية وجيء بلفظ سدّ فيها لأجل إصلاح اللفظ، حيث يصحّ وقوع اللفظ السادّ موقع غيره مع احتفاظه بحالته الإعرابية الأصلية، في حين لا يصحّ ذلك في التعاقب إذ إنَّ هذا الأمر محال في التعاقب.

ولعــلَّ الــتقارب اللغــويّ بيــن التعاقــب وسدّ المسدّ يكون سبباً للخلط بين المصــطلحين، إضــافة إلى عدم استقرار المصطلحين عند النحاة القدامى، ومن هذا الخلط، قولهم بسدّ أل مسدّ الضمير وسدّها مسدّ ياء المتكلم.[3]

فهــذه المســألة من التعاقب بين أل والضمير، وعلة ذلك أنَّ أل تفيد التعريف وكذلــك الضمير، فكيف يجتمع معرِّفان على لفظ واحد، ولذا فإنَّ القول بسدّ أل مسدّ الضمير هو من الخلط.

ومــن الخلــط عند ابن الشجَري قوله بسدّ واو ربّ مسدّ ربّ، وأشار إلى أنَّ الواو هي الجارّة لأنّها صارت عوضاً عن رُبَّ فعملت عملها بحكم نيابتها عنها[4].

---

(1) ابن منظور، لسان العرب:1/615-616(عقب).

(2) بابعير، ظاهرة النيابة:106-108.

(3) الجُرجاني، المقتصد:1/544، السمين الحلبي، الدرّ المصون:1/215.

(4) ابن الشَجَري، أمالي ابن الشَجَري:1/126.

فلـــم يقتصـــر الخلط عنده على ظاهرة بعينها وإنّما تعدّاه إلى الخلط بين أربع ظواهـــر هي: سدّ المسدّ، النيابة، التعويض والتعاقب وإن لم يذكر لفظ التعاقب هنا، فمفهـــوم ســـدّ المسدّ يختلف عن النيابة والتعويض القائمين على الحذف أساساً، وأمّا الخلـــط بين سدّ المسدّ والتعاقب في هذا النمط فهو أنَّ ربّ والواو يتعاقبان على هذا الموضـــع، فمرّة تجيء ربّ ومرّة تجيء الواو ومع ذلك فإنَّ القول بنيابة الواو عن ربّ فـــي العمـــل أقـــلّ خلطاً من القول بسدّ هذه الواو مسدّ ربّ. ذلك أنَّ مفهوم سدّ المسدّ لا يقع في نطاقِ الحروف، وإنّما يختصّ بالتراكيب.

ويـــردُ الخلط عند ملك النحاة الحسن بن صافي في حديثه عن إذا الواقعة في جواب الشرط في قوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [1] حيث عدّ إذا هنا سادّة مسدّ الفاء الواقعة في جواب الشرط.[2]

وقد قيل إنَّ الفاء تخلف إذا الفجائية[3] وقد يكون معنى الخلف التعاقب، ولعلّ هـــذا يكون من الخلط بين سدّ المسدّ والتعاقب، خاصّة أنَّ مجيء الحرف في موضع الحـــرف أو الظرف أو العكس ليسَ من إطار مفهوم سدّ المسدّ، وقد يكون هذا الخلط نابعاً من تقارب المصطلحين لغوياً.

ومن هذا الخلط قولهم بسدّ الحروف (و،ي،ا،ن) مسدّ الحركات.[4]

والحقيقة أنَّ هذا الخلط ليسَ هو الخلط الوحيد في هذا الموضع وإنّما قيل فيها بالنيابة فقيل بنيابة الواو عن الضمة والألف عن الفتحة والياء عن الكسرة.[5]

---

(1) سورة الرّوم: آية36.

(2) حدّاد، حنّا، ملك النحاة:99-100.

(3) الأزهري،شرح التصريح:251/2.

(4) ابن يعيش،شرح المفصل:67/4،السمين الحلبي،الدر المصون:684/1.

(5) الدماميني،تعليق الفرائد:141/1.

ويـــبدو أنَّ هـــذه المسألة من باب التعاقب، حيث تتعاقب الحركات والحروف على الأفعال والأسماء، فلا تجيء الفتحة مع المثنى المنصوب ولا الكسرة مع جمع المذكر السالم المجرور...

فالقول بالتعاقب في هذا المسألة أولى من حملها على سدّ بعضها مسدّ غيرها، ولا النيابة التي أساسها الحذف ثم حلول عنصرٍ محلّ العنصر المحذوف.

خلاصـــة ذلك أنَّ التعاقب شيء وسدّ المسدّ شيء آخر، وما الخلط بينهما إلا نتيجة للتقارب اللغوي بينهما وعدم استقرار المصطلحين عند النحاة.

وبشكل عام فيتراءى لنا انَّ الخلط بين سدّ المسدّ وغيره من الظواهر اللغوية يعود إلى:

1. أنَّ هـــذه المصـــطلحات لم تكن واضحة المعالم عند القدماء، إذ لم يكن هنالك اتفاق على جميع معالم الظاهرة أو المصطلح؛ ولذا فإنّ الخلط لم يقتصر على السّـــادّ مـــع غيره، بل إنّ الخلط جاء عند بعضهم بين الحذف والاستغناء أو الاستغناء والتعويض مثلاً.
2. أنَّ مـــا ظاهـــره الخلـــط قـــد يؤوّل بالرجوع إلى المعنى اللغوي، إذ تتفق هذه الظواهـــر في المعنى اللغوي الذي لا يفصّل قواعد أو ملامح كل ظاهرة. ولذا فإنَّ ما نعدُّه خلطاً قد لا يكون كذلك إذا ما أخذنا بعين الاعتبار المعنى اللغوي.

الفصل الثالث

مظاهر السادّ مسدّ غيره في النحو العربي

1.3 المرفوعات

1.1.3المبتدأ وما يسدّ مسدّه

لقد أشار النحاة إلى ما يسدّ مسدّ المبتدأ والخبر،إلا أنَّ حديثهم عما يسدّ مسدّ المبتدأ جاء قليلاً مقارنة مع ما وردَ سادّاً مسدّ الخبر.ولذا لا بدّ من الفصل بين ما يسدّ مسدّ المبتدأ وما يسدّ مسدّ الخبر.

يعرّف سيبويه المبتدأ بـ:" كلّ اسمٍ ابتدئ به ليُبنى عليه كلامٌ،والمبتدأ والمبنيُّ عليه رفعٌ.فالابتداء لا يكون إلا بمبنيٍّ عليه فالمبتدأ الأوّل والمبنيُّ ما بعده عليه فهو مسندٌ ومسندٌ إليه."[1]

كذلك عُرّف المبتدأ بالاسم المجرّد عن العوامل اللفظية للإسناد (الأسماء،الأفعال،الحروف) وكان القصد فيه أن تجعله أولاً لثانٍ مبتدأ به دون الفعل الذي يكون ثانيه خبره،ويقصد بالاسم الصّريح والمؤوّل.[2]

ويخرج من هذا التعريف قولنا: كان زيدٌ عاقلا، كذلك يخرج واحد واثنان وإن تجردت من العوامل اللفظية لكن لا إسناد فيها.ويدخل تحت الإسناد المبتدأ الذي أسند إليه ما بعده بمعنى أخبر عنه نحو:" زيدٌ قائمٌ " وكذلك يدخل المبتدأ المسند إلى ما بعده بمعنى أنّه وصف رافع لفاعل سدّ مسدّ الخبَر نحو:أقائمٌ الزيدان.[3]

وعلى الرغم من اشتراط النحاة وجود المسند والمسند إليه إلاّ أنّهم قالوا بحذف المسند إليه(المبتدأ) في الجملة الاسمية،فقد قسم النحاة حذف المبتدأ إلى قسمين،حذف المبتدأ جوازاً وحذفه وجوباً،ومن الحذف جوازاً حذفه بعد استفهام عن الخبر نحو: غداً لمن قال:متى سفرك؟ فإذا وجدت قرينة على حذف المبتدأ سمي الحذف جائزاً.[4]

---

(1) سيبويه،الكتاب:126/2.

(2) ابن السرّاج،الأصول: 58/1، ابن هشام،شرح قطر الندى:79.

(3) ابن هشام،شرح قطر الندى:79، الصبان،حاشية الصبان:188/1-189.

(4) ابن مالك،شرح التسهيل:286/1-287.

أمّـــا حـــذف المبتدأ وجوباً فقد ذكر النحاة أنَّ المبتدأ يحذف وجوباً في مواضع عدة منها:

1. حـــذف المبـــتدأ الذي أخبر عنه بنعت مقطوع للرفع في معرض المدح نحو الحمدُ للهِ الحَميدُ،أو الذم نحو: أعوذُ باللهِ من إبليسَ عدوُّ اللهِ، أو الترحم نحو: ارحمِ البائسَ المسكينُ.[1]

وإذا كان النحاة قد حملوا هذه التراكيب على تقدير مبتدأ محذوف،نتيجة للحركة الإعرابـــية ونظـــرية العـــامل فإنـــنا نـــرى أنَّ إعـــراب (الحمـــيد وعدوّ والمســـكين)نعوتاً لما قبلها أفضل من تقدير سببه الحركة الإعرابية، ولذا فإنَّ هذه المخالفة قطعٌ إعرابي جاء لإبراز المعنى ولفت انتباه السامع.

2. مـــا أخبر عنه بمخصوص أو ممدوح نِعْم أو بِئْس في إفادة الذم،مؤخر عنهما نحـــو: نِعْـــمَ الـــرجُلُ زيـــدٌ، وبئس الرجُل عمرٌو، إذا جعلا خبرين لمبتدأين محذوفيـــن وجوباً.[2] أمّا إذا جعلا مبتدأين مخبراً عنهما بـــ (نِعْمَ وفاعلها أو بِئْسَ وفاعلها)فلا حذف في التركيب السابق.

3. ومـــن التزام حذف المبتدأ عند النحاة حذفه لكون خبره مصدراً جيء به بدلاً مـــن اللفظ بفعله نحو"صبرٌ جميل " والتقدير: صبري صبرٌ جميلٌ.[3] وغيرها من المسائل الخلافية.[4]

ومـــع ذلـــك فإنـــنا نجـــد من النحاة من لا يلجأ إلى القول بحذف المبتدأ،وإنما يلجـــؤون إلـــى القـــول بســـدّ المسدّ في بعض المسائل،ومنها ما جاء عند ابن السيّد

---

(1) ابن مالك ، شرح التسهيل:287/1، الصبان،حاشية الصبان: 220/1، الدَّمياطي، المِشْكاة الفَتْحيَّة: 172.

(2) ابن مالك،شرح التسهيل:288/1، الصبان،حاشية الصبان: 221/1.

(3) ابن مالك،شرح التسهيل:287/1-288، الصبان، حاشية الصبان: 221/1.

(4) انظر، الدمياطي، المشكاة الفتحية:173، الصبان، حاشية الصبان:220/1.

البَطَلْيَوسي في الحلل حيث ذكر أنَّ الفاعل وفعله يسدّان مسدّ المبتدأ في قولهم " حبّذا زيدٌ "، على رأي بعض النحاة.[1]

ولعلّ في هذا الرأي تأكيداً على أنَّ المبتدأ عمدة في التركيب، والعمدة لا يجوز حذفهـا وإن حذفـت تقدّر، وإن لم يكن بالإمكان تقديرها فلا بدّ من أن تخضع اللغة التركيب ليتلاءم مع حقيقة الإسناد،ولذا كان لزاماً على بعض النحاة القول بأنَّ" حبّذا" فـي التركيـب السابق قد سدّ مسدّ المبتدأ مع أنَّ هذه المسألة خلافية بين النحاة من حيث كون الحذف وارداً أم لا.

ويـرد الخلاف بين النحاة في توجيه قول العرب:في ذمّتي لأفعَلَنَّ،حيث أشار ابـن مالك إلى أنَّ المبتدأ يحذف وجوباً في هذا التركيب، والتقدير:في ذمّتي عهدٌ أو ميثاقٌ أويمينٌ.[2]

لكنّـنا نجـد مـن الـنحاة من أشار إلى سدّ جواب القسم مسدّ المبتدأ لدلالته عليـــه.[3]

فالـنحاة قد اختلفوا في توجيه هذا النمط من الأداء اللغوي،فالبعض أخضع هذا التركيـب لظاهرة الحذف ولذا يقدّر فيها مبتدأ حتى وإنْ أشار إلى أنّ هذا النوع من التراكيـب يحذف فيه المبتدأ وجوباً،ولعلّ جعل الجملة الواقعة في جواب القسم جملةً لا محلّ لها من الإعراب سببٌ في هذا التقدير وسببٌ في عدم عدّها مسنداً إليه.

أمّـا الذيـن قـالوا بسدّ جواب القسم مسدّ المبتدأ فقد لمحوا معنى العهد والميثاق في جواب القسم، فلمّا كان معنى الابتداء قائماً في جواب القسم، لم يكن هـناك داعٍ لـتقدير مبـتدأ لا فائدة من تقديره، بل إنّ تقديره يخرج الجملة من

---

(1) البَطَلْيَوسي،الحُلَل:147.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل: 288/1.

(3) الدمياطي،المشكاة الفتحية:172-173، الصبان، حاشية الصبان: 221/1.

وظيفتها الإنشائية إلى الوظيفة الخبرية فيختل المعنى المقصود.ثم إنَّ تقدير مبتدأ يخرج الجملة من معنى التأثير إلى معنى الإخبار وهذا ليسَ مقصوداً بحدّ ذاته.

ولعــلّ في هذا الرأي محاولة منهم لترويض الأداء ليتوافق مع ضرورة توافر المسند والمسند إليه مع كون المعنى تاماً.

فالقول بالحذف في هذا التركيب يعود إلى أنَّ جملة جواب القسم لا محل لهــا مــن الإعراب مع أنّها تحمل في معناها معنى القسم وتؤكده أكثر من أيّ لفظــة يقدرهــا النحاة، ولذا فإنَّ القول بسدّ جملة جواب القسم مسدّ المبتدأ دون تقدير محذوف أقلّ كلفة من التقديرات السابقة.

وقــد أشار إلى هذا الشيخ يس الحمصي في حاشيته على شرح التصريح حيــث قــال:" لا معنى لكون الميثاق والعهد في ذمته وإنّما الذي في ذمته هو الجواب، أي المضمون لأفعلنّ".[1]

فإذا كانت القاعدة تمنع مجيء جملة جواب القسم مبتدأ، فإنَّ المعنى يجيز ذلك.ومراعاةً للقاعدة والمعنى، فإنَّ لنا أن نقول إنَّ جملة جواب القسم قد سدّت مسدّ المبتدأ في مثل هذا التركيب من ناحية المعنى وسدّت مسدّ المبتدأ من ناحية القاعدة النحوية التي تفترض وجود مسندٍ ومسندٍ إليه.

ولعلّ مسائل سدّ المسدّ في باب المبتدأ أقل مسائل هذه الظاهرة،إذ اقتصر النحاة في ذلك على قولهم بسدّ جواب القسم مسدّ المبتدأ مع اختلافهم فيه وكذلك قول البَطليوسي بسدّ الفعل وفاعله مسدّ المبتدأ وهذا ما لا نطالعه عند غيره من النحاة.

---

(1) الأزهري، شرح التصريح: 178/1.

2:1:3 الخبر وما يسدّ مسدّه

يُعتـــبر الخبر محطّ الفائدة في النظرية النحوية،وعنصراً إسنادياً مهما في الجملة،وقد أشار الزَمَخْشريّ إلى أنَّ المبتدأ مع الخبر" لو لم يجرّدا للإسناد لكانا في حكم الأصوات التي يُنْعَق بها".[1]

ومعـــنى ذلك أنّنا لو جرّدنا لفظتي المبتدأ أو الخبر من الإسناد فلفظنا كل لفظة وحدهـــا فلـــن نحصـــل على المعنى النحوي،خاصة إذا لم يَرتبط كل عنصر بسياق تركيبي.

ويعـــرّف ابن هشام الخبر بـــ: المسند الذي تتم به مع المبتدأ فائدة، ولذا يخرج الفـــاعل من قولنا " أقائمٌ الزيدان" فإنّه وإن تمّت به الفائدة، لكنّه مسندٌ إليه لا مسندٌ، كذلـــك يخرج من هذا الباب قولنا: قامَ زيدٌ.[2] ويضيف الأزهريّ إلى ذلك التعريف: الجزء الذي حصلت به أو بمتعلقه الفائدة التامة،ويخرج منه فاعل الوصف المبتدأ.[3] وقيل: الخبر ما تجرّد من العوامل اللفظية،والعامل معنويّ وهو اهتمامك بالشيء.[4]

إنَّ الـــنحاة في تعريفهم السابق للخبر يركّزون على مسائل مهمة هي: الإسناد والإفادة والتعرية من العوامل.

وقد توجد في اللغة تراكيب تفتقر إلى وجود الخبر في الجملة الاسمية، مع أنّه عنصـــر إســـناديّ مهم وعمدة في التركيب،ومع ذلك فقد تحصل الفائدة دونه، فيبدأ الـــنحاة بالـــتأويل والـــتقدير كقولهم بالحذف والإضمار وسدّ المسدّ، لكنّ القول بسدّ عنصـــر مسدّ الخبر يتكيءُ على قواعد معيّنة، بمعنى أنَّ ما يسدّ مسدّ الخبر لا بدّ فيه من توافر شروطٍ معيّنة، وهو ليسَ اعتباطياً.

---

(1) الزمخشري،المفصّل في علم اللغة:36.

(2) ابن هشام،شرح قطر الندى: 79.

(3) الأزهري،شرح التصريح:159/1،وانظر،الخضري،حاشية الخضري:129/1.

(4) الجامي،الفوائد الضيائية:278/1-279.

1:2:1:3 سدّ الفاعل أو نائبه مسدّ الخبر

يكاد النحاة يجمعون على أنَّ الجملة لا بد أن تحتوي على مسندٍ ومسندٍ إليه،فإذا افتقرتِ الجملة إلى أحدهما بدأ النحاة بالتأويل،ومن هذه التأويلات قولهم بسدّ الفاعل أو نائبه مسدّ الخبر.

ويرتبط سدّ الفاعل أو نائب الفاعل مسدّ الخبر ببنية معيّنة، فمن الناحية الصرفية يشترط في هذا التركيب أن يكون المبتدأ وصفاً يشمل: اسم الفاعل نحو:أقائمٌ العَمْران، واسم المفعول نحو: ما مضروبٌ الزيدان، والصّفة المشبهة نحو: هل حسَنٌ الوجهان، واسم التفضيل نحو: هل أحسَنُ في عينِ زيدٍ الكحلُ منه في عين غيره، والمنسوب نحو: ماقرشيٌّ أبواك.[1] كذلك صفة المبالغة نحو: أحَذِرٌ الزيدان.[2] فعملت هذه الصيغ لوجود معنى الحدث.

وقد أضاف بعض النحاة ما كان بمنزلة الوصف نحو:"لا نَوْلُكَ أن تفعل" على أنَّ نول مبتدأ بمنزلة الوصف قامَ مقام الفعل (ينبغي) و(أن تفعل) فاعل بنولك سدّ مسدّ الخبر.[3] وقيل التقدير"لا متَناوَلُكَ" فيكون(نولُك) مبتدأ وأن تفعل نائب فاعل سدّ مسدّ الخبر.[4]

ومعنى ذلك أنَّ النحاة قد أدخلوا الوصف ولو كان مؤوّلاً في هذه المسألة، وجعلوا منه قولهم:"أذو مالٍ العَمران لأنّه في معنى المشتقّ.[5]

---

(1) الأزهري، شرح التصريح: 156/1.

(2) ذكر ابن يعيش أنَّ صيغ المبالغة التي تعمل عمل الفعل(فَعول،فَعَّال،مِفعال،فَعِل،فعيل)، فحكمها حكم الفاعل في العمل والتقديم والتأخير والإظهار والإضمار، مع أنَّ صيغ المبالغة عند الكوفيين لا تعمل عمل الفعل وإن جاء بعدها منصوب فهو عندهم بفعل مقدّر. انظر، ابن يعيش، شرح المفصل: 70/6.

(3) الأزهري، شرح التصريح: 156/1، الصبان، حاشية الصبان: 189/1.

(4) الصبّان، حاشية الصبان: 189/1.

(5) المصدر نفسه، 190/1.

وكذلك حمل على اسم الفاعل قول العرب:"سواءٌ علينا قاتلاهُ وسالبُه"[1] فيكون قاتلاه فاعلا لـِ"سواء" لأنَّه بمعنى مستوٍ.

وبـــناء على ذلك فإنَّ هذا الوصف في مثل هذا التركيب لا يصغّر ولا يعرّف ولا يثنى ولا يجمع إلّا على لغة أكلوني البراغيث.[2]

ومع ذلك فإنَّ عمل الوصف مصغّراً أو موصوفاً مسألة خلافية بين النحاة.[3]

أمّـــا من ناحية التركيب فإنّ هذه المركبات المبدوءة بمشتق أو المؤوّلة بمشتقّ يقتصر في أعمالها على المركب الوصفي لا الإسنادي حيث يعمل عمل فعله،أمّا إذا أضيف المشتقّ فيسمى عندئذ مركبا وصفياً إضافياً.

كذلـــك فإنّ هذه المشتقات وما حمل عليها إذا استعملت في الكلام غير متصلة بشـــيء بعدها لا تدل على زمن مطلقاً بل تستعمل استعمال الأسماء الجامدة، حيث لا تقترن بزمن معين أبداً نحو: خالد وعاقل. على أنّ انصراف هذه الصيغ للدلالة على الزمن يرتبط بالسياق لا بأصل الوضع.[4]

ومعـــنى ذلـــك أنّ الزمـــن فـــيها هو الزمن الذي يكتسب من السياق النحوي والعلاقات بين أجزاء التركيب.

وقـــد اشترط النحاة في عمل اسم الفاعل وما حمل عليه جريانه مجرى الفعل، وأن يكون صلة لـِ(ال) فإن كان صلة لأل عمل مطلقاً، وإن لم يكن، عمل بشرطين عند البصريين هما، أن يكون الوصف للحال أو الاستقبال وأن يعتمد الوصف خلافاً

---

(1) الميدانـــي، مَجمع الأمثال: 335/1، الزمخشري، المستقصى في أمثال العرب: 123/2، الحموز، الحذف في المثل العربي: 44، 180-181، يضرب هذا المثل لإساءة الرَجل يستدلّ بها على أكثر منها.

(2) الصبّان، حاشية الصبّان:190/1.

(3) انظر، عبد اللطيف، أبو سعيد، اسم الفاعل في القرآن الكريم: 122.

(4) عبداللطيف، ابو سعيد، اسم الفاعل في القرآن:150. الفقراء، سيف الدين، المشتقات الدالة على الفاعلية والمفعولية: 113 ، 117-118.

للكوفيين والأخفش، ولا بد من تفصيل هذين الشرطين وعلاقتهما بسدّ الفاعل أو نائبه مسدّ الخبر فنقول:

أ. اشـــترط البصريون لعمل الوصف أن يكون للحال أو الاستقبال، لا للماضي خلافـــاً للكسائي، إذ ذهب الكِسائي من الكوفيين إلى جواز إعمال اسم الفاعل إن كـــان بمعنى الماضي وأن يقال:"هذا ضاربٌ زيداً أمسِ" واحتج لذلك بما حكـــي عـــند العـــرب(هـــذا مـــارٌ بزيدٍ أمسِ)، فعمل اسم الفاعل في الجارِّ والمجرور.[1]

وكذلـــك احـــتج لذلك بقوله تعالى"وكلبُهم باسطٌ ذِراعَيه بالوَصيدِ"[2] حيث عمل اسم الفاعل في المفعول به.

ورُدَّ قولـــه بإعمال اسم الفاعل في الجارّ والمجرور بأنَّ هذا الإعمال إنَّما هو في الجارّ والمجرور لا في المفعول الصريح، إلا إذا اعتبرنا الجارّ والمجرور جارياً مجرى الظرف،والظرف يعمل فيه رائحة الفعل.[3] أمّا احتجاج الكسائي بالآية فيرى الـــنحاة أنَّ لا حجـــة له فيها، لأنها حكاية حالٍ ماضيةٍ، والمعنى يبسط ذراعيه ودليل ذلك قوله قبل ذلك " ونقلبهم " ولم يقل وقلّبناهم.[4]

وقد أشار ابن يعيش إلى أنَّ الزمخشري قد ذكر أنَّ اسم الفاعل يعمل ولو كان دالاً علـــى المضي وأُريد به حكاية الحال،لأنَّه إذا أُريد به حكاية الحال كان في حكم الحال،[5] وقد ذكر كثير من النحاة منهم ابن يعيش وابن هشام والشيخ يس الحِمْصي والخُضَري أنَّ اشتراط البصريين لعمل الوصف أن يكون بمعنى الحال أو الاستقبال

---

(1) ابن يعيش، شرح المفصّل: 77/6.

(2) سورة الكهف: آية 18.

(3) ابن يعيش،شرح المفصّل:77/6.

(4) ابن يعيش، شرح المفصّل:77/6،ابن هشام،أوضح المسالك:217/3،شرح قطر الندى:181-182.

(5) ابن يعيش، شرح المفصّل:77/6.

إنمـــا هو للعمل في المنصوب لا لمطلق العمل بدليل أنّه يصح القول: زيدٌ قائمٌ أبوه أمسِ، وكذلك لم يشترط في " أقائمٌ الزيدان " معنى الحال والاستقبـــال[1].

أمّا اشتراط البصريين الحال أو الاستقبال في عمل اسم الفاعل وما حمل عليه فيعود إلى أنَّ اسم الفاعل عمل حملاً على الفعل المضارع فـــ" أقائمٌ الزيدان " عندهم بالإجماع مبتدأ ولا مقدّر محذوف،واستقام ذلك لأنّه في معنى أيقوم الزيدان من حيث الدلالة والعمل.[2]

ومعنى ذلك أنَّ الفعل المضارع يدلّ على الزمان الحاضر والمستقبل،وما يحمل علـــيه كذلك، فإذا كان المرادُ من اسم الفاعل المُضيّ لم يبقَ وجهٌ لعمله في المفعول به عند البصريين.

ولعلّ ما قاله الكسائي أقربُ إلى الواقع اللغوي،وهو أقلّ كُلفةً فقوله بإعمال اسم الفـــاعل ماضياً وحالاً ومستقبلاً بادرة لحمل النص على ظاهره وهو أولى من حمله على غير الظاهر.

ويبدو أنَّ دلالة المشتقات جميعها على الزمن محلّ خلافٍ بين النحاة،ومن هذا الخلاف دلالة الصفة المشبهة على الزمن،فقد ذهب ابن يعيش إلى أنَّ الصفة المشبهة تدلّ على الثبوت الذي يعني الملازمة والاستمرارية حيث يبدأ زمنها في الماضي ثم يتصل بالحاضر وقد يمتد الزمن فيها إلى المستقبل.[3]

وجاء عند الرّضي أنَّ الاستمرار والثبوت قد يكتسبان من اللفظ وضعاً،غير أنَّ زمـــنهما لا يـــتحدّد فـــي اللفظ،ومعـــنى ذلـــك أنَّ الاستمرارية عند الرّضيّ يحددها الســـياق.فكمـــا أنَّ الصفة المشبهة عنده ليست موضوعة للحدوث في زمانٍ فليست

---

(1) ابن يعيش،شرح المفصل:77/6 ،ابن هشام، مغني اللبيب :523/2،الأزهري،شرح التصريح:158/1،الخضري،حاشية الخضري:125/1.

(2) السيوطي،همع الهوامع:28/7.

(3) ابن يعيش، شرح المفصل:83/6.

موضـــوعة أيضـــاً للاســـتمرار فـــي جمـــيع الأزمنة،فالسياق عنده هو الذي يحدّد الزمـــــن.[1]

وقـــد خالف الصّبان ابن يعيش والرّضي في دلالة الثبوت الزمني إذ ذهب إلى أنّ " المـــراد بـــالدوام:الثـــبوت في الأزمنة الثلاثة "[2] أي الاتصاف بالثبوت اتصافاً مطلقاً في الماضي والحال والاستقبال،وقد أشار الصبان إلى أنّ مطمئن في " مطمئن القلب " ومعتدل في (معتدل القامة) أسماء فاعلين قصَد بها الثبوت فعوملت معاملة الصفة المشبهة وليست بصفة مشبهة.[3]

ولعلّ دلالة الثبوت هي الدلالة الغالبة للصفة المشبهة كما أنّ دلالة الحدوث هي الغالـــبة علـــى اسم الفاعل،ويبدو أنّ دلالات المشتقات جميعها على الزمن مسألة لا يمكـــن بحـــثها بعيداً عن دلالات الزمن نفسه في الجمل العربية،كما أنّ الدلالة على الحـــدوث فـــي اسم الفاعل ليست مطلقة لأنه قد يخرج عن دلالة الحدوث إلى معنى الثبوت.[4]

ونميل إلى القولِ إنّ الحديث عن الزمن في هذه الصيغ لا بُدَّ أن يرتبط بالسياق الـــنَحْويّ،و لعلّ في قوله تعالى:" أراغبٌ أنتَ عن آلهتي يا إبراهيمُ "[5] وعلاقة اسم الفاعل (راغب) بالسياق الذي وردت فيه ما يشير إلى أنّ ما جاء عند الكسائي من عمل اسم الفاعل حتى وإن كان بمعنى المضي له ما يثبته من شواهد.

لا بُـــدّ أن نشـــير إلـــى أنّ تركيـــب (أراغـــبٌ أنت) إذا بني على التقديم والتأخير،فمعـــنى ذلـــك أنّ تقديـــم (راغِبٌ) قد يكون لتأكيد الرغبة عن هذه الآلهة

---

(1) الرّضيّ،شرح الكافية في النحو:205/2.

(2) الصبان،حاشية الصبان:3/3.

(3) المصدر نفسه:4/3.

(4) عبد اللطيف ،أبوسعيد:اسم الفاعل في القرآن الكريم:26،73،الفقراء،سيف،المشتقات الدالة على الفاعلية و المفعولية:121-123.

(5) سورة مريم:آية 46.

والتصاق (الرغبة عن) بصاحبها بل وانفراد هذا الراغب عن الآلهة بهذه الرغبة،أمّا إذا حُمِــلَ هــذا التركيب على الجملة الفعلية فإنَّ تفسيرها في ضوء سدّ الفاعل مسدّ الخــبر يحمّــل هذا التركيب دلالات زمنية ترتبط بالسياق الذي قبله وبعده،ولتوضيح ذلــك نورد ما جاء في سورة مريم على لسان إبراهيم عليه السلام:(يَا أَبَتِ لَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ إِنَّ الشَّيْطَانَ كَانَ لِلرَّحْمَنِ عَصِيًّا {44 {يَا أَبَتِ إِنِّي أَخَافُ أَن يَمَسَّكَ عَذَابٌ مِّنَ الرَّحْمَــنِ فَتَكُونَ لِلشَّيْطَانِ وَلِيًّا {45 {قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا {46 {قَالَ سَلَامٌ عَلَيْكَ سَأَسْتَغْفِرُ لَكَ رَبِّي إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا {47 {وَأَعْتَزِلُكُمْ وَمَا تَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ وَأَدْعُو رَبِّي عَسَى أَلَّا أَكُونَ بِدُعَاءِ رَبِّي شَقِيًّا {48 { فَلَمَّا اعْتَزَلَهُمْ وَمَا يَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ وَهَبْنَا لَهُ إِسْحَقَ وَيَعْقُوبَ وَكُلًّا جَعَلْنَا نَبِيًّا).

فالمــتأمّل للســياق الســابق يجــد أنّ الأفعال التي تفيد الحال مع الاستمرار هــي:تعبد،أخاف،تدعون،يعــبدون.أمّــا الأفعــال التــي تفــيد معــنى الاســتقبال هي:يَمسَّك،فتكون،تنته،أرجمنَّك،سأستغفر،أعتزلكم،أدعو،أكون.في حين جاءت الأفعال الماضية إمّا دالة على المضي غير المنقطع كما في كان في الموضعَين أو دالّة على المضيّ المنقطع وهي (اعتزلهم،وهبنا،جعلنا).

وتجــيء صيغة" أراغبٌ " في هذا السياق الزمني الثلاثي،فلو قال أرغبت في الماضــي فقــد يشك في عدم رغبته عن الآلهة في المستقبل،وكذلك لم يقل (أترغب عن) في الحال لأنّه قد يتوهم أنّه لن يرغب عن الآلهة في المستقبل.وكذلك لم يجيء بــهِ لمعنى الاستقبال وحده،إذ لو جاء على هذا المعنى لأدى ذلك إلى انتفاء العصمة عنده إذ قد يُشك أنّه كان راغباً فيها في الماضي والحاضر، أمّا في المستقبل فالوضع مخــتلف.ولكنَّ المعنى ليسَ كذلك ولتستغرق الرغبة عن الآلهة جميع الأزمنة جيء بصيغة الفاعل في هذا السياق ليشمل الأزمنة الثلاث، ولهذا عدّ الكوفيون اسم الفاعل فعــلاً دائمــاً.وهذا الانفراد الذي جاء في هذا التركيب جعل من هذا النموذج نموذجاً خارجاً عما حمل عليه وهو الفعل المضارع،ودليل ذلك ظهور الضمير أنت بعد اسم الفــاعل، في حين لا يجوز إظهاره بعد الفعل على أنّه فاعل،فدلالة اسم الفاعل على الحدثــية واســتغراق الأزمان الثلاثة من جهة وإظهار الضمير بعده من جهة أخرى تأكــيد علــى أنَّ هــذا النموذج من التراكيب قد استعصى على القواعد التي أصّلها

النحاة،حيـــث الاعتماد على تمام الكلام واستقلاليته حتى وإن لم تكتمل عناصر الإسناد.

إنَّ مفهـــوم الزمـــن وعلاقـــته بإعمال المشتقات يرتبط بالسياق النحوي لا بالصيغة وحدها بعيداً عن العلاقات داخل النص اللغوي.

ب. أمّا الشرط الثاني الذي وضعه البصريون لعمل الوصف وما حمل عليه فهو الاعتماد خلافاً للكوفيين والأخفش الأوسط (سعيد بن مَسْعدَة)،ومن اعتماد الوصف عند البصريين:

1. أن يعتمد الوصف على مبتدأ بمعنى مخبر عنه نحو:زيدٌ قائمٌ أبوه،أو أن يعـــتمد علـــى موصوف نحو:مررتُ برجلٍ ضاربٍ أبوه عمراً، ونحو: مررتُ برجلٍ مضروبٍ أبوه، وأضيف الاعتماد على ذي حال نحو:جاءَ زيدٌ راكباً فرسَه.[1]

فهـــذا النوع من الاعتماد يُخرج الوصف المبتدأ الذي له فاعل سدّ مسدّ الخبر مـــن دائرة هذا الشرط. و معنى ذلك أنَّ هذا الشرط هو خاص بعمل الوصف لا بسدّ الفـــاعل مســـدّ الخـــبر، إذ إنَّ الوصف في سدّ الفاعل مسدّ الخبر لا بُدَّ أن يكون هو المبتدأ به.

2- أو أن يعـــتمد الوصف على الاستفهام نحو:أقائمٌ الزيدان،و أقائمٌ الزيدون،ومن الاعـــتماد علـــى الاستفهام بالاسم قولهم: كيفَ جالسٌ العَمْران؟ و أين جالسٌ العَمْـــــران[2].

---

(1) ابن يعيش،شرح المفصل:6/78-79،ابن هشام،أوضح المسالك:3/217،السيوطي،همع الهوامع:5/81.

(2) ابن مالك،شرح التسهيل:1/269،الأزهري،شرح التصريح:1/157،السيوطي،همع الهوامع:5/79-80.

كذلـــك فـــإنَّ الاعتماد المقدّر كالاعتماد على الملفوظ به نحو: مهينٌ زيدٌ عَمْـــراً أم مكرمُه؟ أي: أمهينٌ.[1] و كذلك يقال:أمضروبٌ الزيدان و أمشروبٌ الكأسان وأشرّيبٌ الزيدان وأقرشيٌّ أبواك...الخ

3. الاعتماد على النفي:

قـــد يعـــتمد الوصف ليعمل عمل الفعل على النفي الصريح أو المؤول،و من الاعتماد على النفي الصريح قولهم:ما ضاربٌ زيدٌ عمراً[2] ومن الاعتماد على النفي بالاسم قول الشاعر:[3]

غيرُ لاهٍ عِداك فاطَّرِحِ اللّـــهـــ ـــوَ وَلا تغتَرِرْ بعارِضِ سِلْمِ[4]

حيث أعربت عداك فاعلاً لـــ اسم الفاعل المعتمد على النفي في المعنى(غير) و قد سدّ (عداك) مسدّ الخبر.

وقـــد يكـــون النفـــي في المعنى نحو:" إنَّما قائمٌ الزيدان " فهو في قوّة ما قائمٌ الزيدان.[5]

وكذلـــك يقـــال:مـــا مضـــروبٌ الزيدان وما مشروبٌ الكأسان،وإنَّما مشروبٌ الكأسان،وما شرّيبٌ الزيدان، وما قرشيٌّ أبواك...الخ

وقـــد أشـــار ابن هشام إلى أنَّه لا يكفي مطلق الاعتماد للقول بسدّ الفاعل مسدّ الخـــبر،إذ لا يجوز معاملة "زيدٌ قائمٌ أبوه" كـــ "أقائمٌ الزيدان" وإن وجِدَ الاعتماد على المخبر عنه في الأولى.[6]

---

(1) ابن هشام،أوضح المسالك:217/3،السيوطي،همع الهوامع:79/5-80.

(2) أبوحيان،التذييل والتكميل:255/3،شرح التصريح:157/1.

(3) السيوطي،الأشباه والنظائر:94/3،الصبان،حاشية الصبان:191/1،الخضري،حاشية الخضري:124/1.

(4) سِلْم،بالفتح والكسر:الصلح،أي بسِلْمٍ عارض،انظر ،حاشية الصبان:191/1.

(5) الأزهري،شرح التصريح:157/1.

(6) ابن هشام،مغني اللبيب:523/2.

كذلك أخرج النحاة "أقائمٌ أبواه زيدٌ" من مسألة سدّ الفاعل،ذلك أنَّ (أبواه) لا تسدّ مسدّ الخبر،إذ لا تحصل الفائدة به ولا يحسن السكوت عليه،ويكون بذلك(زيد) مبتدأ و(قائم) خبراً على الرغم من اعتماد المبتدأ على الاستفهام،أمّا إذا علم على من يعود الضمير،كما إذا جرى ذكر زيد فقيل"أقائمٌ أبواه" بمعنى يحسن السكوت عليه عندها يكون"أبواه" فاعلاً سدّ مسدّ الخبر.[1]

إنَّ اشتراط النحاة البصريين اعتماد الوصف لسدّ الفاعل أو نائب الفاعل مسدّ الخبر، قد قوبل من الكوفيين والأخفش الأوسط بالمخالفة، فقد أجازوا الابتداء بالوصف من غير اعتماد[2] واحتجوا لذلك بالسماع، ومن ذلك قول الشاعر:[3]

خبيرٌ بنو لِهْبٍ فلا تَكُ مُلغياً مقالةَ لِهْبيٍ إذا الطّيرُ مَرَّتِ

حيثُ ابتديء بالوصف (خبيرٌ) من غير اعتماد،وكذلك استشهدوا بقول زهير بن مسعود الضَّبي:[4]

فخيرٌ نحنُ عندَ النّاسِ منكمْ إذا الدّاعي المثَوِّبُ قال يالا. [5]

حيث أعرب الكوفيون والأخفش(خير) مبتدأ ونحن فاعلاً سدّ مسدّ الخبر،ولم يجيزوا جعل نحن المبتدأ وخبره(فخيرٌ) مقدّماً عليه،لئلا يفصل بين أفعل التفضيل ومَنْ بمبتدأ،وأفعل التفضيل و"من" كالمضاف والمضاف إليه،أما إذا ارتفع"نحن"على

---

(1) الأزهري،شرح التصريح:157/1.

(2) ابن يعيش،شرح المفصل:79/6،الصبان،حاشية الصبان:192/1.

(3) ابن مالك، شرح التسهيل:273/1،ابن هشام،تخليص الشواهد:182،العيني،المقاصد: 329/1،شرح التصريح:67/2،حاشية الصبان:192/1.

(4) الفارسي،شرح الأبيات المشكلَة:319،ابن جني،الخصائص:277/1،شرح التسهيل:273/1 ابن هشام، مغني اللبيب:241/1 ،496/2،الخضري،حاشية الخضري:125/1.

(5) المثوِّب:المرجِّع صوته والمكرّر له ليستغيث،يالا:صلة يا لفلان.انظر،حاشية الخضري:1/ 125.

الفاعلية لم يلزم ذلك،لأنّ فاعل الشيء كالجزء منه.[1] فهذه أنماط لغوية تؤيد ما جاء عند الكوفيين من عدم اشتراط الاعتماد في هذه المسألة في حين رفض البصريون حجة الكوفيين في البيتَين السابقين،أمّا البيت الأول فقد اعتبروا الوصف(خبيرٌ) خبراً مقدّماً،واحتجوا لمذهبهم بقول جرير:[2]

دَعَوْنَ النَّوى ثُمَّ ارتَمَيْنَ قلوبَنا بأسهُمِ أعداءٍ وهُنَّ صديقُ

حيث لم يطابق المبتدأ الخبر من حيث التأنيث ، فأخبر عن المؤنث بالمذكر ، وكذلك من حيث العدد فأخبر عن الجمع بالمفرد ، ولذا حمل البصريون (خبير بنو لهب) على التقديم والتأخير، إذ الخبر على زنة المصدر، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع فأعطي حكم ما هو على زنته.[3]

و أما البيت الثاني فقد وجه أبو علي الفارسي وابن خروف (خير) على أنّها خبرلـ(نحن) المحذوفة ونحن الثانية تأكيد لضمير الخبر المحذوف العائد على المبتدأ،فلا يقبح الفصل.[4]

وقد أجاز ابن مالك الابتداء بالوصف من غير اعتماد مع القبح.[5]

إنّ اشتراط الاعتماد عند البصريين هو شرطٌ لسدّ الفاعل مسدّ الخبر لا في عمل الوصف،أمّا الكوفيون فلم يشترطوا الاعتماد في سدّ الفاعل مسدّ الخبر،ومعنى ذلك أنّ مفهوم الاعتماد عند الكوفيين أعمّ من كونه معتمداً على نفي أو استفهام،فهي مسألة تتعلق بالإسناد أولاً،حيث يعتمد المسند على وجود مسندٍ إليه والعكس صحيح، ولعلّ تمام المعنى واقتراب التراكيب التي تحتوي على فاعل يسدّ مسدّ الخبر من

---

(1) الفارسي،شرح الأبيات المشكلَة:302-303،العَيني،المقاصد:1/331-332.

(2) الخطفي، شرح ديوان جرير:299،أبوحيان،التذييل والتكميل:3/274،ابن هشام،تخليص الشواهد:184،المقاصد:1/330،ويروى بأعيُنِ أعداءٍ...

(3) الأزهري،شرح التصريح:1/157.

(4) الفارسي،المسائل المشكلة(البغداديات):415،العَيني،المقاصد:1/331-332.

(5) ابن مالك،شرح التسهيل:1/272،ابن هشام،مغني اللبيب:2/523.

الجملـــة الفعلية من ناحية المعنى وعمل الوصف فيها عمل الفعل،وانعدام الخبر لفظاً وتقديـــراً فـــي هذا النوع من التراكيب وعدم المطابقة بين المسند (الوصف) والمسند إلـــيه(الفـــاعل السادّ مسدّ الخبر) في بعض الأنماط،وكذلك احتكام هذا الوصف إلى أحكـــام الجملة الفعلية جعلها أقرب إلى الجملة الفعلية ولذا أخرج(غير) في" هل من خالقٍ غيرُ اللهِ يرزقُكُم "[1] من مسألة سدّ الفاعل مسدّ الخبر،لعلّة أنَّ الوصف الذي له فاعل يسدّ مسدّ الخبر بمنزلة الفعل والفعل لا تدخل عليه من الزائدة ولا حتى حروف الجرّ أصلاً فكذا ما هو بمنزلته.[2]

فالحقـــيقة أنَّ هـــذه الأمور مجتمعة جعلت مفهوم الاعتماد أوسع من اعتبارات الـــنحاة البصـــريين،إذ لـــو أنَّ الاعتماد هو الأساس لسدّ الفاعل مسدّ الخبر لقلنا:إنَّ الـــزيدان في " أقائمان الزيدان " فاعل سدّ مسدّ الخبر،لكنَّ الاعتماد هنا لم يجعل من (الـــزيدان) فاعلاً،بل إنَّه لم يحدث تغييراً في موقع الزيدان النحوي،ذلك أنَّ (الزيدان) هنا مبتدأ مؤخر،ولم يجز النحاة جعل الوصف في مثل هذا مبتدأ إلا على لغة أكلوني البراغيث.[3]

إذاً لا بـــدّ في دراستنا للأنماط اللغوية التي تحتوي على سدّ الفاعل مسدّ الخبر مـــن أن نأخذ بعين الاعتبار مسائل مهمة هي تمام المعنى واقتراب التراكيب هذه من الجمل الفعلية والمطابقة وعدمها بين الوصف وما بعده،وقضية الإسناد المعكوس في هذا النوع من التراكيب ومحاولة النحاة تفسير هذا النمط من الأداء اللغوي في ضوء القواعد والأصول التي وضعوها.

---

(1) سورة فاطر:آية 3.

(2) الصبان،حاشية الصبان:189/1.

(3) انظر،الأزهري،شرح التصريح:158/1، الصبان، حاشية الصبان:193/1.

2:2:1:3 الأنماط اللغوية التي يسدّ فيها الفاعل مسدّ الخبر

لا بـــدّ لمعرفة الأنماط اللغوية التي يسدّ فيها الفاعل مسدّ الخبر أن نعرف صور الوصف مع ما بعده، وهي:

أ. مطابقـــة الوصـــف مـــع ما بعده في غير الإفراد نحو :" أقائمان الزيدان" و" أقـــائمون الزيدون" وفي هذه الحالة لايجيز النحاة جعل الوصف مبتدأ إلا على لغـــة " أكلونـــي البراغيـــث "،فالأصل في هذا التركيب هو الاسمية ،أي أنَّ (قائمان) خبر و(الزيدان) مبتدأ.

ب. هناك نماذج لا تجري على قواعد اللغة حُكِمَ عليها (أنَّها فاسدة) وهي: أقائمان زيد ،أقائمون زيد ،أقائمان الزيدون ،أقائمون الزيدان[1]

فهذه النماذج خارجة على القواعد وعلى الاستعمال اللغوي المطَّرِد.

ج. إذا طـــابق الوصـــف ما بعده في الإفراد نحو: أقائمٌ زيدٌ،ما ذاهبةٌ هندٌ،فيجوز الأمـــران ،أي جعل الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلاً سدّ مسدّ الخبر،كذلك أجاز النحاة جعلها خبراً وما بعدها مبتدأ مؤخّر.[2] مع رجحان كون الوصف مبتدأ ومـــا بعـــده فاعلاً سدّ مسدّ الخبر لئلا يؤدي إلى تقديم المضمر في قائم على الظاهر إذا ما اعتبرنا(قائم) خبراً مقدّماً.[3]

ومع أنَّ هذا القول قد يوجّه على أنَّ تقديم المضمر على المظهر هو تقديم في اللفظ لا في الرتبة، بمعنى أنّ الضمير الذي في قائم مقدّم من تأخير، وإن كان المبتدأ مؤخّـــراً لفظـــاً فإنّه مقدَّم في الرتبة.ولعلّ جواز جعل الوصف مبتدأ يعود لكون هذا الوصف مفرداً فاقترب بذلك من الفعل الذي لابد فيه الإفراد إذا جاء الفاعل بعده.

---

(1) الصبان،حاشية الصبان: 193/1.

(2) الجامي،الفوائد الضيائية: 277/1،الأزهري،شرح التصريح: 158/1.

(3) الصبان، حاشية الصبان: 193/1.

د. إذا لـم يطـابق الوصف ما بعده في العدد نحو:أقائمٌ الزيدان و أقائمٌ الزيدون فيتعيّن وجوب الابتداء به وجعل(الزيدان) فاعلاً سدّ مسدّ الخبر.

ومن ذلك قول الشاعر:[1]

أقاطنٌ قومُ سلمى أمْ نوَوا ظَعَنا إنْ يظعَنوا فعجيبٌ عيشُ مَنْ قَطَنا[2]

حيـث اعتمد وصف الفاعل(قاطن) على الاستفهام، وأعرب(قوم) فاعلاً سدّ مسدّ الخبر حملاً على معنى الفعل، ولا يجوز أن يعرب (قوم) مبتدأ مؤخّراً لعـدم المطابقـة بيـن الوصف وما بعده، ولذا فإنَّ عدم المطابقة في العدد بين الوصـف المبـتدأ وفاعله، والاعتماد على حرف الاستفهام- عند البصريين- خوّلت الفاعل لأن يحلّ ويسدّ مسدّ الخبر فيه.كذلك انتفت المطابقة بين الوصف وفاعلـه فـي قول العرب:" أسائرٌ القومُ وقد زال الظُّهرُ"[3] حيث يعرب القوم فاعلاً سدّ مسدّ الخبر،لعدم المطابقة بين المبتدأ الوصف مع ما بعده في العدد.

هـ. إذا لم يطابق الوصف ما بعده في النوع نحو:" ما قائمٌ النسوةُ " حيث يعـرب" قـائم" مبتدأ وما بعده فاعلاً سدّ مسدّ الخبر لعدم المطابقة بين الوصف المبـتدأ ومـا بعـده في النوع[4]؛ ولئلا يخبر عن المؤنث بالمذكر أعربت قائم مبتدأ.

---

(1) ابـن مالك،شرح التسهيل:269/1،ابن هشام،تخليص الشواهد:181،العيني،المقاصد:324/1 ،الأزهري،شرح التصريح:157/1،الصبان،حاشية الصبان:190/1

(2) القاطن،المقيم،انظر،لسان العرب:243/13(قطن)،الظَعَن والظَّعْن:السير والرّحيل،انظر،لسان العرب،271/13(ظعن).

(3) الميدانـي،مجمع الأمـثال:335/1،انظر،الزمخشري،المستقصى في أمثال العرب:153/1 ،ويروى:أسائرٌ اليومَ...ويضرب في اليأس من الحاجة.

(4) الجامي،الفوائد الضيائية:278/1، الازهري،شرح التصريح:158/1،الصبان،حاشية الصبان: 193/1.

ومـــن المخالفـــة في التذكير والتأنيث بين المبتدأ الوصف وما بعده قول الشاعـــر:[1]

أمُرْتَجِعٌ لي مثلَ أيّام حَنّةٍ وأيّام ذي قارٍ عليَّ الرواجعُ[2]

حيث انتفت المطابقة بين (مرتجع) و(الرواجع) فأشبه الوصف الفعل من نواحٍ هـــي انـــتفاء المطابقـــة بيـــن الوصف وما بعده في التأنيث والتذكير،وكذلك اعتماد الوصـــف على الاستفهام.بالإضافة إلى العمل وهذا التقارب بين الوصف والفعل،مع أنَّ الوصف في عرف النحاة هو اسم إلا أنَّ ذلك سمح للنحاة بإعراب الرواجع فاعلاً لـــ(مرتجع) الوصف المذكر وقد سدّ هذا الفاعل مسدّ الخبر.

فالأصـــل الافتراضي (أمرتجعاتٌ الرواجع) لكن خالف الوصف ما بعده، من ناحيتيـــن همـــا العدد والتذكير والتأنيث،وقد يقال إنَّ هذا الفاعل لما فصل بينه وبين الوصف بفاصل جاز في هذا التركيب المطابقة في التأنيث فيقال(أمرتجعةٌ الرواجع) أو تـــنعدم المطابقـــة،ومع ذلـــك تبقى مسألة عدم المطابقة بين الوصف وما بعده في العدد،وقد تحمل هذه المسألة على الضرورة الشعرية.

وقـــد لا يكون ذلك صحيحاً، إذ قد يحمل هذا الشاهد على كون الوصف بمعنى الفعـــل وعـــاملاً عمل الفعل مع أنّه اسمٌ لفظاً، فجمع هذا التركيب بين عنصرين من عناصـــر الكـــلام.ومعنى ذلك أنَّ هذا قد يكون نوعاً من التراكيب تجمع بين الاسمية والفعلـــية، وانتفاء المطابقة بين المبتدأ الوصف وفاعله من حيث التذكير والتأنيث لا تقتصـــر علـــى الشاهد السابق، وإنما هناك شاهد آخر للعباس بن الأحنف ذكره أبو حيان وهو:[3]

---

(1) ابـــن مالك،شـــرح التســـهيل:268/1،أبو حيان،التذييل والتكميل:253/3،ابن منظور،لسان العرب:115/8(رجع)،الزَّبيدي،تاج العروس:78/21.

(2) ارتجـــع الأمر:ردّه إليّ،حنّة أو حمّه:وادٍ باليمامة،ذي قار:موضع بالعراق.انظر،التذييل:3/ 253-254.

(3) ابـــن الأحنف،العـــباس،الديوان:283،أبو حيان،التذييل والتكميل:255/3،وفيه" وتاركة عقد الوفاء ..."

أناســيةٌ مــا كانَ بيني وبينها وقاطعــةٌ حــبلَ الصــفاء ظلــومُ

فخــالف الوصــف المبتدأ (ناسية) فاعله (ظلوم) ولذا أعرب (ظلوم) فاعلاً سدّ مســدّ خــبر (ناسية)، فالأصل الافتراضي (أناسيةٌ ظلومة) وقد يقال إنَّ (ظلوم) اسم امرأة، ولذا لم يتطابق الوصف مع ما بعده، ولكنَّ أبا حيان لم يشِر إلى أنّ ظلوم اسم امــرأة، وكذلــك لا نجد في ديوان العباس بن الأحنف إشارة إلى ذلك، فإذا ثبت أنَّ ظلوم اسم امرأة فتبنى المسألة على التقديم والتأخير أمّا إذا لم يثبت ذلك فالمسألة من بــاب سدّ الفاعل مسدّ الخبر، وقد تكون هذه الصيغة تابعة لصيغة فعول التي يستوي فيها التذكير والتأنيث.

و. إذا جــاء الوصف مفرداً بعده ضمير،والمسألة خلافية بين النحاة فيما إذا طابق الوصف ما بعده أم لم يطابق،فإذا طابق الوصف الضمير نحو قولهم:"أقائمٌ أنت"، فقد أجــاز البصــريون اعتبار الوصف مبتدأ و ما بعده فاعلاً سدّ مسدّ الخبر أو اعتبار الوصف خبراً مقدَّماً والضمير مبتدأ مؤخَّراً، في حين رفض الكوفيون ذلك، فأوجبوا ابتدائــية الضــمير،ووافقهم ابن الحاجب،وحجتهم في ذلك أنَّ الضمير المرتفع بالفعل لا ينفصل عنه، فلا يقال:قامَ أنا.[1]

وقد ردَّ ابن هشام على حجّة الكوفيين بالأدلة وهي:

1. أنَّ الضــمير انفَصــل مــع الوصف لئلا يجهل معناه،لأنه يكون معه مستتراً بخلافه مع الفعل،فإنَّه يكون بارزاً،نحو:قمت.
2. أنَّ طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل،فلذلك احتمل معه الفصل.
3. أنَّ المــرفوع بالوصــف سدّ في اللفظ مسدّ واجب الفصل وهو الخبر، بخلاف فاعل الفعل.[2]

---

(1) ابن هشام،مغني اللبيب:615/2،الصبان،حاشية الصبان:193/1.

(2) ابن هشام،مغني اللبيب:615/2.

4. استدلّ ابن هشام على بطلان مذهب الكوفيين بقوله تعالى:" أراغبٌ أنت عن آلهتي يا إبراهيمُ "[1] فرجح جعل " أنت " فاعلاً سدّ مسدّ الخبر لئلا يلزم الفصل بين الوصف ومعموله- (الجار والمجرور) المتعلق به- بالأجنبي إذا عُدَّ الوصف خبراً مقدّماً.[2]

فالقول بجواز الأمرين في حالة كون الوصف مطابقاً لما بعده في الإفراد حتى وإن كان ما بعد الوصف ضميراً له ما يدعمه من الشواهد.[3]

أمّا إذا كان الوصف غير مطابق للضمير بعده فهذه المسألة تقع في إطار وجوب سدّ الفاعل مسدّ الخبر، ومن ذلك قول الشاعر:[4]

خليليَّ ما وافٍ بعهديَ أنتما إذا لم تكونا لي على من أُقاطِعُ

حيث اعتمد الوصف(وافٍ) على ما، فعملَ الوصف في (أنتما) وذلك على القياس في ما وهو أنَّ الأصل في ما ألا تعمل، على مذهب سيبويه، لأنَّها ليسَت بفعل وليسَت ما كلَيْسَ ولا يكون فيها إضمار.[5]

ولكن لنا أن نقول بما أنَّ (ما) أجريت مجرى ليسَ في كثير من المواضع والشواهد فإنّنا يمكن أن نعرب أنتما إمّا على أنه فاعل سدّ مسدّ خبر واف، أو أن نقول إنَّه فاعل سدّ مسدّ خبر ما العاملة عمل ليسَ، ولكنَّ الاعراب الأوّل أقلّ كلفة من الثاني. كذلك فإنَّ هذا التركيب أقرب إلى الجملة الفعلية ولذا فإنّه محمولٌ عليها.

---

(1) سورة مريم:آية 46.

(2) ابن هشام،تخليص الشواهد:184.

(3) انظر،ابن مالك،شواهد التوضيح:59،السمين الحلبي،الدرّ المصون:218/6.

(4) ابن مالك،شرح التسهيل:269/1،أبو حيان،التذييل والتكميل:255/3،ابن هشام،مغني اللبيب:2/615،تخليص الشواهد:181،العَيني،المقاصد:327/1.

(5) سيبويه،الكتاب:57/1.

كذلك تتضح عدم المطابقة بين الوصف والضمير بعده في قول الشاعر:[1]

أمنجزٌ أنتمُ وَعْداً وثِقْتُ به أمِ اقتفيتم جميعاً نهجَ عُرقوبِ

ففي هذا النمط يجب أن يعرب الفاعل سادّاً مسدَّ الخبر، فـ(أنتم) ضمير منفصل مبنيٌّ في محلّ رفع فاعل للوصف (منجز) سدّ مسدّ الخبر حيث لم يتطابق الوصف (منجز) مع ما بعده.

ويجدر بنا أن نشير إلى أنَّ عدم المطابقة بين الوصف وما بعده ليسَت شرطاً عند النحاة لسدّ الفاعل مسدّ الخبر، وإن تراءى لنا أنَّ عدم المطابقة بين الوصف وما بعده كانت هي البذرة الأولى التي سمحت فيها لهذا النوع من التراكيب بالظهور، فكانت سبباً لجعل الوصف مبتدأ مع أنَّه في الأصل يفيد معنى الخبر. ولعلّ الأساس هو إمكانية كون الوصف مبتدأ.

ويدور في فلك هذا التركيب مسائل عدّة هي تعويل النحاة على المعنى وقولهم بتمامه واستقلال الفائدة في هذا النوع من التراكيب، كذلك قولهم بأنّ هذا النوع من التراكيب يحتوي على مبتدأ لا خبر له لا لفظاً ولا تقديراً، أمّا المسألة الأخرى فهي الإسناد المعكوس.

أمّا القضية الأولى وهي تعويل النحاة على المعنى وقولهم بتمام الكلام، فهو نتيجة لعناصر عدّة هي: احتكام الوصف إلى قواعد الجملة الفعلية مع أنّه في الأصل اسم، كذلك عمل الوصف عمل الفعل، واحتواء هذا النوع من التراكيب على الحدثية ومعنى الزمن الذي قد يتخذ من السياق الذي يضم هذا النوع من التراكيب، وتقدّم هذا الوصف بحيث يكون أولاً لا ثانياً جعلت للنماذج التي يسدّ فيها الفاعل مسدّ الخبر صورتين تحكَّم فيها معنى الفعل بالدرجة الأولى، ولذا فإنَّ تعويل النحاة على تمام

---

(1) الأُشموني، شرح الأُشْموني: 178/1، الصبان، حاشية الصبان: 190/1.

المعـــنى واســـتقلال الفائدة جعلهم يعتبرون (قائم) في (أقائمٌ الزيدان) اسماً من جهة اللفظ وفعلاً من جهة المعنى، وقد عُدَّ من مُشْكِل الإعراب بيت أبي نُواس:[1]

غيرُ مأسوفٍ على زمنٍ ينقضي بالهمِّ والحَزَنِ

فالاخـــتلاف بين النحاة هو في (غيرُ مأسوفٍ على زمنٍ)، فقد أعرب ابن جنيّ وابـــن الحاجـــب والعينـــيّ والسيوطيّ في أحد اختياراته (غير) خبراً مقدَّماً على أنَّ الأصـــل"زمنٌ ينقضي بالهمِّ والحزن غير مأسوفٍ عليه"، فحذف المبتدأ (زمن) دون صـــفته مـــن غير قرينة تشعر به فعاد الضمير المجرور بـِ"على" على غير مذكور فجيء بالظاهر مقام المضمر.[2]

أمّـــا ابـــن الشجَري وأبو نزار الحسن بن صافي(ملك النحاة) وابن برّي وأبو حـــيان وابـــن هشام والسيوطي وعبد القادر البغدادي فقد اعتبروا غير مبتدأ مرفوعاً حمـــلاً علـــى معنى (لا يؤسف على زمنٍ) فسدّ تمام الكلام مسدّ الخبر ولا خبر في اللفظ عندهم.[3] وغيرها من التأويلات والتوجيهات[4].

والذي نراه هو أنَّ التأويل الأوّل يبعد المسألة عن واقعيتها، فإذا كانوا يشترطون لوجـــود الحـــذف قرينة مشعرة بالمحذوف فإنَّ هذا التأويل ليسَ فيه ما يشعر بوجود المحـــذوف، ولعـــلّ الإعـــراب الثاني يكون أيسر من الأوّل وأقلّ كلفة، مع أنَّ هذا الإعـــراب فيه خروج على قاعدة نحوية أساسية وهي افتقار الجملة إلى(مسند)،ولكن

---

(1) ابن الشَجري، أمالي ابن الشَجَري: 27/1، أبو حيان، تذكرة النحاة: 164، ابن هشام، مغني اللبيـــب: 753/2، السيوطي، الأشباه والنظائر: 113/6، 26/7، البغدادي، خِزانة الأدب: 1/ 345.

(2) ابن هشام، مغني اللبيب، 172/1،العيني،المقاصد: 325/1-326،الأشباه والنظائر: 27/7.

(3) ابـــن الشَـــجَري،أمالي ابـــن الشَـــجَري: 27/1-28،أبو حيان ،تذكرة النحاة:407،171،ابن هشام،مغني اللبيب:753/2،السيوطي،الأشباه والنظائر:94/3،البغدادي،خِزانة الأدب:345/1 ،حداد،حنّا،ملك النحاة:130.

(4) انظـــر، ابـــن الشَـــجَري، أمالي ابن الشَجَري:27/1-28، ابن هشام،مغني اللبيب:172/1 ،العيني،المقاصد:325/1- 326

بمـــا أنَّ المســـند يشكل محور الفائدة فإنَّ الفائدة تنتقل إلى أجزاء أخرى في الجملة، بحيـــث تتضـــافر الصـــفة(مأســـوف) مـــع ما بعدها في تحقيق الفائدة التي يُسكَتُ علـــيها.بالإضافة إلى أنَّ المسائل التي حمل فيها على المعنى في اللغة كثيرة، وهذه المســـألة إحداهـــا، ولعـــلّ في قولهم بتمام المعنى محاولة للتخلص من تناقض كون المســـند مسند إليه في آنٍ واحد، وانطلاقاً من فكرة تغير المبنى يؤدي إلى تغيّر في المعنى، فإنَّ هذا التغيّر في المبنى أوجد ما نسميه بـــ" الإسناد المعكوس ".

لقـــد فـــرّق الـــنحاة بين المبتدأ والفاعل،ومن ذلك أنَّ مرتبة المبتدأ قبل مرتبة الفـــاعل على ما رتبه أبو بكر بن السرّاج والفارسي،كذلك فإنَّ الفاعل وحديثه (فعله) يســـدّان مسدّ الخبر عن المبتدأ نحو:زيدٌ قام أبوه، في حين لا نجد مبتدأ وخبراً يسدّان مسدّ حديث الفاعل ولا مسدّ الفاعل،كذلك يجوز أن ينعكس الفاعل مبتدأ والمبتدأ ليسَ له أن ينعكس فاعلاً في كل موضع نحو:" زيدٌ أخوك " و" القائمُ في الدار زيدٌ ".[1]

أمّـــا قـــول البَطَلْيَوســـي إنّ المبـــتدأ ليسَ له أن ينعكس فاعلاً في كل موضع صـــحيح،ذلك أنَّ هـــذا الانعكـــاس يطالعـــنا في التركيب الذي يسدّ فيه الفاعل مسدّ الخبر،حيـــث يـــنعكس المبـــتدأ(المسند إليه) فيصبح (فاعلاً) وينعكس الخبر فيصبح مبـــتدأ،مع الاحتفاظ بالصورة العامّة للجملة وهي كونها جملة اسمية،ولذا فإنَّ نتيجة هذا القلب هي تشكل جملة اسمية مكوّنة من مبتدأ هو(الوصف) وفاعل لا يصلح لأن يتقدم ولذا يسدّ مسدّ الخبر.

لكنّـــنا نجـــد مـــن المحدثيـــن من يعترض على قول القدامى بسدّ الفاعل مسدّ الخبر،ومن هؤلاء خليل عمايرة،حيث يقول:" لا ريبَ أنَّ من يدقق النظر ويقلب هذه الجمل،يرى ما في هذا التقسيم من اعتمادٍ كلي على الشكل أو المبنى دون المضمون أو المعـــنى،فكان من نتائج ذلك عدم وضوح الإطار الذي تنتظم فيه الجملة وكان من نتائجه كذلك،الخلط الواضح في إدراج بعض التراكيب اللغوية وحشرها في الاسمية أو الفعلـــية دون أن تقـــبلها كمـــا في... أقائمٌ الزيدان؟ التي تقوم فيها كلمة الزيدان

---

(1) البَطَلْيَوْسي،الحلل في إصلاح الخلل:147.

بدورين مختلفين، فتحمل مصطلحين يعود كل منهما إلى قسم من أقسام الجملة فاعل سـدّ مسدّ الخبر،فإن كان فاعلاً فلا بدّ أن يكون مسبوقاً بفعل،فالجملة فعلية، وإن كان خبراً فلا بدّ أن يكون مسبوقاً بمبتدأ، فالجملة اسميـة."[1]

ونطـالع وجهة النظر هذه عند إبراهيم السامرائي إذ يرى أنَّ إعراب زيد في (أقـائمٌ زيدٌ) قلبٌ للحقيقة الإسنادية وهدرٌ لأساسٍ قويم يبنى عليه أسلوب بناء الجملة العربـية،إذ لا يصح أن يكون قائم مبتدأ،فقولهم أقائمٌ زيد كقولهم أزيدٌ قائمٌ، ولا عبرة فـي الاعـتماد، وأمّا "أقائمٌ الزيدان " فيرى أنّها ألصق بالجمل الفعلية،ولذا يوجه هذا التركيب على أساس كونه اسم فاعل قامَ مقامَ الفعل و يكتفى بذلك.[2]

ومـع أنَّ هـذا الرأي يخلّص التركيب من هذه الازدواجية التي جعلت المسند مسنداً إليه فاتخذ وظيفتين نحويتين هما الفاعلية والخبرية إلا أنَّ هذا التسامح في باب الفاعل الذي جعل القدامى يقولون بسدّ الفاعل مسدّ الخبر دون قولهم بسدّ المبتدأ مسدّ الفـاعل قـد يكـون له قيمـته لكون الوصف محمولاً على الفعل من ناحية المعنى والعمـل، حيث يحمل معنى الإخبار مع الاحتفاظ بالشكل من ناحية أخرى، ولذا فإنَّ العلاقـات بين عناصر الجملة في باب(سدّ الفاعل مسدّ الخبر) تكاد توحي أنَّ الجملة العربـية قـد مرّت في طورٍ جمعت فيه الجملة الاسمية مع الجملة الفعلية في إطارٍ واحدٍ بعيداً عن ارتباطات الإسناد.

فإذا تجاهلنا قضية الإسناد في هذا التركيب معتمدين على تمام المعنى فلا بأس بأن يقال إنَّ هذا الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سدّ مسدّ الخبر،أو يقال إنّ تمام الكلام قد سدّ مسدّ الخبر ومعنى ذلك أنه لا خبر في الجملة.

وأما إذا لم نتجاهل هذه القضية فليسَ لنا إلا أن نقول إنَّ الوصف قد قامَ مقام الفعل وما بعده فاعل له. والأمر كذلك في جميع الصيغ المحمولة على اسم الفاعل نحو صيغ المبالغة والاسم المنسوب والصفة المشبهة...

---

(1) عمايرة،خليل،في نحو اللغة و تراكيبها:81.

(2) السامرائي،إبراهيم،النحو العربي نقد وبناء:80.

2:2:1:3 الحال السّادّة مسدّ الخبر

يعدّ الإسناد ركيزة أساسيّةً في بناء النظرية النحوية، ويعتبر المبتدأ والخبر عمدتين في القاعدة النحوية، ولكن قد يغيب الخبر من بعض الأنماط اللغوية، وقد يحلّ محلّه عنصر آخر يغير من صورة الأداء اللغوي الافتراضي القياسي فيلعب الاستعمال اللغوي دوره فيها، ومن هذه الأنماط الجملة الاسمية التي تحتوي على حال سادّة مسدّ الخبر، حيث يفتقد هذا النمط فيها إلى أحد عناصر الإسناد الأساسية بشكل مطلق وهو الخبر.

و ترتبط الحال التي تسدّ مسدّ الخبر ببنية صرفية معينة يكون المبتدأ فيها مصدراً صريحاً أو مؤوّلاً أو أفعلَ التفضيل مضافاً إلى المصدر وقد عمل المصدر فيها عمل فعله، ولا يوجد خبر ملفوظ في هذا النوع من الجمل، لكنّه يحتوي على حالٍ لا تصلح لأن تكون خبراً في بعض الأنماط.

وهذا النوع من المبتدأ هو المصدر الذي يجري مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه، وقد ذكر النحاة أنّ المصدر محمولٌ على الفعل المضارع. [1]

وتنحصر صور التراكيب التي تحتوي على المبتدأ الذي تسدّ حال مسدّ خبره في:

1. المبتدأ مصدر صريح عند البصريين نحو:ضربي زيداً قائماً.
2. المبتدأ مصدر مؤوّل عند بعض الكوفيين نحو:أن ضربت أو أن تضرب زيداً قائماً. [2]

---

(1) سيبويه،الكتاب:189/1،ابن هشام،شرح قطر النّدى:260-266،ذكر النحاة أنّ المصدر العامل ينقسم إلى ثلاثة أقسام هي:المضاف وإعماله أكثر،والمنوّن وإعماله أقيس لأنّه يشبه الفعل في التنكير،والمعرّف بأل وإعماله شاذّ قياساً واستعمالاً،انظر،شرح قطر النّدى:266-269.

(2) الأزهري،شرح التصريح:180/1.

3. المبتدأ أفعل التفضيل مضافاً إلى المصدر أو ما يؤول به نحو:أكثر شربي السَّويقَ ملتوتاً،ونحو قول الشاعر:[1]

الحربُ أوّل ما تكون فُتيَّةً تسعى بِزِّتِها لكلِّ جهول[2]

والتقدير:الحربُ أوّلُ كونها فُتيّة،فالمبتدأ الثاني أفعل التفضيل(أوّل) أضيف إلى المصدر المؤوّل،أمّا(فتيّة) فهي حال سدّت مسدّ الخبر.

كذلك قولهم أخطب ما يكون الأمير قائماً،حيث أضيف اسم التفضيل(أخطب) إلى المصدر المؤوّل،وفيه مبالغة حيث أعطي الاسم الدّال على الذات حكم المصدر،فأخطب إنما هو للأمير وأضيفت إلى ما المصدرية فصارت بعضه فهذا وصف للمصدر بما يوصف به العين،وأفعل إذا أضيفت صارت بعض ما تضاف إليه.[3]

أمّا الحال في عرف النحاة فهي اسم نكرة أو ما يؤوّل بنكرة،تدلّ على هيئة صاحبها،موضعها النصب،تكون مشتقة أو مؤوّلة بمشتقّ،وعدّت الحال فضلة في الكلام،أي ليست عنصراً إسنادياً،ولذا أجاز النحاة حذفها في بعض المواضع واستثنوا من هذا الجواز الحال السّادّة مسدّ الخبر.

هذه الحال التي عدّها النحاة فضلة في الكلام،تؤدي وظيفة إسنادية مهمّة في هذه الأنماط من التراكيب هي وظيفة المسند.

وتجيء الحال السّادّة مسدّ الخبر بأشكال متعدّدة هي:

---

(1) الزبيدي،عمرو،الديوان:142،سيبويه،الكتاب:402/1،المبرّد،المقتضب:251/3، وفيه(بزينتها)،الفارسي، المسائل المنثورة:34،وفيه(والحرب)ابن منظور،لسان العرب:64/8 (خدع)وفيه(فَتِيّة).

(2) فُتيَّة:تصغير فتاة،البِزَّة:اللباس،انظر،ابن منظور،لسان العرب:312/5(بزز).

(3) ابن الشجَري،أمالي ابن الشَّجَري:58/1-59،أبو حيان،التذييل والتكميل:296/3 ،السيوطي،الأشباه والنظائر:196/1-197.

1. الحـــال نكرة مفردة نحو"قائماً" في "ضربي زيداً قائماً"،ومتكئاً في (أكثر أكلي متكـــئاً...فهذه التراكيب ابتدئ بها بوصف أضيف إلى فاعله أو أفعل تفضيل أضيف إلى مصدر أضيف إلى فاعله،وخلت هذه التراكيب من خبر؛ولذا لا بدّ لإصلاح اللفظ ومراعاة لأصول النظرية النحويّة التي تفترض وجود خبر من القول بسدّ هذه الحال مسدّ الخبر.

2. الحال جملة اسميّة سادّة مسدّ الخبر،نحو:قول الرسول-صلى الله عليه وسلم-:"أقربُ ما يكونُ العبدُ من ربه وهو ساجدٌ فأكثروا الدعاء"[1] ف"أقربُ" مبتدأ أضـــيف إلى المصدر المؤوّل،وجاءت الحال (وهو ساجد) جملة اسميّة سدّت مسدّ الخبر الذي لا يمكن تقديره لا لفظاً ولا معنى في التركيب السابق نظراً لتمام المعنى في هذا التركيب.

وكذلك قول ذات المِزادتين[2] في إحدى الروايات" عهدي بالماء أمسِ،هذه الساعة ونفـــرُنا خلوفٌ"[3] فقد سدّت الحال(ونفرنا خلوف) مسدّ الخبر في إحدى توجيهات النحاة.[4]

وحُمِلَ على سدّ الجملة الاسمية الواقعة حالاً مسدّ الخبر قول الشاعر:[5]

خيرُ اقترابي مِنَ المولى حليفَ رضاً وشَرُّ بُعدي عنه وَهْوَ غَضبانُ[6]

---

(1) ابن الحجاج،صحيح مسلم:200/4،النسائي،سنن النسائي:226/2،العسقلاني،أطراف مسند الإمام أحمد:193/7،ابن مالك،شرح التسهيل:278/1،الصبان،حاشية الصبان:219/1.

(2) المزادة:الراوية وهي أكبر من القربة،انظر،ابن منظور:لسان العرب:199/3(زيد).

(3) ابن حنبل،أحمد،مسند الإمام أحمد بن حنبل:434/4،العُكْبَري،إعراب الحديث النبوي:301-302.

(4) إعراب الحديث النبوي:301-302،وفيه:إنّ أمسِ خبر لـِ" عهدي ".

(5) شرح التسهيل:278/1،أبوحيان،التذييل والتكميل:306/3،العَيني،المقاصد النحوية:395/1 ،السيوطي،همع الهوامع:50/2،حاشية الصبان:219/1.

(6) الحِلف:المعاهدة على التعاضد والمساندة،والمولى الحليف.انظر،لسان العرب:53/9-54 (حلف).

والواقــع أنَّ الحــال السّادّة مسدّ الخبر ترد في هذا الشاهد على شاكلتين هما الحــال المفــردة والحال الجملة الاسميّة،أمّا موضع الحال المفردة السّادّة مسدّ الخبر فهــي(حلــيف) حيــث سدّت هذه الحال مسدّ المبتدأ وهو أفعل التفضيل مضافاً إلى المصــدر المضاف إلى فاعله في المعنى،وخلا هذا التركيب من الخبر فسدّت الحال مسدّه.

أمّــا الصورة الثانية للحال السّادّة مسدّ الخبر فجاءت جملة اسميّة وهي(وَهْوَ غضــبانُ) فسدّت هذه الجملة الواقعة حالاً مسدّ خبر المبتدأ(شرّ) وهو أفعل التفضيل جــاء مضافاً إلى المصدر المضاف إلى فاعله في المعنى.فلمّا خلا هذا التركيب من الخبر لفظاً ومعنى سدّت الحال مسدّ الخبر.

وقــد ذكــر أبــو حيان أنَّ سيبويه قد منع وقوع الحال جملة اسمية سادّة مسدّ الخبر،في حين أجاز الكسائي وقوع الحال جملة اسميّة سادّة مسدّ الخبر سواءٌ أكانت بــواو أم لا،وأجــاز الفرّاء وقوع الحال جملة اسميّة إذا اقترنت بالواو لا دونها لتسدّ مسدّ الخبر،وقد أضاف أبو حيان أنَّ بعض البصريين قد ذهب مذهب الكسائي ولعلّه يقصد ابن مالك.[1]

فاعتداد الكوفيين بالسماع جعلهم يجيزون هذه المسألة على اختلاف بينهم،وهذا يعــزّز مذهــب الكوفيين في حمل النص على الظاهر، خاصة إذا كان السماع يؤيد وقوع الجملة الاسميّة الواقعة حالاً سادّة مسدّ الخبر.

3. وقــوع الحــال جملــة فعليّة سادّة مسدّ الخبر :اختلف النحاة في وقوع الجملة الفعلــيّة فــي موضــع الحــال وسدّها مسدّ الخبر،فذكر أبو حيان أنَّ سيبويه والكســائي وهشــام الضــرير يجيزون وقوع الحال السّادّة مسدّ الخبر فعلاً مضارعاً.[2]

---

(1) أبو حيان،التذييل والتكميل:307/3،أبو حيان،تذكرة النحاة:651.

(2) أبو حيان، التذييل والتكميل:306/3.

واستدلوا على صحّة مذهبهم بقول رؤبة بن العجّاج:[1]

ورأيُ عَيْنَيَّ الفتى أخاكا يُعطي الجزيلَ فَعَلَيْكَ ذاكا[2]

والــذي جاء عند سيبويه في هذا الشاهد،هو أنّ سيبويه استشهد به ليدلل على عمل المصدر غير المنون.[3]

كذلــك ذكــر أبــو حيان أنَّ هناك من نقل عن الفرّاء الجواز والمنع في هذه المســألة[4] وقــد أيَّد الأداء اللّغويّ مجيء الحال جملة فعليّة سادّة مسدّ الخبر فدلّت الشواهد على صحّة هذا المذهب،ومن ذلك قول الشاعر:[5]

عهدي بها في الحيِّ قد سُربلت[6] بيضاءَ مثلَ المُهْرَةِ الضَّامِرِ

فجــاء المبــتدأ مصدراً مضافاً إلى ما بعده وخلا هذا التركيب من خبرٍ فسدّت الجملة الفعلية الواقعة في موقع الحال (قد سُربلت) مسدّ الخبر.

4. مجــيء الظــرف في موضع الحال السّادّة مسدّ الخبر نحو:عبدُ الله أخطبُ ما يكــون يــومَ الجمعة.وكأنّك قلت أخطبُ ما يكون عبد الله في يوم الجمعة.[7] فالظرف(يوم الجمعة) جاء في موضع الحال السّادّة مسدّ خبر (أخطب). ومن

---

(1) سيبويه،الكتاب:191/1،ابن مالك،شرح التسهيل:285/1،العَيني،المقاصد النحوية:383/1 ،السيوطي،همع الهوامع:49/2،الخضري،حاشية الخضري:152/1.

(2) يُروى:أباكا بدلاً من أخاكا،الجزيل:العطاء العظيم،انظر،لسان العرب:109/11(جزل).

(3) سيبوية، الكتاب:191/1.

(4) أبو حيان،التذييل والتكميل:306/3، السيوطي، همع الهوامع:48/2.

(5) الأعشــى،ديوان الأعشــى:93،وفيه:هيفاء مثلَ...، أبو حيان، التذييل والتكميل:306/3، السيوطي، همع الهوامع:49/2.

(6) سُــربلت:لبست السِّربال وهو القميص أو الدرع،انظر،ابن منظور،لسان العرب:335/11 (سربل).

(7) سيبويه، الكتاب:402/1.

ذلــك أخطــب ما يكون الأمير يومَ الجمعةِ وأحسن ما يكون زيدٌ عندك وأكلي الخبزَ يومَ الجمعة.[1]

ويــبدو أنَّ القــاعدة النحوية قد تحكّمت في هذا النوع من الأداء اللغوي، مما حمل الــنحاة علــى جعل ما كانَ فضلة أساساً ليحلّ محلّ عنصرٍ إسناديّ مهم، وقد ساند إصــلاح اللفظ وتمام المعنى وقرب الجملة من الجملة الفعلية في ظهور مفهوم الحال السادّة مسدّ الخبر.

ولعــلّ العلاقة بين الحال والخبر قد رافقت القاعدة في ظهور مفهوم الحال السّادّة مســدّ الخــبر، يقــول القَزوينيّ إنَّ " الحال في المعنى حكمٌ على ذي الحال، كالخبر بالنســبة إلــى المبتدأ، إلّا أنَّ الفرق بينه وبينها أنّ الحكم به يحصل بالأصالة لا في ضمن شيءٍ آخر، والحكم بها إنّما يحصل في ضمن غيرها"[2] ومعنى ذلك أنَّ مفهوم الخــبر في التراكيب التي لا تحتوي على خبر ويسدّ فيها الحال مسدّ الخبر مفهوم لا يــتكأ فــيه على الإسناد بالدرجة الأولى، بل يتكأ فيه على الفائدة أيضاً، وهذه الفائدة تتحصل بهذه الحال لا بخبرٍ متوهم.

وقــد اخــتلف النحاة في إدراج بعض الشواهد ضمن التراكيب السّادّة مسدّ الخبر لعلَــل ثــلاث ، إمّــا لأنّ المبتدأ ليسَ مصدراً مضافاً إلى فاعله أو ليسَ اسم تفضيل مضافا إلى المصدر الصريح أو المؤوّل، أو أنَّ الحال تصلح لأن تكون خبراً، أو قد تكون العلتان معاً.

أمّــا العلّــة الأولى، فقد اشترط النحاة البصريون لسدّ الحال مسدّ الخبر أن يكون المبــتدأ مصدراً أو افعل التفضيل مضافاً إلى مصدر عاملٍ في مُفسِّر أي (ضمير) صــاحب الحال، ومثلوا لذلك بــ: ضربي زيداً قائماً والتقدير: ضربي زيداً إذْ أو إذا كان قائماً. على أنَّ قائماً حال من ضمير كانَ التامّة.

---

[1] ابن السرّاج، الأصول: 360/2.

[2] القزويني، الإيضاح: 267/1.

وقــد خَرَجَ على شرطهم في المبتدأ قول العرب: "أسائرٌ القومُ وقد زال الظهر"[1] ففي هذ الشاهد إمّا أن يقال: إنَّ الفاعل (القوم) قد سدّ مسدّ خبر المبتدأ أو يقال: إنّ الجملة الفعلية (وقد زال الظهر) في موضع الحال السادّة مسدّ الخبر.

لكنَّ القول الثاني يتعارض مع شرط النحاة لسدّ الحال مسدّ الخبر و هو أن يكون المبتدأ مصدراً أو ما كان بمثابة المصدر كأفعل التفضيل المضاف إلى المصدر.

المعنى أنّ مفهوم الحال السادّة مسدّ الخبر كما يتراءى لنا يقترن بها نفسها أكثر من اقــترانه بغــيرها. فإن صلحت الحال لأن تسدّ مسدّ الخبر فلا بأس، حتى وإن كان المبتدأ خارجا على شروط النحاة، بدليل الشاهد السابق وغيره ممّا حمل على الجملة الفعلية نحو "عــبدالله والــريح يــباريها" فقيل إنَّ التقدير: عبدالله والريح يجريان يباريها حيث وقعت يباريها في موضع الحال فسدّت مسدّ الخبر لدلالتها عليه، ومن أجازه من الكوفيين لم يقدر محذوفاً على معنى يتباريان[2].

ففــي هــذا الشاهد جاءت الحال سادّة مسدّ الخبر لمبتدأ ليسَ مصدراً ولا ما حمل عليه. مما يدلّ على توسع وظيفة هذه الحال.

أمّا العلّة الثانية وهي صلاحية الحال لأن تسدّ مسدّ الخبر، فقد اختلف النحاة في سدّ الحال الصالحة لأن تكون خبراً مسدّ الخبر في نحو: "ضربي زيداً شديداً" فقد أخرج بعض النحاة شديداً من مفهوم الحال السادّة مسدّ الخبر لصلاحية هذه الحال لأن تكون هي الخبر، وإن كــان بعــض النحاة قد حَمل هذه المسألة على الشذوذ، ومن ذلك قول العرب "حكمك مُسَــمَّطاً" فالذي يروى خذ حكمك مسمّطاً[3]، ولذا يقدّر كثير من النحاة هذه الجملة بــ: حكُمك لك مسمّطاً، فسدّ المسدّ هنا شاذّ حيث تصلح الحال لأن تكون خبراً، وهذا عند بعض النحاة من الحذف الشاذ أيضا.[4]

---

(1) الميداني، مجمع الأمثال: 335/1، الزمخشري، المستقصى في أمثال العرب: 153/1.

(2) السيوطي، همع الهوامع: 52/2

(3) الميدانــي، مجمــع الأمثال: 212/1، ابن مالك، شرح التسهيل: 325/1، 109/2، الصبان، حاشية الصبان: 220/1، ابن منظور، لسان العرب: 323/7(سمط).

(4) أبو حيان، التذييل والتكميل: 289/3.

ومـــع ذلـــك فإننا نميل إلى أنَّ القول بسدّ الحال مسدّ الخبر في "ضربي زيداً شديداً" -مع أنَّ النحاة قالوا فيه بالشذوذ- أمرٌ وارد وهو أقرب إلى مفهوم سدّ المسدّ القـــائم علـــى عدم الحذف حيث تتخذ هذه اللفظة معنين هما الخبر من حيث الأصل الافتراضي والحال من حيث الاستعمال المقصود.

وممّا حمل على الشذوذ قول الزبّاء (زنوبيا): [1]

ما للجمال مشيُها وئيدا أجَنْدَلاً يحمِلْنَ أمْ حديدا[2]

فقـــد أجـــاز الكوفـــيون تقدم الفاعل (مشيها) مع بقاء فاعليته للصفة المشبهة (وئـــيداً) فـــي حيـــن أوّله البصريون على أنَّ مشيها مبتدأ محذوف الخبر والتقدير (مشـــيها يكـــون وئـــيداً)، وقيل سدّت الحال مسدّ الخبر، وقيل إنَّ نصب (وئيدا) هو ضرورة شعرية.[3]

وقـــد رُدّ رأي البصريين بأنّه تخريجٌ على شاذّ، لعدم استكمال شروط حذف الخبر وسدّ الحال مسدّه لأنَّ هذه الحال تصلح خبرا عن المبتدأ[4].

أمّـــا مذهب الكوفيين فإنّه يتفق مع قولهم بجواز تقدّم الفاعل على فعله أو ما يقـــوم مقـــام الفعـــل، لكن هذا قد يكون ضرورة، وقد لجأ البصريون إلى قولهم بسدّ الحـــال مسدّ الخبر مع أنَّ هذه الحال تصلح لأن تكون خبرا، وقد يكون لجوؤهم إلى القـــول بســـدّ الحـــال مسدّ الخبر فراراً من القول بتقدّم الفاعل على فعله أو لعلّ هذا

---

[1] ابـــن مـــالك، شرح التسهيل: 108/2، ابن مالك، شواهد التوضيح: 171، الأزهري، شرح التصريح: 271/1، الصبان، حاشية الصبان: 46/2.

[2] الوئـــيد؛ التأنـــي، الجندل: الحجر يجمع على جنادل، انظر لسان العرب: 128/11(جندل) وروِيَ مشيها على النصب والجر أما النصب فالتقدير تمشي مشيها، وأمّا الخفض فعلى أنّه بدل اشتمال من للجمال. انظر، شرح التصريح: 271/1.

[3] العيني، المقاصد النحوية: 201/2-202

[4] الازهري، شرح التصريح: 181/1-182.

القــول يعزّز ما ذهبنا إليه وهو أنّ الحال تتحمل طابعين في هذا النوع من التركيب هما الإخبار والحالية، الإخبار من ناحية المعنى والحالية من ناحية اللفظ.

فالحــال في هذا الشاهد تصلح لأن تكون خبرا ولذا عد سدّ الحال مسدّ الخبر فــيها شاذاً، كذلك فإنّ الحال ليست من ضمير معمول المصدر و إنما صاحب الحال ضــمير المصدر المستتر في الخبر، ولا تصح أن تكون الحال من الهاء في (مشيها) عند البصريين[1].

ويبدو أنَّ القول بسدّ الحال مسدّ الخبر حتى وإن لم يكن المبتدأ مصدراً مضافاً إلــى فاعلــه فــي المعــنى وكانت الحال صالحة لأن تكون خبراً له ما يعزّزه من شواهد، ومن ذلك ما روي في حديث صاحبة المزادتين أي الرّاويتين قولها: "عهدي بالماء أمس، هذه الساعةَ ونَفَرُنا خَلوفاً"[2].

والتقدير عند ابن مالك: ونَفَرُنا متروكون خلوفاً[3].

وقــد تكــون (خَلوفاً) حالاً سدّت مسدّ الخبر دون القول بالحذف فيها، مع أنَّ المبتدأ ليس مصدراً ولا مضافاً إلى مصدر مع صلاحية الحال لأن تكون خبرا، وقد يقال إنَّ مجيء النصب في "خلوفاً" هو قطع إعرابي لأجل إبراز المعنى والدليل على ذلك ما يروى "ونفرنا خلوفٌ".

فهذا التغيّر وإن حمل على الشذوذ إلاّ أنه يدور في فلك السماع وحمل النص علــى ظاهره، فالشواهد تؤيد وجود نوع من الأحوال المتحوّلة عن الخبر. ويبدو أنَّ المخالفــة فــي المثل والشاهد الشعري والحديث هي مخالفة مقصودة لأجل المعنى ولفت الانتباه، ففي قولهم: "حكمُك مسمّطاً" لفت لانتباه السامع، ولذا فإنَّ مسمّطاً حال

---

[1] الازهري، شرح التصريح: 1/181-182.

[2] الــبخاري، صــحيح الــبخاري شــرح الكرماني:225/3، كتاب التيمم، ابن مالك، شواهد التوضــيح: 170، ونسنك، المعجم المفهرس لألفاظ الحديث:69/2. والخلف: الغُيّب، انظر، ابن منظور، لسان العرب: 9/91-92(خلف)

[3] ابن مالك، شواهد التوضيح: 170

في الظاهر خبرٌ من ناحية الأصل الافتراضي عند النحاة، إلاّ أننا نرى أنّ هذا التحول أدى بهذه الحال إلى أن تحتل موقعين تعاور اللفظ والمعنى عليهما، فإذا كان الحيز الافتراضي لهـذا التركيب هو "حكمك مسمّط" فإنّ هذه الدائرة قد تمّ توسيعها لتصبح (حكمك مسمّطا) ليتحول المعنى من الإخبار العام إلى معانٍ متعددة منها أنّ الحكم الثابت قد يختص بك أنت لا بغيرك أو أنّ الحكم قد يكون ثباته متغيراً بتغير هذه الحال ولذا قد يكون هذا التغير في الحـركة إشـارة إلى تغير في الحكم، فكان لا بدّ من لفت انتباه السامع إلى ذلك فيحدث تأثـيرا أقوى من لو كانت الجملة مبتدأ وخبرا، ولذا تسدّ هذه الحال مسدّ الخبر لفظا نتيجة لضـرورة توفر مسند في كل تراكيب الجملة الاسمية، أما من ناحية المعنى فهذه الحال، وإن لم تكن حالا بالأصالة إلاّ أنها تؤدي وظيفة معنوية حفظت لهذا النموذج خصوصيته، خاصة أن "حكمك مسمّطا" مَثَل.

وكذلـك (مشـيها وئيدا) فنرى أنّ الكلمة المحورية فيها هي "وئيدا" التي تدل على خطـورة الموقف وعلى لفت الانتباه والتركيز على ما قبلها وهو المشي الموصوف بهيـئة معيـنة، تجعـل السامع يفكر في هذا المشي، فيدرك أنّ وراءه سرا خطيرا. والقـول كذلـك فـي (ونفرنا خلوفاً)، فهذه المخالفات الإعرابية تحفظ لهذه النماذج خصوصـيتها فـي باب الابتداء، وهذا دليل على أنّ هذه المخالفات ذهنية مقصودة لذاتها.

ويبدو أنّ الحال التي تسدّ مسدّ الخبر عند النحاة تتخذ شكلين، هما:

1- الحال السادّة مسدّ الخبر بالأصالة، كما في ضربي زيدا قائما، وما حمل عليها مـن مسائل، حيث تسدّ الحال مسدّ الخبر لإصلاح اللفظ فقط، ولا يمكن فيها تحـول الحـال إلى خبر، وقد يتوهم فيها عدم تمام المعنى إلا إذا فهم الكلام علـى حصـر المبـتدأ في المفعول به بحالة معينة، أو بزمن معين أو حمل الجملـة على معنى الجملة الفعلية، وتعد (قائما) كلمة محورية يتم الكلام بها ولا يمكن إهمالها أو حذفها.

2- الحال السادّة مسدّ الخبر المتحولة عنه، كما في (حكمك مسمطا) وهي الحال التـي قال عنها النحاة إنّها تسدّ مسدّ الخبر شذوذا، على أنّ العلامة الإعرابية

قـد تحكمت فيها، ويمكن لهذه الحال أن تتحول إلى خبر أي أن تعود إلى أصلها فيتغير المعنى عندئذ.

وتشـترك هـذه الحال مع النوع الأول في أنَّ القول في كليهما بسدّ الحال مسدّ الخبر هو لإصلاح اللفظ وضرورة وجود الخبر، وتأدية معنى الإخبار والحال معا وفي كونها تراكيب تامة المعنى وكذلك لا يمكن حذف هذه الأحوال لأهميتها.

وقـد عُـدَّ مـن مُشكل الإعراب إعراب "ضربي زيداً قائماً" فقد اختلف النحاة في إعراب الحال واختلفوا في تقدير الخبر، وقد حمل أكثر النحاة هذا النوع من التراكيب على الحذف.

قـيل إنَّ المحـذوف هـو الفعل والتقدير "يقع ضربي زيداً قائماً" حيث إنَّ ضربي مصدر قام مقام الفعل[1]. لكن رُدّ هذا التقدير لأنّه تقدير لا دليل عليه إذ يجوز تقدير قلّ أو عـدم، وما لا يتعين تقديره لا سبيل إلى إضماره [2]. أمّا مذهب نحاة الكوفة فقد روي أنَّ لهم عدة تقديرات هي:

1- أنّهم يقدّرون ضربي زيداً قائماً بـ "ضربي زيداً قائماً حاصلٌ" على أنَّ الحال من تـتمة المبتدأ والخبر محذوف[3] وقد رُدّ تقديرهم، ذلك أنَّ الحال المتعلقة بالمصدر المبتدأ لا تمنع من ذكر الخبر إذ لا خلاف في جواز: ضربي زيداً قائماً خيرٌ من ضـرب عمرو فلا يكون مما التزم فيه حذف الخبر[4]، كذلك رد هذا التقدير لعدم وجـود دلـيل عليه فكما تقدره (حاصل) يجوز أن تقدره (منفي) فيكون الحذف جائـزاً والعامل في قائماً" هو المصدر فلا يسدّ الحال مسدّ الخبر[5]. ويفوت المقصود من حصر الضرب في حالة الإساءة[6].

---

(1) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل: 196/1-197، السيوطي، الأشباه والنظائر: 281/8.

(2) الأزهري، شرح التصريح: 181/1.

(3) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل: 196/1.

(4) المصدر نفسه، 197/1-198، أبو حيان، التذييل والتكميل: 303/3.

(5) السيوطي، الأشباه والنظائر: 287/8.

(6) الخضري، حاشية الخضري: 152/1.

والحقـيقة أنّ العلـة الرئيسية لدحض مذهب الكوفيين -كما يبدو- لئلا تكون الحال من معمولات المبتدأ فلا تسدّ الحال مسدّ الخبر لعدم وقوعها في تقديرهم في محـل الخـبر. وأمّا قولهم بتقدير الخبر بعد الحال ففيه فوات القصد من هذه الحال الدالة على هيئة صاحبها وحصر الضرب بهذه الحالة، كذلك فإنّ هذا التقدير يخرج الحـال مـن باب سدّ المسدّ لحملهم التركيب على الحذف، والحذف يختلف عن سدّ المسدّ.

وعلى الرغم من أنّ الحذف يختلف عن مفهوم سدّ المسدّ إلا أنّ تقدير الكوفيين قريـبٌ مـن الواقـع اللغوي بعيدٌ عن المنطق، إذا ما استثنينا الغاية المقصودة وهي حصر المبتدأ بحالة معيّنة دون غيرها.

2- قـيل إنّ الكسـائي والفرّاء وهشام وابن كيسان على خلافٍ بينهم يقولون إنّ الحال نفسها هي الخبر لا سادّة مسدّه[1].

وعلى الرغم من أنّ أكثر النحاة قد قالوا إنّ هذه الحال لا تصلح لأن تكون خـبراً فـي (ضربي زيداً قائماً) وما حمل عليها، إلا أنّه إذا ثبت أنّ الكسائي والفـرّاء ومن تبعهم في قولهم إنّ الحال هي الخبر فإنّ ذلك ينبيء عن أمرين همـا أنّ نحاة الكوفة بشكل عام كانوا أقرب إلى المنهج الوصفي، ولعل ذلك يكون محاولة للتخلص من قيود العامل والعلامة عند بعضهم ولذلك لم يلجَؤوا إلى القول بتقدير الخبر.

وأمّـا الأمر الأخر فلعلّ ذلك يعود إلى تحول في الوظيفة النحوية للحال، وقد يكـون مفهـوم الخبر عند أصحاب الرأي السابق غير متكيء على الإسناد بالدرجة الأولى، فمفهوم الخبر هو الفائدة والفائدة تتحصل بهذه الحال لا بخبر متوهم.

ويمكـن أن يقـال إنّ هـذه الأنماط اللغوية قائمة على عناصر في التركيب اللغـوي لا تتوافر فيها مسألة الإسناد، وإنّ الحال تقوم بوظيفة نحوية في التركيب لا

---

[1] أبو حيان، التذييل والتكميل: 300/3- 301، السيوطي، الأشباه والنظائر: 282/8

تحتاج في الجملة إلى البحث عن قطبي الإسناد فقد تكون الجملة مكونة من مبتدأ وحال لها وظيفة نحوية سياقية.

ولعلّ في هذا إشارة إلى معنى جديد مفاده أنّ موقع الخبر ليسَ بالضرورة أن يكون مسنداً، وليسَ بالضرورة أن تكون علامة الخبر هي الضمة وهذا يتمحور في "حكمك مسمّطاً"، فإشارة الكسائي وأتباعه تعدّ السابقة في النحو إلى عدم ضرورة استكمال التركيب لعناصره الإسنادية المفترضة، وفيه تركيزٌ على المعنى وتمامه بعيدا عن العلاقات النحوية. ويبدو أنّ اقتراب هذا التركيب من الجملة الفعلية من حيث الحدث كان دافعا للقول بعدم ضرورة استكمال عناصر الإسناد في الجملة الاسمية خاصّة إذا حلّ محلّ العنصر الافتراضي المفقود ما يسدّ مسدّه كهذه الحال.

3- قيل إنّ بعض الكوفيين قالوا بنصب الحال على الخلاف؛ وذلك لأنّ الحال خلاف المبتدأ ولذا انتصب على الخلاف[1].

وقد رُدّ ذلك بأنّ الخلاف لو كان عاملاً لعمل حيث وجد، فقولنا "ليسَ زيدٌ قائماً" لكن قاعدٌ، حيث رفع قاعدٌ على الجواز، أمّا ما زيدٌ قائماً لكن قاعدٌ، فرفع قاعدٌ على الوجوب مع أنّه مخالفٌ لما قبله[2].

فهذه العلّة هي تفسير لنصب الحال في هذا التركيب، لكنّها علة تفسير لا تعطي للتركيب بعداً نحوياً بمعنى لا توضح إن كان يصح أن يسدّ الحال مسدّ الخبر أو لا.

وقد اختلف النحاة البصريون كذلك في تقدير الخبر، فالأخفش قدّر المحذوف بـ "ضربُه أو ضربيه" أي أنّ ضربي زيداً قائماً عنده هو "ضربي زيداً ضربه أو ضَرْبيه قائماً" واختاره ابن مالك [3]

ومذهب جمهور نحاة البصرة أنّ تقدير ضربي زيداً قائماً وأمثالها: هي ضربي زيداً حاصلٌ إذا أو إذ كان قائماً" على أنّ الحال من تتمة الخبر المقدّر[4].

---

[1] السيوطي: الأشباه والنظائر: 281/8

[2] نفسه: 285/8 – 286.

[3] ابن هشام، أوضح المسالك: 205/1، السيوطي، الأشباه والنظائر: 287/8.

[4] ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل: 196/1

وهـذا التقدير فيه توسع حيث يشير ابن الحاجب إلى أنّ حذف متعلق الظرف (حاصـل) جـاء قياسـيا، وذلـك لأنّ الظرف إذا وقع صلة أو صفة أو خبراً تعلق بمحـذوف ثـمّ لما كان في الحال شبه بالظرف حذف لدلالته عليه فأصبح "ضربي زيداً قائماً" والحال من تتمة الخبر المقدر[1].

وقـد أشـار سيبويه من قبل إلى أنّ ظروف الزمان لا تكون خبرا إلا لما فيه معـنى الفعل كالمصدر والمشتقات، فجميع ظروف الزمان عنده لا تكون أخبارا عن الجثـث[2]، وبـناء علـى ذلـك قدر ظرفي الزمان (إذ أوإذا) في مثل هذا التركيب لاسـتغراق إذ للماضـي وإذا للمسـتقبل فقدرا لشمولهما، فلما أريد تقدير جزء من الزمان كانا أولى بذلك[3].

ومعـنى ذلك أنّ كثيرا من مظانّ النحو لا تقدر قبل (إذا) شيئا ربما لاعتبارها هـي الخـبر إذ إنّ الإخبار ليسَ عن حصول الضرب وإنما عن زمن الضرب على تقديرهم، وقد قدر النحاة (كان) على أنّها تامة بمعنى وجد، وعلة ذلك أنّ (قائما) في هـذا السياق لم تستعمل إلا نكرة، ولو كان خبراً لِكان لجاء في شيء من هذا النحو معرفة[4]. ولتدلّ كان التامة على الحدث المطلق الذي يدل الكلام عليه[5]، كذلك فإنّ وقـوع الجملة الاسمية مقرونة بالواو موقعه[6] كل ذلك جعلهم يقولون عن كان تامة في هذا التركيب.

---

(1) ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل: 196/1.

(2) سيبويه، الكتاب: 69/1، وانظر، البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل: 142

(3) ابن يعيش، شرح المفصل: 96/1 – 97.

(4) الجرجاني، عبدالقاهر، المقتصد: 681/1، السيوطي، همع الهوامع:47/2.

(5) أبو حيان، التذييل والتكميل: 294/3.

(6) الأزهري، شرح التصريح: 181/1.

ولا يخفى ما في هذا التقدير من تكلف، وهو تكلف صير إليه على هدي الأصول التي تفترض وجود المسند والمسند إليه، وهذا التقدير يعتوره النقص من جوانب عدة أهمها:

أنّ الحال في ذاتها تتضمن معنى الزمن، إذ إنّ الحال تدلّ على هيئة معيّنة في زمن معين، فمن الطبيعي أنْ تكون الحال في زمن معين، ولذا لا داعي لتقدير (إذ) أو (إذا).

كذلك من ناحية المعنى فإنّ بعض تراكيب سدّ الحال تختل بهذا التقدير فلو أردنا التقدير في "حكمك مسمّطاً" لكان: حكمك حاصل إذا كان مسمّطاً أو حكمك إذا كان مسمّطا. والمعنى على غير ذلك، إذ إنّ هذا التقدير يخلع معنى سدّ الحال مسدّ الخبر في (حكمك مسمّطاً) وهو لفت انتباه السامع الذي نشأ نتيجة للقطع الإعرابي، إلى معنى يختلف في (حكمك إذا كان مسمّطاً) وهو الإخبار عن ثبات الحكم.

فالعدول عن ظاهر النص ليسَ له ما يبرره حتى وإن ذكر النحاة أدلتهم وعللهم، وقد جاء عند عبدالرحمن أيوب: إنّ عملية تحليل الجملة أو الإعراب ليست سوى تعيين المواقع الإعرابية، فإعراب " جاء محمّدٌ" لا تختلف عن إعراب "دخل علي" مع اختلاف المعاني. وبالمثل يكون إعراب " إكرامي الضيف موجوداً" مماثلا لإعراب "ضربي العبد مسيئاً"، وإذا كان النحاة يؤولون "ضربي العبد مسيئاً" بـ "ضربي العبد إذا أو إذ كان مسيئاً على أنّ كان بمعنى وجد فيكون المعنى " ضربي العبد إذا أو إذ وجد مسيئاً" وبناء عليه يكون تأويل " إكرامي الضيف موجودا" هو "إكرامي الضيف إذا وجد موجودا" فهذا التأويل لا يستقيم من ناحية المعنى، ولكن لو اعتبرت كان ناقصة لما اضطررنا لتفسيرها بالفعل وجد، ولذا يرى أنّه ليس أمام النحاة إلا إعراب مسيئاً حالا من العبد فهو أفضل من تقديرهم[1]. فوظيفة مسيئا هنا ليست نحوية بحتة بل قد تعني تعليل الضرب وهو في حاله معينة وهي الإساءة.

---

[1] أيوب، عبدالرحمن، دراسات نقدية: 162- 163.

ومـــع أننا نؤيد ما جاء عند أيوب من اعتبار مسيئا حالا من العبد، لكننا نرى أنّـــه لا داعـــي لتقدير الظرف وكان أصلاً، فهل وجد في اللغة الاستعمالية " ضربي زيـــداً إذ أو إذا كـــان وهو قائمٌ"؟ لا نظن ذلك، وهذا يدعونا للقول إنّ التركيب الذي يحتوي على حال سدّت مسدّ الخبر تركيبٌ لا حذف فيه.

ويـــرى عباس حسن أنَّ خير الآراء في هذا النوع من التراكيب هي أنْ يكون الظرف المحذوف بمتعلقه هو الخبر مباشرة مع إعراب الحال المذكورة حالا أصيلة لا تسدّ مسدّ الخبر[1].

ومعـــنى ذلك أنَّ أكثر المحدثين قد حملوا هذه المسألة على الحذف أي حذف الخبر ومع ذلك فإنّنا نرى أنّ هذا التركيب يحمل على الآتي:

1- إمّـــا أن يقـــال: إنّ ضـــربي مبتدأ وقائماً حال سدّ مسدّ الخبر ولا حذف في الجملة، فالقول بسدّ الحال مسدّ الخبر بعيداً عن تأويلات النحاة يخلص الجملة مـــن الخلـــط، ويعطي التركيب بعداً جديداً يجعل من هذا النمط نموذجاً غير عـــادي، تجمـــع فيه الجملة بين الفعلية من جهة المعنى والدلالة على الحدث والعمـــل والاســـمية مـــن جهة الشكل. ولذا فإنَّ هذا النوع من الأحوال ذو خصائص لفظية مزدوجة والغرض من الازدواج هو إصلاح اللفظ.

2- أو يقال إنَّ ضربي مصدرٌ عَمِلَ عَمَلَ فعله وقائماً حال من زيد، على أنَّ هذا الـــنوع مـــن الجمل هو الجمل المصدرية التي تقترب من الجمل الفعلية من حيـــث دلالـــتها علـــى الحـــدث، فيتشـــكل نمط جديد من الجمل هي الجملة المصدرية التي تعمل عمل الجملة الفعلية.

3- ولعـــلّ آخر هذه الآراء هي أنّ يقال: إنَّ هذا النوع من التراكيب لا داعي فيه لـــتقدير الخـــبر، وتحمل هذه التراكيب على الجمل ذات الإسناد الواحد. وقد أشار النحاة إلى وجود تراكيب تخلو من الخبر لعلّة تمام المعنى.

---

[1] حسن، عباس، النحو الوافي: 523/1.

3.2.1.3 سدّ جواب لولا أو لوما مسدّ الخبر وما حمل عليه

اختلف النحاة في استعمال لولا ولوما،فقيل إنَّ لولا ولوما تردان للتحضيض وهو الطلب بحث وإزعاج نحو:" لولا تَستَغْفِرُونَ اللهَ لعلّكُمْ تُرحَمونَ "[1] والعَرض وهو الطلب بلين وتأدب نحو:" فيقولُ ربِّ لولا أخَّرْتني إلى أَجَلٍ قريبٍ فأصَّدَّقَ وأكُنْ مِنَ الصَّالحين"[2] وقد ترد لولا استفهامية أو نافية، ومسألة ورود لولا استفهامية أو نافية مسألة خلافية.[3]

وترِدُ لولا ولوما حرفي شرط يفيدان امتناع الشيء لوجود غيره،وقد ذكر النحاة أنّ ما يقع بعد لولا يكون اسماً أو أنَّ الثقيلة أو أنْ المخففة أو الناصبة،حيث تؤوّل على أنَّها مبتدأ.[4]

وقد اختلف النحاة في العامل في الاسم بعدَ لولا،وقد أشار سيبويه إلى أنَّ العامل في المبتدأ بعد لولا هو الابتداء،حيث يقول في باب من الابتداء يضمر فيه ما يبنى على الابتداء:إنَّ قولهم:لولا عبد الله لكان كذا وكذا،كأنّهم قالوا:لولا عبد الله كان بذلك المكان لكان كذا وكذا.[5]

فما بعد لولا بُنيَ على الابتداء،أي أنَّ العامل فيه هو الابتداء، وفي قوله السابق إشارة إلى حذف الخبر في التراكيب التي تشتمل على لولا الامتناعية.

---

(1) سورة النمل:آية 46.

(2) سورة المنافقين:آية 10.

(3) انظر،ابن هشام،مغني اللبيب:1/303-305،السيوطي،همع الهوامع:4/352-354.

(4) لا بُدَّ أن نشير إلى وجود شواهد في اللغة جاءت الجملة فيها بعد لولا جملة فعلية،لكنَّ النحاة أوّلوها على حذف أنْ المصدرية.انظر،ابن مالك،شرح التسهيل:1/284،همع الهوامع:4/351-353.

(5) سيبويه،الكتاب:2/129.

وعلى هذا الرأي جمهور البصريين،أمّا الكوفيون فقد ذهبوا إلى أنَّ الاسم بعد لولا فاعل بفعل محذوف نابت عنه،والتقدير عندهم في" لولا زيدٌ لأكرمتك "هو لو لم يمنعني زيدٌ من إكرامك لأكرمتك فحذف الفعل تخفيفاً وزادوا لا على لو فصارا بمنزلة حرفٍ واحد.[1]

وقد رجّحَ أبو البركات الأنباري مذهب الكوفيين؛ ذلك أنَّ ما ذهب إليه البصريون مرجوح حين ذهبوا إلى أنّ (لولا) لو كانت هي العاملة لكان فيها معنى الجَحْد،ولكان ينبغي أن يعطف عليها بـ"ولا" لأنَّ الجَحْدَ يعطف عليه بـ(ولا) عند البصريين،وعلّة ترجيح مذهب الكوفيين عنده أنَّ حكم الجَحْد ينتفي من "لولا" لأنَّ لولا مركّبة من(لو) و (لا) فخرجت لو عن حدها وكذلك لا من الجَحْد،عندما رُكّبتا فصارتا حرفاً واحداً فتغيّر حكمها الأول فحصل لها بالتركيب حكمٌ آخر فلهذا لم يجز العطف عليها بـ"ولا"[2]. وينسب للفرّاء قوله بأنّ لولا قد رفعت الاسم بعدها لنيابتها مناب الفعل المحذوف.[3]

ومع ذلك فإننا نميل إلى رأي البصريين لأنَّ الشائع المطّرد في شواهد لولا ولوما أنَّ لولا تتبع باسم يبتدأ به سواءٌ أكان اسماً صريحاً أو مؤوّلاً.كذلك ردَّ قول الفرّاء بأنّ لولا حرف والحرف لا ينوب عن الفعل، وقيل إنَّ تفسير:لو لم يمنعني هو تفسير معنى لا بيان أصل تركيب.[4]

وبعيداً عن مسألة العامل في الاسم بعد لولا،فإنَّ الاسم بعد لولا يُعرب عند نحاة البصرة مبتدأ وهو أقلّ كُلفة من تقدير نحاة الكوفة،وقد حَمل سيبويه هذه المسألة على

---

(1) الأنباري،الإنصاف:71/1،ابن يعيش،شرح المفصل:145/8-146،الأزهري:شرح التصريح: 179/1.

(2) الأنباري، الإنصاف:78/1.

(3) الأنباري، الإنصاف:72/1-73،ابن هشام،مغني اللبيب:302/1.

(4) بابعير،ظاهرة النيابة:408.

الإضـــمار أي إضـــمار الخـــبر لكثرة الاستعمال،ولم يشِر إلى سدّ جواب لولا مسدّ الخبر.أمّا الذين أشاروا إلى سدّ جواب لولا مسدّ الخبر فهم من جاؤوا بعد سيبويه.

لكنَّ القول بسدّ جواب لولا أو لوما مسدّ الخبرله ما يبرره عند النحاة،وهو أنَّ الخـــبر بعدهمـــا لا يظهـــر ولا يجـــوز أن يظهـــر عند أكثرهم،وعليه حملت أكثر الشـــواهد،ومن ذلـــك قولـــــه تعـــالى:" فلـــولا فضلُ اللهِ عليكم ورحمتُه لكنتم من الخاســـرينَ"[1] فقـــد ســـدّ جواب لولا مسدّ الخبر وهذا ما عليه أكثر نحاة البصرة[2] فالخســـران ممتـــنع لوجـــود فضـــل الله.ولذا فالأصل في الخبر بعد لولا ولوما ألا يظهر،وعليه جاء أكثر التنزيل وأكثر الكلام شعراً ونثراً.

وقـــد فـــرَّق كثير من النحاة بين وقوع الخبر إذا دلَّ على الكون المطلق أو العام والكـــون المقيّد،ومعنى دلالة الخبر على الكون المطلق أي دلالته على مجرّد الوجود،في حين أنّ دلالة الخبر على الكون المقيد معناها أنَّ دلالة الخبر زائدة عن الوجود،بمعنى أنَّ المبـتدأ في هذا النمط تقيّد بهيئة معيّنة أو بخصيصة معيّنة للخبر خالية من معنى الوجود فقط.

ولـــذا فإنَّ الخبر يحذف وجوباً بعد لولا الامتناعية عند بعض النحاة ويسدّ الجوابُ مسدّ الخـــبر إذا دلَّ الجـــواب على الكون المطلق،أمّا إذا كان امتناع الجواب لمعنى زائد على الوجـــود المطلق،فالخـــبر عندئذٍ يكون كوناً مقيّداً،ولذا يجب ذكره إن كان كوناً خاصاً لا دليل عليه،وإلى هذا ذهب الرُّماني وابن الشَجَري وابن مالك.[3]

ومعـــنى ذلـــك أنّه إذا كان الخبر كوناً خاصاً لا دليل عليه،فلا يسدّ الجواب مسدّ الخبر،ومـــن ذلك قوله_صلّى الله عليه وسلم_ لعائشة_رضي الله عنها_:" لولا قومُكِ حديثٌ عهدهم_قال ابن الزبير:بكفرٍ_لنقضتُ الكعبَةَ فجعلتُ لها بابين...."[4]

---

(1) سورة البقرة:آية 64.

(2) السمين الحلبي،الدرّ المصون:410/1-411،السيوطي،همع الهوامع:40/2.

(3) ابن هشام،مغني اللبيب:302/1،الأزهري،شرح التصريح:178/1.

(4) البخاري،صحيح البخاري بشرح الكُرماني:151/2،كتاب العلم،العَسقَلاني،فتح الباري:1/ 299.

حيث ذكر الخبر بعد لولا وهو(حديثٌ) إذ ليسَ المرادُ أنَّ وجود القوم هو المانع للجواب،وإنّما حداثة القوم وقربهم من الكفر هو الذي منع الرسول من نقض الكعبة ليعيدها كما كانت على عهد إبراهيم عليه السلام.

ومن هذا الكون المقيّد الذي لا دليل عليه قولهم:لولا زيدٌ سالمنا ماسلم،فـ(زيدٌ) مبتدأ و جملة(سالمنا) خبره وهو كونٌ مقيّد لأنَّ وجود زيد مقيّد بالمسالمة.[1]

أمّا إن وُجِدَ الدليل فيجوز الوجهان وهما ذكر الخبر وحذفه نحو:لولا أنصارُ زيدٍ حَمَوه ما سَلِم،لأنَّ من شأنِ الأنصار حماية من يطلب النصر،فيجوز ذكر الخبر وحذفه،ومنه قول أبي العلاء المَعَرِّي:[2]

يُذيبُ الرُّعبُ منه كُلَّ عَضْبٍ فلولا الغِمْدُ يُمْسِكُهُ لسالا

ويبدو أنَّ مفهوم الكون المطلق والمقيّد مرتبط بالسياق ومعنى التركيب،ولذا فإنَّ جواب لولا لا يسدّ مسدّ الخبر عند أصحاب الاتجاه السابق إلا إذا كان الخبر كوناً مطلقاً،أو إذا لم يظهر الخبر أصلاً.

وقد لاقت فكرة كون الخبر كوناً مطلقاً أو مقيداً اعتراضاً ورفضاً من قبل كثير من النحاة،ومنهم ابن هشام والأزهري والسيوطي وغيرهم،وحجتهم في ذلك،أنَّ هذا لم يثبت بالسماع والمنقول في"لولا زيدٌ قائمٌ لأكرمتك" هو لولا قيام زيد،حيث جعلوا الكون الخاص أي المقيّد مبتدأ،ففي قولنا لولا زيدٌ سالمنا ما سلم يقدّرون:لولا مسالمة زيدٍ إيّانا موجودة ما سلم،فيعربون سالمنا بدل اشتمال.[3]

والظاهر أنَّ هذا تكلف يبعد الشواهد عن واقعيتها وفيه إخضاع ما لا يستطاع إخضاعه إلى أصولٍ وضعيّة بعيدة عن الواقع الاستعمالي.

---

(1) الأزهري،شرح التصريح:178/1.

(2) ابن مالك،شرح التسهيل:276/1،ابن هشام،تخليص الشواهد:208،الأزهري،شرح التصريح:179/1،السيوطي،همع الهوامع:42/2،الصبان،حاشية الصبان:215/1.

(3) ابن هشام،مغني اللبيب:302/1،الأزهري،شرح التصريح:179/1،السيوطي،همع الهوامع:42/2.

أمّـــا الحديـــث فقيل عنه:إنّه مرويٌّ بالمعنى لا باللفظ،إذ إنّ الرواية المشهورة عـــندهم هي:لولا حدثان قومك،ولولا حداثة قومك،ولولا أنّ قومك حديثو عهدٍ بجاهلية.[1] وقـــد ذكـــر الســـيوطي أنّ الحديث قد حرّفه الرواة،فضلاً عن أنّ بعض النحاة لا يستدلّ بالحديـــث علـــى ما خالف القواعد بحجة أنّ الأحاديث قد تروى بالمعنى وقد رواها العجم ممن لا يحسن العربية فأدّوها على قدْرِ ألسنتهم.[2]

وأمّا بيت المعرّي فقد لُحِّنَ بحجة أنّ المَعَرّي لا يُحتجّ بشعره،وأنّ النحاة الذين ذكروا هذا البيت إنّما كان للتمثيل لا للاحتجاج به.[3]

وقد خُرِّج بين المعرّي تخريجات عدّة هي:

أ. حذف أنْ الناصبة للفعل يمسك ثم حذفت أنْ فارتفع الفعل،وهو بدل اشتمال.[4]

ب. حمل البيت على الضرورة الشعرية.[5]

ج. قيل إنّ "أن يمسكه" جملة معترضة والخبر المحذوف.[6]

د. وقيل إنّ الأصل"فلولا أنّ الغمدَ يمسكه" فحذفت أن وارتفع الاسم بعدها،وأعرب"أن يمسكه" حالاً،ولكن لا يجوز ذلك على مذهب الأخفش،لأنهم لا يذكرون الحال بعدها،ولأنّ الحال بعد لولا خبرٌ في المعنى.[7]

---

(1) انظر،ابـــن الحجّاج،مسلم،صحيح مسلم:7/88-97،ابن مالك،شرح التسهيل:1/276،السمين الحلبي،الدرّ المصون:1/410-411،الأزهري،شرح التصريح:1/178-179

(2) السيوطي، همع الهوامع:2/42-43.

(3) العَيني،المقاصد:1/352،السيوطي، همع الهوامع:2/41.

(4) ابن هشام،تخليص الشواهد:209،الصبان،حاشية الصبان:1/216.

(5) السمين الحلبي، الدرّ المصون:1/410-411.

(6) ابن هشام،مغني اللبيب:1/303،الأزهري، شرح التصريح:1/179.

(7) ابن هشام، مغني اللبيب:1/303.

وإذا كان النحاة قد حالوا دون القول بظهور الخبر بعد لولا من خلال تأويلاتهم السابقة،فإنّنا نرى أنَّ عدم احتجاجهم بالحديث يرجع إلى قلّة احتجاج النحاة بشكل عام-إذا ما استثنينا ابن مالك-بالحديث النبوي[1]،كذلك فإنَّ رفضهم للاحتجاج بالحديث لتعدّد الرواية يخالف الاستعمال اللغوي،فضلاً عن أنَّ هذه الرواية تطالعنا في صحيح البخاري،مما ينبيء عن صحّة الرواية.

وبناءً على ذلك فإننا نعدّ كل رواية للحديث السابق أصلاً بحدّ ذاته،فإنَّ رواية الحديث إنْ لم تفِدْ حكماً قاطعاً فإنها تنبيء عن غلبة الظنّ بالحكم،ذلك أنَّ الأصل عدم التبديل.

وأمّا حجتهم بأنَّ" لولا زيدٌ قائمٌ لأكرمتك " لم يثبت بالسَّماعِ،وتلحينهم للمعَرّي بعدم الاحتجاج بشعره،فقد جاء في الشعر ما يدل على وجود مثل هذا النمط من الأداء اللغوي،وخاصة في شعر يحتج به،ومن ذلك قول الزبير بن العوام:[2]

ولولا بنوها حولها لخبطتُها كخبطةِ عُصفورٍ ولم أتلعثَم[3]

حيث جيء بالخبر ظاهراً بعد لولا الامتناعية،ورُبّما يُحمل ذلك على الضرورة الشعرية،لكنَّ المعنى قد يكون أقوى من الضرورة،إذ ليسَ المُراد أنَّ وجود الأبناء هو المانع من الخبط،ولكنّ المعنى قد يراد منه أنَّ علاقة الأبناء والتفافهم حول هذه الأم ليسَ مجرَّد الوجود،وإنّما المعنى أعمق من ذلك،ولذا جيء بالخبر ظاهراً ليوحي بهذه العلاقة الأسرية وبهذا التآلف.

---

(1) انظر،الحديثي،خديجة،موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث:42-78، 417-422 حسان،تمام،الأصول:107.

(2) ابن هشام،تخليص الشواهد:208،مغني اللبيب:482/2،العيني،المقاصد:382/1،السيوطي شرح شواهد المغني:841/2.

(3) خبطتها:ضربتها،تلعثم:تأنّى فيه وتمهل.

وكذلك حمل على هذه المسألة قول الشاعر الأمويّ أبي عَطاءٍ السِّنديِ،وقد مدح ابن يزيد بن عمر بن هُبَيْرة،حيث يقول:[1]

لولا أبوك ولولا بعده عمر ألقت إليكَ مَعَدٌّ بالمقاليدِ[2]

ويروى:و لولا قبله عمر.

والمتأمّل للبيت السابق يجد أنَّ البيت قد احتوى على نمطين للجملة بعد لولا،فمعنى الوجود متمركز في النمط الأول وهو(لولا أبوك) ولذا سدّ الجواب وهو(ألقت) مسدّ الخبر،في حين أنَّ النمط الثاني وهو"لولا بعده عمر أو لولا قبله عمر" حيث ظهر الخبر فيه بعد لولا ليشير إلى فترة زمنية معيّنة ولذا ظهر الخبر بعد لولا على تقدير الخبر شبه الجملة نفسها.

ولعلّ هذا الشاهد بالإضافة إلى شواهد أخرى[3] دليلٌ على وجود تراكيب يظهر فيها الخبر بعد لولا،وحمل على هذه المسألة سدّ أنَّ واسمها وخبرها مسدّ المبتدأ والخبر في نحو لولا أنَّ زيداً قائمٌ لكان كذا وكذا،حيث سدّت أنَّ واسمها وخبرها مسدّ المبتدأ والخبر،عند أبي حيان[4] وعليه حملت لو على لولا في هذا الموطن فقالوا " لو أنَّ زيداً قائمٌ " لقرب (لو) من (لولا) ولشبه أنَّ بالفعل،فكأنّ فعلاً وقعَ بعد لو.[5]

ولعلّ هذا يؤيد ظهور الخبر بعد لولا وبعد لو التي حملت عليها،وقد تنتقض بذلك قاعدة حذف الخبر وجوباً لسدّ شيءٍ مسدّه،علاوة على أنَّ الحذف شيء وسدّ المسدّ شيء آخر.

---

(1) ابن مالك،شرح التسهيل:277/1،ابن عقيل،شرح ابن عقيل:231/1،العيني،المقاصد:1/370،يعقوب،المعجم المفصّل في شواهد اللغة:479/2.

(2) المقاليد:جمع مقلاد وهو المفتاح.ابن منظور،لسان العرب:(قلد).

(3) انظر،الأُشموني،شرح الأُشموني:302/3،الصبان،حاشية الصبان:216/1.

(4) أبو حيان،التذييل والتكميل:156/5.

(5) السيوطي،الأشباه والنظائر:117/4.

ومعـــنى ذلـــك أنَّ الخبر إذا كان كوناً عاماً فإمكانيّة القول بسدّ جواب لولا أو حـــتى القـــول إنَّ الجواب هو الخبر واردٌ،أمّا إن كان الخبر كوناً مقيداً فعندها يلزم ظهور الخبر،وعندها يخرج التركيب من نطاق سدّ المسدّ.

وما يلفت النظر في هذا النوع من التأويل قول ابن الطَّراوة إنَّ الخبر بعد لولا هو جوابها.[1] ومعنى ذلك أنْ لا وجود للحذف في التراكيب التي لم تحتوِ على خبر بعـــد لولا،وهذا ما مال إليه عبد الرحمن أيوب حين تحدَّث عن الحذف الواجب عند الـــنحاة،إذ يـــرى أنَّه كان من الأدقّ على النحاة القول بعدم ذكر الخبر بدلاً من حذفه بعد لولا،ذلك أنَّ الحذف يشعر:أنّ المحذوف كان موجوداً ثم حذف بشكلٍ مقصود،وقد ألزم النحاة أنفسهم بما لا يلزم،وعدّ هذا النوع من التراكيب التي تخلو من الخبر دليلاً قاطعـــاً علـــى عـــدم لزوم استكمال الإسناد اللغوي،ومن أجل هذا قال بوجود الجملة الإسنادية ذات الرُّكْن الواحد.[2]

وبـــناءً على ذلك يرى أيوب أنَّ معنى الوجود في "لولا محمّد لهلكت" آتٍ من النفـــي والشرط الذي تدلّ عليه "لولا" فنفي الذات لا يعني إلا نفي وجودها،كذلك فإنَّ الشـــرط يقتضـــي وجود حدث في الجزء الأول(جملة الشرط) بمعنى أنَّ الذي يكمل الفـــائدة فـــي جملة الشّرط هو(لولا)،ولمّا كان معنى النفي والشرط في لولا يقتضيان معنى الوجود،قالوا بوجوب حذف الخبر،أمّا إذا كان غير مجرّد الوجود أوجبوا ذكره لعدم دلالة "لولا" عليه حينئذٍ.[3]

أمَّـــا إشـــارة أيوب هذه فتختصّ بسدّ جواب لولا مسدّ الخبر،حين يكون الخبر كونـــاً مطلقـــاً دالاً على الوجود فقط،فإنَّ معنى الوجود يكمن في جواب لولا،أمّا إذا كانـــت أهمـــية الخـــبر خارجـــة على الوجود فإنَّ هذا المعنى لا يمكن تصوره في

---

(1) ابن هشام،مغني اللبيب:303/1،السيوطي،همع الهوامع:42/2-43.

(2) أيوب،دراسات نقدية:157-159.

(3) المرجع نفسه،159-160.

جـــواب(لـــولا) ولـــذا أوجـــب الـــنحاة ذكر الخبر إن لم يكن هناك ما يدلّ عليه في السّياق،في حين أجازوا ذكره أو عدم ذكره إن كان هناك دلالة عليه من السياق.

وخلاصة الأمر أنّنا أمام تأويلات مختلفة نوجزها بمايلي:

1. إنَّ وجـــود الخبر في التركيب إذا كان الخبر بعد لولا يفيد معنى خارجاً عن الوجود،يلـــزم فـــيه ذكر الخبر أو جواز ذكره في بعض السياقات،يؤدي إلى إخـــراج هذه الأنماط من إطار سدّ الجواب مسدّ الخبر،إلا على رأي من قالوا إنَّ ما بعد المبتدأ بدل اشتمال.
2. إنَّ خلـــو التركيب بعد لولا من الخبر،جعل بعض النحاة يقولون بفكرة الحذف الواجـــب،أمّا الذين قالوا بسدّ جواب لولا مسدّ الخبر فقد لمحوا معنى الوجود في لولا،ووجدوا الإفادة ماثلة في الجواب،ومعنى ذلك أنَّ مفهوم الخبر حاصل في التركيب بتكامل عناصره،بما في هذا السياق الذي ترد فيه الجملة.

ولمّـــا كـــان الخـــبر هـــو الجـــزء المتمّم للفائدة خلت مثل هذه التراكيب من الخـــبر؛لأنَّ الفـــائدة حاصلة في السّياق كله لا في كلمة واحدة،ولعلّ ضرورة توافـــر عناصـــر الإسناد خاصّة الخبر دعا النحاة إلى القول بسدّ جواب لولا مسدّ الخبر.ومع ذلك فإنَّ الأصول النحوية حالت دون القول عند أكثر النحاة إنَّ الجواب هو الخبر وإنما قيل بسدّ جواب لولا مسدّ الخبر.

3. إنَّ المصـــادر تذكـــر أنَّ ابن الطَّراوة هو من أشار إلى أنَّ جواب لولا هو الخبر،ولعلّ في هذا الرأي إشارة إلى أنَّ الفائدة متحصّلة في هذا الجواب ولذا أعرب خبراً،وهو رأي صير إليه على نهجٍ وصفيّ قليل الكلفة،ولذا لا داعي لتقدير خبرٍ متوهَّم.كذلك فيه إشارة إلى تحوّل في وظيفة الجواب حيث أصبح ذا وظيفة إسنادية هي وظيفة المسند.

ويتراءى لنا من كلّ ذلك أنَّ أيسر التّوجيهات هي أن يقال:

إذا ذكـــر الخبر بعد لولا فلا تسدّ جملة الجواب مسدّ الخبر،أمّا إذا لم يذكر الخبر بعدها فـــلا ضـــرورة لتقدير الخبر،ولا حذف في الجملة؛إمّا لسدّ جواب لولا مسدّ الخبر أو لأنّ جواب لولا هو الخبر، فمعنى الوجود تحتويه لولا وجوابها المتمّم للفائدة.

4.2.1.3 سدّ واو العطف وما بعدها مسدّ الخبر

ذكَر النحاة أنّ للاسم بعد الواو خمس حالات[1] منها وجوب العطف نحو:كلُّ رجل وضـــيعتُهُ، ونحـــو:اشـــترك زيـــدٌ وعمرو.وقد ذكر سيبويه أنّ قولهم:كلُّ امرئٍ وضيعتُه كأنّـــه:كلُّ امرئٍ وضيعته مقرونان" لأنّ الواو في معنى مع هنا،يعملُ فيما بعدها ما عمل فيما قبلها من الابتداء والمبتدأ "[2] ومن ذلك " أنت وشأنك، وأنت أعلمُ وربُّك" وأشباه ذلك كله مرفوع فلا يكون فيه النصب وعلة ذلك أنّك" تريد أن تخبرَ بالحال التي فيها المحدَّث عـــنه فـــي حال حديثك، فقلت أنت الآن كذلك،ولم ترد أن تجعل ذلك فيما مضى ولا فيما يستقبل،وليسَ موضعاً يستعمل فيه الفعل."[3]

ومع ذلك فقد اختلف النحاة في وجوب الحذف في نحو:كلُّ رجلٍ وضيعتُه،فمذهب البصريين أنّ الخبر في (كلّ رجلٍ وضيعته) محذوف وجوباً لقيام الواو مقام مع،أمّا مذهب الكوفيـــين فهو أنّ الخبر لم يحذف وإنّما سدّت الواو وما بعدها مسدّ الخبر،فهو كلام تامّ لا يحـــتاج إلـــى تقديـــر، وإن قـــدّر (مقرونان) فلبيان المعنى، ولذا جعلوه في حكم أقائمٌ الـــزيدان.[4] وقـــيل: إنّ الأخفـــش الأوســـط قد ذهب إلى ذلك،وكذلك روي عن ابن خروف أنّه قد تبع الكوفيين في رأيهم.[5]

---

(1) حـــالات الاسم بعد الواو هي:وجوب العطف نحو:كل رجل وضيعته،ورجحان العطف،نحو:جاءَ زيـــدٌ وعمـــرو،ووجوب كـــون الاســـم مفعـــولاً معـــه نحو:سارَ زيدٌ وطلوعَ الشمس،ورجحان المعـــيّة،نحو:قمـــتُ وزيداً،وامتـــناع العطـــف والمعـــيّة،نحو:علّفتُها تبناً وماءً والتقدير وسقيتها ماءً.انظر،ابن هشام،أوضح المسالك:2/243-249.

(2) سيبويه،الكتاب:1/300.

(3) المصدر نفسه:1/305.

(4) ابن مالك،شرح التسهيل:1/277،السيوطي،همع الهوامع:2/43.

(5) الأزهري،شرح التصريح:1/180،السيوطي،الأشباه والنظائر:7/74.

وذُكـر أنّ كـل رجـلٍ وضـيعته لا خبر له عند بعض النحاة.[1] وإذا كان البصـريون قـد اشترطوا لحذف الخبر وجوباً في هذا النوع من التراكيب أن تكون الـواو نصّاً في المعيّة على تقدير الخبر(مقرونان)،فليسَ معناه جواز النصب في هذا الـنوع مـن التراكيب ولذا ذكر السيوطي أنّ "من ادّعى جواز النصب في نحو"كل رجـل وضـيعته"علـى تقديـر:كـل رجـلٍ كائن مع ضيعته،فقد ادّعى ما لم يقله عربـي."[2]

ومعـنى أنّ الـواو نصٌّ في المعيّة أي مع كونها للعطف،والمراد أنّها ظاهرة فـيها لأنّ الواو تحتمل مجرد العطف نحو:كل رجلٍ وضيعته مخلوقان،لكنّها ظاهرة في المعيّة بسبب أنّ الضيعة أو الصنعة تلازم الصانع،فالمعيّة ليست من مجرد الواو بل مع المعطوف،وما بعد الواو يشترك مع ما قبلها في أمرٍ لا يُرادُ أن ينفرد أحدهما بـه،وهذه الـواو التي للعطف والمعيّة لا تدخل في هذا التركيب إلا على الاسم ولا تدخل على الفعل.[3]

وعلـيه حمل المثل:" حملُ الدُّهَيْمِ وما تَزْبي "[4] والتقدير عند البصريين حملُ الدُّهَيْمِ وما تزبي مقترنان.

أمّـا قـول البصـريين وتقديـرهم السابق للخبر بـ"مقترنان" فأمرٌ مختلفٌ فـيه،وذلك أنّ الـنحاة بعد ذلك يقولون بجواز الإخبار بالاقتران وعدمه في نحو:زيدٌ

---

(1) انظر،أبوحيان،التذييل والتكميل:283/3،السيوطي،الأشباه والنظائر:94/3.

(2) السيوطي،الأشباه والنظائر:75/7.

(3) الخضري،حاشية الخضري:151/1،حسن، عباس،النحو الوافي:520/1-521.

(4) الميدانـي،مجمع الأمثال:205/1،الحموز،الحذف في المثل:41،الدُّهَيم:اسم ناقة عمرو بن الـزبّان حمـل عليها رؤوس أولاده إليه،ثم سميت الداهية بها،الزَّبي:الحَمل،انظر،مجمع الأمثال:205/1.

وعمـــرو مقترنان، أو زيدٌ وعمرو،لعدم التنصيص على المعية[1] وعليه حملوا بيت الفرزدق:[2]

تمنَّوا ليَ الموتَ الذي يشعَبُ الفتى وكُلُّ امرىءٍ والموتُ يلتقيان

فقـــد ذكـــر الخبر في هذا الشاهد فانتقض بذلك ما جاء عند البصريين من وجوب حـــذف الخبر في هذا النوع من التراكيب،ولكن خُرِّجَ البيت بعدَّة تخريجات منها،أنَّ ذكر الخبر هنا هو ضرورة شعرية[3] في حين حمل الشيخ يس الحِمصي هذا الشاهد على أنَّ الواو لمجرد الجمع في الحكم لا للمعيّة،فلو قيل كل امرىء والموت أي معه لـــم يكـــن صـــادقاً.[4] وكذلك حمل الصبان الواو على المصاحبة لا لكونها نصّاً في المعية.[5]

والـــذي نميل إليه في هذا الشاهد هو أنَّ الاقتران بين الموت والإنسان مسألة فـــيها تنافر من ناحية،فالاقتران بينهما لا يحمل معنى المعيّة والتلازم في الحال،ولذا نـــصّ علـــى معـــنى الخبر فيه وهو(يلتقيان) حيث لا التصاق بالموت وإنّما لقاءٌ بعد زمن.

أمّـــا ما ذهب إليه الكوفيون فإنّنا نرى أنّه أقرب إلى الواقع اللغوي،لأنَّ تقدير مقـــترنان أو متلازمان لا يصلح في كل التراكيب،وهو أقلّ كلفة وتقديراً،إذ إنَّ معنى الاقتران يتمَحور في الواو والمعطوف،ونظراً لكون الإسناد عنصراً فعّالاً في الجملة قيل بسدّ الواو وما بعدها مسدّ الخبر في هذا النمط التامّ من حيث المعنى.

---

(1) الأزهري،شرح التصريح:180/1.

(2) العَيني،المقاصد:352/1،الأزهري،شرح التصريح:180/1،الأُشموني،شرح الأُشموني:1/208،الخضري،حاشية الخضري:152/1،البيت ليسَ في ديوان الفرزدق.يشعب:يفرّق.

(3) الأزهري،شرح التصريح:180/1.

(4) المصدر نفسه:180/1.

(5) الصبان،حاشية الصبان:217/1.

ومـــع ذلك فقد رُدّ ما جاء عند الكوفيين،بحجّة أنّ تقدير الإعراب يختلف عن تفســـير المعـــنى،وكذلك رُدّ الـــرأيُ القـــائل إنّ الواو وما بعدها هما الخبر،وقد ذكر السيوطي أنّ هذين التفسيرين قد يوهما أنّ الواو وما بعدها في-" كل رجل وضيعته " علـــى معنى(كل رجل مع ضيعته)-خبرٌ عن الأول،وليسَ الأمرُ كذلك،فالمعنى عليه غـــير أنّ تقديـــر الإعـــراب علـــى غـــيره.[1] ولـــذا حمـــل المســـألة على حذف الخـــبر(مقـــرونان)، وكذلـــك ردّ الصـــبّان قول الكوفيين بحجّة أنّ مع ظرف يصلح للإخـــبار به بخلاف الواو.[2] أمّا إشارة الكوفيين وتوجيههم فقد ذكروا أنّ الواو وما بعدها تسدّان مسدّ الخبر وليسَ الواو وحدها كما ذكر الصبان.

كذلـــك رُدّ رأيُ الكوفيين من ناحية أخرى وهي:أنّ الخبر هو خبر للمعطوف عليه،فوجـــب حذفـــه من هذه الجهة،وإن لم يسدّ مسدّه،ولذا على فرض أنّ الواو وما بعدها تسدّان مسدّ الخبر فيجب أن تقعا في موضع الخبر أو بعده لا قبله.[3]

وهذا حقيقة لا يمكن حتى وإن تمّ الإخبار بالمثنى عن المفرد،إذ إنّ لفظ المبتدأ مفـــرد لكـــنّه من ناحية المعنى فهو يدلّ على العموم،وأمّا قولهم إنّ الواو وما بعدها ليســـدّا مســـدّ الخبر عليهما أن يكونا في التقدير بعد الخبر،فهذا أمرٌ مستحيل،لأمرين هما:أنّ المعطوفَ والمعطوفَ عليه متلازمان لا ينفصلان،كذلك ففي تقدير انفصالهما يختلّ المعنى.

إذاً للقـــول بســـدّ الـــواو وما بعدها مسدّ الخبر لا بدّ أن تكون الواو نصّاً في المعـــيّة،فإذا افتقدت الواو إلى معنى المعيّة فلا تسدّ هي والمعطوف مسدّ الخبر.ولعلّ فـــي هـــذا إشـــارة إلـــى أنّ الـــواو هنا تحتل وظيفة نحوية جديدة حيث تتساند هي والمعطـــوف لـــيحلاّ محلّ الخبر،ولذا لا داعي لتقدير الخبر في هذا النمط من الأداء اللغوي.

---

(1) السيوطي،الأشباه والنظائر:140/4.

(2) الصبّان،حاشية الصبان:217/1.

(3) المصدر نفسه:217/1.

5.2.1.3 سدّ جواب القسم مسدّ الخبر

اختلف النحاة في وجوب حذف الخبر بعد المبتدأ الصريح في القسم نحو : لعمرك الله، وأيمن الله . [1] ومعنى أن يكون المبتدأ صريحاً في القسم أي يفهم منه القسم ويلازم القسم، ولذا ذكر النحاة أنّك إذا قلت : عهدُ الله لأفعلنّ جاز إثبات الخبر وحذفه ؛ لعدم ملازمة العهد للقسم، فتقول : عهدُ الله يجب الوفاء به، فلم يفهم منه القسم أي ليس صريحاً في القسم . [2]

ومع ذلك نجد من النحاة من قال بسدّ جواب القسم مسدّ الخبر في نحو : لعمرُك الله لأفعلنّ، وممن قال بذلك السيوطي والأزهري . [3]

أمّا الذين قالوا بالحذف الواجب في هذا النمط، فقد خالفوا الواقع المطّرد لهذا النمط، إذ إنّ القول بالحذف يشعر أنّ المحذوف كان موجوداً ثم حذف بشكلٍ ما، والاستعمال المطرد لا يؤيد هذا التوجيه .

في حين نظر الذين قالوا بسدّ جواب القسم مسدّ الخبر إلى ناحيتين هما الالتزام بالقاعدة الافتراضية التي تلزم وجود مسند ومسند إليه في كل جملة حتى وإن كانَ ذلك تقديراً، أمّا الناحية الثانية فهي أنّ المعنى تامّ، أي أنّ معنى الخبر واقع في جواب القسم، ولذا لا داعي لتقدير خبر لا فائدة من تقديره .

كذلك فإنّ في هذا القول تأييداً لما جاء عند ابن الحاجب من جواز الإخبار عن المبتدأ بالجملة القسمية نحو : زيدٌ لتضربنّه . [4]

ولعلّ قول النحاة بسدّ جواب القسم مسدّ الخبر يكون فاتحة لحمل هذا النصّ على ظاهره، كذلك فإنّ القول بأنّ جملة جواب القسم قد يكون لها موضع إن كانت

---

[1] ابن مالك، شرح التسهيل : 277/1، ابن هشام، أوضح المسالك : 202/1، الدمياطي، المشكاة الفتحية : 175 .

[2] الأزهري، شرح التصريح : 180/1 .

[3] المصدر نفسه، 180/1، السيوطي، همع الهوامع : 43/2 .

[4] ابن الحاجب، أمالي ابن الحاجب : 162/1-163 .

تفيد معنى ذا أهمية ولذا لا داعي للتمحّل بتقديرات لا فائدة منها .

وقــد التفت بعض علماء اللغة المحدثين إلى ذلك، ومنهم عبد الرحمن أيوب، إذ يرى أنّه لا ضرورة لتقدير خبرٍ في " لعمرُك لأزورنّك "، ذلك أنّ المتكلم لا يريد أن يخبر المخاطب أنّه أقسم بلفظ اليمين أو (لعمرك)، بل يريد أن يخبره بأنّه سيزوره مؤكّداً ذلك بالقسم ؛ ولذا عدّ أيوب هذا النمط من التراكيب من الأدلة على عدم لزوم استكمال الإسناد اللغوي، حيث يحتوي التركيب على إسنادٍ واحد .[1] وهو ما يسميه أيوب : الجملة الإسنادية ذات الركن الواحد .[2]

وقــد يكون هذا النوع من الأنماط تابعاً للجمل الإفصاحية، لكنَّ هذه الجمل أي الإفصــاحية أشــبه ما تكون بالمسكوكات التي لا داعي فيها لتوافر عناصر الإسناد لأنّها لا تحتاج إلى إعراب أصلاً .

فــالقول بوجــود هــذا النوع من الجمل يتنافى مع قاعدة لزوم استكمال الجملة لعنصــري المســند والمسند إليه، ولذا فإنّنا نرى أنَّ المسند ليسَ محذوفاً وإنما يفهم من السياق، ذلك أنّ معنى الخبر هو الفائدة وتتمحور هذه الفائدة في جواب القسم لا في شيء متوهّم .

وقــد ذهب فاضل السامرائي إلى أنّ جملة جواب القسم قد يكون لها موضع من الإعراب، نحو : والله محمّدٌ لقد سافرَ .[3]

وعلــى هــذا يمكن حمل تركيب (لعمرُك لأزورنّك)، فتسدّ جملة جواب القسم مسدّ الخبر، وفي ذلك تخلص من تحويل الجملة من معنى التأكيد بالقسم إلى الإخبار فقــط، بــل إنَّ القــول بسدّ جملة جواب القسم مسدّ الخبر هو لإصلاح التركيب مع الاحتفاظ بالمعنى الأصلي للجملة .

---

[1] أيوب، عبد الرحمن : دراسات نقدية : 160 .

[2] المرجع نفسه : 157-159 .

[3] السامرائي، فاضل، الجملة العربية : 221-222.

6.2.1.3 سدّ الصفة مسدّ الخبر

أشـــار النحاة إلى أنَّ الصفة تسدّ مسدّ الخبر وذلك في قولهم : " أقلُّ رجلٍ يقول ذلـــك " و " خطيـــئةُ يومٍ لا أصيد فيه "، حيث أعربَ أقلُّ وخطيئة مبتدأين وأعرب (يقـــول) و (لا أصـــيد فيه)، صفتين سدّتا مسدّ خبري المبتدأين على مذهب أبي علي الفارسي . [1]

وقـــيل : إنَّ المعنى قلَّ رجل يقول ذلك فلم تحتج أقلّ إلى خبر كما لم يحتج إليه في " أذاهبٌ أخواك " . [2]

ويـــرى أحمـــد عبد العظيم أنَّ هذا النمط من التراكيب في حكم الكلمة الواحدة المكونة من موصوف وصفة، أو بعبارة أخرى من مضاف ومضاف إليه موصوف، وحاجـــة المضاف إلى المضاف إليه والموصوف إلى الصفة أولى من حاجة المبتدأ إلـــى الخـــبر، وقـــد منح النحاة هذا التركيب مصطلح جملة على المستويين النحوي والدّلالي . [3].

أمّـــا قول النحاة إنَّ هذا التركيب لا يحتاج إلى تقدير خبر نظراً إلى المعنى، فقد قاســـوه على الفاعل السادّ مسدّ الخبر، حيث لم يحتج فيه إلى خبر نظراً إلى المعنى والـــى وجود ما يسدّ مسدّ الخبر، إذ إنَّ المعنى في " أقَلُّ رجل يقول ذلك " قلَّ رجلٌ يقـــول ذلك أما العبارة الثانية فهي " خطيئة يوم لا أصيد فيه " فقد لا تكون من هذا الباب فقد تحمل على حذف المبتدأ فيكون التقدير : هذه خطيئة يومٍ لا أصيدُ فيه .

وأمّا علّة قولنا بسدّ الصفة مسدّ الخبر في التركيب الأول هو أنّ معنى الفعل فيه وارد أمّا في التركيب الثاني فإنّ الحمل على المعنى فيه غير ظاهر .

ويـــبدو أنّ عـــدم تقديـــر الخبر في أقلّ رجل يقول ذلك قد يكون أقلّ كلفةً من تقديره؛ ولذا فإنَّ الصفة قد تسدّ مسدّ الخبر، بشرط تمام المعنى.

---

[1] الفارسي، شرح الأبيات المشكلة الإعراب : 111، الإشبيلي، ابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل : 864/2.

[2] الفارسي، شرح الأبيات المشكلة : 111، أبو حيان، التذييل والتكميل : 278/3

[3] عبد العظيم، المصطلح النحوي : 104-105.

7.2.1.3 سدّ شبه الجملة مسدّ الخبر

المـــرادُ بشبه الجملة عند النحاة هي الجار والمجرور والظرف وما يضاف إليه سواءٌ أكان في صدر الجملة أم في وسطها أم في آخرها .

وقـــد اخـــتلف الـــنحاة فـــي تقديـــر الخبر فقيل إنَّ الخبر مستقر أو استقر عند البصريين [1] وإن كان من النحاة من أشار إلى عدم تقدير شيء لا مستقر ولا استقر في: زيد في الدّار . على اعتبار أنّ الجار والمجرور هو الخبر. [2]

وأشـــار الإســـفرائيني إلـــى أنّ " زيدٌ عندك والقتال يوم الجمعة " اختزلت بسد الظرف مسدّ الخبر واحتوى هو على الضمير المستكن . [3]

ومعنى ذلك أنّ الظرف والجار والمجرور باحتوائهما على الضمير العائد على المبـتدأ قـــد يسدّان مسدّ الخبر، ويجيئان في موضع الخبر، فالتركيب تامّ ولا داعي لتقدير استقر أو مستقر إذا كانتا لا تؤديان وظيفة جديدة .

أمّـــا الـــذي دفـــع النحاة إلى القول : إنَّ الجار والمجرور أو الظرف ليسا هما الخبر، هو عامل شكلي يتعلق بالحركة الإعرابية، فالقول بتقدير استقرّ أو مستقرّ لا يفـــيد المعـــنى بـــل يبـــتعد به عما أراد له المتكلم، وينحرف به نحو ركاكة التعبير وضعفه. [4]

ولذا فإنَّ القول إنَّ الظرف أو الجار والمجرور خبر مباشرة أقلّ كلفة ويتماشى مع واقع الاستعمال اللغوي .

أمـــا أكـــثر الظروف التي اختلف النحاة في سدّها مسدّ الخبر فهي " إذا "، فقد تكـــون ظـــرفاً للمســـتقبل مضمَّنة معنى الشرط وتختص غالباً بدخولها على الجملة

---

[1] ابن جنّي، اللُّمع : 76/74، ابن يعيش، شرح المفصل : 90/1 .

[2] ابن مضاء ، الرّد على النحاة : 87،88.

[3] الإسفرائيني، اللباب في علم الإعراب : 65، 66.

[4] عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها : 127-129.

الفعلـــية [1] ،أمّا إذا التي اختلف النحاة في سدّها مسدّ الخبر فهي إذا الفجائية، وهذه غالباً ما تجيء بعدها الجملة الاسمية نحو : " وإن تُصبِهم سيئةٌ بما قدّمت أيديهم إذا هم يقنطونَ " [2]

والخلاف بين النحاة في كون إذا حرفاً أم ظرفاً دائر بينهم ، فسيبويه يذكرها في مواضـــع علـــى أنها حرف [3] إلاّ أنّه يذكر في مواضع أخرى ما يشير إلى أنّ إذا ظرف زمان [4] وهذا ما أشار إليه ابن مالك . [5]

وممّـــن عـــدّ إذا الفجائـــية ظرف زمان دالة على الحال غير سيبويه، الزجّاج والزمخشري وأبو علي الشَّلَوبين . [6]

وقـــد ذكر ابن مالك أنّه روي عن الأخفش قوله إنّها حرف دالّ على المفاجأة، وهو ما ذهب إليه ابن مالك أيضاً . [7]

أمّا الذين اعتبروا إذا الفجائية ظرف مكان فهم المبرِّد، والسيرافي، والحسن بن صافي، وابن برّي .[8]

والأصـــل أن تجـــيء بعـــد إذا الفجائية جملة اسمية، يكون كلا الاسمين بعدها مرفوعيـــن مـــع أنّ هذه المسألة خلافية بين سيبويه والكسائي ويطلق عليها المسألة الزَنـــبورية .[9] كذلك فإنّ الخلاف بينهم على دخولها على الجملة الفعلية المصحوبة

---

(1) ابن هشام، مغني اللبيب : 97/1، السيوطي، همع الهوامع : 178/3 .

(2) سورة الروم : آية 36.

(3) سيبويه، الكتاب : 17/3-18، 75-76 .

(4) المصدر نفسه : 64/1، 107 .

(5) ابن مالك، شرح التسهيل : 214/2 .

(6) المصدر نفسه : 214/2، السيوطي، همع الهوامع : 182/3 .

(7) ابن مالك، شرح التسهيل : 210/2، 214، ابن هشام مُغني اللبيب : 92/1 .

(8) المبرّد، المقتضب: 187/3، شرح التسهيل: 214/2، مغني اللبيب: 92/1، ملك النحاة: 102 .

(9) يقصد بهذه المسألة ما جاء عند سيبويه والكسائي في قولهم " قد كنت أظنّ أنّ العقرب أشدّ من لسعة الزنـــبور، فـــإذا هو إيّاها عند الكسائي على تقدير الفعل، وجدت، و(فإذا هو هي) عند سيبويه . انظر : الأنباري، الإنصاف : مسألة 99، ابن هشام، مُغني اللبيب : 93/1-97 .

بـــ " قد " نحو : خرجت فإذا قد قام زيدٌ، خلافٌ طويل الذيول . [1]

ولعلّ ما يعنينا في الحديث عن إذا التي للمفاجأة قولهم بسدّها مسدّ الخبر، وممّن قـــال بذلك المبرّد حيث يقول : " فأمّا (إذا) التي تقع للمفاجأة فهي التي تسدّ مسدّ الخـــبر، والاســـم بعدهـــا مبتدأ وذلك قولك : جئتك فإذا زيدٌ، وكلّمتك فإذا أخوك . وتأويل هذا : جئت ففاجأني زيد، وكلّمتك ففاجأني أخوك " . [2]

ويبدو أنّ معنى المفاجأة يكمن في إذا ولذا أباح المبرّد لنفسه القول بسدّ إذا مسدّ الخبر .

والحقـــيقة أنّ المـــبرّد ليس وحده من قال بسدّ إذا مسدّ الخبر فقد قال بذلك ملك الـــنحاة أبـــو نزار، وذلك في نحو : ركبت فإذا الأميرُ راكباً، حيث أجاز أن يكون الأمير مبتدأ و " إذا " خبر المبتدأ، والأكثر في كلام العرب الرفع بعد إذا وبذلك جاء التنزيل. وفي " خرجتُ فإذا زيدٌ "، جاءت إذا في موضع الخبر، والتقدير : خرجت فبالحضرة زيدٌ . [3]

وقد يكون هذا التقدير تقدير معنى لا إعراب، ويمكن القول إننا أمام نوعين من التراكيـــب التـــي تحتوي على إذا الظرفية المكانية، حيث ترد إذا الفجائية مرة متلوّة بمبتدأ وخبر نحو﴿ فَإِذَا هِيَ بَيْضَاءُ لِلنَّاظِرِينَ﴾ [4]، ومرة تجيء إذا متلوّة بمبتدأ فقط، نحـــو " خرجـــتُ فإذا زيدٌ "، حيث يحمل التركيب معنى المفاجأة، وهو معنى الخبر الذي يتمحور في إذا .

المُـــراد قولـــــه إذا جاء الخبر بعد إذا لا يحمل معنى المفاجأة عندها لا بدّ من ظهـــوره، أمّـــا إذا جاء معنى الخبر هو المفاجأة وهو ما تحمله إذا فلا داعي لذكر الخبر، ذلك أنّه متى اكتمل المعنى دون تقدير فلا داعي لتأويلات متكلّفة، وبناءً على ذلك قال النحاة بسدّ إذا الفجائية مسدّ الخبر .

---

[1] انظر السيوطي، همع الهوامع : 182/3 .

[2] المبرّد، المقتضب : 56/2-57 .

[3] حدّاد، حنا، ملك النحاة، 101-102 .

[4] سورة الأعراف : آية 108.

إنَّ الذيــن قــالوا بسدّ الظرف مسدّ الخبر كانوا ممّن حملوا النصّ على ظاهره، وهذا أفضل من تقدير لا فائدة منه .

وقــد يقال إنَّ هذا النوع من التراكيب أحادية الإسناد بمعنى أنّ الإفادة حاصلة دون تقدير خبر متوهّم .

على أنّ القول إنَّ إذا حرف قد لاقى استحساناً عند بعض المحدثين، وقد أشار عباس حســن إلــى أنَّ الأحســن هــو عــدّ إذا الفجائــية حــرفاً[1]، وهــذا قــد يجعل جملة (فإذا زيدٌ) جملة حذف منها أحد ركنيها وهو الخبر، كذلك قد يعترض على القول بحرفية إذا قولهم (خرجت فإذا بزيدٍ)، حيث لا يدخل الحرف على الحرف .

إنَّ القــول بســدّ الظــرف بشكل عام مسدّ الخبر أقلّ كلفة وهو أفضل من تقديرات متوهمة .

8.2.1.3 سدّ المفعول مسدّ الخبر :

يســدّ المفعول مسدّ الخبر في قولهم : " أوّلُ ما أقولُ إنّي أحمد الله، وقد ذهب أبو علي الفارسي إلى أنّك لما قلت : " أوّل ما أقول " فقد عُلِمَ منك ما يعلم لو قلت : أقول أوّل كلامي فقلت : " إنّي أحمدُ الله . فحملت أوّل ما أقول على القول، وقيل إنَّ أبــا علي الفارسي يقدّر خبراً محذوفاً تقديره: ثابت أو مستقر . وتكون ما مصدرية والتزم فيه الحذف لأنّ القول قد قامَ مقامه . [2]

وقد عُدَّ هذا من التمثيل الذي لا يتكلم به.[3]. أمّا علة كسر (إنَّ) في هذه المسألة فقــد لخصــها أبو حيان بقوله:إنّ كسر (إنَّ) في هذه المسألة إمّا لكونها خبراً عن أوّل، وهو مذهب الجمهور أو لكونها معمولة لــ (أقول) والخبر محذوف، وهو قول الفارسي، أو أن تكون معمولة لــ " أوّل ما أقول " والخبر محذوف تقديره ثابتٌ وهو

---

(1) حسن، عباس، النحو الوافي : 280/2 .

(2) انظر : ابن عصفور، شرح جمل الزجّاجي : 465/1.

(3) أبو حيان ، التذييل والتكميل : 81/5 .

قول ابن عصفور، أو لا يحتاج إلى خبرٍ لسدّ المعمول مسدّه . [1]

وقـيل إنَّ مذهب أبي علي الفارسي ليسَ معناه أنَّ هذا المبتدأ له خبر محذوف، بـل هو من قبيل المبتدآت التي سدّ طول الكلام فيها مسدّ الخبر في اللفظ والمعنى، وذلـك أنّ قولـه (إنّي أحمدُ الله) وإن كان معمولاً للقول فهو خبر في المعنى فلا يحتاج إلى خبر كما في أقائمٌ زيدٌ، ومعنى ذلك سدّ معمول القول مسدّ الخبر . [2]

وإذا ثبـت أنّ أبـا علـي الفارسـي لم يرد أنّ هناك خبراً مقدّراً فإنَّ أقلّ هذه الـتقديرات كلفة وفيها حمل النصّ على ظاهره هي أنَّ (إنّ وما بعدها) خبر أوّل، أو يقال بعدم الحاجة إلى خبرٍ لسدّ معمول القول وهو المفعول مسدّ الخبر، فكما يسدّ الفاعل مسدّ الخبر، فكذلك لا ضير في أن يسدّ المفعول مسدّه .

ولـذا فإنَّ هذا التركيب تامّ ولا يحتاج فيه إلى تقديرات متمحلة لا مسوغ لها . وممـا يدخل تحت هذا ما أجازه بعض النحاة المتأخّرين في : " إنَّ اللَّطَعَ بياض في الشـفتين وأكثر ما يعتري ذلك السودان " فقد أجازوا رفع السودان، ونصبه، فالرفع على أنّه خبر (أكثر) أي أكثر من يعتريهم ذلك السودان، والنصب على أنّه مفعول يعتري وما مصدرية وهذا المفعول هو الذي سدّ مسدّ الخبر، فهو الجزء الذي يحمل الفائدة . [3]

3.1.3 النواسخ

1.3.1.3 سدّ الفاعل مسدّ خبر ما وما حمل عليها .

الاعـتماد أحـد الشروط التي وضعها النحاة لعمل اسم الفاعل عمل فعله ولسدّ الفـاعل مسـدّ الخـبر وذلك بأن يتقدّم اسم الفاعل نفي أو استفهام، وقد يكون النفي بالحرف نحو ما أو بالفعل نحو ليسَ .

---

[1] أبو حيان ، التذييل والتكميل : 5/82-83.

[2] انظـر : ابن عصفور : شرح جمل الزجاجي : 466/1، الإشبيلي ، ابن أبي الربيع، البسيط في شرح الجمل : 834/2، 864، أبو حيان، التذييل والتكميل : 80/5 .

[3] السيوطي ، الأشباه والنظائر : 293/4.

أما ما فهي حرفٌ شابه ليسَ في النفي والعمل، بمعنى أنّ ما محمولة على ليس، فتعمل عمل ليسَ في لغة الحجازيين، في حين أهملها بنو تميم وهو القياس لعدم اختصاصها بالأسماء [1].

ويبدو أنَّ دخولهما على الوصف المبتدأ الذي يشتمل على فاعل سدّ مسدّ الخبر يحدِثُ إشكالية، فالإشكالية في ما تكمن في أنّ الوصف بعدها هو في الحقيقة مسند، وتقدّم هذا المسند ليصبح مسنداً إليه قد يبطلُ عملها، وتتمركز الإشكالية في أنَّ ما يجيء بعد ما وليس في هذا النمط مرفوعان، وقد ذكرنا سابقاً أنَّ الجملة التي تشتمل على الوصف المبتدأ وما بعده فاعل سدّ مسدّ الخبر هي نمط من الجمل قد يطلق عليها مصطلح الجملة الوصفية تمييزاً لها عن الجمل الفعلية والاسمية .

ومعنى ذلك أنَّ الأحكام التي ذكرت في باب سدّ الفاعل مسدّ الخبر، ذات علاقة بهذا الباب .

وذكر ابن مالك وأبو حيان والشيخ يس الحمصي أنَّ الوصف المبتدأ بعد ليسَ يرتفع على أنّه اسمها ويرتفع به ما يليه ويسدّ مسدّ خبرها [2] ففي قولنا : " ليس قائمٌ الزيدان " يعرب النحاة (قائمٌ) اسم ليس و (الزيدان) فاعلاً لقائم سدّ مسدّ خَبر ليسَ.

وأشار الصبّان إلى أنَّ سدّ الفاعل مسدّ خبر ليسَ فيه سدّ مرفوع مسدّ منصوب، لكنّه أشار إلى أنّه لا يقال إنَّ هذا الفاعل في محلّ نصب باعتبار سدّه مسدّ خبر ليسَ، لأنّه ليس لـ (ليس)، في هذه الحالة خبر حلّ محلّ الفاعل بل الذي تستحقه بعد اسمها هو فاعل لاسمها [3]، وكذلك أشار الخضري إلى معنى سدّ الفاعل مسدّ خبر ليسَ هو سدّ عن أن يكون لها خبر لأنّها لا تستحق خبراً بل فاعلاً وحسب [4].

---

[1] الأنباري ، الإنصاف: المسألة 19، الصبان، حاشية الصبان : 247/1 .

[2] ابن مالك، شرح التسهيل : 274/1، أبو حيان، التذييل والتكميل : 276/3، الأزهري، شرح التصريح : 157/1 .

[3] الصبّان، حاشية الصبان : 191/1 .

[4] الخضري، حاشية الخضري : 124/1 .

ولعــلّ في قول ابن مالك وأبي حيان إشارة إلى أنّ فاعل الوصف قد سدّ مسدّ خبر ليسَ حملاً على المعني المتغيّر للجملة من خلال دخول ليسَ، في حين أنّ إشارة الصبان والخضري إلى عدم استحقاق ليسَ للخبر توحي ببطلان عمل ليسَ من جهة وأنّ مفهوم سدّ الفاعل مسدّ خبر ليسَ مفهوماً يعني تمام المعنى فقط، أي كأنّ دخول ليسَ على هذا التركيب هو لإفادة النفي لا للعمل في الجملة رفعاً ونصباً .

وقــد اخــتلف البصريون والكوفيون في (ما) فقد أعملها البصريون فيما جعل الكوفيون المرفوع مبتدأ والمنصوب خبره على نزع الخافض [1] ويبدو أنّ الكوفيين قد اتخذوا من لهجة بني تميم حجة لهم في إهمال عملها أمّا إعمال ما الحجازية فله شــروط منها : ألا يتقدّم معمول خبرها وهو غير ظرف على اسمها وأن لا تتكرر، وأن لا ينــتقض نفي خبرها بــ (إلا) وأن لا تليها إنْ الزائدة . [2] بخلاف ليس فإنّها تعمل دون شروط .

وقــد أشار النحاة إلى أنّ (الزيدان) في (ما قائمٌ الزيدان) فاعل سدّ مسدّ خبر ما الحجازية، ما لم تجعل تميمية ولم ينتقض النفي . [3]

ولــم يذكر النحاة في دخول ما على الوصف المبتدأ الشرط الأول لعمل ما وهو عــدم تقدّم خبرها على اسمها . والحقيقة أنّ ما جاء بعدما هو في الحقيقة مسند حتى وإن أعــرب مبتدأ، وفي هذه الحال يفترض في ما ألا تعمل، ومع ذلك نجد أنّ هناك من قال بأنّ الفاعل قد سدّ مسدّ خبر ما.

المــراد قوله إنّ ما إذا دخلت على مبتدأ يحمل معنى (المسند إليه) وعلى خبر يحمــل معــنى (المســند) ويكــون المبتدأ هو الأول فعندها تعمل ما عمل ليس، أمّا التركيب السابق فمختلف فيه بعيداً عن وجود ما، فكيف إذا جاءت ما فيه . ولذا فإنّ القــول إنّ مــا عنصر نفي يخلّص هذا التركيب من التعقيدات التي لا طائل تحتها،

---

(1) الصبان، حاشية الصبّان : 247/1، وانظر، الأنباري، الإنصاف : المسألة التاسعة عشرة

(2) المصدر نفسه : 247/1 .

(3) الأزهري، شرح التصريح : 157/1، الصبان، حاشية الصبّان : 191/1، الخضري، حاشية الخضري : 124/1.

خاصّة أنَّ هذا الرأي له جذورٌ في مصادر النحو، وقد أشار الصبّان في حاشيته إلى شيء من ذلك، حين ذكر أنَّ مثل هذا التركيب " لا خبر له أصلاً ؛ لأنّه بمعنى الفعل والفعل لا خبر له " [1].

وبناءً على ذلك يمكن حمل هذا التركيب على الجملة الوصفية.

2.3.1.3 سدّ الفاعل مسدّ خبر كان

لقد حُمِلَت كان على (ما) في هذا النمط من الأداء اللغوي عند بعض النحاة، كالأخفش الأوسط والسيرافي، والبَطَلْيَوسي وأبي حيان . [2]

فقد تدخل كان على الوصف الذي يشتمل على فاعل سدّ مسدّ الخبر . ولذا ذكر ابن السيد البَطَلْيَوسي أنَّ من قال : إنَّ زيداً في (أقائمٌ زيد) فاعل سدّ مسدّ الخبر فقد لزمه أن يقول : " أكان قائمٌ زيدٌ " فسدّ زيدٌ مسدّ خبر كان [3]، ولعلّ في هذا إشارة إلى مذهب أبي الحسن الأخفش والكوفيين الذين أجازوا " أقائمٌ زيد " ولذا أجازوا أن يعتمد اسم الفاعل على كانَ، حيث يسدّ فاعل الوصف في (كان قائمٌ زيدٌ) مسدّ خبر كان . [4]

وأشار النحاة إلى أنَّ الابتداء بالنكرة لا بدّ له من مسوّغ للإخبار عنه، فإن لم يكن له مسوّغ فالمسألة عند ابن عصفور مقلوبة، ومثل لذلك بـ " كانَ قائمٌ زيداً، فزيدٌ وإنْ كانَ منصوباً هو المخبر عنه وقائمٌ وإن كان مرفوعاً هو الخبر . فإن كان للنكرة مسوّغ للإخبار عنها فإنَّك إن بَنيت المعنى على الإخبار عن المعرفة بالنكرة كان مقلوباً، وإن بنيت على الإخبار بالمعرفة عن النكرة كانَ غير مقلوب، وذلك نحو: أكانَ قائمٌ زيداً، إنْ قدّرت أنّ المعنى أكان زيدٌ قائماً، كان مقلوباً، وإن قدّرت

---

(1) الصبان، حاشية الصبان : 190/1 .

(2) السيوطي، همع الهوامع : 5/2.

(3) البطليوسي، الحلل في إصلاح الخلل: 169 .

(4) أبو حيان، التذييل والتكميل : 64/5 .

المعـــنى : أكان قائمٌ من القائمين يسمّى زيداً . كان غير مقلوب . والقلب للضرورة جائز باتفاق " . [1]

فـــإذا دخلـــت كان على الوصف فإمّا أن تعمل كان في المحلّ في الفاعل أو أن تعمـــل فـــي اللفظ في هذا الفاعل، والمسألة عند ابن عصفور إن بنيت المعنى على الإخـــبار عـــن المعـــرفة بالـــنكرة مقلوبة، أمّا إنْ كان الإخبار عن النكرة بالمعرفة فالمسألة ليست مقلوبة .

فالأصـــل في الفاعل بعد الوصف هو الرفع، ولكن إذا دخلت كان على الوصف المبـــتدأ الذي له فاعل سدّ مسدّ الخبر فقد يكون ما بعد الوصف فاعلاً سدّ مسدّ خبر كـــان، أمّا إن كان ما بعد الوصف منصوباً فإمّا أن تبنى المسألة على القلب أو على التقدير عند ابن عصفور .

ويمكـــن القـــول إنّ كان إذا دخلت على الوصف ففاعل الوصف يسدّ مسدّ خبر كان حتى وإن كان الوصف بالتأويل نحو " ما كان نولُك أن تفعل "، حيث رفع نولك اســـماً لكان، وقد أجاز أبو حيان نصبه خبراً لها مقدّماً، فنولك بمعنى الواجب، أي : مـــا كان الواجب أن تفعل، ويجوز أن يكون الوصف اسم كان والفاعل سدّ مسدّ خبر كان كما سدّ الفاعل مسدّ خبر المبتدأ . [2]

3.3.1.3 سدّ الحال مسدّ خبر كان :

اخـــتلف النحاة في جواز سدّ الحال مسدّ خبر كان، فقد أجاز ابن السرّاج دخول كـــان الناقصـــة على التركيب الذي يحتوي على حال تسدّ مسدّ الخبر، وبدخول كان تصبح الحال سادّة مسدّ خبر كان، ولذا أجاز ابن السرّاج أن يعرب ملتوتاً في " كان أكثر شربي السَّويق ملتوتاً " حالاً سدّ مسدّ خبر كان، كما سدّ مسدّ خبر المبتدأ . [3]

---

[1] ابن عصفور، شرح الجمل : 403/1 .

[2] أبو حيان، التذييل والتكميل : 129/4.

[3] ابن السرّاج، الأصول : 361/2 .

وقد قال ابن عصفور عنه إنّه رأيٌ قبيح << لأنّ تعويض الحال من الخبر إنما يكون بعد حذفه، وحذف خبر " كان " قبيح >> . [1]

فقــول ابــن عصفور السابق فيه خلط بين التعويض والحذف وسدّ المسدّ، ومع ذلــك لــم يشِر ابن السرّاج إلى وجود الحذف في " كان أكثر شربي السّويق ملتوتاً " وكذلــك لــم يشِر إلى التعويض، وعلى فرض حذف الخبر فهل يكون التقدير : كان أكثر شربي السّويق إذا كان ملتوتاً ؟ وهذا التقدير متكلّف لا نجده عند ابن السرّاج .

فــالقول إنّ ملتوتاً حال سدّ مسدّ خبر كان بعيداً عن الحذف أقلّ كلفة من تقدير خبر لكان غير موجود في الاستعمال أو حتى لا يتوقع وجوده في مثل هذا التركيب، خاصة أنّ كان في كان ضربي زيداً قائماً محمولة على الأصل وهو " ضربي زيداً قائماً ".

وإذا تقــدّم المصــدر على كان فالمسألة عند النحاة خلافية أيضاً، وقد ذكر أبو حــيان أنّ أبا علي الفارسي قد قال بجواز كون كان ناقصة في (علمي بزيدٍ كان ذا مــال "، على أن يكون اسمها مضمراً يعود على العِلم، وتكون (ذا) حالاً سدّت مسدّ خبر كان ، كما سدّ الحال مسدّ خبر المبتدأ . [2]

أي أنّ الأصل عند أبي علي هو (علمي بزيدٍ كان هو ذا مال) على اعتبار أنّ كان ناقصة أي عاملة وعلى اعتبار (ذا) حالاً ولكن لم يَذكر صاحب هذه الحال، فهل صــاحب الحال هو الضمير المستكن في كان أم هو زيد؟ . ولعلّ القول إنّ كان هنا تامّــة أيســر التوجيهات، وقد أشار أبو حيان إلى أنّ أكثر النحاة قد رفضوا ما ذهب إليه أبو علي الفارسي، فلم يسمع : ضربي زيداً هو قائماً . حيث لا تدخل عليه كان فــيكون اســماً لها، وكل ما كان اسماً لــ " كان " يجوز أن يتقدّم عليها ويضمر فيها ضــميره، ففــي كان زيدٌ قائماً " نقول " زيدٌ كانَ قائماً "، وهذا لم يسمع في نحو : ضربي زيداً كان قائماً . [3]

---

[1] أبو حيان، التذييل والتكميل : 308/3 .

[2] المصدر نفسه : 312/3.

[3] المصدر نفسه : 313/3 .

ويـــبدو أنَّ سدّ الحال مسدّ خبر كان مسألة قياسية صير إليها على نهج الأصل الافتراضـــي عند كثير ممن أوّلوا " ضربي زيداً قائماً " بـِ " ضربي زيداً إذْ كان أو إذا كان قائماً "، مع خلاف في تقدير الظرف واعتبار كان تامة . في حين نجد أنَّ ما نقـــل عـــن أبي علي الفارسي يخالف هذا الأصل الافتراضي، فالنحاة حين يقدّرون الظـــرف وكـــان علـــى أنّهـــا تامّة يحاولون بذلك إخضاع هذا النوع من التراكيب لقواعدهـــم التي تفترض وجود مسند ومسند إليه، ولكنهم حين وجدوا نمطاً قد يكون مســـتعملاً ظهـــرت فيه كان ناقصة متلوة بحال سدّت مسدّ خبرها رفضوا ذلك ولم يجـــيزوا هذا النوع من التراكيب وحجتهم في ذلك أنك قد حُلْت بين الحال ومعموله، يعنـــي " أنَّ الحـــال القائمة مقام الخبر عن المصدر لا بدّ أن يكون في المصدر مَنِ الحـــال له، ويكـــون معمـــول المصـــدر، فإذا أضمرت المصدر لم يبقَ معموله لأنّ الضمير العائد على المصدر لا يعمل، فإذاً لا يصح أن تكون الحال سادّة مسدّ الخبر عن مصدرٍ مضمر لأنّها لا تسدّ إلا عن مصدرٍ معموله صاحب الحال، والمضمر لا يعمل، فليسَ له معمول " . [1]

والتقدير حسب الرأي السابق هو : (علمي بزيدٍ كان علمي به ذا مال) ومعنى ذلـــك أنَّ الحال حسب هذا التقدير هي حال من ضمير المصدر المحذوف في علمي، وهـــذا أمرٌ متكلَّف لا داعي له، ولعلَّ هذا القول أشبه بالتمرينات التي قد لا يكون لها وجودٌ في الاستعمال، أمّا تفسير أبي علي فهو أقرب إلى المنهج الوصفي.

4.3.1.3 ما يسدّ مسدّ خبر إنّ

تعـــدّ إنَّ حـــرفاً مشـــبهاً بالفعل تدخل على الجملة الاسمية فتنصب الاسم بعدها ويسمى اسمها وترفع الخبر ويسمّى خبرها .

وقـــد تدخل إنَّ على الجملة الاسمية التي تفتقر إلى وجود خبر لا يمكن تقديره، وعـــندها يبدأ النحاة بالتأويل، ومن هذه التأويلات قولهم بوجود ما يسدّ مسدّ خبر إنَّ، وتنحصر الحالات التي ذكر النحاة فيها أموراً تسدّ مسدّ خبر إنَّ في :

---

[1] أبو حيان ، التذييل والتكميل، 312/3 – 313 .

1. **سدّ فاعل الوصف مسدّ خبر إنَّ .**
2. **سدّ الحال مسدّ خبر إنَّ .**
3. **سدّ المفعول معه مسدّ خبر إنَّ .**

1.4.3.1.3 سدّ الفاعل مسدّ خبر إنّ :

ذكرنا في باب المبتدأ والخبر أنَّ الأخفش الأوسط والكوفيين يجيزون رفع الفاعل بالوصف المبتدأ دون الاعتماد على الاستفهام أو النفي، فهذا يستقبحه سيبويه ويستحسنه الأخفش، ولعلّ ذلك يكون مما خالف فيه الأخفش سيبويه .

وقد اختلف النحاة في دخول إنَّ على هذا النوع من الأنماط اللغوية، وقد أجاز الكوفيون والأخفش دخول إنَّ على الوصف المبتدأ بعده فاعل سدّ مسدّ خبر إنَّ قياساً على إجازتهم للابتداء بالوصف من غير اعتماد .

وذكر ابن السرّاج أنَّ الأخفش يجيز " إنَّ في الدار جالساً أخواك " و " إنَّ بكَ واثقاً أخواك "، وأجاز الفرّاء : إنَّ قائماً الزيدان، وإنَّ قائماً الزيدون على معنى إنَّ من قام الزيدان وإنَّ من قام الزيدون . [1] ولعلّ في هذا إشارة إلى جواز اعتماد اسم الفاعل على إنَّ .

وممّا انفرد به ابن السرّاج ذكره أنَّ البصريين يجيزون مثل هذا التركيب، وقد ذكر ذلك في أكثر من موضع، حيث يقول :

" وأصحابنا يجيزون : إنَّ قائماً زيد، وإنَّ قائماً الزيدان، وإنَّ قائماً الزيدون، ينصبون " قائماً " بإنَّ، ويرفعون " زيداً " بقائم على أنّه فاعل . ويقولون : الفاعل سدّ مسدّ الخبر، كما أنَّ " قائماً " قام مقام الاسم " .[2]

وأشار إلى ذلك في موضع آخر، حيث يقول : " وأجاز البصريون إنَّ قائماً

---

[1] ابن السرّاج، الأصول : 255/1 – 256، وانظر ابن مالك، شرح الكافية الشافية : 212/1، أبو حيان، التذييل والتكميل : 64/5 .

[2] ابن السرّاج ،الأصول : 232/1 .

الزيدان والزيدون على ما تقدم ذكره ".[1]

فإشـــارة ابن السرّاج هذه تؤكد أنَّ النحاة البصريين دون تخصيص يجيزون هذه المسألة، وعلى الرغم مما جاء عند أبي علي الفارسيّ من أنّ ابن السرّاج لا يجيز " إنَّ فـــي الـــدّار قائماً أخواك " [2]، فقد يوهم ذلك أنَّ ابن السرّاج لا يجيز سدّ الفاعل مســـدّ خـــبر إنَّ إلاّ أنَّ الأمر على غير ذلك، إذ إنَّ الوارد عند ابن السرّاج هو عدم إجازة " إنَّ بك واثقين أخويك، فتنصب (واثقين) على الحال، لأنّ الحال لا يجوز في هـــذا، لأنَّك لا تقول : إنَّ بك أخويك، وتسكت . وتقول : إنّ فيها قائماً أخواك، وإن شـــئت قائميـــن أخويـــك، فتنصب أخويك " بأنّ " وقائمين على الحال ... وإذا ولي (قائم) إنَّ، ولم يكن بينهما ظرف لم يجز توحيده عند الكوفيين، وصار اسماً لا يفصل بينه وبين عمله بخبر إنّ وذلك قولك : إنَّ قائمين الزيدان، وإنَّ قائمين الزيدون ".[3]

فالمســـألة التـــي لم يجزها ابن السرّاج هي إذا جاء قائم بعد إنَّ، وليسَ بين إنَّ و (قائمـــاً) ظرف فلا يجوز عنده توحيد قائم كذلك وافق ابن السرّاج الأخفش في جواز جعل (واثقين) في " إنَّ بك واثقين أخواك اسماً لـــ (إنَّ) لا حالاً . [4]

نســـتطيع القول إنَّ ابن السرّاج يجيز سدّ الفاعل مسدّ خبر إنَّ، ولعلّ الفارسي قد أجاز هذه المسألة حتى وإنْ حَمَل المسألة على لغة أكلوني البراغيث، يقول أبو علي الفارســـي : فـــإن قلت : " إنَّ فيها قائمين أخواك " فالوجه أن تنصب " قائمين " لأنّه اســـم إنَّ، وتـــرفع الأخوين على لغة أكلوني البراغيث، وهي لغة طَيّء وأَزْد شَنوءة فيسدّ الأخوان مسدّ الخبر، (وفيها) متعلقة بالقيام . [5]

وكذلـــك نجـــده يقول في " إنّ في الدّار قائماً أخواك " : حيث نصب (قائماً) بـــ (إنَّ) وارتفـــع الأخوان بفعلهما، وسدّ الأخوان مسدّ خبر إنَّ، وكذلك يكون(في الدار)

---

[1] ابن السرّاج ، الأصول : 256/1.

[2] الفارسي، المسائل المنثورة : 71-72.

[3] ابن السرّاج، الأصول : 255/1

[4] المصدر نفسه، 255/1 .

[5] الفارسي، المسائل المنثورة : 72 .

ظرفاً للقيام، وقيل: إنَّ في الدار هي الخبر. [1]

ويستشفّ من التوجيه الأول موافقة أبي علي لسدّ الفاعل مسدّ خبر إنَّ، أمّا التوجيه الثاني فالخبر فيه هو الظرف، ومع ذلك فيمكن القول إنَّ أبا علي ممّن أجازوا سدّ الفاعل مسدّ خبر إنَّ .

ولعلَّ الذين أجازوا سدّ الفاعل مسدّ خبر إنَّ نظروا إلى الفائدة الحاصلة بغير وجود مسند وإلى تمام المعنى في هذا التركيب، كذلك فإنَّ من أجاز سدّ الفاعل مسدّ خبر إنَّ قاسها على سدّ الفاعل مسدّ الخبر، ومن منع الأصل وهو (قائمٌ الزيدان) منع ما قيسَ عليه . [2]

ومع أنَّ ابن مالك قد وافق الكوفيين والأخفش في جواز سدّ الفاعل مسدّ الخبر في باب المبتدأ، إلا أنَّ رأيه في جواز (سدّ الفاعل مسدّ خبر إنَّ) جاء متأرجحاً بين الجواز وعدمه، فمرة يقول بعدم جواز هذه المسألة ولا يطّرِد هذا الرأي عنده، أمّا قوله بعدم جواز سدّ الفاعل مسدّ خبر إنَّ فعلته عنده " أنَّ إعمال الصفة عمل الفعل فرع إعمال الفعل فلا يستباح إلا في موضع يقع فيه الفعل، فلا يلزم منْ تجويز قائم الزيدان، جواز : إنَّ قائماً الزيدان .. لصحّة وقوع الفعل موقع المتجرّد من (إنّ) و (ظننت) وامتناع وقوعه بعدهما " [3].

ولعلّ هذه الإشارة سببها الفرق بين المبتدأ الذي هو مرفوع بغير عامل، أما ما بعد إنَّ فقد عملت إنَّ فيه النصب كذلك اقتراب الوصف المبتدأ من الفعل، بخلاف الوصف المسبوق بـ إنَّ .

وعلى الرغم مما قاله ابن مالك إلا أنّ هذا الرأي ليسَ ثابتاً، حيث يقول في موضع : << فمن قاس على هذا في باب الابتداء أجاز دخول إنَّ عليه، فيقول : إنَّ

---

[1] الفارسي ، المسائل المنثورة : 71.

[2] السيوطي ، الأشباه والنظائر : 344/3.

[3] ابن مالك، شرح التسهيل : 18/2، وانظر، ابن مالك، شرح الكافية : 212/1، أبو حيان، التذييل والتكميل : 63/5

خبيراً بنو لهب >> . [1]

فابن مالك ممن أجاز " قائمٌ الزيدان "دون استفهام أو نفي، ولذا فإنَّ من البديهي أن يجـيز دخول إنَّ على الوصف المبتدأ، لكنّه رفض ذلك في شرح التسهيل، ولعلّه يكون قد رجع عن رأيه في شواهد التوضيح حين أجازَ: إنَّ قائماً الزيدان .[2]

فقد صرّح في هذا الموضع بجواز سدّ فاعل الوصف مسدّ خبر إنَّ، فالمنقول عن ابن مالك مختلف فيه .

ونلمح عدم إجازة سدّ فاعل الوصف مسدّ خبر إنَّ عند أبي حيان، ولعلّ هذا يعود إلـى عـدم قوله بجواز " قائم الزيدان " دون استفهام أو نفي، فمنع أبو حيان الأصل ولذا فما بني عليه غير جائز أيضاً . [3].

وكذلـك فعـل السيوطي، حيث لم يجز إنَّ قائماً الزيدان، كما لا يجوز ذلك في المبتدأ دون استفهام أو نفي . [4]

إنَّ النحاة الذين أجازوا " قائمٌ الزيدان " أي عمل الوصف وسدّ الفاعل مسدّ الخبر دون الاعتماد، أجازوا عمل الوصف في " إنَّ قائماً الزيدان " فسدّ الفاعل مسدّ خبر إنَّ، أمّا الذين لم يجيزوا " قائمٌ الزيدان " فبنوا عليه عدم إجازة " إنَّ قائماً الزيدان " .

والظاهـر أنَّ الفاعل يسدّ مسدّ خبر إنَّ قياساً على جواز " قائمٌ الزيدان " وهذا ما أشار إليه ابن مالك .

وقـد حُمِلَ على هذه المسألة سدّ الفاعل بالظرف مسدّ خبر إنَّ، يرى سيبويه أنَّ العـامل في المبتدأ في " فيها عبدالله " هو الابتداء، فالذي عمل في المبتدأ حتى وإن تقدّم الجار والمجرور عليه هو الابتداء [5].

---

[1] ابن مالك ، شرح التسهيل : 17/2.

[2] ابن مالك، شواهد التوضيح : 205-206.

[3] أبو حيان، التذييل والتكميل : 63/5.

[4] السيوطي، همع الهوامع : 165/2،160 .

[5] سيبويه، الكتاب : 127/2-128.

ومعـــنى ذلـــك أنَّ الظرف لا يعمل في الاسم عنده وإنّما العامل هو الابتداء وقد خالف الأخفش سيبويه فذهب إلى أنَّ الجار والمجرور أو الظرف إذا تقدّم على الاسم فـــيعمل فـــي الاســـم المـــتأخّر، ويـــرتفع الاســـم المـــتأخّر بـــه قياساً على " قائمٌ زيدٌ " . [1]

واستدلَّ الرّمّاني لمذهب سيبويه بقولهم : إنَّ فيها زيداً، حيث لم يعمل الظرف في الاسم، إذ لولا انّه على التقديم والتأخير، لوجب رفع (زيد) بالظرف لسدّه مسدّ خبر إنَّ، كما تقول : إنَّ قائماً أخواك . [2]

فإشارة الرّمّاني السابقة تؤكد وجود الفاعل الذي يسدّ مسدّ خبر إنَّ حتى وإن كان هذا الفاعل فاعلاً بالظرف .

ومسألة رفع الفاعل بالظرف مسألة مختلف فيها فكيف ما حمل عليها، ومع ذلك فإنَّ مجيء الفاعل ساداً مسدّ خبر إنَّ مسألة تحمل على ظاهرها.

2.4.3.1.3 سدّ الحال مسدّ خبر إنَّ

ذكر النحاة أنَّ الحال تسدّ مسدّ الخبر، وقد اختلفوا فيما بينهم، فأمّا الذين قالوا بسدّ الحـــال مسدّ خبر المبتدأ ومنهم الكسائي وابن مالك فقد حملوا عليه جواز سدّ الحال مسدّ خبر إنَّ، فأجازوا أن تسدّ الحال مسدّ خبر إنَّ في : إنَّ ضربي زيداً قائماً، وإنَّ أكثر شربي السَّويقَ ملتوتاً [3] .

وقد أشار أبو حيان إلى أنَّ الكسائي قد أجاز : إنَّ شتمي زيداً لَوَ الناسُ ينظرون، على زيادة اللام، ورفض أبو حيان القول بدخول إنَّ على الحال الصريحة التي تَسدّ مسدّ خبر إنَّ، مع أنّ الكوفيين قد أجازوا: إنَّ أكلي التفاحة لنضيجةً [4]. ومع أنّه ذكر

---

(1) الفارسي، المسائل البغداديات : 361-362 .

(2) الرّماني، شرح الرّماني : 112/2 و، نقلاً عن خلاف الأخفش الأوسط : 55.

(3) ابـــن مـــالك، شـــرح التسهيل : 16/2، أبو حيان، تذكرة النحاة : 655، أبو حيان، التذييل والتكميل : 47/5، 55، السيوطي، همع الهوامع : 162/2 .

(4) أبو حيان، التذييل والتكميل: 119/5.

أنَّ النحاة قد اتفقوا على جواز دخول إنّ على " إنَّ حسنَكَ راكباً " إلا أنَّ أبا حيان لم يجزها [1].

ولعلّ من قال بجواز هذه المسألة قياساً على جواز سدّ الحال مسدّ الخبر، قد استدل على ذلك بقول الشاعر : [2]

إنَّ اختيارَك ما تبغيه ذا ثقةٍ باللهِ مستظهراً بالحَزْمِ والجَلَدِ

فسدّت الحال " مستظهراً " مسدّ خبر إنَّ، واستشهد به ابن مالك ليدلل على صحه سدّ الحال مسدّ خبر إنَّ، حملاً على جواز سدّ الحال مسدّ خبر المبتدأ .

ويبدوا أنَّ الدافع لرفض القول بسدّ الحال مسدّ خبر إنَّ هو الدافع نفسه لرفض القول بسدّ الفاعل مسدّ خبر إنَّ، فمسألة العامل في كلا التركيبين قد جعلت أبا حيّان يرفض جواز سدّ الفاعل أو الحال مسدّ خبر إنَّ.

ولعلّ هذا التركيب تام من ناحية المعنى ولذا لا فائدة من تقدير خبر لـِ (إنَّ)، فإذا كانت الحال في باب المبتدأ أو الخبر تسدّ مسدّ الخبر كونها محط الفائدة، فإنَّ الحال في " إنَّ أكثر شربي السَّويق ملتوتاً " هي كذلك، ولذا لا داعي لتقدير خبر لـِ " إنَّ " لسدّ الحال مسدّ خبرها، ولا يزيد هذا النمط على النمط الذي أشرنا إليه في قولهم أكثر شربي الماء بارداً شيئاً غير أنّ هذه الأنماط دخلت عليها النواسخ .

3.4.3.1.3 سدّ المفعول معه مسدّ خبر إنَّ

ذكر سيبويه من حالات نصب الاسم وجوباً بعد الواو قول العرب :

إنك ما وخيراً، وتريد : إنّك مَعَ خير، على أنّ ما هنا زائدة، فهذا ينتصب << انتصاب إنّي وزيداً منطلقان، ومعناهنّ مَعَ، لأنَّ إنّي ها هنا بمنزلة الابتداء ليست بفعل ولا اسم بمنزلة الفعل >> [3].

---

[1] أبو حيان، تذكرة النحاة : 655، التذييل والتكميل : 310/3 .

[2] ابن مالك ، شرح التسهيل : 16/2، أبو حيان، التذييل والتكميل : 55/5، السيوطي، همع الهوامع : 162/2 .

[3] سيبويه، الكتاب : 302/1 .

وقد نقِلَ عن الكسائي قوله بسدّ واو المصاحبة وما بعدها مسدّ خبر إنَّ فيما حكي عن العرب " إنَّ كُلَّ ثوب لَوَ ثمنَه " حيث أدخلت اللام على الواو لسدّها مسدَّ مع.[1]

ولعلّ هذه المسألة محمولة على سدّ الواو التي هي نصّ في المعية وما بعدها مسدّ خبر المبتدأ، وقد أشار إلى ذلك ابن مالك، مثّل النحاة الذين أجازوا سدّ واو المصاحبة وما بعدها مسدّ خبر إنَّ ببيت نُسب لأبي عنترة شداد العبسي وقيل لعنترة حيث يقول : [2]

فَمَنْ يكُ سائلاً عنّي فإنّي وجِرْوَةَ لا ترودُ ولا تعارُ

فَجِرْوَة اسم فرس لعنترة كانت لأبيه، وهي مفعول معه، وفي هذا البيت يمتنع العطف ويجب النصب على المفعول معه ؛ إذ لو كانت جِرْوة معطوفة على الضمير في (إنَّ) للزم أن يأتي بخبرين عن المنصوبين جميعاً، ولكن عندما جعلها مفعولاً معه سدّ مسدّ خبر إنَّ على معنى (فإنّي مَعَ جروة غير زائدة ولا معارة)، فتخلص بذلك من تقدير خبرين . [3]

والأصل أنّك إذا عطفت على اسم إنَّ وأخواتها أن يكون الخبر على حسب المعطوف والمعطوف عليه فتقول : إنَّ زيداً وعمراً قائمان، ولا يجوز: قائمٌ إلاّ حيث سُمع، ولذا كان ينبغي في البيت السابق أن يقال : لا نرودُ ولا نعارُ، فيكنّي بالنون عن نفسه وعنها[4] ومع ذلك لم يكنّي بهذه النون لأنَّ المعنى يختل في(نعارُ) .

فالمراد أنّه ملازمٌ لهذه الفرس لا ينفك عنها، ولا يريد أنّه وجِرْوَة يفعلان شيئاً، ثم استأنف فقال : هي لا ترودُ ولا تعارُ، فلما كان عنترة أو والده ملازماً لفرسه أخبر عنهما إخباراً واحداً، ولذا لا يجوز أن يخبر عن الشيئين إخباراً واحداً إلا حيث

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل : 16/2، السيوطي، همع الهوامع : 161/2 .

(2) ابن شداد، ديوان عنترة، 110، سيبويه، الكتاب : 302/1، الحضرمي، مشكل إعراب الأشعار الستة : 71/6، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، 453/1، أبو حيان، التذييل والتكميل : 54/5 .

(3) الحضرمي، مشكل إعراب الأشعار الستة : 71/6 .

(4) ابن عصفور : شرح جمل الزجّاجي : 453/1-454 .

تصـــلح نسبة الخبر لكلّ واحد من المخبر عنهما، ولو قال : فإنَّ عنترة لا يعار، فإنَّ عنترة ونحوه لا يعار بخلاف الفرس . [1]

ولعـــلّ ما ألجأ النحاة إلى القول بسدّ المفعول معه مسدّ خبر إنَّ في هذا الشاهد هو المعنى وهو التلازم الحاصل في الواو وما بعدها، إذ إنَّ الخبر يتحصل في هذه الـــواو ولـــذا لا فائدة من تقدير خبر لـــِ " إنَّ " فتمام المعنى حاصل بهذه الواو وما بعدها، وأمّا عدم جعل الجملة الفعلية خبراً فذلك يعود إلى اختلال المعنى على فرض الخـــبرية وهـــذا ما أشار إليه أبو حيان، حيث قال : إنَّ عنترة لا يعار، وكذلك قوله (لا ترود) إذ المراد بهذين الفعلين هما بيان حالة هذه الفرس .

وذكـــر ابن مالك أنَّ الخبر يحذف وجوباً بعد إنَّ لسدّ واو المصاحبة مسدّه، كما كان ذلك في الابتداء، ومثّل ابن مالك لذلك بقول الشاعر : [2]

فَدَعْ عنك ليلى إنَّ ليلى وشأنَها وإنْ وعدتكَ الوعدَ لا يتيسَّرُ

ومع اتفاقنا مع ابن مالك في قوله بسدّ الواو والمفعول معه مسدّ إنّ إلاّ أنّ القول بالحذف في هذا التركيب يخالف ظاهر النص ويخالف حقيقة الواقع اللغوي، ولذا فإنَّ القول بسدّ واو المعية وما بعدها مسدّ خبر إنّ فيه حمل النصّ على ظاهره وهو أولى من تأويل لا فائدة منه خاصّة أنّ تمام المعنى وارد في مثل هذا التركيب.

كذلـــك أشـــار ابـــن مالك إلى أنّ هذا النوع من التراكيب محمولٌ على الابتداء، بمعـــنى أنَّ القول بسدّ واو المعية وما بعدها مسدّ الخبر محمول على سدّ الواو التي هي نصّ في المعية وما بعدها مسدّ خبر المبتدأ .

5.3.1.3 ما يسدّ مسدّ جزأي ليت

تدخـــل ليت على الجملة الاسمية فينتصب الاسم بعدها ويرتفع الخبر بعدها وقد تفـــتقر الجملة إلى خبرٍ لفظي مع تمام المعنى فيلجأ إلى القول بسدِّ شيء مسدّ الخبر،

---

[1] أبو حيان، التذييل والتكميل : 54/5 .

[2] ابن مالك، شرح التسهيل : 16/2، أبو حيان، التذييل والتكميل : 54/5 .

ومن ذلك قولهم بسدّ الاستفهام مسدّ خبر ليت، وسدّ أنَّ وما بعدها مسدّ جزأي ليت.

1.5.3.1.3 سدّ الاستفهام مسدّ خبر ليت :

يعدّ سيبويه أوّل من أشار إلى وقوع جملة الاستفهام في موضع خبر ليت، يقول: << ليت شعري أعبدُ الله ثمَّ أمْ زيدٌ، ليت شعري هل رأيته، فهذا في موضع خبر ليت>> ". [1]

فهذا التركيب الذي يحتوي على ليت وشعري والاستفهام وما بعده هو التركيب الذي تجيء فيه جملة الاستفهام في موضع الخبر وسادّة مسدّه، ولم يشر سيبويه إلى وجود حذف في هذا التركيب . فجملة الاستفهام عنده هي الخبر، ولذا لا تحتاج الجملة إلى خبر .

ومن شواهد مجيء جملة الاستفهام في موضع خبر ليت عند سيبويه قول أبي طالب يرثي مُسافر بن أبي عمرو : [2]

ليتَ شعري مُسافِرُ بن أبي عَمرٍ ... وولَيْتٌ يقولُها المحزونُ [3]

أيُّ شيءٍ دَهاكَ أمْ غالَ مَرْ ... آكَ وهل أقدمت عَليك المنونُ

فقد سدَّ الاستفهام (أيُّ شيءٍ دَهاك) مسدّ خبر ليت، أمّا مذهب النحاة في هذا النوع من التراكيب فهو متردّد بين القول بالحذف وعدمه ،فمذهب المبرّد والزجّاج وابن الحاجب هو أنَّ الاستفهام قائمٌ مقام الخبر كالجار والمجرور في نحو : ليتك في الدار [4].

---

[1] سيبويه، الكتاب : 236/1، أبو حيان، التذييل والتكميل : 58/5.

[2] سيبويه، الكتاب : 261/3، ابن مالك، شرح التسهيل : 16/2-17، أبو حيان، التذييل والتكميل : 56/5، 58، البغدادي، خزانة الأدب : 463/10 .

[3] مسافر بن أبي عمرو : قرشي من بني عبد شمس مات غريباً وكان صديقاً لأبي طالب، وجاز ضم مسافر وفتحه، وبني على الضم لأنه علم منادى، وجاز فتحه لوصف مسافر بابن المضاف إلى ما هو كالعلم، انظر، خزانة الأدب : 463/10-464 .

[4] أبو حيان ،التذييل والتكميل، 57/5، البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب : 284/1-285 .

ولا يصـــحّ هذا المذهب عند أبي حيّان لأنّه يؤدي إلى وقوع الجملة غير الخبرية خـــبراً لـــِ " ليت "، ولا يجوز ذلك في (ليت) ولا في أخواتها . وأيضاً فإنّ الجملة الواقعـــة خبراً، والواقعة خبراً لـــِ (ليت) لا بدّ فيها من رابط يربط المبتدأ بالخبر، ولا رابط فيها ؛ فلا يجوز أن تكون خبراً .[1]

ومع أنّ ما جاء عند المبرّد والزجاج فيه خروجٌ على القاعدة النحوية، لكنّه أقرب إلـــى الواقع اللغوي، كذلك فإنّ الرّابط بين المبتدأ والخبر قد يكون العموم الوارد في الاستفهام وما بعده .

أمّـــا أبـــو علي الفارسي فقد حمل المسألة على كون شعري هو العامل والخبر محذوف وشعري في موضع نصب والتقدير عنده : ليت علمي واقعٌ بكذا . [2]

فـــرأي الفارسي بحذف الخبر رأيٌ متكلَّف لا داعي له ما دام معنى الخبر وارداً في الاستفهام .

وذكر ابن يعيش أنّ الاستفهام سادّ مسدّ الخبر، كسدّ جواب لولا مسدّ الخبر الذي بعده، وأشار إلى إبطال عمل ليت في اللفظ وإعمالها في الموضع، فموضع الاستفهام وما بعده نصب، ولم يظهر خبر ليت هنا لسدّ معمول المصدر مسدّه، فصار كقولهم: لولا زيدٌ لأكرمتك . [3]

وقـــد نفـــى عـــبد القادر البغدادي أن يكون ابن يعيش قد قال بسدّ الاستفهام مسدّ الخبر في ليت شعري . [4]

ولعلّ ما ذهب اليه ابن يعيش وقوله بسدّ الاستفهام مسدّ خبر ليت فيه حمل النصّ على ظاهره لتمام المعنى، كذلك قوله بعدم ظهور الخبر هو أقرب إلى واقع اللغة من القـــول بالحذف، إذ إنّ القول بالحذف يتطلب وجود شواهد تثبت وجود الخبر ظاهراً في هذا النمط، ولذا قال بسدّ معمول المصدر أي الاستفهام وما بعده مسدّ خبر ليت .

---

[1] أبو حيان ،التذييل والتكميل : 57/5 .

[2] الفارسي، التعليقة على كتاب سيبويه : 152/1-153.

[3] ابن يعيش ، شرح المفصل : 104/1 -105، البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب : 284/1-285.

[4] البغدادي، خزانة الأدب : 465/1 .

أمّـــا ابـــن مالك وتبعه عبد القادر البغدادي فقد قالا بالتزام حذف الخبر في (ليت شـــعري) لســـدّ الاستفهام مسدّه، لأنّه بمعنى ليتني أشعر [1]، ولا بدّ معه من استفهام يســـدّ مســـدّ المحذوف سواءٌ أكان منفصلاً باعتراض نحو بيت أبي طالب أم متصلاً بشعري دون اعتراض ومثّل له ابن مالك ببيت بكر بن غالب : [2]

ألا ليت شِعْري هل أبيتَنَّ ليلةً بوادٍ وحولي إذخِرٌ وجليلُ [3]

فـــالقول بفكـــرة الحـــذف الواجـــب ليسَ عليها دليل ما دام أنّ الاستفهام في هذا التركيـــب هو الفائدة، ولذا فإنّ ليت تعمل في الاستفهام الرفع على المحل لكونه سادّاً مسدّ الخبر في المعنى .

ونجـــد الخلط بيّن عند أبي حيان وعند البغدادي أيضاً، فمن الخلط عند أبي حيّان جعله جملة الاستفهام بدلاً من المفرد، أي بدلاً من المنصوب على القول بأن شعري يعمل في الجملة، كما قيل ذلك في عرفتُ زيداً أبو من هو . [4]

فمعـــنى أنّه بدل من الخبر يعني أنّ الخبر محذوف، وهذا يعيدنا إلى قول النحاة الذين قالوا بفكرة الحذف الواجب في هذا النمط من الأداء اللغوي، مع أنّ شواهد هذا النمط تدحض فكرة الحذف فيها . [5]

كذلك فإنّ هذا الخلط نجده عند عبد القادر البغدادي فمرّة يقول بحذف الخبر لأنّ طـــول الكـــلام بمعمـــول شعري بدلٌ من لفظ الخبر، ومرّة يقول بسدّ الاستفهام مسدّ الخـــبر [6]، وتارة يشير إلى أنّ الاستفهام في محل نصب بشعري علقت بالاستفهام،

---

(1) ابن مالك، شرح التسهيل : 16/2-17، خزانة الأدب : 465/10.

(2) ابن مالك، شرح التسهيل : 16/2، أبو حيان، التذييل والتكميل : 56/5 .

(3) الـــواد : وادي مكة، الإذْخر ؛ حشيش طيب الريح، الجليل : نبت ضعيف يحشى به خصاص البيوت، واحدته جليلة، انظر التذييل والتكميل : 56/5

(4) أبو حيّان، التذييل والتكميل : 58/5-59 .

(5) انظـــر : ابـــن يعيش، شرح المفصل : 104/1، أبو حيان، التذييل ؛ 57/5، السيوطي، همع الهوامع : 162/2، البغدادي، شرح أبيات مغني اللبيب : 284/1 .

(6) البغدادي، خزانة الأدب : 465/10 .

وخبر ليت محذوف تقديره : ليت علمي بما يسأل عنه بهذا الاستفهام حاصلٌ . [1]

ولعلّ هذه التوجيهات تكون خلاصة لما جاء عند النحاة السابقين، ومع ذلك فإننا نرى أنّ القول بسدّ المسدّ فيه تخلص من القول بعدم جواز وقوع الجملة الطلبية موقع الخبر، كذلك فإنَّ الإخبار حقيقة هو واقع في هذا الاستفهام وما بعده لا بخبر متوهَّم.

وفي النحو التحويلي يعدّ الجملة في أصل وضعها جملة فعلية في نحو " مات محمد " فلمّا ادخل عليها عنصر الاستفهام (هل) أصبحت : هل مات محمد، ثمّ أدخلت (ليت) وهي عنصر يفيد التمني . ومع ذلك فإنّنا نرى أنَّ هذا التفسير تفسير معنى لا تفسير إعراب، كما أنّ هذا التفسير ليسَ عليه دليل، فلماذا لا يكون " ليت شعري هل مات محمد " أصلاً بحدّ ذاته، فيكون شعري اسم ليت والاستفهام وما بعده في موضع الخبر أو سادّاً مسدّ خبر ليت .

2.5.3.1.3 سدّ أنَّ ومعموليها مسدّ جزأي ليت :

وَرَدَ دخول ليت على أنّ ومعموليها، كما في " ليت أنّك عندي "، فتتصل أنَّ بـِ (ليت) فتسدّ مسدّ معموليها، حيث تأوّل أنَّ ومعموليها بمصدر فتسدّ مسدّ جزأي ليت. [2]

وطَرَدَ الأخفش القياس على ليت فقال بجواز : (لعل أنّك منطلقٌ) بغير الفصل بين لعلّ وأنّ، كذلك لكنّ أنّك منطلق وكأنَّ أنّك منطلقٌ . وقيل عن ذلك إنه رديء في القياس لأنَّ هذه الحروف تعمل في المبتدأ وأنّ لا يبتدأ بها . [3]

وأشار ابن مالك إلى أنّ مباشرة ليت لـِ " أنَّ " شاذّ والقياس يقتضي المنع، ولكن جاء به السماع فقُبل، ولذا لا يقاس عليه، أمّا من أجاز هذه المسألة فنظر إلى

---

[1] البغدادي ، شرح أبيات مغني اللبيب : 284/1 .

[2] الأستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب : 392/4، أبو حيان، التذييل والتكميل: 154/5 .

[3] ابن مالك، شرح التسهيل : 40/2 .

المعنى فمعنى ليت " وَدِدْتُ " ولذا سدّت أنّ وصلتها مسدّ اسم ليت وخبرها . [1]

إذاً الـــوارد من شواهد نحوية هو دخول ليت على أنّ ومعموليها، حيث تسدّ أنّ وما بعدها مسدّ جزأي ليت، ومن الشواهد على سدّ معمولي أنَّ مسدّ جزأي ليت قول مجنون ليلى : [2]

صغيرَين نرعى البَهْمَ، يا ليت أنّنا إلى اليومِ لم نَكْبَر، ولَمْ تَكْبر البَهْمُ

حيـــث دخلـــت ليت على اسم أنّ وخبرها فسدّت أنّ وما بعدها مسدّ جزأي ليت، كذلك دخلت ليت على أنَّ في شواهد غير الشاهد السابق . [3]

إنّ الأصـــل الافتراضي لـِ (ليت) هو أن تدخل على اسم وخبر صريحين، أمّا دخولها على أنَّ فخارجٌ عن القياس، ولذا فإنّ الذين أجازوا هذه المسألة قالوا بسدّ أنَّ وجزأيها مسدّ جزأي ليت لتكتمل عناصر الإسناد اللغوي .

ومع ذلك فإنَّ القول بأنّ ليت عنصر للتمني فقط يتردد في علم اللغة الحديث، فقد مال عفيف دمشقية إلى عدم تقدير معمولين لـِ (ليت) في مثل هذا التركيب، وإنما يكـــتفى بـــالقول إنَّ ليت دخلت على جملة أنّك عندي في (ليت أنّك عندي) لإفادة معنى التمني مع توكيد الرغبة في تحقيق أمرٍ ما . [4]

ومعـــنى ذلك إبطال عمل ليت الأصلي، وهو نصب اسمها ورفع خبرها، فالقول إنَّ ليت عنصر تمنٍ هو تفسير معنى لا إعراب، كذلك ليسَ هناك ما يثبت عدم العمل في ليت . ولذا فإنَّ القول بسدّ أنّ ومعموليها مسدّ جزأي ليت أيسر وأقلّ كلفة.

---

[1] أبو حيان ،التذييل والتكميل : 156/5-157 .

[2] الدَيْـــنوري، ابـــن قتيبة، الشعر والشعراء : 564/2، أبو حيان، التذييل والتكميل : 156/5، البغدادي، خزانة الأدب : 230/4 .

[3] انظر، الاستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب : 392/4، ابن مالك، شرح التسهيل : 39/2، أبو حيان، التذييل والتكميل : 155/5-157 .

[4] دمشقية، عفيف ، خطى متعثرة : 47.

6.3.1.3 سدّ أن يفعل مسدّ جزأي أو شك وعسى واخلولق .

أشـــار الـــنحاة إلى أنّ أفعال المقاربة والترجي والشروع تعمل عمل كان فترفع اســـماً وتنصب خبراً، فأفعال المقاربة هي : كاد، كرب، أوشك، أمّا أفعال الترجي، فهـــي : عسى، اخلولق، حرى، أما أفعال الشروع فمنها : طفق، أنشأ، علق، جعل، هَبّ ..

وتسند أو شك وعسى واخلولق إلى أن يفعل فيسدّ (أن يفعل) مسدّ الخبر، وقيل إنهـــا إذا أســـندت إلى أن يفعل تكون تامّة، فتسدّ أنْ وما بعدها مسدّ اسم هذه الأفعال وخبرها.[1] ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ وَعَسَى أَن تَكْرَهُواْ شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [2]

والحقيقة أنّ توسط الخبر المقترن بأن بين الفعل والاسم مسألة خلافية، فقد أجاز المـــبرّد والسيرافي توسط الفعل المقترن بأن بين أوشك أو عسى أو اخلولق واسمها ومنع ذلك الشَّلَوْبين . [3]

فالذيـــن أجـــازوا توسط الخبر المقترن بأن بين الفعل (عسى، أوشك، اخلولق) والاسم أجازوا سدّ أن والفعل مسدّ جزأي هذه الأفعال، ولذا لا داعي لتقدير لا طائل تحته .

والوجهـــة الثانية هي توسط (أن يفعل) بين الفعل والاسم ولذا قالوا إنّ أن يفعل سدت مسدّ خبر هذه الأفعال على أنّ الاسم بعد أن يفعل هو اسمٌ لهذه الأفعال .

وأمّـــا مـــن جعلها تامة فقد تخلص من تقديراتٍ كثيرة، ولذا فإنّ القول إنّ عسى تامـــة فـــي هـــذا التركيب أقل كلفةً من القول إنّ أن يفعل خبر وإنّ ما بعد يفعل هو الاسم، لكنّ هذا الرأي لا يخلو من اختلال المعنى، إذ ما معنى : عسى قيام زيد ؟ .

كذلـــك فإنّ القول إنّ (أن يفعل وما بعدها) قد سدّا مسدّ اسم عسى وخبرها فيه محاولـــة لإصلاح اللفظ، إذ لا بُدّ من اكتمال عناصر الإسناد مع تمام المعنى، وليسَ

---

[1] السمين الحلبي، الدرّ المصون : 387/2 ،الأزهري، شرح التصريح : 209/1 .

[2] سورة البقرة : آية 216.

[3] السيوطي، همع الهوامع : 143/2 .

المُـــرادُ مـــن ذلـــك أنّ هذا يؤوّل إلى مركّب مصدري، إذ إنّ الاسم والخبر في هذا التركيب لا يسدّ مسدّهما المصدر .

وقـــد طال هذا الخلاف بعض المحدثين نحو مهدي المخزومي الذي جعل عسى مـــثل لعـــلّ في " عسى زيدٌ أن يقوم " فـــ(أنْ) وصل وزيد فاعل يقوم، ومجيء أن يشـــير إلى كونها فعلية ؛ لأنّه لو كان الاسم المتقدّم مبتدأ لما صحّ أن يكون خبره أنْ والفعل المؤولان بالمصدر، إذ لا يخبر عن الذات بالمصدر ولذا رفض تقدير النحاة هـــنا، لأنّـــه يفســـد المعـــنى فتقدير الكلام قبل أن يتقدّم الفاعل هو : عسى أن يقوم زيـــــدٌ. [1]

ولعـــلّ هذا يعني أنّ عسى عنصر يفيد الترجي وأنّ أن عنصر توكيد، وما جاء عـــند مهدي يعود إلى منهجه الوصفي، ومع ذلك فإنّ هذا الرأي يعالج ظاهر النص، ويقف عند حدّ الوصف وحسب .

وقد تدخل عسى على أن مباشرة فيسدّ أن والفعل مسدّ مفعولي عسى وقد استشهد ابن مالك على ذلك بقول أبي بكر لعمر : [2] " وما عسيتهم أن يفعلوا بي "، فجاء به ابن مالك ليدلل على صحة تضمين فعل معنى فعل آخر وإجرائه مجراه في التعدية، حيـــث ضـــمنت عسى معنى حسب فأجريت مجراها، فنصب الضمير (هم) على أنّه مفعـــول أوّل ونصب (أن يفعلوا) على أنّه مفعول ثانٍ. وبما أنّه ضمّن معنى حسب فكـــان حقـــه أن يغرّى من (أنْ) كما لو كان بعد حسب، ولكن جيء بـــ (أن) لئلاّ تخرج عَسى عن مقتضاها بالكلية، ولأنّ أن قد تسدّ بصلتها مسدّ مفعولي حسب، ولذا لا يستبعد ابن مالك مجيئها سادّة مسدّ مفعولي عسى. [3]

أي أنّ ابـــن مـــالك حَمَـــلَ هذا الرأي إمّا على اعتبار التاء ضميراً وهي الفاعل والضـــمير (هـــم) مفعولاً به أول وأن يفعلوا مفعولاً ثانياً، أو أن تكون التاء ضمير خطـــاب وهم فاعل وأن يفعلوا سدّت مسدّ مفعولي عسى لتضمين عسى معنى حسب

---

[1] المخزومي، في النحو العربي، قواعد وتطبيق : 135-136 .

[2] ابن مالك، شواهد التوضيح : 201، الدّماميني، تعليق الفرائد : 340/2 .

[3] ابن مالك، شواهد التوضيح : 203.

التي تأخذ مفعولين، وإلى ذلك ذهب الدّماميني .[1]

فهـذه التوجيهات صير إليها لتصحيح القاعدة النحوية، وهذا التركيب يجوز فيه الاعتـباران المذكوران خاصة أنّ المعنى تامّ، وأنّ التضمين وارد في شواهد اللغة، حيث يتحمّل المضمّن بعض خصائص التركيب الأصلي ومنها الإعراب .

خلاصة هذا الأمر أنّ النحاة أشاروا إلى سدّ أن والفعل مسدّ خبر عسى وما حمل عليها وسدّ أن والفعل مسدّ جزأي عسى .

كذلك أشاروا إلى النوع الأخير من سدّ المسدّ حيث حملت فيه عسى على حسب، مع أنّ الغالب في حسب عدم اقتران مفعوليها بـِ (أنْ)، إلاّ أنّ هذه الخاصيّة غالبة في عسى، فإذا ضمن عسى معنى حسب سدّت أن والفعل مسدّ مفعولي عسى.

4.1.3 سدّ ما المصدرية مسدّ الفاعل

اختلف النحاة في نِعْمَ وبئسَ (فعلان هما أم اسمان)، وذهب الكوفيون إلى أنّ نِعم وبـئسَ اسـمان مبـتدآن، فـي حين ذهب البصريون الى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان، واليه ذهب علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين . [2]

فـإذا دخلـت ما علي (نِعم وبئسَ) تصبحان نعمّا وبئسَ ما نحو " نعمّا صنعتَ وبـئس مـا صنعت) وقيل في ما : إنها نكرة في موضع نصب على التمييز، وقيل إنّهـا المخصوص ووجهت ما على أنها صلة بمنزلة (ذا) في قولهم : حبذا، وقيل إنَّ الـتقدير (نِعمَ الشيءُ ما صنعت) وهذا مذهب الفرّاء، لأنّ نعم وبئس لا يقعان من المعارف إلا على ما يكون نكرة . [3]

وقـيل عـن مـا إنّها في موضع رفع على الفاعلية، والذين قالوا عنها إنَّها في موضـع رفع على الفاعلية نظروا إلى ما على أنّها مصدرية سادّة بصلتها لاشتمالها

---

[1] الدماميني، تعليق الفرائد : 2/339-340.

[2] ابن جني، اللمع : 200 -201، الأنباري، الإنصاف : المسألة الرابعة عشرة .

[3] البطليوسي، الحلل : 351-352.

على المسند والمسند إليه في (نعمّا صنعت) مسدّ الفاعل والاسم المخصوص ".[1]

وقد ذكر الشيخ يس الحمصي أنَّ القول بأنَّ ما مصدرية " منافٍ لموضوع المسألة "، من أنّ ما فاعل، إلا أن يقال إنّها لمّا سدّت مسدّ الفاعل أطلق عليها اسمه توسعاً " .[2]

ولعلّ القول بأنّ الفاعل لا يجيء جملة كان وراء القول بأنَّ ما مصدرية وأنّ ما وما بعدها قد سدّا مسدّ الفاعل وهذا ما نبّه إليه الشيخ يس الحمصي في حاشيته .

وقد أشار مهدي المخزومي إلى أنَّ العربية تأبى أن يكون الفعل والفاعل في نحو " أعجبني صنعت " أو المبتدأ والخبر في نحو " بلغني هؤلاء الظرفاء " فاعلاً، وذلك لأنّ العربية تأبى مثل هذه التعبيرات ولكنّها حين تضطر إلى أن تجعل من الفعل والفاعل فاعلاً، أو من المبتدأ والخبر فاعلاً، تعمد إلى أدوات في العربية تستعين بها في جعل الفعل وفاعله أو المبتدأ وخبره فاعلاً أي مسندّ إليه، ومن هذه الأدوات (ما، أنْ، أنّ) .[3]

ففي هذا النمط دخلت ما على نِعْمَ والخلاف في ما بيّن ونميل إلى القول إنَّ ما إمّا أن تكون مصدرية، فتحلّ هي وما بعدها محلّ الفاعل، أو تكون بمعنى الذي فتكون فاعلاً لـِ نِعْمَ .

أمّا اعتبار الكوفيين لـِ " نِعْم " بأنّه اسم مبتدأ يخرج المسألة من نطاق سدّ ما وما بعدها مسدّ الفاعل .

2.3 المنصوبات

1.2.3 ما يسدّ مسدّ مفعولي أفعال القلوب وما حمل عليها .

يقول المبرّد : واعلم أنّك إذا قلت : ظننتُ زيداً أخاك، أو علمتُ زيداً ذا مال،

---

[1] الأزهري، شرح التصريح : 2/96-97.

[2] المصدر نفسه : 2/97 .

[3] المخزومي، في النحو العربي، قواعد وتطبيق : 44 .

فــلا يجــوز الاقتصـــار على المفعول الأول، وذلك، لأنَّ الشك والعلم إنّما وقعا في الثاني، كذلك لا بُدّ من ذكر الأوّل ليُعلَمَ من الذي علم هذا منه أو شُكّ فيه . [1]

ومعنى ذلك أنّ كلا المفعولين مهمان لاستكمال عناصر هذا النمط، وذهب ثعلب إلى أنّه لا يعلَّق من الأفعال إلا ما كان بمعنى العلم . وأمّا الظنّ ونحوه فلا يعلَّق ورجحه أبو علـــي الشلَوبين، وعلّة ذلك أنّ آلة التعليق في الأصل حرف الاستفهام وحرف التأكيد، أما التحقـــيق فلا يكون بعد الظنّ ؛ لأنّه نقيضه، والاستفهام تردد والظنّ تردد فلا يدخل على مثله . [2]

ومـــع ذلك فقد تقع الجملة مفعولاً ثانياً أو قد تسُدّ مسدّ المفعولين في باب ظنّ وعلم، ووقوعها سائغ، وقد ذكر ابن عصفور أنّه لا يعلّق فعل من غير باب علم وباب ظنّ حتى يضمّن معناها . [3]

أما التعليق : فهو إبطال العمل لفظاً لا محلاً على سبيل الوجوب لمجيء ماله صدر الكـــلام بعـــده [4]، أو أن توقـــع بعـــد العـــامل ما يسدّ مسدّ منصوبيه جميعاً، نحو (علمت أيُّهما عمرو) [5] وقيل هو ترك العمل في اللفظ لا في التقدير لمانع . [6]

وقد فرّق النحاة بين التعليق والإلغاء، فالعامل الملغى لا عمل له البتة أمّا العامل المعلّـــق فلـــه عمل في المحلّ، والتعليق نحو : علمتُ لزيدٌ قائمٌ، أمّا الإلغاء فيكون بالانحـــراف عن الرتبة الأصلية لهذا النمط بالتقديم والتأخير نحو : زيدٌ قائمٌ أظنّ ، كذلـــك فـــإنَّ سبب التعليق موجب، فلا يجوز (ظننتُ ما زيداً قائماً) أما سبب الإلغاء مجوّز، فيجوز، زيداً ظننتُ قائما وزيدا قائماً ظننت . [7]

---

[1] المبرّد، المقتضب : 339/2.

[2] السيوطي، همع الهوامع : 234/2 .

[3] ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي : 317/1 .

[4] ابن مالك، شرح التسهيل : 88/2، ابن هشام، أوضح المسالك : 60/2 .

[5] ابن هشام، مغني اللبيب : 467/2 .

[6] السيوطي، همع الهوامع : 233/2.

[7] انظـــر، ابن جني، اللمع : 108-109، الأنباري، أسرار العربية : 160-162، ابن هشام، أوضح المسالك : 63/2-65، السيوطي، الأشباه : 41/4 .

ومعنى ذلك أنّ كل تعليق إلغاء وليسَ كلّ إلغاء تعليق، فالإلغاء إبطال العمل في اللفظ والمحلّ أمّا التعليق فإبطالٌ في اللفظ فقط .

أمّا المعلّقات عن العمل فهي :

1. لام الابتداء، نحو :﴿ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ﴾ [1]، حيث علّقت اللام في (لَمَنِ اشْتَرَاهُ) علم عن العمل فسدّت اللام وما بعدها مسدّ مفعولي علم .
2. لا م القسم، نحو : قول لبيد بن ربيعة [2]

ولقد علمتُ لتأتينَّ مَنيتي إنَّ المنايا لا تطيشُ سهامُها

وقيل إنّ اللام لام قسم معلّقة فتكون لتأتينّ جواباً لقسم محذوف وجملتا القسم والجواب قد سدّا مسدّ مفعولي علم، وقيل أجريت علمت مجرى القسم لإفادتها الشيء وتوكيده فتخرج عن طلب المفعولين ولذا فلا قسم مقدّر والجملة لا محل لها كسائر الجمل التي يجاب بها القسم . [3]

ومع ذلك فيمكن أن تكون جملة جواب القسم قد سدّت مسدّ المفعولين .

3. ما النافية [4]، نحو ﴿ لَقَدْ عَلِمْتَ مَا هَؤُلاَء يَنطِقُونَ ﴾ [5]، فلفظ جملة النفي واحد قبل دخولها وبعده، ولكنَّ المحلّ هنا جعل ما بعدها سادّاً مسدّ مفعولي علم .
4. لا وإنِ النافيتان : وتقعان في جواب قسم ملفوظ به أ ومقدّر نحو:

---

[1] سورة البقرة : آية 102.

[2] الجرجاني، المقتصد : 869/2، ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي : 158/1، ابن مالك، شرح التسهيل : 88/2، ابن هشام، أوضح المسالك : 61/2، الصبان، حاشية الصبان : 2 /30، طاش السهم : عدل عن الرمية .

[3] ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي : 323/1، 531، ابن هشام، تخليص الشواهد : 453 .

[4] السيوطي، همع الهوامع : 235/2 .

[5] سورة الأنبياء : 65 .

(علمــتُ واللهِ لا زيدٌ في الدّار ولا عمرو)، ونحو ﴿ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلاَّ قَلِيلاً ﴾ [1] .

حيث سدّت " لا زيدٌ في الدّار " مسدّ مفعولي علم القلبية وسدّت إنْ النافية مع ما بعدها مسدّ مفعولي ظنّ . [2].

5. كــون المفعول بنفسه اسم استفهام نحو: علمتُ أيُّهم في الدّار ؟ أو مضافاً إلــيه اسم استفهام نحو : علمت أبو أيهم زيد ؟ . [3] فسدّت أيّ وما بعدها مسـدّ مفعولــي علــم ، وكذلك سدّت الجملة الاسمية أبو أيهم زيد مسدّ مفعولي علم .

وقــد ذكر ابن هشام أنّ الاستفهام في هذا النمط له صورتان هما : أن يعترض حرف الاستفهام بين العامل والجملة نحو " وإنْ أدري أقريبٌ أم بعيدٌ ما توعَدونَ "[4] أو أن يكون في الجملة اسم استفهام، عمدة كان نحو﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا ﴾ [5]، أو فضلة نحو﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ﴾ [6]، فسدّت أيّ ومــا بعدهــا فــي كلا الجملتين مسدّ المفعولين مع أنّ أيّ الأولى مبتدأ والثانية مفعول به.[7]

وقــيل مــن المعلّقــات عــن عمل أفعال القلوب لعلّ، نحو " وما يُدْريك لَعَلّهُ يَــزَّكّى" [8] وهــذا مــا ذهب إليه أبو علي الفارسي وأبو حيان [9] كذلك قيل إنّ كم الخــبرية تعلّق هذه الأفعال عن العمل نحو، ﴿ أَلَمْ يَرَوْا كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّن قَرْنٍ

---

[1] سورة الإسراء : 52 .

[2] ابن هشام، أوضح المسالك : 2/61-63 .

[3] ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي : 320/1 .

[4] سورة الأنبياء : 109 .

[5] سورة الكهف : 12.

[6] سورة الشعراء : 227 .

[7] ابن هشام، أوضح المسالك : 62/2، ابن هشام، مغني اللبيب : 466/2.

[8] سورة عبسَ : آية 3 .

[9] السيوطي، همع الهوامع : 234/2.

مَّكَّنَّاهُمْ فِي الأَرْضِ ﴾ [1] على أنّ كم استفهامية أو خبرية والرؤية قلبية، وقد سدّت كم وما بعدها مسدّ مفعولي (يرى)، فالإعراب والمعنى صحيحان .[2]

ومـــثل ذلـــك لو الشرطية التي تعلّق الفعل القلبي عن العمل، وقد حاول بعض الـــنحاة تعميم القاعدة للقول بأنّ كل ما له صدر في الجملة يعلق الأفعال عن العمل [3]، فهـــذه المعلّقات تعرب حسب ما كانت عليه أولاً فإن كان المعلّق مرفوعاً على الابتداء بقي كذلك أو مفعولاً به أو حالاً .

أمّـــا الجملة بعده فهي في موضع مفعولين سادّة مسدّهما، وإن جاء التعليق بعد اســـتيفاء المفعول الأول كما في علمتُ زيداً أبو من هو ؟ فهي في موضع المفعول الثاني .

أمـــا أكثر هذه المعلقات وروداً فهي دخول أنّ على هذه الأفعال نحو علمتُ أنّ زيداً قائمٌ، وتكسر إنّ في نحو " علمتُ إنّ زيداً لقائم . [4]

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى: ﴿ ألم تعلمْ أنّ اللهَ له ملكُ السموات والأرض﴾ [5]و ﴿ أَمْ حَسِـــبْتُمْ أَن تَدْخُلُواْ الْجَنَّةَ ﴾ [6] و﴿ وَمَا نَرَى مَعَكُمْ شُفَعَاءكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ ﴾ [7]

حيـــث جـــاءت أنّ ومـــا في حيزها سادّة مسدّ مفعولي هذه الأفعال على مذهب الجمهـــور، أو سادّة مسدّ واحد والثاني محذوف على مذهب الأخفش، تقديره : كائناً

---

[1] سورة الأنعام : آية 6.

[2] ابن هشام، شرح شذور الذهب : 344، السمين الحلبي، الدّر المصون : 535/4

[3] ابن هشام، شرح شذور الذهب : 344، الصبان، حاشية الصبان : 31/2.

[4] السيوطي، الأشباه : 288/4.

[5] سورة البقرة : آية 107.

[6] سورة البقرة : آية 214 .

[7] سورة الأنعام : آية 94 .

أو واقعاً.[1]، ومذهب الجمهور أولى لأنّ المقدّر عند الأخفش لم يظهر في شيءٍ من كلام العرب [2]

أمّـــا ما حمل على الأفعال التي تعلّق عن العمل فمنها نزعَ ونسي عند يونس بن حبين وكذلك حملت عليها أنبأ ونبّأ وعرف [3].

فإذا قلت عرفتُ مَن أبوك ؟ فقد تحمل عرف على معنى علم ولذا يسدّ ما بعدها مســدّ مفعولي عرف المضمّنة معنى علم على مذهب الفارسي وأبي حيان، وقيل إنّ ســمع تتعدى إلى اثنين نحو : سمعت زيداً يقرأ فسدّت الجملة مسدّ المفعول الثاني. أمّـــا إن كانـــت هذه الأفعال متعدية إلى واحد فقط فإن كان مفعولها مذكوراً نحو : عرفـــتُ زيداً أبو من هو ؟ فالجملة بدل من زيد والتقدير عند النحاة : عرفت قصّة زيد أبو من هو ؟ أي بدل كل من كل، وقيل لا حاجة إلى هذا التقدير على أنّ الجملة بـــدل اشـــتمال أو أنّ الجملة في موضع نصب على الحال . [4] ومعنى ذلك أنّ هذه الأفعـــال إن ضـــمنت معنى الأفعال القلبية، فتحتاج إلى مفعولين أو إلى ثلاثة حسب الفعـــل الـــذي ضمنت معناه، وقد تسدّ المعلّقات مع ما بعدها مسدّ المفعولين أو مسدّ المفعول الثاني إن ذكر المفعول الأول .

وجـــاء عند ابن مالك أنّ بني سُليم يجرون القول مجرى الظنّ نحو : قلتُ زيداً منطلقاً أو قلتُ أنّ زيداً منطلقٌ . [5] بفتح أنّ دلالة على تضمين قلت معنى ظنّ .

والأصـــل فـــي الجملـــة التي تجيء بعد القول أن تسدّ مسدّ مفعول قال، وهي المســـماة " محكية بالقول أو مقول القول " بشرط أن تكون جرت من قبل على لسان

---

(1) المبرّد، المقتضب : 339/2، ابن الشجري، أمالي ابن الشجري : 36/1-37، السمين الحلبي ، الدّر المصون : 62/2، 380، الأزهري، شرح التصريح : 247/1 .

(2) أبن الشجري، أمالي ابن الشجري : 37/1 .

(3) ابن مالك، شرح التسهيل : 90/2-91 .

(4) ابـــن عصفور، شرح جمل الزجاجي : 317/1-319، السيوطي، همع الهوامع : 238/2-239 . الصبان، حاشية الصبان : 285/2 .

(5) ابن مالك، شرح الكافية : 253/1، الصبان، حاشية الصبان : 38/2 .

ثم أعادها المتكلم وهي في محل نصب سادّة مسدّ المفعول به . [1]

أمّا إذا جاء الفعل قال مضمناً معنى ظنّ فيعمل عمل هذا الفعل، وينصب مفعولين أو يعلّق عن العمل قياساً على ظَنّ فتسدّ أنّ وما بعدها مسدّ مفعولي (قال)، وتفتح أنّ عندئذٍ .

2.2.3 سدّ الفاعل أو الحال مسدّ مفعول ظنّ

لعلّ الذين أجازوا سدّ الفاعل مسدّ الخبر، قد قالوا بجواز : ظننتُ قائماً الزيدان، وممّن أجاز هذه المسألة الكوفيون والأخفش، حيث يسدّ الفاعل مسدّ المفعول به لـِ " ظنّ " وأخواتها، والصحيح عند أبي حيان أنّه لا يلزم من تجوز قائمٌ الزيدان جواز ظننت قائماً الزيدان ؛ لصحة وقوع الفعل موقع المتجرّد من ظنّ وامتناع وقوعه بعدها [2].

والحقيقة أنّ القول بامتناع وقوع الفعل بعد ظنّ صحيح، لكنّ (قائماً) ليسَ بفعل وإنما هو صفة للفاعل، ولذا لا مانع من القول بسدّ الفاعل مسدّ مفعول ظنّ لإصلاح اللفظ وهي مسألة أشبه بالتنازع فظنّ تطلب الزيدان على المفعولية وقائماً يطلبه على الفاعلية، ولذا فإنّ القول بسدّ الفاعل مسدّ مفعول ظنّ فيه مراعاة للفظ والمعنى.

وكذلك فإنّ سدّ الحال مسدّ مفعول ظنّ مسألة خلافية وممّن أجازها الكوفيون قياساً على سدّ الحال مسدّ الخبر، وكذلك نجد ابن السرّاج يشير إلى سدّ الحال مسدّ مفعول ظنّ في " ظننتُ ضربي زيداً قائماً، وظننتُ أكثر شربي السّويق ملتوتاً"، حيث سدّت الحال مسدّ المفعول الثاني [3]. كما سدّت الحال مسدّ الخبر فأصبح لهذه الحال ثلاث وظائف، وفي هذا النوع من الأنماط لم تستوفَ العناصر التركيبية التي نصّ النحاة عليها، ولذا فإنّ القول بسدّ الحال مسدّ الخبر ومسدّ مفعول ظنّ هي مسألة شكلية جيء بها مراعاة للأصل الافتراضي.

---

[1] ابن هشام، مغني اللبيب : 633/2 .

[2] أبو حيان : التذييل : 63/5، السيوطي، الأشباه : 344/3-345.

[3] ابن السراج، الأصول : 360/2 .

3.2.3 سدّ الشرط وجوابه أو القسم وجوابه مسدّ مفعولي أفعال القلوب

وقــع الخلاف بين النحاة في قوله تعالى : ﴿ قُلْ أَرَأَيْتَكُم إِنْ أَتَاكُمْ عَذَابُ اللّهِ أَوْ أَتَــتْكُمُ السَّاعَةُ أَغَيْرَ اللّهِ تَدْعُونَ ﴾ [1]، فقيل إنَّ المفعول الأول والجملة الاستفهامية التــي ســدّت مسدّ المفعول الثاني محذوفان والتقدير : أَرَأَيْتَكُم عبادتكم الأصنام هل تــنفعكم، علــى أن تكــون التاء هي الفاعل والكاف حرف خطاب، وقيل إنَّ الشرط وجوابــه قــد سدّا مسدّ المفعولين، ولكنّ الشرط وجوابه لم يعهد فيهما أن يسدّا مسدّ مفعولي ظنّ. [2]

وذكــر السمين الحلبي أنّ أبا حيان قد حمل المسألة على الحذف والمسألة عنده مــن بــاب التنازع بين ﴿أَرَأَيْتَكُم﴾ و ﴿أَتَاكُمْ﴾ والمتنازع فيه هو لفظ العذاب، حيث تــنازع الفعــلان على الشرط فأعمل الثاني، وجعله نظير : اضرب إنْ جاءك زيدٌ، على إعمال جاءك، ولو نصب لجاز . [3]

وهــذا الرأي متكلّف لا داعي له وذلك لأنَّ المعنى ليسَ قائماً على رؤية العذاب وحسب وإنما إتيان العذاب أيضاً وهذا الإتيان يتضمن شرطاً لا بدّ له من جواب هو ﴿أَغَــيْرَ اللّهِ تَدْعُونَ﴾، ولذا فإنّ الشرط وجوابه قد يسدّان إمّا مسدّ المفعول به الثاني علــى أن الكــاف هي المفعول الأول أو مسدّ المفعولين معاً، ففيه حمل النصّ على ظاهره، ولذا فإنَّ القول بسدّ الشرط وجوابه مسدّ المفعول أو المفعولين أقلّ كلفة .

ولعــلّ القــول بســدّ الشــرط وجوابه مسدّ المفعولين دفع إلى القول بسدّ القسم وجوابــه مســدّ مفعولي هذه الأفعال نحو " لا تظنّنّ إنّما نعطيك خيرٌ لك " على أنْ تكون إنَّ واقعة في جواب قسم محذوف، والقسم وجوابه سدّا مسدّ مفعولي ظنّ، وقد ذكر السمين الحلبي أنّه لا حاجة إلى ذلك . [4]

---

[1] سورة الأنعام : آية 40.

[2] السمين الحلبي، الدّر المصون : 4/623-624.

[3] المصدر نفسه : 4/624.

[4] المصدر نفسه : 3/502-504 .

ومـــع ذلك فإنّ في قول من قال بسدّ القسم وجوابه مسدّ مفعولي أفعال القلوب إشـــارة إلى أنّ القسم وجوابه قد يكون لهما موضع من الإعراب بحسب مجيئهما في الجملة، ومنها سدّهما مسدّ مفعولي حسب أو ظنّ .

4.2.3 سدّ المصدر مسدّ الحال

اشـــترط الـــنحاة في الحال أن تكون نكرة أو في حكمها مشتقة أو في معناها، متـــنقلة أو في حكمها، وأن تأتي بعد كلام تامّ أو بمنزلة التامّ، ومثال مجيئها نكرة : جاء زيدٌ ضاحكاً ، أمّا مجيئها في حكم النكرة فنحو : أرسلها العِراك، طلبته جهدي. على أنّ الأصل اعتراكاً أو معتركة، وطلبته اجتهاداً أو مجتهداً [1].

وقـــد أشـــار ابـــن الســـيّد البَطَلْيَوسي إلى أنّ هذه المصادر المعرفة سدّت مسدّ الأحوال. [2] ومنهم من جعل المصدر دليلاً على الحال . [3] وهذا يدلّ على أنّ مثل هـــذه الـــتأويلات هي لتفسير أنماط لغوية خالفت القاعدة القياسية نحو مجيء الحال معـــرفة فـــي هذه المسألة ولهذا يلجأ النحاة إلى القول بسدّ المسدّ لتوجيه المسألة بما يتفق مع القاعدة التركيبية .

فـــالقول بســـدّ المصـــدر مسدّ الحال ناتج عن القاعدة النحوية الافتراضية التي تشـــترط في الحال أن تكون نكرة . إذ لا يستنكر وجود الحال معرفة في استعمالات واسعة وفي نصوص صحيحة، وما تأويلهم لها بنكرة إلا تمحل منهم . [4]

ومـــع أنّ مذهب النحاة في عدم جواز وقوع المصدر حالاً إلا بتأويله بمشتقّ إلا أنّ الشـــواهد تثبـــت وقوع المصدر موقع الحال وسدّه مسدّه، ولا فرق بين المصدر المعـــرفة والـــنكرة، والقـــول بســـدّ المصدر المعرفة مسدّ الحال نابع من الأصول الـــنحوية، حيـــث لا يجيء المصدر في الأصل الافتراضي حالاً فكيف به يجيء في

---

[1] انظر، سيبويه، الكتاب : 372/1 -373، ابن عصفور، شرح جمل الزّجّاجي : 336/1 .

[2] البطليوسي، الحلل : 136.

[3] الأنباري، أسرار العربية : 194 .

[4] المخزومي، مهدي، في النحو العربي : 132.

هذه الأنماط معرفة وقد سدّت مسدّ الحال . ولذا فإنّ المخالفة في هذا النمط تتمحور في شيئين هما : أنَّ الحال جاءت معرفه، وجاءت مصدراً، ولعلّ القول بسدّ المصدر مسدّ الحال مرجعه إلى المعنى، وهو معنى بلاغيّ وكأنّ الحال هنا متحوّلة من حال عاديّة إلى حال ذات نموذج خاص تجمع بين المصدر بما فيه من دلالة على الحدث، وبين وصف صاحب الحدث، فالمعنى فيه مركّز، ولذا فإنّ القول إنَّ المصدر المعرّف قد يرد حالاً فيه توسعة وتيسير .

أمّا وقوع المصادر غير المعرّفة حالاً فقد جاء عند سيبويه في باب ما ينتصب من المصادر لأنّه حالٌ وقع فيه الأمر فانتصب نحو : قتلته صبراً ولقيته فُجاءة ومفاجأة، وأخذت ذلك عنه سَمْعا وسماعاً، ولكن ليسَ كل مصدرٍ وإن كان في القياس مثل ما مضى في هذا الباب يوضع هذا الموضع، لأنَّ المصدر ههنا في موضع فاعل إذا كان حالاً . [1]

ومعنى ذلك أنّ المصدر المنكّر يقع حالاً إذا قام بوظيفة الحال، ولذا " لا يحسن أن يقال أتانا سُرعةً " . [2]

وقد ذكر المبرّد أنّ المصدر في قَتلته صبراً قد وقع في موضع الحال وسدّ مسدّه، وكذلك قولهم جئته مشياً، لأنَّ المعنى جئته ماشياً، ولو قلت جئته إعطاءً لم يجز لأنّ الإعطاء ليسَ من المجيء، فهذا اختصار يدلُّ على ما يرد مما يُشاكلها، ويجري مع كل صنف منها . [3]

والمخالفة في هذا النمط من الأداء تكمن في كون الحال مصدراً، وإذا حملنا قول المبرّد على الظاهر تبين لنا أنَّ القول بسدّ المصدر مسدّ الحال إذا تعدّد معناه الوظيفي وقام بدور الصفات وارد في شواهد نحوية موثوق بها، نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قُلْتُمْ يَا مُوسَى لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً ﴾ [4] فقد وجهت (جَهْرَةً)

---

[1] سيبويه، الكتاب : 370/1 .

[2] المصدر نفسه : 371/1 .

[3] المبرّد، المقتضب : 234/3 .

[4] سورة البقرة : آية 55 .

علـــى أنّها مصدر واقع موقع الحال إمّا من فاعل نرى أو من فاعل قُلْتُمْ أو من اسم الله تعـــالى أو مـــن فاعل نُؤْمِنَ... [1]، وبغض النظر عن صاحب الحال إلاّ أنَّ هذه التوجـــيهات يجمعهـــا كون المصدر قد سّد مسدّ الحال . وممّا جاء في المثل " لقيته نِقاباً " أي فجأةً. [2]

فالشـــواهد تثبـــت وقـــوع المصدر سادّاً مسدّ الحال سواءٌ أكان المصدر معرفة وتكـــون المخالفـــة من ناحيتين كون الحال مصدراً وكونها معرفة، أم كان المصدر منكّراً، وتكون المخالفة من كون المصدر نكرة . ولذا لا محوج إلى تأويلٍ متكلّف .

5.2.3 ما يسدّ مسدّ الظرف

أشـــار النحاة إلى سدّ الحال مسدّ الخبر في نحو " ضربي زيداً قائماً " وقيل إنَّ الحال قد سدّت مسدّ الظرف، وهذا ما ذكره البَطَلْيَوسي.[3]

والحقـــيقة، أنَّ هـــذه المســـألة أفضنا في الحديث عنها، فالقول بسدّ الحال مسدّ الظـــرف ثـــم سدّ الظرف مسدّ الخبر مسألة أشبه ما تكون منطقية لا داعي للخوض فيها إلاّ إذا قيل إنَّ الظرف هو الخبر ولذا سدّ الحال مسدّه .

أمّـــا الموضع الآخر فهو سدّ المصدر مسدّ الظرف، وقد أشار العيني إلى أنّ ما المصـــدرية مع ما بعدها تسُدُّ مسَدّ الظرف، ففي قولنا : أطوِّف ما أطوِف تقديره : أطـــوِّف مـــدّة طوافـــي، والطّـــواف هـــو الإكثار من الدوران، فالمصدر سدّ مسدّ الظرف. [4]، فما المصدرية إذا أولت مع ما بعدها سدّت مسدّ الظرف .

---

[1] السمين الحلبي، الدرّ المصون : 1/367-368.

[2] الميدانـــي، مجمـــع الأمثال : 2/198، الزمخشري، المستقصى : 2/290، وانظر الحموز، الحذف في المثل العربي : 126-127 .

[3] البَطَلْيَوسي ، الحلل : 151 .

[4] العيني، المقاصد : 3/243، الصبّان، حاشية الصبّان 1/218 .

3:3 قضايا متفرقة

1:3:3 سدّ جواب الشرط مسدّ جواب القسم أو العكس

الشرط نوعان امتناعي وهو ما كانت أداته دالة على الامتناع وهي:لو،لولا،لوما.وغير امتناعي،فإذا اجتمع شرط غير امتناعي وقسم،فالأصل أن يكون لكل منهما جواب،غير أنَّ النحاة قد اختلفوا في تقدير جواب لكل منهما.

أمّا القاعدة العامة التي تحكم هذا النوع من الأداء اللغوي فهي،إذا اجتمع شرطٌ وقسم أُجيب سابقهما إلا أن يتقدّم ذو خبر فيجاب الشرط مطلقاً.[1] ولذا أجاز سيبويه واللهِ إنْ أتيتني آتيك،وهو معنى لا آتك،كذلك أجاز أنا واللهِ إن تأتِني لا آتيك،ولئن أتيتني لا أفعلُ ذاك،وأنا واللهِ إن تأتِني آتِك،ولم يجز لئن تأتِني لا أفعلْ لتقدم القسم على الشرط.[2]

ودلالة تقدم القسم تفهم من خلال القسم الصريح نحو:واللهِ إنْ تأتيني آتيك،أو سبق الشرط بلام موطئة للقسم نحو: ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ أَمَرْتَهُمْ لَيَخْرُجُنَّ ﴾.[3] فاللام في لئن لام موطئة للقسم،وسميت بذلك لأنّها وطأت الجواب للقسم المذكور قبلها،فآذنت أنّ الجواب بعدها مبني على قسم قبلها لا على الشرط وعلامتها وقوعها قبل أدوات الشرط،وأكثر مجيئها مع إنَّ.[4]

كذلك يلزم لسدّ جواب القسم مسدّ جواب الشرط بالإضافة إلى تقدمه لزوم كون فعل الشرط ماضياً ولو معنى كالمضارع المنفي بلم، ولذا لا يجوز:واللهِ إن يقم زيدٌ لأقومنّ،ولا والله إن لا يقم زيدٌ لأقومنّ،كذلك لا يجوز:واللهِ إن قامَ زيدٌ لقمت،لعدم وجود اللام والنون في جواب القسم الموجب،إلا إذا وقع الماضي موقع المستقبل في

---

(1) سيبويه،الكتاب:3/84-85،ابن يعيش،شرح المفصل:9/22.

(2) المصدر نفسه:3/84-85.

(3) سورة النور،آية:53.

(4) الاسفرائيني،اللباب:173،السمين الحلبي،الدرّ المصون:2/93-94.

نحو: ﴿ وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَظَلُّوا مِن بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ ﴾[1] والتقدير ليَظللن.[2]. وقد تحذف اللام ويعمل بمقتضاها نحو: ﴿وَإِن لَّمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَمَسَّنَّ الَّذِينَ كَفَرُواْ مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾[3].

أمّـــا العلاقة بين الشرط والقسم التي تحوّل أن يسدّ جواب أحدهما مسدّ الآخر فهـــي أنَّ القســـم جملة يؤكد بها الخبر ولا تستقل بنفسها كالشرط،إذ لا يفيد كل جزء منها حتى ينظم إليها الجزء الآخر.

لكنَّ«جواب الشرط أشدّ اتصالاً بالشرط من جواب القسم،وذلك أنَّ جواب القسم لـــيسَ بمعمـــولٍ للقســـم كمـــا كان جواب الشرط معمولاً للشرط،فقولك:لا أقوم من قولك:أقسمتُ لا أقوم ليسَ اتصاله بأقسمت كاتصال الجواب بالشرط.» [4]

فـــإذا دَخَـــلَ القَسَم على الشرط أو العكس عندها يتنازع معمولان على عامل واحد،فأيهما يعمل عندئذٍ؟!

ومذهـــب سيبويه كما ذكرنا سابقاً يقوم على أنَّ العمل في الجواب للمتقدّم من الشـــرط أو القسم، أي أنَّ الجواب للسابق منهما، إلا إذا تقدمهما طالب خبر،فالجواب للشرط.

والمـــراد بذي خبر«ما يطلب خبراً من مبتدأ أو اسم كان ونحوه»[5]،إذاً صور اقتران الشرط والقسم مع بعضهما هي:

1. واللهِ إن قام زيدٌ ليقومَنَّ عمرو،والعمل للقسم،أي أنَّ الجواب جواب قسم.

---

(1)سورة الروم،آية:51.

(2) ابن هشام،مغني اللبيب:708/2،السيوطي،همع الهوامع:253/4-254.

(3)سورة المائدة،آية:73.

(4) السيوطي،الأشباه:253/3.

(5) الأزهري،شرح التصريح:253/2.

2. إن قام زيدٌ واللهِ أقوم،والعمل هنا للشرط،أي أنَّ الجواب جواب الشرط،بدليل عدم اقترانه باللام والنون.

3. أنـــا واللهِ إن قـــامَ زيـــدٌ أقـــومُ،أو أنا واللهِ إن يقُمْ زيدٌ أقم فالعمل هنا للشرط والجواب للشرط كما جاء عند سيبويه.

ومع ذلك لا نجد سيبويه يشير إلى الحذف أو حتى الإضمار في هذا النوع من التراكيب.

وقـــيل إنَّ الفرّاء قد جعل الجواب للشرط وإن تأخر[1] ولعل ذلك يعود إلى أنَّ سقوط جواب الشرط مخلٌّ بالجملة بخلاف سقوط جواب القسم.

أمّـــا من أشار إلى سدّ جواب القسم مسدّ جواب الشرط أو العكس دون القول بـــالحذف فـــيها فهو الزمخشري،ففي قوله تعالى: ﴿ لَئِنْ أَقَمْتُمُ الصَّلاَةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَآمَنـــتُم بِرُسُـــلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ اللّهَ قَرْضًا حَسَنًا لَّأُكَفِّرَنَّ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾[2] أشـــار الزمخشري إلى أنَّ (لأُكفِّرَنَّ) جواب القسم قد سدَّ مسدّ جوابي القسم والشرط ولم يشِر إلى الحذف فيها.[3]

وقد أشار الزمخشري إلى ذلك في أكثر من موضع.[4]

وممّن تبع الزمخشري في قوله بـِ (سدّ أحد الجوابين مسدّ الجواب الآخر) ابن الشَـــجَري، ففـــي قولـــك: واللهِ إن زرتني لأكرمنّك،جعل الجواب للقسم لتقدّمه وسدّ جـــواب القســـم مســـدّ جواب الشرط، وقولك: إن تزرني واللهِ أكرِمْك جعل الجواب للشرط.[5]

---

(1) الأزهري،شرح التصريح:2/253-254.

(2) سورة المائدة،آية:12.

(3) الزمخشري،الكشاف:1/327-328،السمين الحلبي،الدرّ المصون:1/92، 4/220.

(4) الزمخشري، الكشاف:1/226-227، 2/77، 153.

(5) ابن الشجَري،أمالي ابن الشجري:1/209.

وهـذا الـرأي فيه تخفيف وتيسير من تقديرات لا فائدة منها، فإذا كان جواب الشـرط صـالحاً لأن يسدّ مسدّ جوابي الشرط والقسم أو العكس،فلِمَ لا يحمل النص على ظاهره وتعمّم القاعدة في كل الشواهد التي تجيء فيها القسم والشرط معاً.

وممّـن قـال بفكـرة الإلغاء ابن يعيش، حيث جعل الجواب للقسم المحذوف والشرط ملغى في قول كثير عزّة:[1]

لئن عاد لي عبدُ العزيز بمثلها وأمكنني منها إذاً لا أُقيلُها

فالشـرط عـنده ملغـى، والعمل هو للقسم والمراد قوله:إنّ ابن يعيش لم يقل بالحذف في هذا النمط بل جعل الشرط هنا وكأنه جملة معترضة لا تحتاج إلى جواب شـرط، ولعـلّ القول ذاته إذا تقدّم الشرط،حيث يعتبر القسم ملغى،وقد يكون مفهوم الإلغاء عنده هو إبطال العمل لفظاً لا محلاً.

وممّن قال بالحذف في هذا النمط ابن عصفور وابن مالك وأبو حيان الأندلسي[2] أي حـذف جواب الثاني لدلالة جواب الأول عليه،مع الإشارة إلى أنّ الجواب هو للمتقدّم منهما.

أمّـا علّـة حمل المسألة على الحذف عند أبي حيان وعدم جعله الجواب لكلا القسم والشرط، لامتناع ذلك لفظاً ومعنى، أمّا المعنى فلأنّ الاقتضاء مختلف فاقتضاء القسـم على أنّه لا عمل له؛لأنّ القسم جيء به لتوكيد الجملة المقسَم عليها،واقتضاء الشـرط على أنّه عامل فيه فتكون الجملة في موضع جزم، أمّا من ناحية اللفظ فإذا كانـت الجملة جواب قسم لم تحتج إلى مزيد رابط، وإذا كانت جواب شرط احتاجت

---

(1) الفارسي،المسائل المشكلة(البغداديات):236،المسائل المنثورة،218،الجرجاني،المقتصد:2/1055،ابن يعيش،شرح المفصل:22/9،ابن هشام،مغني اللبيب:15/1.

(2) ابن عصفور،شرح جمل الزجاجي:529/1-530،أبو حيان،البحر المحيط:433/1-434 ابن هشام،شرح شذور الذهب:328-329.

إلى مزيد رابط، وهو الفاء، ولا يجوز أن تكون خالية من الفاء.[1] ولذلك امتنع عنده أن يكون الجواب للقسم والشرط معاً.[2]

أمّا قولـــه بعدم حاجة القسم إلى رابط وحاجة الشرط إلى رابط وهو الفاء، فقد حُذفت الفاء من شواهد كثيرة[3] كذلك قيل إنّ حذف الفاء من جواب الشرط حسنٌ إذا كان الشرط بلفظ الماضي.[4]

أمّا المعنى فهو تامّ ولا يحتاج إلى تقديرات لا فائدة منها، وقد قيل بسدّ الجواب مســدّ جوابي الشرط والقسم مراعاة لتمام المعنى وللقاعدة النحوية الافتراضية،التي جعلــت من جواب القسم لا محلّ له من الإعراب.ولذا فإنّ القول بسدّ جواب الشرط مســدّ جوابي الشرط أو القسم أو العكس يجعل لجملة جواب القسم أهمية،خاصة أنّها تؤدي معنىً فلمَ تحرَم هذه الخاصية.

أمّا العيني فقد أشار إلى أنّ الجواب الواحد يكون جواباً للقسم والشرط معــاً.[5]
(

ويــتراءى لــنا أنّ ما جاء عند النحاة من قولهم بسدّ أحد الجوابين مسدّ جوابي الشــرط والقسم أو القول إنّه جواب لكلا الشرط والقسم،فيه حمل النصّ على ظاهره دون تكلف،كذلــك فيه إشارة إلى أنّ جملة القسم لها موضع من الإعراب،خاصة إذا قصِدَ بالإعراب الإيضاح عن المعنى.

---

(1) تجــيء الفــاء الرابطة بين الشرط والجواب في مواضع عدة منها،إذا كان الجواب جملة اسمية أو مبدوءة بخالفة مدح أو ذم أو جملة إنشائية (أمر،نهي أو قسم) أو جملة مبدوءة بعسى أو سوف أو قد أولن أو السين أو ليسَ.انظر،ابن هشام،شرح قطر الندى:92-93.

(2) أبو حيان،البحر المحيط:1/433-434.

(3) انظر،المبرد، المقتضب:2/68،ابن جني، الخصائص:2/281،ابن هشام، مغني اللبيب:2/707.

(4) السمين الحلبي،الدرّ المصون:5/132-133.

(5) العيني،المقاصد:3/414.

ويـــرى خليل عمايرة أنَّ المعنى هو الهدف الذي يسعى المتكلم لتوضيحه ولذا فإنَّ للسامع أن يأخذه من أيسر طريق،فينظر على سبيل المثال إلى جملة:أنت واللهِ إن تـــدرس تـــنجح علـــى أنّها جملة واحدة،إذ لا فائدة من تقدير جواب للقسم أو جواب للشرط،وذلك لسدّ الجواب المذكور مسدّهما.[1]

ويبدوا أنَّ الأداء اللغوي في إطار المنهج الوصفي يشير إلى أنَّ الجملة القائمة جوابـــاً ســـواءٌ تقدّم الشرط أم القسم هي جملة سادّة مسدّ الجوابين حتى وإن اختلفت جهتا التركيب عند القدماء.

ولعلّ القول بسدّ الجواب مسدّ الجوابين قد جعل بعض النحاة يقيسون على هذه المسألة مسألة أخرى هي اجتماع الشرط والاستفهام،ومذهب سيبويه في هذه المسألة هـــو أنْ يبنى الجواب على الشرط.[2] كما لو كانت ألف الاستفهام غير موجودة،أمّا يونس بن حبيب فقد ذهب إلى أنَّ الفعل يبنى على الاستفهام، وكان يقول في:أإن قامَ زيدٌ تقوم، إنَّ التقدير:أتقوم إن قام زيد، قياساً على تقدّم القسم على الشرط.[3]

ويرى ابن عصفور أنَّ الصحيح هو مذهب سيبويه،ذلك أنَّ من يقول أنت ظالم إن فعلت لا يقول:أنت ظالمٌ فإن فعلت، كذلك لا يقال أفإن فعلت فأنت ظالم، لأنَّ الفاء حـــرف اســـتئناف تمـــنع ما قبلها أن يفسره ما بعدها. ولذا جعل ابن عصفور جملة الاستفهام هي الشرط وجوابه.[4]

ويـــبدو أنَّ هـــذا الـــرأي أقـــلّ كلفة وفيه حمل الكلام على المعنى وذلك لأنّ الاستفهام لم يقع على أحد جزأي الشرط دون الآخر وإنّما وقع على الشرط برمته.

الأصـــل فـــي الجملة الشرطية أن تتألف من جملتي الشرط وجوابه،ويتضمن جـــواب الشـــرط نسبة مشروطاً وقوعها أو تحققها بتحقق نسبة الشرط،وقد يعترض

---

(1) عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها:78-79.

(2)سيبويه،الكتاب:84/3.

(3) ابن عصفور،شرح جمل الزجاجي:200/2،الأزهري،شرح التصريح:254/2.

(4) ابن عصفور، شرح جمل الزّجاجي:200/2.

شـــرطٌ علـــى شرط أي يدخل شرط على شرط مع وجود جوابٍ واحد،وهي مسألة أشبه بتنازع شرطين على جوابٍ واحد.

وقـــد حمـــل سيبويه هذه المسألة على كون جواب أحد الشرطين إمّا محذوف لدلالـــة الثاني عليه،أو أن يكون الشرط الثاني بدلاً من الأول[1] أمّا الكوفيون فجواب الشرط المتأخّر جواب للشرطين معاً وهذا ما نقل عن الكسائي[2].

وذهب المبرّد في تأويل قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ أَصْحَابِ الْيَمِينِ {90 فَسَلَامٌ لَّكَ مِنْ أَصْحَابِ الْيَمِينِ ﴾ [3] إلى أنَّ الفاء وما بعدها قد سدّا مسدّ جواب إنْ.[4] بمعـــنى جعـــل جواب الشرط للمتقدّم من الشرطين مع القول بسدّ هذا الجواب مسدّ جواب الشرط المتأخر.

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُواْ مِن قَـــبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُواْ فَلَمَّا جَاءهُم مَّا عَرَفُواْ كَفَرُواْ بِهِ فَلَعْنَةُ اللّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴾[5] ، قيل إنَّ المبرّد قد ذهب إلى أنَّ كفروا جواب لمّا الأولى وكُرِّرت الثانـــية لطول الكلام،فجعل دخول الشرط على الشرط إن كان في معناه تكراراً وجعل الجواب للشرط المتقدّم.[6]

والرّاجح أنَّ مذهب المبرّد يقوم على سدّ جواب الشرط المتقدّم مسدّ جواب الشـــرط المـــتأخّر.وهذا الرأي فيه حمل النّصّ على ظاهره،وهو أولى من تقديرات

---

(1) سيبويه،الكتاب:3/85-86.

(2)السمين الحلبي،الدرّ المصون:1/301.

(3) سورة الواقعة،آية:90-91.

(4) المبرّد،المقتضب:2/68.

(5) سورة البقرة،آية:89.

(6) السمين الحلبي، الدرّ المصون:1/506.

مـتكلّفة.والقـول نفسـه مـع أبـي علي الفارسي[1] وابن الشجَري[2]. وأبي البقاء العُكْبَـري[3].

وفي قوله تعالى: ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُـمْ يَحْـزَنُونَ ﴾[4] جعـل الزمخشري الشرط الثاني مع جوابه هو جواب الشـرط الأوّل.[5]

وقيل إنَّ المعنى يمنع كون (فلا خوف) جواباً للشرطين،وقد حُملَ الشاهد علـى الحـذف أي حذف جواب الشرط الأوّل.والتقدير:فإمّا يأتينّكم منّي هدىً فاتّبعوه.[6]

أمّا ابن مالك فقد فصل بين دخول الشرط على الشرط إن كان بالعطف أو بغير العطف فإن كان بعطف فالجواب عنده لأولهما لسبقه،وإن كان بغير عطف فالجواب لأولهما والشرط الثاني مقيّد للأول،كتقييده بحال واقعة موقعه.[7]

وذكر ابن هشام أنَّ النحاة قد اختلفوا في دخول الشرط على الشرط،وأشار إلـى أنّ قـول الجمهور هو أنَّ الجواب المذكور للأوّل،وجواب الثاني محذوف لدلالـة الأوّل وجوابـه علـيه؛ لأنَّ القـاعدة أنَّهُ إذا توارَد على جواب واحد شيئان،كلٌّ منهما يقتضي جواباً كان الجواب للأوّل قياساً على دخول القسم على الشرط.[8]

---

(1) الفارسي،شرح الأبيات المشكِلَة:78، 531.

(2)ابن الشجَري،أمالي ابن الشجَري:209/1، 321.

(3) السمين الحلبي،الدرّ المصون:506/1.

(4)سورة البقرة،آية:38.

(5) الزمخشري،الكشاف:64/1.

(6) السمين الحلبي،الدرّ المصون:301/1.

(7) العيني،المقاصد:413/3-414،الأزهري،شرح التصريح:254/2.

(8) ابن هشام،اعتراض الشرط على الشرط:41-42.

ولعــلّ القول إنّ جواب الشرط قد سدّ مسدّ جوابي الشرط أقلّ كلفة إذا لم يؤثر ذلــك في المعنى،فتنازع الشرطين على جواب واحد جعل بعض النحاة يقولون بســدّ جــواب الشرط الثاني مسدّ جواب الأوّل أو العكس،أو القول بسدّ الشرط الثاني وجوابه مسدّ جواب الشرط الأول،وبما أنّ المعنى مكتمل فلا داعي لتقدير جــواب لا فــائدة منه،خاصــة إذا ما عرفنا العلاقة بين الشرط الأوّل والشرط الثاني،وغالــباً ما يكون الشرط الثاني ناتجاً عن الشرط الأوّل،ولذا فإنّ الجواب الواحد يسدّ مسدّ الجوابين دون تقدير.

اخــتلف الــنحاة فــي جــواز تقــدّم الشــرط على الأداة،مع بقاء عمل الأداة،فســيبويه لا يجيز تقدّم الجواب إن كان فعل الشرط مضارعاً نحو:«آتيك إن تأتِني» ولم يجز ذلك إلا في شعر،لأنك أخّرت إنْ وما عملت فيه ولم تجعلْ لإنْ جواباً ينجزم بما قبله.[1]

لكنّه أجاز أن يقال:آتيك إنْ أتيتني[2] وكذلك فعل المبرّد وأجاز:أنت ظالمٌ إنْ فعلت،و أجاز آتيكَ متى أتيتني وأقوم أينَ قمت.[3]

ولعــلّ عــدم جواز(آتيك إن تأتِني) يعود إلى أنّ حروف الجزاء لا يَعمل فــيها مــا قــبلها،أمّا القول بجواز تقدّم جواب الشرط على الشرط إن كان فعل الشــرط ماضياً،فللسبب نفسه وهو أنّ الجزاء لا يعمل فيه ما قبله كما لا يعمل هــو فــيما قــبله،وإذا كــان الفعــل ماضــياً بعد حرف الجزاء جاز أن يتقدّم

---

(1) سيبويه،الكتاب:66/3،المبرّد،المقتضب:69/2.

(2) سيبويه، الكتاب:66/3،70.

(3) المبرد، المقتضب:66/2.

الجـــواب،لأنَّ إنْ لا تعمـــل في لفظه شيئاً،وإنّما هو في موضع الجزاء،فكذلك جوابه يسُدّ مسدّ جواب الجزاء.[1]

وأجـــاز ابـــن السرّاج آتي من يأتيني،وقد قال بسدّ الجواب المتقدّم مسدّ جواب الشرط.[2]

وممّـــن قـــال بسدّ الجواب المتقدّم مسدّ جواب الشرط أبو علي الفارسي حيث أجـــاز:أنت ظالمٌ إنْ فعلت،فيسدّ ما تقدّم حرف الشرط مسدّ الجواب،وقد اشترط لذلك أن لا تلحـــق الفاء في أداة الشرط نحو«أنت ظالمٌ فإن فعلت» فهذه لا تدخل عنده في باب سدّ المتقدّم مسدّ جواب الشرط،ولذا يلزم من ذلك أن تذكر للشرط جواباً،فلا يسدّ ما تقدّم مسدّ جواب الشرط.[3]

والمرادُ قولـــه إن كان المتقدّم على الأداة صالحاً لأن يكون جواباً للشرط فيسدّ مســـدّه أمّـــا إن لم يكن صالحاً لأن يكون جواباً للشرط كما في المثال الذي جاء عند أبـــي علي الفارسي،فلا يسدّ المتقدّم مسدّ جواب الشرط،بمعنى أنّ الحكم قد تغير في (أنـــت ظـــالمٌ فإن فعلت) لأنَّ الشرط هنا يصبح بحاجة إلى جواب يكون نتيجة لفعل ذلك الإنسان.

وإلـــى ذلـــك ذهـــب العينـــي حيـــن قال بسدّ المتقدّم على الشرط مسدّ جواب الشـــــرط.[4] فالـــنحاة القدامى فرّقوا بين جواب الشرط المتقدّم إن كان فعل الشرط ماضـــياً أو مضـــارعاً،فإن كان الشرط ماضياً ولم تقترن الأداة بالفاء فيسدّ الجواب المتقدّم مسدّ جواب الشرط،أمّا إن كان فعل الشرط مضارعاً فلا يسدّ الجواب المتقدّم

---

(1) المبرّد،المقتضب:66/2.

(2) ابن السرّاج،الأصول:193/2-194.

(3) الفارسي،شرح الأبيات المشكلة:100-101.

(4) العيني،المقاصد:211/1.

مسدّ جواب الشرط باستثناء ما جاء عند ابن السرّاج. وقد ذهب السيوطي والأزهري إلى حذف الجواب حتى وإن كان الفعل ماضياً.[1]

والذي نراه هو أنَّ (أزورُك إن تزُرْني) أو (أنت ظالمٌ إنْ فعلتَ) جمل شرطية تامّة تحتوي على شيئين لازمين توافرهما هما الشرط وجوابه،وقد أشار مهدي المخزومي إلى أنّه لا مانع من تقدّم ذكر الجواب ما دامت الجملة حاوية على مقوِّماتها،ومعنى تقدّم الجواب تعليقه على الشرط،أي تعليق أمرٍ على أمر،ولذا لا مجال للتمحّل وتقدير فعل مدلول عليه بالفعل الواقع قبل الأداة.[2]

ولعلّ مذهب النحاة الذين قالوا بجواز سدّ الجواب المتقدّم مسدّ جواب الشرط أو حتى القول إنّ الجواب المتقدّم هو نفسه جواب الشرط، أقرب إلى الاستعمال اللغوي،خاصة إذا عُمِّمَ هذا الحكم ليشمل الجمل التي يكون فعلها مضارعاً أيضاً،لأنّه يوفر علينا تقديرات لا مسوّغ لها،ويجعل المتكلم أكثر حرية في التعبير عن مراده بعيداً عن قيود القاعدة الافتراضية، خاصة إذا كان السياق اللغوي يتطلب مثل هذا النوع من الأنماط التي يتقدم فيها جواب الشرط على الأداة،لا سيما أنَّ القول بسدّ المسدّ يغني عن تقدير عناصر تركيبية يقتضيها القياس النحوي لاستكمال عناصر الجملة التركيبية،ولذلك يمكن الحمل على سدّ المسدّ لتفسير عدم توافر هذه العناصر اللغوية، وهذا دليل على أنّه يوجد أنماط لغوية من الصعب توافر جميع العناصر الافتراضية فيها.

اختلف النحاة في ضبط المواضع التي تكسر فيها إنَّ أو تفتح،وقيل كل موضع يتعاقب عليه الاسم والفعل فإنَّ فيه مكسورة وكل موضع ينفرد بأحدهما فإنّ فيه مفتوحة،أي إذا قدّر ما بعدها بمفرد.[3]

---

(1) السيوطي،الأشباه:14/4،الأزهري،شرح التصريح:252/2-253.

(2) المخزومي،في النحو العربي،قواعد وتطبيق:129.

(3) ابن عصفور،شرح جمل الزجاجي:459/1، 461.

وقــد ذكــر ابــن عصــفور أنّ هذا القول ينكسر بقولهم:لو أنَّ زيداً قائمٌ قامَ عمرو.حيث وقعت أنَّ واسمها وخبرها في موضع الجملة الفعلية التي كان ينبغي لها أن تلي لو على مذهب سيبويه.[1]

وأشــار أبــو حيان إلى أنَّ لزوم التأويل سبب في فتح (أنَّ) بعد لو ولولا وما التوقيتية وإن كانت في موضع مجرور أو مرفوع فعلٍ أو منصوبه.[2]

وقد حاول النحاة وضع ضابط آخر لفتح (أنَّ) أو كسرها ومن ذلك قولهم بفتح همزة (أنَّ) لسدّ المصدر مسدّها،وفي سوى ذلك تكسر.[3]

وذكــر الأزهــري أنّه يتعين كسر إنَّ في مواضع عشرة لا يجوز فيها أن يسدّ المصــدر مســدّها ومســدّ معموليها،وهــي أن تقع للابتداء كوقوعها بعد ألا وتالية لــ(حيث) أو إذا أو تالية لموصول بخلاف الواقعة في حشو الصلة فإنّها تفتح،وتكسر كذلــك إذا وقعت جواباً لقسم لم يذكر فعله أو محكية بالقول.أو وقعت حالاً،والخلاف دائر بين النحاة في كسر إنَّ بعد إذا الفجائية وفاء الجزاء...[4]

وقيل إن أريد بها نسبة تقييد مسندة أو مسنداً إليها أو مفعولاً أو غيرها جاز سدّ المصدر مسدّها.[5]

المــرادُ قولــــه إنَّ اخــتلاف النحاة في التقدير جعلهم يختلفون في فتح إنَّ أو كسرها.حيث تفتح(أنّ) إذا سدّ المصدر مسدّها أي إذا قدّرت بالمصدر.

---

(1) ابن عصفور،شرح جمل الزجاجي:459/1.

(2) أبو حيان،التذييل:65/5.

(3) السمين الحلبي،الدرّ المصون:252/1، الازهري، شرح التصريح:214/1-215.

(4) الأزهري،شرح التصريح:215/1.

(5) المصدر نفسه:214/1.

وقد أشار الصبان إلى قولهم بسدّ المصدر ولم يقولوا بسدّ المفرد لأنّه قد تجيء إنَّ ومـــا بعدهـــا في موضع المفرد مع وجوب الكسر نحو:ظننتُ زيداً إنّهُ قائمٌ،إذا لا يصح ظننتُ زيداً قيامه.[1]

ولعـــلّ هذا الضابط أيسَرُ الضوابط للتمييز بين فتح إنَّ وكسرها حيث تفتح إذا سدّ المصدر مسدّها.

اشترط النحاة في الخبر أن يحتوي على رابط يرجع إلى المبتدأ، كأن يكون الـــرابط ضميراً نحو: زيدٌ قائمٌ أبوه أو بتكرير المبتدأ، نحو: ﴿ الْقَارِعَةُ {مَا الْقَارِعَةُ ﴾[2] أو أن يكون الخبر اسم إشارة،وفي قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ اللّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّيْنَ لَمَا آتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءكُمْ رَسُولٌ مُّصَدِّقٌ لِّمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنصُرُنَّهُ ﴾[3]، أجـــاز ابـــن الحاجب أن تكون ما في(لَما) موصولة في موضع رفع مبتدأ والضمير محـــذوف(لما آتيتكموه) وجاءكم معطوف على الصلة،كذلك أجاز أن يكون(لما معكم) قد سدّ مسدّ الضمير،لأنّه بمعناه.[4]

ومما حمل على المعنى قول السمين الحلبي بسدّ طول الكلام مسدّ الضمير[5]

كذلـــك نجد العيني يشير إلى أنّ العموم قد سدّ مسدّ الضمير الراجع إلى المبتدأ فـــي نحو:«فأمّا الصبرُ عنها فلا صبرَ» حيث سدّ العموم في فلا صبرَ مسدّ الضمير الراجع إلى الصبر.[6]

ولعـــلّ هـــذا المعـــنى وهـــو العمـــوم هو مراد ابن الحاجب والسمين وكذلك العيني،وهذا العموم أي العلاقة التي تربط المبتدأ بالخبر تُفهم من السياق الجُمْلي.

---

(1) الصبان،حاشية الصبان:274/1.

(2) سورة القارعة،آية:1-2.

(3) سورة آل عمران،آية:81.

(4) ابن الحاجب،أمالي ابن الحاجب:162/1-163.

(5) السمين الحلبي،الدرّ المصون:276/4.

(6) العيني،المقاصد:334/1.

ذكـــر البَطَلْيَوْســـي أنّ الجمـــل والظـــروف والمجـــرورات تســـدّ مســـدّ النعـــت،نحو،مررتُ برجلٍ وجهه جميل،ومررتُ برجلٍ عند المسجد،ولقيت رجلاً من بني تميم.[1] أي أنّ هذه الجمل وأشباه الجمل تسدّ مسدّ الصفة.

أمـــا سدّ الصفة مسدّ الفعل فمن ذلك قولهم في:ربَّ رجلٍ لقيته،إذ لا يصح عند ابن أبي الربيع أن يقال:إنّ ربَّ تتعلق بـِ(لقيته) لتعدي لقيت إلى المضمر،بل يقال إنّ لقيـــته فـــي موضع الصفة لرجلٍ وقد سدّ هذا الفعل مسدّ الفعل الذي يتعلق به (ربَّ رجلٍ) أمّا إذا قلت ربَّ رجلٍ عالمٍ لقيت،فرُبَّ رجلٍ تتعلق هنا بـِ(لقيت).[2]

فمن أعرب (لقيته) في (ربّ رجلٍ لقيته) صفةً لرجلٍ لزمه أن يقول بتعلق ربّ بفعل آخر،فتكون الصفة قد سدّت مسدّ الفعل الذي تتعلق به ربّ.

الخاتمة:

السَـــادّ مســـدّ غـــيره مصطلحٌ تناثرت مسائله في كتب اللغة قديمها وحديثها، وشاعت مظاهره في أبواب النحو المختلفة، ونظراً لعدم استقرار هذا المصطلح عند القدماء والمحدثين فقد وقع النحاة في الخلط بينه وبين غيره من الظواهر اللغوية وقد وردَ هذا المصطلح على صورة الحذف الواجب وصورة الاستغناء والنيابة وغيرها من الظواهر.

تـــناول البحـــث دراســـة لمصـــطلح الســـادّ مســـدّ غيره وصلته بغيره من المصـــطلحات المشـــابهة له لمـــيزه منها، ودرست فيه مواضع سدّ المسدّ في النحو العربي، وتحليلها، ومن النتائج التي خلصَ إليها البحث هي أنَّ مفهوم الجملة العربية وأقســـام الكلام والجملة قد اختلف بين القدماء والمحدثين تبعاً للمعايير المعتمدة عند كل منهم، ممّا أدّى إلى وضع كثير من التراكيب التي لها علاقة بسدّ المسدّ في إطارٍ تركيبي كان الأساس فيه الأصل الافتراضي الذي قامت عليه نظرية النحو العربي.

---

(1) البطليوسي،الحلل:106-107،إصلاح الخلل:74.

(2) الاشبيلي، ابن أبي الربيع،البسيط:2/863-864.

كذلك توصلت الدراسة إلى أنّ مفهوم سدّ المسدّ لم يكن محدّد الدلالة عند علماء اللغة القدامى وبعض الدّارسين المحدثين، ولذا خلطوا بينه وبين بعض الظواهر المشابهة له وهي: الحذف والاكتفاء والاستغناء والتعويض والنيابة والتعاقب. كذلك توسَّعَ النحاة في استخدام هذا المصطلح فكان ذلك سبباً في الخلط، وقد يحمل هذا الخلط على المعنى اللغوي الذي تلتقي فيه هذه المصطلحات مع سدّ المسدّ.

وخلصت الدراسة إلى أنَّ سدّ المسدّ ظاهرة تركيبية لها علاقة بنواحٍ صرفية، وقد تؤدي بعض تراكيبها وظيفة دلالية، كذلك فإنَّ القول بسدّ المسدّ غايته تخفيف العبء في التقدير مع بلوغ الغاية من الكلام وهي تمام المعنى، على أنّ هذا المصطلح ليسَ مظهراً من مظاهر الاختصار في العربية.

كذلك تبيّن أنَّ هذا المفهوم قد لجأ إليه النحاة بناء على الأصل النحوي الافتراضي مع الوقوف على ظاهر النص فيه في كثير من الأحيان مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه التراكيب لا تقدير فيها لا لفظاً ولا حكماً.

وسعت الدراسة إلى تحديد مفهوم السّادّ مسدّ غيره، وطبقت هذا المفهوم على أبواب النحو المختلفة، فصنفت مواضع سدّ المسدّ في النحو العربي بعد التحليل والمناقشة إلى المرفوعات والمنصوبات وكذلك شَمَل المفهوم قضايا متفرّقة.

وتوصلت الدراسة في هذه الأقسام إلى أنَّ سدّ المسدّ لا يقوم على التقدير الذي لا فائدة منه، كذلك فإنَّ هذه التراكيب كانت مثار خلاف النحاة القدامى وعدّت من مشكلات الإعراب، ولذا فإنَّ القول بسدّ المسدّ فيها يخلّص التركيب من قضيتين هما:

افتقار الأصل الافتراضي إلى عنصر لا يمكن التخلي عنه ولذا فإنَّ القول بسدّ المسدّ فيه يخلص التركيب من تقدير لا فائدة منه، وأما القضية الأخرى فهي تخليص التركيب من ركاكة التعبير، ذلك لأنَّ تراكيب سدّ المسدّ تراكيب تامّة المعنى، وإن افتقدت إلى شرط من شروط القياس النحوي.

ولعل طائفة من مظاهر السّادّ مسدّ غيره في النحو العربي تعود إلى دخول عناصر تركيبية على الحملة تسهم في حدوث تحويل في البنى التركيبية فتتبين دلالات جديدة ووظائف نحوية تتحق من خلال هذه الأنماط، فَـ (ليس) في قولنا:

لـــيس قـــائم الزيدان، أو (كان) في كان قائم الزيدان، أو (ليت) في قولنا: ليت أنك نـــاجح، كلها عناصر لم تعد تؤدي الوظيفة الأصلية لها في الكلام، بل هي عناصر اكتســـبت وظائف نحوية ودلالية في أنماط لغوية لم تتوافر فيها عناصر الإسناد التي بنيت عليها نظرية النحو.

وأخـــيراً نـــأمل أن تكون هذه الدراسة إسهاماً في البحث اللغوي الذي يقف على النظرية النحوية ويحاول ترويضها لتتلاءم مع واقع اللغة، واستعمال النحاة لها.

المصادر و المراجع

أ المصادر

أبـــو تمام، حبيب بن أوس الطائي، (1981)، **الحماسة**، تحقيق: عبدالله عبدالرحيم، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية السعودية.

أبـــو حـــيان، محمد بن يوسف، (1986)، **تذكرة النحاة**، تحقيق: عفيف عبدالرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1.

أبـــو حـــيان، محمد بن يوسف، (1990)، **البحر المحيط**، دار إحياء التراث العربي، لبنان، ط2.

أبـــو حيان، محمد بن يوسف، (2002)، **التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل**، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1.

أبـــو نـــواس، الحســـن بـــن هانئ، (1992)، **ديوان أبي نواس**، تحقيق: بدر الدين حاضري ومحمد حمامي، دار الشرق العربي، بيروت، ط1.

الأزهري، خالد بن عبدالله (د.ت)، **شـــرح التصريح على التوضيح**، وبهامشه حاشية العلامة الشيخ يس الحمصي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة.

الأزهـــري، محمد (1964) **تهذيب اللغة**، تحقيق: عبدالسلام هارون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ج1.

الأزهـــري، محمـــد(د.ت) **تهذيـــب اللغـــة**، تحقيق: أحمد عبدالعليم البردوني، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ج12.

الأســـتراباذي، رضـــي الدين محمد (1982) **شرح شافية ابن الحاجب**، ومعه شرح شواهده للعالم عبدالقادر البغدادي، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبدالحميد، دار الكتب العلمية، بيروت.

الإسـفرائيني، محمـد بـن أحمد (1996)، **اللباب في علم الإعراب**، تحقيق: شوقي المعري، مكتبة لبنان، بيروت، ط1.

الإشبيلي، ابن أبي الربيع، (1986)، **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، تحقيق: عياد الثُّبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1.

الإشبيلي، ابن عصفور، (د.ت) **شرح جمل الزجّاجي**، تحقيق: صاحب أبو جناح.

الأشـموني، نور الدين علي (1998)، **شرح الأشموني على ألفية ابن مالك**، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد،بيروت، ط1.

الأعشـى، ميمون بن قيس (د.ت)، **ديوان الأعشى**، تحقيق: لجنة الدراسات في دار الكتاب اللبناني بإشراف كامل سليمان، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط1.

الأنـباري، أبو البركات عبدالرحمن (1982)، **الإنصاف في مسائل الخلاف**، تحقيق محمد محي الدين عبدالحميد.

الأنـباري، أبـو البركات عبدالرحمن (د.ت)، **أسرار العربية**، تحقيق: محمد بهجت البيطار.

ابن أبي الحديد، عز الدين عبدالحميد، (د.ت)، **الفلك الدائر على المثل السائر**، قدم له وحققه: أحمد الحوفي، بدوي طبانه.

ابن الأحنف، العباس (1978)، **ديوان العباس بن الأحنف**، دار صادر بيروت.

ابـن الجـبان، أبـو منصور، (1991)، **شرح الفصيح في اللغة**، دراسة وتحقيق: عبدالجبار القزاز، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1.

ابـن الحاجب، أبو عمرو عثمان، (1989)، **أمالي ابن الحاجب**، تحقيق: فخر صالح قدّارة، دار عمار، عمان، ج1.

ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان، (د.ت)، **الإيضاح في شرح المفصّل**، تحقيق: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ج1.

ابـــن الســـرّاج، محمـــد بن سهل،(1988)، **الأصول في النحو**، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط3.

ابـــن الشـــجَري، هـــبة الله بن علي، (1930)، **أمالي ابن الشجري في آداب اللغة العربـــية**، عنـــي بنشره وتصحيحه عبدالخالق مصطفى محمد، ج1، مطبعة الأمانة بشارع الفجّالة، ط1.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1985)، **اللُّمع في العربية**، تحقيق: حامد المؤمن، عالم الكتب، ط2، بيروت.

ابن جني، أبو الفتح عثمان، (1986)، **الخصائص**، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط3.

ابـــن حنبل، أحمد بن حنبل، (د.ت)، **مسند الإمام أحمد بن حنبل**، المكتب الإسلامي، بيروت.

ابن سيده، علي بن إسماعيل، (د.ت)، **المحكـــم والمحيط الأعظم** ، تحقيق: عبدالحميد هنداوي، ج8، دار الكتب العلمية، بيروت.

ابـــن شـــدّاد، عنترة بن شداد، (د.ت)، **ديوان عنترة**، شرح يوسف عيد، دار الجيل، بيروت، د.ط.

ابـــن عطـــية، أبـــو محمد عبدالحق الأندلسي، (1975)، **المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز**، تحقيق: المجلس العلمي، فاس،ج1.

ابـــن عقـــيل، بهـــاء الدين عبدالله،(1995)، **شرح ابن عقيل على الفية ابن مالك**، تحقيق، محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

ابن فارس، أحمد، (1993)، **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، تحقيق: عمر الطبّاع، مكتبة المعارف، بيروت، ط1.

ابن مالك، أبو عبدالله جمال الدين، (1985)، **شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجـــامع الصـــحيح**، تحقيق: طه محسن، وزارة الأوقاف، والشؤون الدينية، إحياء التراث الإسلامي، د.ط.

ابـــن مـــالك، أبو عبدالله جمال الدين، (2000)، **شرح الكافية الشافية**، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبدالموجود،ج1،دار الكتب العلمية، بيروت،ط1.

ابـــن مالك، أبو عبدالله، (1990)، **شرح التسهيل**، تحقيق: عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر، ط1.

ابـــن مـــنظور، جمـــال الدين محمد بن مكرّم، (د.ت)، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت.

ابـــن ميّادة، الرماح، (1982)، **شعر ابن ميادة**، تحقيق: حنا جميل حداد، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

ابـــن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين، (1963)، **شرح قطر الندى وبل الصدى**، ومعه كتاب (سبيل الهدى بتحقيق شرح قطر الندى)، تأليف محمد محيي الدين عبدالحميد، دار إحياء التراث العربي، بيروت،ط11.

ابن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين، (1964) **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقـيق: مـــازن المـــبارك، محمد علي حمدالله، راجعه سعيد الأفغاني، دار الفكر، دمشق، ط1.

ابـــن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين، (1986)، **اعتراض الشرط على الشرط**، تحقيق: عبدالفتاح الحموز، دار عمار، عمان، ط1.

ابـــن هشـــام، أبو محمد عبدالله جمال الدين، (1986)، **تخلـــيص الشواهد وتلخيص الفوائد**، تحقيق: عباس مصطفى، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1.

ابـــن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين، (1988)، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.

ابـــن هشام، أبو محمد عبدالله جمال الدين، (1995م)، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك**، ومعه عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، تأليف محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت،

ابن يعيش، موفق الدين بن يعيش، (د.ت)، **شرح المفصل**، عالم الكتب، بيروت.

الاســـتراباذي، رضـــي الدين محمد(1982) **شرح الرضي على الكافية**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط3.

الـــبخاري، محمـــد بن إسماعيل، (1981)، **صحيح البخاري بشرح الكُرماني**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط2.

البَطَلْيَوســـي، عبدالله بن محمد، (1979)، **إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزّجّاجي**، تحقيق: حمزة النشرتي، دار المريخ، الرياض، ط1.

البَطَلْيَوسي، عبدالله بن محمد، (2000) **شرح أبيات الجمل**، تحقيق: عبدالله الناصير منشورات دار علاء الدين، دمشق، ط1.

البَطَلْيَوســـي،عبدالله بن محمد، (1980)، **الحلـــل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل**، تحقيق: سعيد عبدالكريم، دار الرشيد للنشر، الجمهورية العراقية.

الـــبغدادي، عـــبدالقادر، (1982)، **خِـــزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب**، تحقيق وشرح: عبدالسلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط1.

الجامـــي، نـــور الديـــن عبدالرحمـــن، (1982)، **الفوائد الضيائية**، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: أسامة الرفاعي، ج1، مطبعة وزارة الأوقاف، العراق.

الجرجانـــي، عـــبدالقاهر، (1982) **المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق: كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والاعلام، العراق.

الجوهـــري، إســـماعيل بن حماد، (1990)، **الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطّار، ج2، دار العلم للملايين، بيروت، ط4.

الحضـــرمي، محمـــد بـــن إبراهـــيم بن محمد الحضرمي، (1995)، **مشكل إعراب الأشـــعار الســـتة الجاهلية**، القسم السادّس، ديوان عنترة، تحقيق: علي خلف الهروط، جامعة مؤتة، ط1.

الخضـــري، محمد، (د.ت)، **حاشية الخضري على شرح ابن عقيل**، ضبط وتشكيل وتصحيح يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت.

الخطفي، جرير، (1986)، **شرح ديوان جرير**، شرحه وقدم له مهدي محمد ناصر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

الدّمامينـــيّ، محمد بدر الدين، (1983)، **تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، تحقيق، محمد المفدى، بساط، بيروت،ط1.

الدّمياطـــي، محمـــد، (1983)، **المشـــكاة الفتحية على الشمعة المضيّة للسيوطي**، تحقيق: هشام سعيد محمود، مطبعة وزارة الأوقاف، بغداد.

الدَّيـــنَوَريّ، ابـــن قتيبة، (د.ت)، **الشعر والشعراء**، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار المعارف، القاهرة.

الرمانـــي، أبـــو الحسن علي بن عيسى، **شرح كتاب سيبويه**، مخطوطة مصوّرة في جامعة أم القرى عن مكتبة فيض الله بتركيا رقم (1984-1987).

الزُّبيدي، عمرو بن مَعْد يكَرْب، (1974م)، **شعر عمرو بن مَعْد يكرْب**، جمعه وحققه مطاع الطرابيشي،دمشق، مطبوعات مجمع اللغة العربية.

الزُّبـــيدي، محمـــد مرتضى، (1971)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: عبدالستار أحمد فرّاج، ج8، مطبعة حكومة الكويت.

الزُّبـــيدي، محمـــد مرتضى، (1986)، **تاج العروس من جواهر القاموس**، تحقيق: عبدالفتاح الحلو، ج23، مطبعة حكومة الكويت.

الزّجّاجـــي، أبـــو القاســـم عبدالرحمـــن بـــن إسحاق، (1988)، **الجمل في النحو**، تحقيق:علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط4.

الزّجّاجـــي، أبـــو القاســـم عبدالرحمن بن إسحاق، (د.ت)، **الإيضاح في علل النحو**، تحقيق: أحمد راتب عرموش، دار النفائس.

الزمخشري، (1987)، **المستقصى في أمثال العرب**، دار الكتب العلمية، بيروت، ج 1.ط2، ج2.ط3.

الزمخشري، (1990م)، **المفصل في علم اللغة**، وبذيله المفصّل في شرح أبيات المفصل للسيد محمد بدر الدين أبو فراس النعساني، قدّم له وراجعه محمد عزالدين السعيدي، دار إحياء العلوم، بيروت ط1.

الزمخشري، (2001)، **المفصل في صنعة الإعراب**، تحقيق محمد محمد عبدالمقصود ومحمود فهمي حجازي، دار الكتاب المصري، القاهرة، ط1.

الزمخشري، محمود بن عمر،(د.ت)، **الكشاف عن حقائق التنزيل**، دار المعرفة، بيروت.

السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر، (1981)، **مفتاح العلوم**، تحقيق أكرم عثمان يوسف، دار الرّسالة، ط1.

السمين الحلبي، أحمد بن يوسف، (1986)، **الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون**، تحقيق أحمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، ط1.

سيبويه، عمرو بن عثمان، (1979)، **الكتاب**، تحقيق وشرح عبدالسلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2.

السيرافي، أبو سعيد بن عبدالله، **شرح كتاب سيبويه**، دار المخطوطات، صنعاء 211، مصوّرة خاصة منقولة عن مصوّرة المخطوطات العربية، الكويت.

السيوطي، جلال الدين السيوطي، (د.ت)، **شرح شواهد المغني**، تصحيح الشيخ محمد محمود الشنقيطي، دار ومكتبة الحياة بيروت.

السيوطي، جلال الدين، (1979)، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع**، تحقيق: وشرح عبدالسلام هارون، وعبدالعال سالم مكرّم، دار البحوث العلمية، الكويت.

السيوطي، جلال الدين، (1979م)، **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2.

السيوطي، جلال الدين، (1985)، **الأشباه والنظائر في النحو**، عبدالعال سالم مكرَّم، مؤسسة الرّسالة، بيروت، ط1.

السيوطي، جلال الدين، (1998)، **الاقتراح في علم أصول النحو**، تحقيق محمد حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

السيوطي، جلال الدين، (د.ت)، **المُزهر في علوم اللغة وأنواعها**، شرح وضبط محمد أحمد جاد المولى، علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت.

الشنتمري، الأعلم، (1992)، **تحصيل عين الذهب**، تحقيق: زهير عبدالمحسن سلطان، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط1.

الصبان، محمد علي، (د.ت)، **حاشية الصبان على شرح الأشموني على الفية ابن مالك**، القاهرة، دار احياء الكتب العربية.

العامري، لبيد بن ربيعة، (د.ت)، **ديوان لبيد بن ربيعة**، دار صادر، بيروت.

العبادي، أحمد بن قاسم، (1983)، **رسالة في اسم الفاعل المراد به الاستمرار في جميع الأزمنة**، تحقيق ودراسة، محمد حسن عواد، دار الفرقان للنشر والتوزيع،عمان ، ط1.

العسقلاني، أحمد بن حجر، (1989)، **فتح الباري**، تحقيق: عبدالعزيز بن باز، رقم الأبواب والأحاديث محمد فؤاد عبدالباقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

العسقلاني، أحمد بن حجْر، (1993)، **أطراف مسند الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق: زهير بن ناصر، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط1.

العُكْبَري، أبو البقاء عبدالله، (1989)، **إعراب الحديث النبوي**، تحقيق عبدالإله نبهان، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق .

العُكْبَري، أبو البقاء عبدالله، (د.ت)، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت.

العَينـــي، بـــدر الدين محمود، (2005)، **المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية**، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

الفارســـيّ، أبـــو علي، (1981)، **التكملة، الإيضاح العضدي**، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، الرياض، ط1

الفارسيّ، أبو علي، (1981)، **المسائل العسكريات**، تحقيق: إسماعيل أحمد عمايرة، مراجعة، نهاد الموسى، منشورات الجامعة الأردنية، عمان.

الفارســـيّ، أبـــو علـــي، (1987)، **شرح الأبيات المشكِلَة الإعراب (إيضاح الشعر)** تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط1.

الفارسيّ، أبو علي، (1994)، **التعليقة على كتاب سيبويه**، تحقيق: عوض القوزي، جامعة الملك سعود، الرياض، ط1.

الفارســـيّ، أبـــو علـــي، (د.ت)، **المســـائل المشكِلَة المعروفة بالبغداديات**، دراسة وتحقيق: صلاح الدين عبدالله السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد.

الفارســـيّ، أبـــو علـــي، (د.ت)، **المســـائل المنـــثورة**، تحقيق: مصطفى الحدري، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.

الفـــرّاء، أبـــو زكريا يحيى بن زياد الفراء، (1955م)، **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار الكتب المصرية.

الفرزدق، همام بن غالب، (1960)، **ديوان الفرزدق**، دار صادر.

القُرطبـــيّ، ابـــن مُضـــاء، (1982)، **الرّد على النحاة**، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة.

القزوينـــي، الخطيب القزويني، (1989)، **الإيضاح في علوم البلاغة**، شرح وتعليق وتنقيح محمد عبدالمنعم خفاجي، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، ط3.

المالقـــي، أحمد، (1985)، **رصف المباني في شرح حروف المعاني**، تحقيق: أحمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، ط2.

المـبرد، أبو العباس محمد، (1979)، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبدالخالق عضيمة، القاهرة، ط2.

مسـلم، ابـن الحجاج، (د.ت)، **صحيح مسلم بشرح الإمام النووي**، مؤسسة مناهل العرفان، بيروت.

الميدانـي، أحمـد بـن محمد، (1955)، **مجمع الأمثال**، تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، مطبعة السنة المحمدية.

النسائي، احمد بن شعيب،(د.ت) **سنن النسائي**، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

الـورّاق، محمـد بـن عبدالله الوراق، (2002)، **علل النحو**، تحقيق: محمود محمد نصار، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

ب المراجع

أبـو المكارم، علي، (1968)، **الظواهر اللغوية في التراث النحوي**، القاهرة الحديثة للطباعة، القاهرة، ط1.

أنيس، إبراهيم (1975)، **من أسرار اللغة**، مكتبة الأنجلو المصرية، ط5.

أنيس، إبراهيم (د.ت)، **المعجم الوسيط**، ج1، ط5.

أيـوب، عبدالرحمـن (د.ت) **دراسـات نقدية في النحو العربي**، مؤسسة الصباح، الكويت.

بابعـير: عـبدالله صـالح (1993)، **ظاهـرة الاستغناء في النحو العربي**، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة اليرموك.

بابعـير، عبدالله صالح (1997)، **ظاهرة النيابة في العربية**، دراسة وصفية تحليلية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، جامعة المستنصرية.

البستاني، بطرس(د.ت)، **قطر المحيط**، مكتبة لبنان، بيروت.

البستاني، بطرس(د.ت)، **محيط المحيط**، مكتبة لبنان، بيروت.

التونجي، محمد، (2003)، **معجم علوم العربية**، دار الجيل، بيروت، ط1.

جنهويتشي، هدى، (1993)، **خلاف الأخفش الأوسط عن سيبويه**، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ط1.

حـــداد، حنا، (1982)، **ملك النحاة حياته وشعره ومسائله العشر مع رد ابي محمد عبدالله بن بري عليها**، جامعة اليرموك، الاردن.

الحديثـــي، خديجـــة، (1981)، **موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف**، دار الرشيد للنشر، بغداد.

حســـان، تمـــام، (1979)، **اللغـــة العربية، معناها ومبناها**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط2.

حسان، تمام، (1981)، **الأصول**، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1.

حسن، عباس، (د.ت)، **النحو الوافي**، دار المعارف، القاهرة، ط5.

حمـــودة، طاهر سليمان، (د.ت)، **ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية.

الحموز، عبدالفتاح، (1984)، **الحذف في المثل العربي**، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان، ط1.

الحمـــوز، عبدالفـــتاح، (1987)، **ظاهرة التعويض في العربية**، وما حمل عليها من المسائل، دار عمّار،عمان، ط1.

الخلـــيل، عـــبدالقادر مرعـــي ، (1993)، **المصـــطلح الصوتي عند علماء العربية القدماء**، جامعة مؤتة، ط1.

الخلـــيل، عبدالقادر مرعي، (1995)، **أساليب الجملة الإفصاحية في النحو العربي**، دراسة تطبيقية في ديوان الشابي، مؤسسة رام للتكنولوجيا، الكرك، الاردن.

الخويسكي، زين كامل، (1996)، **ظاهرة الاستغناء في قضايا النحو والصرف**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

دمشقية، عفيف،(1980)، **خطى متعثرة على طريق تجديد النحو العربي**، دار العلم للملايين، بيروت، ط1.

الســـاقي، فاضل، (1977)، **أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة**، مكتبة الخانجي، القاهرة.

السامرائي، إبراهيم، (1983)، **الفعل زمانه وأبنيته**، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط3.

الســـامرائي، إبراهيم، (1997)، **النحو العربي نقد وبناء**، دار عمار – عمان، دار البيارق_ بيروت، ط1.

الســـامرائي، فاضـــل صالح، (د.ت)، **الجملة العربية تأليفها وأقسامها**، منشورات المجمع العلمي، بغداد.

صلاح، شعبان، (2004)، **الجملة الوصفية في النحو العربي**، دار غريب، القاهرة.

ضيف، شوقي، (د.ت)، **تيسير النحو التعليمي قديماً وحديثاً**، دار المعارف، القاهرة.

عـــبادة، محمـــد عـــبادة، (1984)، **الجملـــة العربية: دراسة لغوية نحوية**، منشأة المعارف، الإسكندرية.

عبدالباقـــي، محمـــد فؤاد، (د.ت)، **المعجم المفهرَس لألفاظ القرآن الكريم**، مؤسسة مناهل العرفان، بيروت.

عبدالغني، أحمد عبدالعظيم، (1990)، **المصطلح النحوي**، دراسة نقدية تحليلية، دار الثقافة للنشر والتوزيع.

عبداللطـــيف، أبـــو ســـعيد محمد، (1998)، **اسم الفاعل في القرآن الكريم**، رسالة ماجستير، غير منشورة، جامعة اليرموك.

عبداللطـــيف، محمـــد حماســـة، (د.ت)، **العلامـــة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث**، دار العلوم، القاهرة.

عبدالمســـيح، جـــورج مـــتري، وتابـــري، هانـــي جورج، (1990)، **الخليل،معجم مصطلحات النحو العربي**، تصدير محمد مهدي علّام، مكتبة لبنان، بيروت.

عمايرة، خليل، (1984)، **في نحو اللغة وتراكيبها**، عالم المعرفة، جدة، ط1.

عمايرة، خليل، (1987)، **في التحليل اللغوي**، مكتبة المنار، الزرقاء، ط1

الفقـــراء، ســـيف الدين، (2004)، **المشتقات الدّالة على الفاعلية والمفعولية**، عالم الكتب الحديث، إربد، ط1.

فيرســـتيغ، كـــيس، (2000م)، **عناصـــر يونانية في الفكر اللّغوي العربي**، ترجمة، محمود علي كناكري، وزارة الثقافة، عمان.

الكرمـــي، حســـن سعيد، (د.ت)، الهادي الى لغة العرب، ج2، دار لبنان، للطباعة والنشر.

الكوفـــي، نجـــاة عبدالعظـــيم، (1978)، **بناء الجملة بين منطق اللغة والنحو**، دار النهضة العربية، القاهرة.

اللبدي، محمد سمير، (1985)، **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**، دار الفرقان، عمان، ط1.

المخزومي، مهدي، (1985)، **في النحو العربي قواعد وتطبيق**، ط3.

المنصـــوري، علـــي جابـــر، (1984)، **الدلالة الزمنية في الجملة العربية**، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، ط1.

ونســـنك، د.أ.ي، (1988)، **المعجم المفهرَس لألفاظ الحديث النبوي**، نشره د.أ.ي. ونسنك، ود.ي.ب منسنج، دار الدعوة استا نبول.

يعقـــوب، إمـــيل بديـــع، (1992)، **المعجم المفصل في شواهد النحو الشعرية**، دار الكتب العلمية، بيروت،ط1.

يعقوب، إميل بديع، (1996)، **المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية**، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1.

الدوريات

المهـــيري، عبدالقادر، (1972)، خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة، **حوليات الجامعة التونسية**، العدد 9، ص 21-36.

الطويـــل، الســـيد رزق، (1404هـــــ - 1405هـــ)، ظاهرة الاستغناء في الدراسة اللغوية، **بحوث كلية اللغة العربية**، جامعة أم القرى، مكة، السنة الثانية، العدد الثاني. ص261 -301.

الســـيد، عبدالحمـــيد ، (2001)، بنـــية الجملة العربية في ضوء المنهجين الوصفي والتحويلـــي، **المجلـــة العربـــية للعلوم الإنسانية**، العدد 75، سنة19، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، ص. 31- 45.

العـــزاوي، نعمـــت رحـــيم، (1981)، الجملـــة العربية في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، **المورد**، دار الجاحظ للنشر، العدد 3-4، المجلد 10، ص109-130

عمايـــرة، خلـــيل، (1982)، بحث رأي في بعض أنماط التركيب الجملي في اللغة العربية في ضوء علم اللغة المعاصر، **المجلة العربية للعلوم الإنسانية**، عدد 8، المجلد 2، ص54-62.